

الكتاب في فضائل العرب











بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ







# الجات ومصير العرب

(المجلد الخامس)









مجلد رقم	٥	الجات ومصدر العرب (	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ	العنوان	المؤلف
						منظمة التجارة الدولية تبصر النور اليوم	
			الحياة	١	٩٥-٠١-٠١		
						عجز كامل لمحدودي الدخل	
			الحصر	٢	٩٥-٠١-٠١		
						تنمية سيناء لمواجهة الشرق أوسطية والجات	
			الاهرام الاقتصادي	٥	٩٥-٠١-٠٢		سعيد شلش
						سوق التأمين انفاقية الجات واثارها على صناعة التأمين العربية	
			الاهرام الاقتصادي	٨	٩٥-٠١-٠٢		زينب ابراهيم
						بدء عمل منظمة التجارة العالمية بدلا من "الجات"	
			الاهرام	١٢	٩٥-٠١-٠٢		صفاء جمال الدين
						منظمة التجارة العالمية	
			الاهرام	١٢	٩٥-٠١-٠٢		
						الوزير المصري المفوض بجنيف	
			الاهرام	١٤	٩٥-٠١-٠٢		
						الأقمشة والملابس الجاهزة في قائمة الحظر حتى عام ٩٨	
			الاهرام المسائي	١٧	٩٥-٠١-٠٢		على محمود
						مطلوب تنسيق عربي بين البلدان العربية المنضمة لمنظمة التجارة الدولية	
			الاهرام	١٨	٩٥-٠١-٠٤		عاطف عبد الله
						تحرير قطاع الامين وتحديث الأنظمة المصرفية في مصر	
			العالم اليوم	١٩	٩٥-٠١-٠٥		نعمة الله حسين
						الجامعة العربية تناقش آثار الجات على التأمين	
			الاحرار	٢١	٩٥-٠١-٠٤		
						تعاون مصري تونسي لمواجهة آثار الجات	
			السياسي	٢٢	٩٥-٠١-٠٨		ابناس عبد العليم
						مفاوضات الجات والحفاظ على الهوية الثقافية	
			الاهرام	٢٣	٩٥-٠١-٠٨		احمد رالجى ابو الوفا





مجلد رقم	الجات ومصدر العرب ( )	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ	العنوان	المؤلف
					"الجات" القادمة والروتين المقيم والمنافسة الأجنبية	أسامة سليمان
٩٥-٠١-٠٩	٢٤	العالم اليوم			هيئة التنسيق لشركات التأمين الخليجية تبحث في تأثير الانضمام إلى اتفاقية غات	
٩٥-٠١-٠٩	٢٥	الحياة			مجلس الوزراء يناقش الأسبوع القادم مشروعات القوانين الجديدة لخطة الإصلاح الشامل بالدولة	
٩٥-٠١-٠٩	٢٦	الاهرام			مطلوب إعادة هيكلة المؤسسات المسنولة عن التجارة الخارجية	
٩٥-٠١-٠٩	٢٧	الاهرام			شريف جاب الله	
					اتفاقية الجات ومشكلة الكتاب في ندوة	
٩٥-٠١-٠٩	٢٨	الاهرام			الجات بمجلس الوزراء الأسبوع القادم	
٩٥-٠١-٠٩	٢٩	الاخبار			التأمين يواجه الجات بتحد كبير!	زينب ابراهيم
٩٥-٠١-٠٩	٣٠	الاهرام الاقتصادي			مصر تطلب دعم دور الفلاحين في التنمية الاستفادة من الميزات النسبية للجات	عبد الوهاب حامد
٩٥-٠١-١٠	٤٣	الاهرام			إدارة البشر.. قبل الجات!	نهال سكري
٩٥-٠١-١١	٤٤	الاهرام			"الجات" تحمي الكتاب المصري.. كيف؟	عبد السلام فاروق
٩٥-٠٩-١١	٤٥	الاهرام المسائي			الغش التجاري في الثقافة أيضا!	رجاء النقاش
٩٥-٠١-١٢	٤٦	المصور			منظمة التجارة العالمية تواجه تحديات صعبة في المستقبل	
٩٥-٠١-١٢	٤٩	العالم اليوم			قانون حقوق المؤلف صدر بامر أمريكي..!! الحكومات العربية تشجع على تزوير الكتاب!!	اسلام عفيفي
٩٥-٠١-١٤	٥١	الحقيقة			فتح سوق اليابان.. المزايا والخطار	منصور ابو العزائم
٩٥-٠١-١٤	٥٢	الاهرام			العالم والجات ومنظمة التجارة العالمية	شريف الشوباشي
٩٥-٠١-١٤	٥٤	الاهرام			البترول.. والجات	حسين عبد الله
٩٥-٠١-١٤	٥٧	العالم اليوم				





مجلد رقم	الجات ومصير العرب (١)	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تشكيل لجنة قومية لمتابعة مفاوضات نظام الافضليات التجارية بين الدول النامية	عزت سامى	وضى	٦١	٩٥-٠١-١٥
الجات والسيادة الوطنية	لمعى المطيعى	الوفد	٦٢	٩٥-٠١-١٥
اقتصاديات ثقافية	الاهرام الاقتصادى		٦٣	٩٥-٠١-١٦
ضغوط امريكية وتخوف يابانى وصراخ فرنسى - مصر وقعت وانضمت .. خلاص !	العربى		٦٩	٩٥-٠١-١٦
"جات" .. لمصر !	على محمود	الاهرام المسائى	٧٠	٩٥-٠١-١٦
دول الخليج مطالبة بزيادة تعاونها الاقتصادى لتتمكن من مواجهة اعباء انضمامها إلى "جات"	الحياة		٧١	٩٥-٠١-١٧
"الجات" مقدمة للتطبيع والنتاب المصرى فى خطر	الاحرار		٧٢	٩٥-٠١-١٨
كل يوم	الاخبار		٧٥	٩٥-٠١-١٨
ممتاز القط	ندوة عن آثار "الجات" على سوق التأمين العربية	الاهرام	٧٦	٩٥-٠١-١٨
	ندوة بالجامعة العربية اليوم حول التأمين وآثار الجات	الاهرام	٧٧	٩٥-٠١-١٨
العامل المصرى هل يدفع بمن "الجات" ؟!	البلاغ الجديد		٧٨	٩٥-٠١-١٨
النشر الألكترونى	مصطفى الصمراى	الاهرام	٨٠	٩٥-٠١-١٨
الدعوة لاقامة قطاع عربى للتأمين فى مواجهة المنافسة العالمية	محمد مبروك	الاهرام	٨١	٩٥-٠١-١٩
الاتفاقية تهدد الاستقرار السياسى والاقتصادى بسبب ارتفاع أسعار الواردات	حسن القمحاوى	الشعب	٨٢	٩٥-٠١-٢٠
العرب فى ثقافة "الجات"	مجدى الحسينى	الاهرام	٨٦	٩٥-٠١-٢٠
حكايات عربية	الاهرام		٨٧	٩٥-٠١-٢٠





مجلد رقم	٥	الجات ومصير العرب (١)	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان					
المؤلف					
كلمات					
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٨٨	٩٥-٠١-٢٠		
إقبال ضعيف وأسعار نار وتزوير بالجملة					
حلمى النمنم	المصور	٨٩	٩٥-٠١-٢٠		
سفينة الزراعة المصرية كيف نواجه اعاصير الجات؟					
	الاهرام	٩٤	٩٥-٠١-٢١		
الجات والملكية الفكرية					
	الاهرام	٩٦	٩٥-٠١-٢١		
ندوة حول الجات ومشاكل الثقافة والفكر					
مصطفى عبد الغنى	الاهرام	٩٧	٩٥-٠١-٢٢		
الخبراء يناقشون مستقبل صناعة التأمين العربية					
محمد الشاذلى	الاهرام	٩٨	٩٥-٠١-٢٢		
"الجات" تناقش تعديل قوانين حقوق الملكية الفكرية					
خالد محمود	الوفد	٩٩	٩٥-٠٣-٢٢		
الدول النامية .. بين المطرقة والسندان					
انجى رشدى	نصف الدنيا	١٠٠	٩٥-٠١-٢٢		
الزراعة بين : مصر وأوروبا والجات					
	الاهرام الاقتصادى	١٠٢	٩٥-٠١-٢٢		
مستقبلنا الاقتصادى وتحديات الجات					
عمرو عبد اللطيف	الاهرام	١٠٣	٩٥-٠١-٢٤		
"التوليفة" صعبة .. لكنها ليست مستحيلة					
	الاهرام المسانى	١٠٤	٩٥-٠١-٢٤		
مصر والجات هل ننضم إلى المستفيدين من اتفاقية تحرير التجارة؟					
عواطف الكيلانى	الاخبار	١٠٦	٩٥-٠١-٢٥		
هل نكسب أم نخسر وكيف نستعد للمستقبل					
	الاهرام	١٠٩	٩٥-٠١-٢٧		
تحليل العناصر الرئيسية للاتفاقات					
	العالم اليوم	١١٤	٩٥-٠١-٢٨		
اتفاقية الجات .. سلبيات وإيجابيات!!					
	الاهرام	١١٦	٩٥-٠١-٢٨		
العرب مطالبون بسرعة استخلاص النتائج					
	العالم اليوم	١١٧	٩٥-٠١-٢٩		



مجلد رقم	هـ	الجات ومصير العرب (	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان					
المؤلف					
صناعة المنسوجات المصرية افضل فى ظل اتفاقية الجات			وطنى	١١٩	٩٥-٠١-٢٩
الجات ومستقبلنا الاقتصادى			الاهرام	١٢٠	٩٥-٠١-٢٩
محمد عبد البديع					
مشوار (الجات) الويل وسلبياته وايجابياته المتوقعة !			اكتوبر	١٢٢	٩٥-٠١-٢٩
محمود عبد المنعم مراد					
نحن والجات					
الاهرام الاقتصادى				١٢٧	٩٥-٠١-٢٠
البنك الدولى وانعكاسات جولة اورغواى على الدول النامية			الحياة	١٢٨	٩٥-٠١-٢٠
بتسى لاون المعلوف					
معرض الكتاب .. وحق المؤلف			الاخبار	١٢٠	٩٥-٠١-٢٠
سينوت حليم دوس					
مخاوف من الآثار المحتملة للتخفيضات الجمركية			الاحرار	١٢١	٩٥-٠١-٢١
جريمة اسمها " قانون براءة الاختراع " - مشروع مشبوه لقانون جديد يهدد الامن القومى المصرى			الاحرار	١٢٤	٩٥-٠١-٢١
احمد سيد					
الجات .. والتكامل الاقتصادى العربى أمام رجال الاعمال والمستثمرين العرب فى مؤتمرهم السادس			الاهرام	١٢٦	٩٥-٠٢-٠١
عاطف عبدالله					
دراسة لخفض تكاليف المكاتب الاستشارية			الاهرام	١٢٧	٩٥-٠٢-٠١
توصيات ندوة الجات وأثارها على صناعة التأمين العربية			الاهرام	١٢٨	٩٥-٠٢-٠١
مصر ملتزمة بتخفيض الجمارك وتحرير الخدمات			الاهالى	١٢٩	٩٥-٠٢-٠١
محمود الحضرى					
الأفضليات التجارية الممنوحة للعرب			العالم اليوم	١٤٠	٩٥-٠٢-٠١
دول عربية كثيرة تحت خط الجوع واتفاقية الغات ترفع اسعار السلع			الحياة	١٤٢	٩٥-٠٢-٠٢
التأثيرات على قطاع الصناعة والزراعة			العالم اليوم	١٤٤	٩٥-٠٢-٠٢
المستقبل لمن المنتج أم التاجر ؟ وحقوق الملكية الفكرية			الاهرام	١٤٦	٩٥-٠٢-٠٢





المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٥	الجات ومصير العرب (١٩٩٩)		
العنوان			
دعم محدودى الدحل فى ظل اتفاقية الجات	نجوى عويس	الاخبار	١٨٩
٩٥-٠٢-١٤			
ليس تشويها لكنه تصور من وازع دينى	عماد الغزالى	الوفد	١٩٠
٩٥-٠٢-١٤			
مجلس الوزراء يناقش اليوم اتفاقية الجات والعلاقة التجارية	الاهرام	١٩٢	٩٥-٠٢-١٥
مجلس الوزراء وافق على اتفاقية الجات - الاتفاقية تساهم فى تطوير سياستنا الاقتصادية والتجارى	محمد فتح الله	الجمهورية	١٩٢
٩٥-٠٢-١٦			
إجراءات حكومية لمواجهة الزيادة المتوقعة فى الأسعار العالمية فى ظل تنفيذ الاتفاقية	مراد عز العرب	الاهرام المسائى	١٩٤
٩٥-٠٢-١٦			
مجلس الوزراء يوافق على انضمام مصر إلى "الجات"	الاهرام	١٩٥	٩٥-٠٢-١٦
"الجات" تهدد الصناعة الوطنية	احمد عبد المنعم	الشعب	١٩٨
٩٥-٠٢-١٧			
وبدا عصر الجات منذ ٤٨ يوما	الاهرام	٢٠١	٩٥-٠٢-١٧
الاخطار القادمة مع الجات : هل نواجهها بالمؤسسات الحالية ام نحتاج لغيرها ؟ هيكل مقترح لنظام م	الاهرام	٢٠٢	٩٥-٠٢-١٧
فترة انتقاله لطريق حتى تتمكن الصناعة المحلية من المنافسة	جلال راشد	الجمهورية	٢٠٨
٩٥-٠٢-١٨			
ماذا بعد "الجات" ؟	جلال دويدار	الاخبار	٢١١
٩٥-٠٢-١٩			
لماذا التمسح بالدين فى تشويه أعمال احسان ؟	محمد عبد القدوس	اخبار الادب	٢١٢
٩٥-٠٢-١٩			
لا عودة .... للانفلاق ! الجات انفتاح على العالم ولا تهدد انتاجنا الوطنى	مايو	٢١٤	٩٥-٠٢-٢٠
مطلوب إنشاء مكتب لبراءات الاختراع	سلامة حربى	الاهرام المسائى	٢١٥
٩٥-٠٢-٢٠			
آليات اجتماعية وليست آلية واحدة	الاهرام	٢١٦	٩٥-٠٢-٢٠
ختان نجيب محفوظ و احسان عبد القدوس ويوسف إدريس فى الفجالة !	عادل حمودة	روزاليوسف	٢١٧
٩٥-٠٢-٢٠			



مجلد رقم	الجات ومصير العرب	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
لجنة قومية				
التأثيرت على السياسات الاقتصادية	الاهرام	١٥٢	٩٥-٠٢-٠٢	
اتفاقية دورة أورجواي هل توقف حركة تزوير الكتاب المصري ؟	العالم اليوم	١٥٢	٩٥-٠٢-٠٤	
صليب بطرس	العالم اليوم	١٥٥	٩٥-٠٢-٠٤	
اتفاقية الجات والكتاب المصري	وطني	١٥٦	٩٥-٠٢-٠٥	
صليب بطرس	قطار الجات لن يصل محطة صناعة السيارات فى مصر	١٥٨	٩٥-٠٢-٠٥	
عاطف فهم	العالم اليوم	١٦٢	٩٥-٠٢-٠٥	
مصر رئيسا للطراف المتعاقدة فى الجات	الاهرام	١٦٤	٩٥-٠٢-٠٦	
شريف الشوباشي	سوق التأمين خلاف فى نادى الأغنياء ونوادى الفقراء	١٧٠	٩٥-٠٢-٠٦	
زيت ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	١٧٥	٩٥-٠٢-٠٩	
منظمة التجارة العالمية . خارج الأمم المتحدة	الاهرام الاقتصادى	١٧٧	٩٥-٠٢-١٠	
وليد محمود عبد الناصر	أميركا تطلب العاء الرسوم الجمركية كشرط لقبول الإمارات ب "الجات" ... وأبو ظبى تطالب بأن يشم	١٧٨	٩٥-٠٢-١٠	
تاج الدين عبد الحق	الشرق الاوسط	١٨٢	٩٥-٠٢-١١	
الاعتراضات الاميركية تمنع الامارات من الانضمام إلى غات	الحياة	١٨٤	٩٥-٠٢-١٢	
نظام الحكم العالمى الحازم - الاخلال باتفاق الجزء يستوجب عقاب الكل !	الاهرام	١٨٥	٩٥-٠٢-١٢	
إعادة النظر فى الاتفاقيات التجارية بين مصر وتونس لمواجهة اتفاقية "الجات"	الوفد	١٨٦	٩٥-٠٢-١٢	
مجلس الوزراء يناقش آثار "الجات" الأربعة	الاهرام	١٨٨	٩٥-٠٢-١٤	
الانطلاق للإنتاج فى زمن الجات	الاهرام			
عبد الرحمن عقل	تلاعب فى "الدروياك" ومصلحة الجمارك آخر من يعلم!			
امال علام	ألية اجتماعية لمواجهة المتغيرات التجارية العالمية			





مجلد رقم	هـ	الجات ومصير العرب (	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان					
المؤلف					
مطلبو غنشاء مكتب لبراءات الاختراع					
سلامة حربى		الاهرام المسانى	٢٢٠	٩٥-٠٢-٢٠	
مشروع يحمى حقوق ومصالحهم المادية والأدبية		الاهرام	٢٢١	٩٥-٠٢-٢١	
عادل الديب					
د. سرحان : لا تغيير بين رؤساء تحرير مجلات الهيئة		الوفد	٢٢٢	٩٥-٠٢-٢١	
عماد العزالى					
المطالبة بإنشاء مكتب عربى لبراءات الاختراع		الاهرام	٢٢٣	٩٥-٠٢-٢١	
سهير هدايت					
١٥% فقط من الدخل القومى العربى مساهمة قطاع التأمين		العالم اليوم	٢٢٤	٩٥-٠٢-٢١	
عاطف فهميم					
تأثير اتفاقية الجات على مصر يبحثها مؤتمر دولى بواشنطن		الاهرام	٢٢٥	٩٥-٠٢-٢٤	
اتفاقية الجات أمام مجلس الشعب الشهر القادم		الجمهورية	٢٢٦	٩٥-٠٢-٢٤	
جلال راشد					
اتفاقية الجات يناقشها مؤتمر دولى عن المشروعات الصغيرة الشهر القادم		الحقيقة	٢٢٨	٩٥-٠٢-٢٥	
الايزو - ٩٠٠٠ وسيلة وليست غاية		الاهرام	٢٢٩	٩٥-٠٢-٢٦	
حروب الجات					
لمعى المطيعى		الوفد	٢٣٠	٩٥-٠٢-٢٦	
البراءات للاختراع الجديد فقط ومنعها عن كل مايخل بالأداب أو النظام		الاهرام	٢٣٣	٩٥-٠٢-٢٦	
عادل الديب					
لجنة مصرية دائمة لمواجهة مخاطر "الجات"		العالم اليوم	٢٣٣	٩٥-٠٢-٢٧	
عاطف فهميم					
احسان ينضم للاخوان ويهاجم الشيوعيين بعد وفاته		الكواكب	٢٣٥	٩٥-٠٢-٢٨	
حلمى النمنم					
الرزاز يتحايل على "الجات" !!		الوفد	٢٤٠	٩٥-٠٢-٢٨	
مجلس الشعب يناقش اتفاقية "الجات" هذه الدورة ٥١% من الناتج القومى ينتظر منافسة اجنبية قا		المصور	٢٤١	٩٥-٠٢-٠٣	
ماجد عطية					
آلية قومية لإدارة اتفاقية الجات		الاهرام	٢٤٦	٩٥-٠٣-٠٣	



مجلد رقم	ح	الجات ومصير العرب	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان					
المؤلف					
الجات .. والحماية اللازمة للسلع المصرية !			الاهرام	٢٤٧	٩٥-٠٢-٠٣
مصر .. ومنظمة التجارة العالمية			الاهرام	٢٤٨	٩٥-٠٢-٠٥
صفاء جمال الدين					
أوروبا تغرق في طوفان هوليوود			العالم اليوم	٢٥١	٩٥-٠٢-٠٦
اتر دخول شركات التأمين الأجنبية على سوق التأمين العربى فى ضوء اتفاقية الجات			الاهرام الاقتصادى	٢٥٢	٩٥-٠٢-٠٦
زينب ابراهيم					
الجات فى مناقشات حية بالحزب الحاكم			الاهرام	٢٥٧	٩٥-٠٢-٠٨
نهاد شكرى					







المصدر : الحياة اللبنانية

1 يناير 1990

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## منظمة التجارة الدولية تبصر النور اليوم

جنيف ١٢ ب - تبصر منظمة التجارة الدولية النور من دون اختلافات كبيرة اليوم في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ في جنيف وستكون بمثابة الشرطي المكلف الإشراف على الحركة التجارية في أنحاء العالم.

وقد أدى المازق الذي وصلت إليه عملية اختيار رئيس للمنظمة وتراجع الصين عن الانضمام إليها واستقرار الخلافات حول قطاعي النسيج والملاحة الجوية إلى التخفيف نوعاً ما من الحساسية التي سادت في ديسمبر (أبريل) الماضي لدى توقيع اتفاقات جوية أوروبية التي نصت على تأسيس هذه المنظمة.

وبما أن انطلاق المنظمة يأتي في فترة عيدي الميلاد ورأس السنة فإن أي احتفال خاص لن يجري في المناسبة داخل مبنى «غات» (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) في مدينة جنيف التي جردا آلاف من الموظفين الدوليين بسبب العطلة.

وسلّ تسليم منظمة التجارة الدولية مهامها بشكل تدريجي من هيئات «غات» على أن يعقد مجلسها العام اجتماعه الأول في ٣١ كانون الثاني (يناير) الجاري.

وتشير لوحة موزنية وضعت قبل عشرة أيام في مكان المنظمة المكلفة توسيع مبدأ التبادل الحر على المستوى العالمي ليشمل قطاعات جديدة من الاقتصاد وتعزيز الية حل

الخلافات التجارية الناشئة عن الاتفاقات «غات». وستكون منظمة التجارة الدولية منظمة دولية فطرية مكلفة الشؤون التجارية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (المكلفين الشؤون النقدية والمالية). وستستمر عملية الانتقال من «غات» إلى منظمة التجارة الدولية نحو سنة ستعتد خلالها المؤسسات جنبا إلى جنب، عما سيسمح للدول التي لم تدرج بعد اتفاقات «جولة أوروغواي» إعادة موقفاً من الحماية التي تؤمنها «غات».

ومن المقرر أن يتولى المدير العام الحالي لـ «غات» الإيرلندي بيتر سترلينج رئاسة المنظمة حتى ١٥ آذار (مارس) المقبل، إذ أن الدول الأعضاء لم تتوصل بعد إلى الاختيار بين ثلاثة مرشحين محتملين لرئاسة المنظمة.

وسيلوم أن هؤلاء المرشحين هم الإيطالي «يخانو» روجيبيرو الذي يؤيده الأوروبيون ودول أفريقيا والكاربي والرئيس المكسيكي السابق كسارلوس ساليناس.

دوتشوتاري الذي يحتل مكاناً بارزاً في الولايات المتحدة ودول أميركا اللاتينية والكوري الجنوبي كيم شول سو الذي تدعمه دول آسيا وإستراليا.

كما لم تتمكن الدول الأعضاء في «غات» من الاتفاق على كيفية توزيع المقاعد داخل الهيئة التشريعية على قطاع النسيج والمنطقة المشهورة على الإنهاء التدريجي للاتفاقات العالمية

(السابقة المبرمة في هذا القطاع تهديداً لدمجه في نشاطات المنظمة الجديدة).

ويعارض أكبر مستوردي النسيج الأوروبي (في شكل خصاص منج للمصنّعين (الهند وهونغ كونغ والدول الأعضاء في منظمة جنوب غرب آسيا) مقعد إضافي داخل هذه الهيئة.

كذلك فشلت الأوروبيون والأميركيون في التوصل قبل أول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ إلى اتفاق بينهم في شأن الملاحة الجوية.

وقد أبرم ٧٧ بلداً حتى الآن الاتفاقات المتعلقة بمنظمة التجارة الدولية أبرزها:

- في أميركا: الولايات المتحدة وكندا والمكسيك والأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا.

- في أوروبا: كل الدول الـ ١٢

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الأعضاء الثلاثة الجدد (النمسا وفنلندا والسويد) وهنغاريا وتشيكيا ورومانيا.

- في آسيا والشرق الأقصى: اليابان والهند وباكستان والفلبين واندونيسيا وأستراليا وكوريا الجنوبية وبالييزيا وهونغ كونغ وسري لانكا وبنغلاديش.

- في أفريقيا: نيجيريا وكينيا وجنوب أفريقيا.

ولا يزال يتعين على ١٣ دولة سبق أن أبرمت الاتفاقات تسليم الوثائق المتعلقة بذلك رسمياً إلى «غات» ومن بينها بولندا وقطر ولبنان وليبيا.

يقوم ٣٩ بلداً بإجراءات الإقرار بينها سويسرا والجزائر ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة وتونس وإسرائيل وتركيا وقبرص وكوبا.





المصدر : ..... الأسبوع

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... يناير ١٩٩٥

## مع الجات .. فاتورة الغذاء المصرى إلى أين ؟ ! عجز كامل لحدودى الداخل بعد ألفاء دعم مستلزمات الإنتاج

وفي البداية كشف تقرير - ب الوحدة الاقتصادية العربية لعام ١٩٩٤ عن تخفيض التعريفات الجمركية على السلع المصنعة في ظل اتفاقية الجات بنسبة اجمالية ٤٠ ٪ على ٥ مراحل سنوية ، وبالنسبة للمنتجات الزراعية سوف يتم تحويل الحواجز غير الجمركية الى تعريفات جمركية والتي ستخفضها الدول الصناعية الكبرى بمعدل ٣٦ ٪ على مدى ٦ سنوات وسوف تقوم الدول الصناعية ايضا بتخفيض حجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١ ٪ مع خفض الدعم المحلى بنسبة ٢٠ ٪ وسوف تقوم الدول النامية بتخفيض مماثل للتعريفات الجمركية وللدعم لنحو ثلثي ما تقوم به الدول الصناعية في حين تعفى الدول الأقل نمواً من هذه الإجراءات وهذا سيؤدى إلى تحرير النطاق للتجارة في السلع والخدمات وتحسين فرص الوصول الى الأسواق وتحرير المنتجات الزراعية لأول مرة وإدخالها ضمن صلاحيات المنظمة ودعم النمو في الدول النامية عن طريق زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية بعد إلغاء الحواجز الجمركية عليها ومن ثم فإن اتساع السوق سيحقق وفرة في حجم الإنتاج علاوة على مكافحة مشكلة الإغراق والرسوم التعويضية للإعانات

### أضرار المستورد

ويؤكد د . الحسينى بدر - استاذ الاقتصاد الزراعى - ان رفع الدعم في ظل اتفاقية الجات بالنسبة لمستلزمات الإنتاج الزراعى التى تقوم به الدول المصدرة للغذاء وترك المنافسة الحرة لآليات السوق والعرض والطلب سوف يلحق الضرر الكبير للدول المستوردة ومنها مصر بسبب ارتفاع الاسعار العالمية وضخامة واردات العديد منها من المواد الغذائية التى تصل احيانا الى نحو ٢٠ ٪ من اجمالى استيرادها السلعى وهذا سوف يساعد الدول النامية المصدرة للمواد الغذائية وقد لايشجع دولا أخرى من الدول النامية على زيادة انتاجها من هذه المواد وقد تكون هناك مكاسب او خسائر غير محددة لبعض الدول النامية بسبب ارتفاع الاسعار العالمية للسلع الزراعية نتيجة خفض الاعانات المالية للزراعة . ومن هنا فإن التكتل الاقتصادى بين الدول العربية يمثل اداة لدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التكافل والتخصص وتقسيم العمل والكفاءات الإنتاجية وتحسين قدرتها التنافسية داخليا وخارجيا لتنشيط اقتصادها في الأسواق العالمية .

### الأمن القمحى

د . احمد جويلى - وزير التموين والتجارة الداخلية واحد خبراء الاقتصاد الزراعى - يؤكد أن مصر سوف تحقق الحد الأمن من

اتفاقية الجات بدأت منذ ساعات تجد طريقها إلى التطبيق ويؤكد الخبراء أن فاتورة الغذاء لابد وأن ترتفع .. وخاصة القمح .. الذى تدعمه الحكومة المصرية بـ ١٥٠٠ مليون جنيه سنويا ..

ومع الآثار الجانبية لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى والتوجه من خلال آليات السوق وفى ظل انخفاض قيمة الجنيه .. يبقى التساؤل الهام امامنا .. ماذا عن مستقبل الغذاء فى ظل الجات والتقلبات ؟ ! .. وهذا ما يكشفه لنا هذا التحقيق .....







الزراعة

المصدر :

يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتاج القمح بعد ان وصل الانتاج الى حوالى ٤,٥ مليون طن مما قلل الاستيراد ووفر مخزوناً لدى الوزارة يكفيها عدة شهور وان هناك دعماً سنوياً لرغيف الخبز يصل الى ١٥٠٠ مليون جنيه وان سياسة الحكومة تتركز على انه لاتناقض بين سياسة اصلاح الاقتصادى والدعم وقضية الدعم . هى قضية البعد الاجتماعى للسياسة المصرية .

ومن ناحية اخرى اشارت تقارير وزارة البحث العلمى الى استنباط أنواع جديدة من الاقماع البرية التى تقاوم ظروف البيئة المصرية وتتحمل الجفاف والرطوبة والملوحة وتعطى انتاجية كبيرة فى المناطق الصحراوية منها فى الساحل الشمالى وسيناء باعتبار ان القمح سلعة استراتيجية هامة بالنسبة للشعب

المصرى .

### الواقع المحتوم !

ويرى د . حمدى عبدالعظيم - عبيد اكايمية السادات للعلوم الادارية فرع طنطا - ان دخول مصر ما يسمى باقتصاد السوق اصبح واقعا مفروضا وهو انعكاس للمتغيرات الاقتصادية والسياسات الدولية بالإضافة إلى ارتباطنا بالاقتصاد العالمى من خلال القروض السابقة والقروض المتلاحقة واعتمادنا القوى على استيراد وسائل

مستلزمات الغذاء والغذاء نفسه .. ثم ان تجاوب القرار الاقتصادى المصرى مع متطلبات صندوق النقد الدولى قد سارع إلى حد كبير فى الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحديد برنامج زمنى لذلك وقد انعكست تلك المتغيرات الاقتصادية المصرية على الزراعة بخاصة ان سياسات الدعم التى بدأت أثناء الحرب العالمية الثانية تطورت فى نهاية الخمسينات وأوائل الستينات الى ان تلعب الدولة دور الكفيل العام وكان من متطلبات تلك السياسة دعم العديد من وسائل مستلزمات الإنتاج بالإضافة الى دعم عدد كبير من السلع والمنتجات النهائية وذلك لضمان احداث توازن فى عملية التنمية الشاملة والسريعة فى ذلك الوقت ومنعا لحدوث التضخم والذى يعد احدى الفئات السلبية لعملية تركيز الموارد فى عمليات التنمية بالإضافة إلى رغبة الحكومة فى احداث توازن معقول بين الأجور والأسعار .

### فوائد البنوك

وحذر د . حمدى من ارتفاع فوائد البنوك التجارية والمتخصصة بصفة عامة وبنك التنمية والائتمان الزراعى بصفة خاصة من تأثيرها على الزراعة المصرية وخاصة ان قطاع الزراعة يعتمد منذ ٤٠ عاماً على دعم وسائل الإنتاج والقروض الزراعية النقدية ومن هناك فان تحويل بنك التنمية الى بنك تجارى سيؤدى إلى خطورة بالغة لمستلزمات الإنتاج .. وقد كشفت التجارب عن ان تقلص دور القطاع العام وبيع جزء كبير منه للقطاع الخاص سيؤدى حتماً إلى تقليص الدور الاجتماعى للأسعار لأن





المصدر : .....الزراعة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١ يناير ١٩٩٥

القطاع العام كان يمد التعاونيات الزراعية بالعديد من وسائل ومستلزمات الإنتاج بأسعار اقتصادية .. كما ان دخول القطاع الخاص في المنافسة أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج .  
**ماذا نفعل ؟**

ومن هنا فان المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع المصري وسياسة التحرير الاقتصادي واعتماد على ما يسمى باقتصاد السوق سوف ينعكس على الإنتاج الزراعي بصورة عامة وعلى المنظمات التعاونية بصورة خاصة كما ان متطلبات تحرير الاقتصاد المصري يجب ان تمتد لتشمل كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية منعاً لحدوث اختلالات هيكلية قد تؤدي في المستقبل إلى تعقيد واعاقة عملية التحرير والاعتماد وعلى سياسة آليات السوق في الإنتاج والخدمات .

وعلى الدولة وهي تمضي في سياستها لتحرير الاقتصاد القومي والغاء الدعم ان تضع في اعتبارها بصورة جادة ان الإنتاج الزراعي له طبيعة خاصة في مصر وان تحقيق الأمن الغذائي له متطلباته في كافة أنظمة العالم ومن هنا يجب على الحكومة تركيز الاهتمام في تنمية التعاونيات الزراعية وبخاصة في مجال التوسع الأفقي .

واشار د . حمدي عبدالعظيم إلى ارتفاع فاتورة الغذاء في ظل اتفاقية الجات نتيجة تقلبات الأسعار في السوق العالمية ومما يزيد من الأعباء ان الاقتصاد المصري يعاني من اختلال شديد في توازنه الاقتصادي ويتمثل في ان حجم مواردها المتاحة ذاتياً أقل بكثير من احتياجاتها الفعلية مما ترتب على ذلك عجز مستمر في ميزان المدفوعات وتزايد في نسبة الديون الخارجية ووجود تضخم في الداخل وما يسببه من تشويه هيكل توزيع الدخل القومي في انحراف اتجاهات الاستثمار من ضغوط اجتماعية على محدودى الدخل وخلل في سوق العمل .







المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



سعيد شمس

## تنميطية سيناء لخواجزة الشرق أو سيطمية والجبات

تضمنت اتفاقيات الجبات والتي تم توقيعها بموافقة ١٧ دولة العديد من ضوابط الاستثمار المرتبطة بالتجارة، ومن أجل الإسراع لمسايرة التطور الخطير الذي يحكم النظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي يحتاج الى تغيير شامل، ان نبدا في مصر بالقطاعات التي لها مركز تنافس بالمقارنة بالدول الاخرى وهو قطاع السياحة خاصة سيناء الواقعة على الحدود مع السوق الشرق اوسطية القائمة بين الاردن واسرائيل، وفلسطين، فالرحلة القادمة التي تعكس السلام في دول المنطقة ستؤدي الى ختمية التعاون المشترك بين الازمين واسرائيل وفلسطين وخلق واقع اقتصادي كما يؤكد ضرورة التعاون من خلال شمال وجنوب سيناء باعتبار شمال سيناء والتي تقع على ساحل البحر الابيض وتنتهي حدودها برفح المصرية بجوار غزة وفلسطين والتي سوف تشهد تنمية في مختلف المجالات وسوف يقطن بها اكثر من مليون نسمة من عرب فلسطين سوف يكون التحرك التفاضلي لهم لقضاء اجازاتهم بالمنطقة من العريش حتى رفح، في دراسة اعدتها السيد عبد الحميد فرغلي العضو المنتخب للنشاط السياحي بالشركة القابضة يرشح المنطقة من العريش حتى رفح المصرية لتكون منطقة حرة، وتخطط لاقامة المشروعات السياحية والصناعات المناسبة خاصة وان كافة مقومات التجارة العالمية قائمة بتلك المنطقة من موانئ ومطارات، ويرى فرغلي ان تقوم هيئة التنمية السياحية بالتعاون مع محافظة شمال سيناء والوزارات الاخرى المعنية بالدراسة ووضع التخطيط العلمي للمنطقة بين العريش ورفح المصرية.





وتمثل محافظة جنوب سيناء وخليج العقبة والذي يمثل مستقبل مصر السياحي وما زال يحتوى على الكثير من المواقع التى تحتاج الى تنمية على المستوى العالمى وضع استثمارات ضخمة يراعى فيها الابتعاد عن المضاربات يمكن ان يكون موضوع التعاون المشترك من خلال تكوين الشركات الاستثمارية من دول المنطقة وبشرط إلتقصر داخل مصر فقط. إنما تمتد الى مواقع الدول الأخرى لتحقيق الهدف من التعاون ونقل الخبرة.

ويجب ان تتضمن خطة التنمية السياحية والتعاون للمناطق السياحية الاربعة الواقعة على خليج العقبة والسويس وقناة السويس وبحيراتها والبحر الابيض المتوسط وان تحدد اهدافها للسنوات القادمة كالآتى

١. تنمية مناطق كبيرة قادرة على المنافسة للمستوى العالمى للسياحة على امتداد خليج العقبة وكذلك بمحاذاة قناة السويس وشواطئ البحر الابيض المتوسط من السويس حتى رفح، مع ضرورة وجود التخطيط الكامل لهذه الشواطئ ومنع تعديك المواقع الهامة لاقامة مشروعات هزيلة ضعيفة لا تقوى على المنافسة للدول التى سبقتنا فى هذا النوع من السياحة

٢. تشجيع سياحة لقضاء الاجازات على خليج السويس والبحيرات المرة







المصدر : ..... الزمان الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١٩٩٥

٢ يناير ١٩٩٥

وشواطئ شمال سيناء وقناة السويس لجذب دول المنطقة والمصريين لقضاء اجازاتهم بهما خاصة بعد ان تحولت معظم المصايف التقليدية الى مناطق سكنية وفقدت اهميتها ولم تصبح هي المفضلة مع وجود فرص للتمليك للشاليهات والفيلات والشقق والادارة نيابة عن الملاك.

٣. توفير الخدمات التي يحتاج اليها السياح القادمون من دول المنطقة ومن انصريين والاجانب المقيمين بمصر لقضاء يوم او عطلة نهاية الاسبوع بالنسبة للسياحة الداخلية القادمة من القاهرة والدلتا ومنطقة قناة السويس.

٤. وضع برامج للسياحة الدينية والثقافية بجوار السياحة الترفيهية للزوار من المصريين والاجانب للتعرف على المزارات الهامة مع توضيح الطرق المؤدية اليها والاكثر من علامات الارشاد بالطرق المؤدية اليها والى الوديان والواحات المختلفة والتي لم تنل حظها من الاعلام السياحي.

وسوف تسهم رحلات الشارتر مساهمة كبيرة في نقل الحركة السياحية من مختلف دول العالم الى سيناء ومحافظة جنوب سيناء مزودة بمطارات لهبوط الطائرات بشرم الشيخ وكاترين والطور وابو رديس وجارى تطوير مطار شرم الشيخ والطور مع ضرورة اعادة افتتاح مطار النقب اكبر مطارات سيناء واهمها واستعمال مطار نويبع كمطار مدنى لاهمية موقعه وقربه للدول العربية والاجنبية بعد الموقع المميز لمدينة نويبع بعد افتتاح الميناء وتشغيل طريق الوسط، وسوف تخدم مطار النقب الحركة السياحية لدول المنطقة.

ونرى ان توجه الاستثمارات السياحية الى منطقة خليج العقبة فى المرحلة الاولى، حتى يتم استكمال تنميته وتسويقه عالميا ولاتبدد مواردها المحدودة فى الانتشار بالمناطق الثلاث الاخرى وبذلك تكون غير قادرين على وجود تنمية مدروسة لسيناء، اما لو بدانا بخليج العقبة وتم استكمال استثماراته السياحية ونجحنا فى تسويقه عالميا ننتقل للمنطقة الثانية وهى سانت كاترين ووسط سيناء ثم المنطقة بين رمانة ورفع ثم المنطقة بين عيون موسى حتى رمانة وبذلك تكون لمصر استراتيجية مدروسة للتنمية السياحية لاتؤدى الى ضياع وتبديد مواردها المحددة.

وفى حالة السماح للعرب والاجانب بالاستثمار فى سيناء يجب اصدار القوانين المنظمة والتي يجب ان تنص على ان لا تباع الاراضى وانما يتم تأجيرها للاستغلال لمدة خمسين عاما او مائة عام حسب استراتيجية الموقع واهميته وهذا النظام يتبع فى اكثر الدول تقدما





المصدر : ..... الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ..... يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# سوق التأمين

تشهد القاهرة في ١٨ يناير الحالي اضمخ تجمع تأميني حيث تستضيف جامعة الدول العربية بقاعة اجتماعاتها الكبرى بمقر الامانة العامة بالقاهرة ندوة «اتفاقية الجات واثارها على صناعة التأمين العربية» التي ينظمها الاتحاد العام العربي للتأمين بالتعاون مع الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.

صرح بذلك السيد حسين البنهاني الامين العام للاتحاد العام العربي للتأمين و اضاف ان هذه الندوة تستهدف دراسة اثار اتفاقية الجات على صناعة التأمين العربية وسبل التعامل معها لتعزيز المركز التنافسي لشركات التأمين واعادة التأمين العربية في ظل حرية النفاذ للأسواق.

وقال السيد حسين البنهاني : ان عقد هذه الندوة جاء بمبادرة من المؤتمر العام للاتحاد العام العربي للتأمين خلال انعقاده بمدينة مراكش بالمغرب في مايو الماضي وتحقيقا لاهدافه المتمثلة في العمل على ابراز سوق التأمين العربي باعتباره كيانا متميزا وموحدا في المجالات الدولية.

واضاف : ان الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية سوف يفتتح هذه الندوة مع رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين والسيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

كما سيحضر حفل الافتتاح السفراء العرب بمصر والمندوبون الدائمون لدى جامعة الدول العربية والوفد من قيادات منظمات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية والدولية وغرف التجارة والصناعة والمصارف والبنوك العربية والمشاركة وشركات الاستثمار المشتركة وخبراء دوليون من منظمة الاونكتاد والجات .. كما ستشهد الندوة ايضا

اضخم تجمع تأميني  
تشهده القاهرة في  
يناير الحالي عن :

اتفاقية  
الجات  
وآثارها على  
صناعة  
التأمين العربية

إشراف:  
زينب إبراهيم





المصدر : ..... الاقتصاد

التاريخ : ..... ٢ يناير ١٩٩٥

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشاركة عربية واسعة على المستوى الحكومي من مراقبي التأمين العرب الذين يعقدون اجتماعهم الثاني هذا العام متزامنا مع انعقاد الندوة بجانب نخبة من كبار رجال الأعمال والمال والاقتصاد.

وسيأتي في مقدمة المشاركين قادة صناعة التأمين في الوطن العربي ليس فقط في فعاليات الندوة بل أيضا للمشاركة في اجتماعات مجلس الاتحاد العام العربي للتأمين - المتزامنة مع موعد انعقاد الندوة الذي يضم ممثلين

عن جميع الدول العربية حيث يضم الاتحاد في عضويته كل شركات التأمين وإعادة التأمين في الوطن العربي والتي تجاوز عددها ١١٠ شركة.

### كيفية التعامل مع الجات ؟

وقال الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين : بعد ٨ سنوات من المفاوضات انتهت جولة أوروغواي بتوقيع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات في أبريل ١٩٩٤ بمدينة مراكش والتي اتسعت لتشمل تحرير التجارة في مجال الخدمات وفي مقدمتها التأمين والبنوك ، ولأن الدول الصناعية تدخل عالم تحرير التجارة الخارجية . وقد اكتملت لها مقومات التكتل والتجمع الاقتصادي مع تمتع منتجاتها وخدماتها بدرجة عالية تمكنها من الرقوف أمام المنافسة الدولية التي تقوم على الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجية . فإن الأمر يتطلب منا ضرورة التعامل مع اتفاقية الجات بوعي وإدراك وهذا يتحقق من خلال التعرف على الاتفاقية واثارها على الاقتصاد العربي بهدف تعظيم مكسباته والتقليل بقدر الامكان من تأثيراتها السلبية عليه . من هذا المنطلق كان الاهتمام بهذا الموضوع من الأمين العام لجامعة الدول العربية وبعونه للاتحادات والمنظمات العربية لتقييم الآثار التي يمكن ان تفتج عن تطبيق

بنود الاتفاقية الجديدة ووضع تصور لكيفية التعامل معها مستفيدين من السقوف الزمنية التي حددتها الاتفاقية ثم اهتمام المؤتمر العام العشرين للاتحاد العام العربي للتأمين الذي انعقد في مايو الماضي

في مراكش وقراره عقد ندوة حول اتفاقية الجات واثارها على صناعة التأمين العربية .. ثم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية (الدورة ٤٤ في سبتمبر الماضي) وبعونه للمنظمات والاتحادات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة في دراسة الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية العربية كل في مجال تخصصه.

### برنامج عمل الندوة

وعن اهداف وبرنامج عمل الندوة يقول السيد حسين البنهاي : يتضمن برنامج الندوة تسعة مجالات هي :-

□ تعريف العاملين في صناعة التأمين باتفاقيات الجات مع التركيز على الاتفاقية العامة للتجارة في

### الخدمات.

□ عرض تحليلي لبنود الاتفاقية والخدمات المالية والتأمينية.

□ التعرف بالمركز التنافسي لشركات التأمين وإعادة التأمين العربية في ظل حرية النفاذ للأسواق.

□ قياس المخاطر والخسائر المتوقعة في ظل اتفاقية الجات في اسواق التأمين العربية.

□ كيفية الاستفادة من الاستثناءات والسقوف الزمنية التي تنبئها الاتفاقية.

□ كيفية استفادة الدول المنضمة لاتفاقية الجات من المزايا التي توفرها الاتفاقيات

□ كيفية الحد من الآثار السلبية لهذه الاتفاقيات.

□ كيفية تفعيل الاتفاقيات العربية الجماعية لتعظيم المكاسب وتقليل







المصدر : ..... الأهرام الاقتصادية .....

التاريخ : ..... ١٩٩٥ يناير ١٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخسائر عند تطبيق اتفاقيات الجات  
□ طرح استراتيجيات جديدة  
للتعامل مع صناعة التأمين وإعادة التأمين  
العربية في ظل آليات اتفاقية الجات.  
٥ جلسات و ٧ أبحاث  
وتتضمن الجلسة الافتتاحية للنزوة  
كلمات للأمين العام لجامعة الدول  
العربية، ورئيس الاتحاد العام العربي  
للتأمين ولوزير الاقتصاد والتجارة  
الخارجية بمصر وللأمين العام  
للإتحاد العام العربي للتأمين وللأمين  
العام المساعد للشئون الاقتصادية.  
وقال السيد حسين البتانهاني أن  
النزوة تتضمن خمس جلسات تشتمل

على سبعة أبحاث .. ففي الجلسة الأولى للنزوة يلقي  
الدكتور معتصم سليمان مدير إدارة المال والتجارة  
والاستثمار بالإدارة العامة للشئون الاقتصادية  
بجامعة الدول العربية بحثاً عن التعرف باتفاقية  
الجات، ثم يلقي الدكتور بسام الساكت وزير الصناعة  
والتجارة الأردني «سابقاً» بحثاً عن التعرف باتفاقية  
الجات مع التركيز على قطاع التأمين.  
وتشتمل الجلسة الثانية للنزوة على بحث عن  
الوضع الحالي لصناعة التأمين العربية أعده السيد  
خيرى سليم نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية  
للمراقبة على التأمين. وتتضمن الجلسة الثالثة للنزوة  
بحثين الأول عن الدور الاقتصادي للتأمين العربي

في إطار  
المعمل  
العربي  
المشترك  
وإقليمه  
الدكتور  
معتصم  
سليمان  
مدير إدارة  
المال  
والتجارة  
والاستثمار  
والدكتور  
فريد النجار  
الخبير

الاستشاري  
بالإدارة  
العامة  
للشئون  
الاقتصادية  
بجامعة  
الدول العربية ..  
والبحث  
الثاني عن  
أثر دخول  
الشركات  
الأجنبية  
للتأمين على  
سوق التأمين  
وإعادة  
التأمين  
العربي في  
خضوع اتفاقية  
الجات أعده

السيد نور الدين عبدالله نور الدين  
مستشار الجمعية العربية للتأمين  
( أريج )

### استراتيجيات التأمين

العربي

وتشتمل الجلسة الرابعة للنزوة على  
بحث عن استراتيجيات التأمين العربي  
في التعامل مع الجات من حيث  
[التسويق - المنافسة - الأسعار] أعده  
السيد حسن حافظ رئيس الاتحاد  
المصري للتأمين ورئيس مجلس الإدارة  
والعضو المنتدب للشركة العربية  
الدولية للتأمين. كما تتضمن الجلسة

الخامسة والأخيرة للنزوة بحثاً عن استراتيجيات  
التأمين العربي في التعامل مع الجات من حيث  
[التمويل والتنظيم - إعادة الهيكلة - التشريعات]





المصدر : .....  
الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .....  
١٩٩٥ يناير

والرقابة] أعدت الدكتورة وليمة الناصري مدير  
التأمينات والاحتياط الاجتماعي بوزارة المالية بالمغرب.  
كما تشتمل الندوة أيضا على اجراء مناقشات عقب  
كل بحث.







المصدر : ..... الأمانة العامة

٢ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بدء عمل منظمة التجارة العالمية بدلا من «الجات»

كتبت - صفاء جمال الدين:

بدأت أمس منظمة التجارة العالمية (WTO) عملها لتحل محل السكرتارية العامة للجات، وذلك بصفة رسمية. وصرح جمال الدين على رزق وكيل أول وزارة الاقتصاد ورئيس التمثيل التجاري بأن بيتر سينزلاند السكرتير العام بدها للجات «منظمة التعرف والتجارة العالمية» سيراأس المنظمة

الجديدة حتى أول مارس ١٩٩٥ إلى حين اختيار مرشح آخر.

وقد تقدمت مجموعة جديدة من الدول للانضمام للمنظمة ومن المتوقع الموافقة على انضمام عدد آخر من الدول إلى المنظمة الجديدة وبالتالي توسيع عضويتها التي تبلغ حاليا ١٢٥ دولة.

وأضاف إن الفترة القادمة ستشهد قيام العديد من دول الجات السابقة باتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة التي تكفل وضع نتائج جولة أورجواي، موضع التنفيذ مع الالتزام بعدم اتخاذ اجراءات تقييدية تتعارض مع روح ونصوص هذه الاتفاقات، كذلك سوف ينشأ نوع من التعاون والتنسيق بين المنظمة الجديدة والمنظمات الدولية والوكالات الاقتصادية المتخصصة الأخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بما يمسق وجسود ترابط بين المحاور الثلاثة للاقتصاد العالمي وهي التجارة والنقد والتمويل.

وأشار رئيس التمثيل التجاري إلى أن الفترة القادمة من العام الجديد ستشهد مناقشة موضوعات مهمة من خلال

منظمة التجارة الدولية منها موضوع البيئة وعلاقتها بالتجارة، وذلك في إطار توصيات مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في البرازيل في مايو الماضي فضلا عن مناقشة موضوعات العمالة وحل مشاكل البطالة التي تهدد كلا من العالم النامي والمتقدم على السواء.

ومن المتوقع أن يؤدي انشاء هذه المنظمة إلى تنشيط الاقتصاد العالمي والتأثير ايجابيا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية وفتح افاق جديدة للاستثمارات والعمالة ونقل التكنولوجيا بما ينعكس ايجابيا على اقتصاديات كل من الدول النامية والمتقدمة.

ومن ناحية أخرى قال رئيس التمثيل التجاري أن العام الحالي سيشهد بدء مفاوضات الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي والتي من المتوقع أن تستمر لمدة ١٨ شهرا وتسفر عن اتفاق تعاون اقتصادي وفني، والذي يتوقع أن يحقق نتائج اقتصادية وتجارية مهمة لمصر. وقد تؤدي هذه المفاوضات إلى انشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوروبي.





المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



## منظمة التجارة العالمية

اخيرا وبعد مضي حوالى نصف قرن على تأسيس المنظمات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدوليين، تم تنشيد منظمة التجارة العالمية، حيث سيصبح للتجارة الدولية مؤسسة فعلية خاصة بها، ذات سلطات واسعة وتحل محل الامانة العامة للتعريفات والتجارة الحرة، والتي كانت قد تشكلت كهيئة مؤقتة للتجارة الدولية في عام ١٩٤٧.

ويأتى إنشاء هذه المنظمة لتتويجا لجهود دورة اورجواي، وبالتالي ستكون مسئولة عن مراقبة وتحرير التجارة الدولية وتشرف على تنفيذ القوانين الخاصة بها، والاتفاقات الموقعة في اطار الجولة وعندها ٢٨ اتفاقية.

وهناك رغبة في ان يؤدي انشاء هذه المنظمة الى زوال الظلم والتوترات التجارية السائدة على الساحة الدولية، خاصة الممارسات التجارية غير العادلة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية وبالتالي ستختبر فاعلية المنظمة على مستويين اولهما على صعيد تسوية الخلافات وتبيرة متابعة المفاوضات متعددة الاطراف حول المواضيع التي لم تترج في اطار الاتفاقية مثل البيئة والحقوق الاجتماعية وتحركات القوى العاملة، كما ستشرف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بطريقة اكثر شمولاً مما كانت تفعله الجات. ومن هنا سيصبح على العالم الثالث عبء المشاركة الايجابية في اعمال هذه المنظمة، بغية تعديل المسار وايقاف اية محاولات غريبة للسير بها بما يخدم مصالح مجموعة معينة دون اخرى، اي انها يجب ان تكون بمثابة مفتدى عالمي للتجارة الدولية، يهدف الى تسهيل انتقال حركة السلع والبضائع والخدمات بين الاقطار المختلفة دون اية تفرقة تذكر.





الأهرام

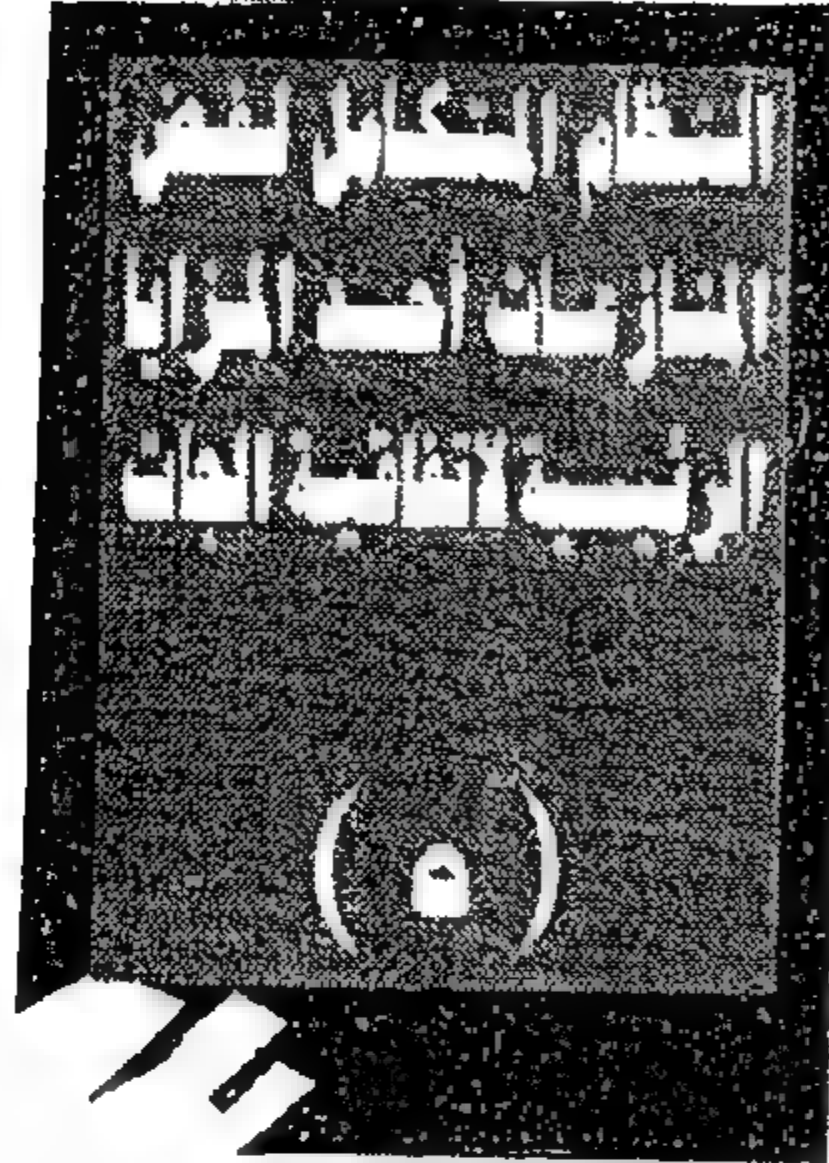
المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الوزير المصري المفوض بجنيف



تناولنا في العدد السابق الجزء الأول من تقييم الوزير المفوض المصري بجنيف، الدكتورة ماجدة شاهين، لاتفاقية الجات وكيفية تأثير تلك الاتفاقية على أوضاع الاقتصاد المصري وتواصل صفحة موارد وتنمية اليوم نشر الجزء الثاني من التحليل وهو يتناول موضوعات الزراعة وتقييم للنظام الموحد لفض المنازعات الذي تتضمن اتفاقية الجات بالإضافة إلى تناول موضوع التجارة والبيئة وتأثيراته المتشابكة والمعقدة.

تقول الدكتورة ماجدة شاهين من الآثار المتوقعة أيضا لتطبيق برنامج الإصلاح الزراعي هو تآكل الأفضليات التي كانت تتمتع بها العديد من الدول في تجارتها لاسيما مع المجموعة الأوروبية ومن بينها مصر ولنضرب مثلا على ذلك فإن مصر كانت تتمتع بخفض جمركي بنسبة ٤٠٪ على صادراتها من البطاطس إلى المجموعة الأوروبية.

وفي ظل الاتفاقية ستقوم المجموعة الأوروبية بموجب التزاماتها بفتح أسواقها وتحسين فرص النفاذ إليها بخفض رسومها الجمركية بنسبة ٣٦٪، وما يعني ذلك من تأثير على خفض الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها مصر من خفض جمركي استثنائي في ضوء اتفاقيتها مع المجموعة.

ولاشك أنه يقع على عاتقنا دراسة كافة هذه الجوانب في ضوء تفاوضنا مع المجموعة الأوروبية حول اتفاقية الشراكة الجديدة.

كما أنه يجب ألا يغيب عن أذهاننا ما شهدناه مؤخرا في إطار الجات من الزام مجموعة الدول الأعضاء فيما يعرف بالـ ACP بطلب استثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية من المزايا الإضافية الممنوحة لها من قبل المجموعة الأوروبية في ضوء الاتفاقية المبرمة معها، وتتحدد فترة هذه الاستثناء بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى، ويبقى التساؤل مطروحا إذا ما كان سيصبح هذا هو التقليد المعمول به في إطار المنظمة الجديدة مستقبلا وتأثير ذلك على الاتفاقيات التي تمنح أفضليات استثنائية للدول.

### النقطة الرابعة:

وترتبط النقطة الرابعة بما سبق أن أشرنا إليه من امتصاص الدول المتقدمة بوضع الموضوعات الجديدة لاسيما تلك الخاصة باتفاقية التجارة في الخدمات وأوجه التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، لما تتمتع به هذه المنظمة من قوة الزامية فعلية متمثلة فيما يعرف بالنظام الموحد لفض المنازعات وعلينا أن نتوقف قليلا عند هذه النقطة حيث تضاربت الآراء والأقوال بشأنها كثيرا، وركز البعض على المخاطر والمخاوف الناجمة عن مثل هذا النظام، لاسيما في إطار ما تردد من قوة النظام في الردع المتبادل.

بما يعني أن اخفاق الدول في تطبيق التزاماتها في إطار اتفاقية أوجه التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية مثلا، قد يدفع إلى توقيع عقوبات عليها في مجال صادراتها من المنسوجات والملابس أو صادراتها الزراعية مثلا، فضلا عن ضعف قدرة الدول النامية نفسها في استخدام مثل هذا النظام. غير أننا نسارع بالقول أن هذا يعتبر تبسيطا مبالغا فيه للأمور، فإن الاتفاقية وإن كانت تسمح بتطبيق ما يعرف بالردع المتبادل إلا أن مثل هذا الإجراء محكوم عليه ضوابط صارمة، فضلا عن أن الدول النامية هي الأخرى لديها القدرة على استخدام هذا النظام في مجالات تؤثر بالفعل على مصالح الدول المتقدمة، مثل قطاع الخدمات وغيره.







المصدر : .....الأمم المتحدة

التاريخ : ..... ٢٠ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي نظري، يعتبر النظام المتكامل أو المحدد لفض المنازعات أحد المزايا الرئيسية في إطار اتفاقية جولة أوروغواي وفي الأدوات المستخدمة من قبل المنظمة الجديدة، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب الرئيسية نذكر منها:

١ - المساواة في فرض الالتزامات والضوابط على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، والتزامها بالتطبيق، ومما شك أن هذا النظام - إذا أحسن تطبيقه واستخدامه دون تحيز أو ضغوط أو مناورات سياسية - من شأنه حماية الدول النامية في النظام التجاري الجديد والوقوف بجانبها في حسم النزاعات بينها وبين الدول التجارية الكبرى حفاظا على حقوقها.

ولاشك أن هذا في حد ذاته يعتبر نقطة ايجابية ضخمة للدول النامية، لاسيما إذا ماقررت هذه المنظمة بقرينتها بالنسبة للصندوق الدولي، فإنه على الرغم أنه من المفروض امتداد القوة الالتزامية للصندوق على الدول المتقدمة أيضا فيقتضى الدور المتوط به في الاشراف متعدد الأطراف، على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي الدولي، فإن ذلك لا يحدث قط وأن قوته قاصرة على فرض سياسته على الدول النامية بما له من قوة ضغط ومساومة عليها.

٢ - تقوية ودعم الية تسوية المنازعات التي كان معمولاً بها في إطار الجات، من خلال ادخال سلسلة من القواعد والاجراءات الجديدة من حيث:

أ - ضمان لاية دولة شاكية صغيرة كانت أم كبيرة حق تشكيل فريق خبراء PANEL للحكم في النزاع.

ب - متى تشكل هذا الفريق يمضى في عمله وفقا لراحل متتالية محددة سلفا وتبعا لجدول زمني واضح.

ج - متى بدأ النزاع وتشكيل فريق الخبراء لا يستطيع أى طرف أن يؤخر صدور القرار أو أن يؤجله، وكثيرا ماكانت الدول المتقدمة تتنصل من تنفيذ احكام فريق الخبراء وترفضه.

د - تلقائية التطبيق متى أصدر فريق الخبراء حكمه يصبح واجب النفاذ دون معاطلة الا اذا تم رفضه بالاجماع، وهو أمر غير محتمل على الاطلاق، وللدولة الحق في الاستئناف من خلال مايعرف وأن حكمه يصبح نهائيا.

٣ - كذلك يجب الاشارة الى دور المنظمة في محاسبة الدول المتقدمة والنامية بالنسبة للسياسات التجارية التي تتبعها من خلال الية متابعة السياسات والمعروفة باسم





المصدر : ..... ١١

التاريخ : ..... ١٢ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. يسرى مصطفى

## فى إطار استعداد مصر لتنفيذ اتفاقية الجات دراسة التزامات ٧٠ دولة فى مجال البنوك ..

المتاحة فى ذلك المجال الحيرى والهام خاصة وأن مصر بها خبرات كبيرة فى هذا المجال وسبقت العديد من الدول فى تحرير قطاع البنوك وتعديل القوانين الخاصة به وذلك فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى الذى يتم تنفيذه منذ عدة سنوات من جهة أخرى أكد الدكتور يسرى مصطفى: أن جمعية تحليل السياسات سوف تقوم خلال الأيام القليلة القادمة بمعد ندوة موسعة بمحافظة الفيوم وذلك لمناقشة وتقييم اتفاقية الجات وكيفية الاستفادة منها ..

فى إطار الإستعدادات الحالية التى تقوم بها مصر و الخاصة بتقييم اتفاقية الجات ودراسة جداول الالتزامات التى قدمتها الدول المختلفة المشتركة فى الاتفاقية يقوم المعهد المصرفى حالياً بدراسة التزامات الدول فى مجال الخدمات المالية والبنوك وأكد الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولى - الذى يقوم بالدراسة حالياً - إن معرفة وتقييم جداول تنازلات الدول المختلفة المشتركة فى الاتفاقية فيما يتعلق بالبنوك سوف يتيح لمصر الاستفادة من الفرص





المصدر : **المجلة الاقتصادية**

يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الأفضية والملابس الجاهزة في قائمة الحظر حتى عام ٩٨

مع تنفيذ اتفاقية «الجات»

تبدأ مصر خلال هذا الشهر في اتخاذ الإجراءات التنفيذية لاتفاقية «الجات» التي بدأ العمل بها مع بداية العام الحالي والتي تتضمن إزالة الحواجز والقيود أمام تدفق السلع والخدمات بين الدول الأعضاء حيث انتهت وزارة الاقتصاد من اعداد الصيغة النهائية للترتيبات مصر في الاتفاقية إضافة الى اعداد مشروع جديد لحماية المنتج المحلي في ظل ظروف تحرير التجارة الخارجية.

وقد تضمنت الاتفاقية عدة التزامات جاء في مقدمتها خفض الرسوم الجمركية من خلال برنامج زمني يصل الى ١٠ سنوات مع منح مصر فرصة لتحرير استيراد المنسوجات والملابس الجاهزة من خلال برنامج يبدأ في عام ١٩٩٨ وينتهي حتى عام ٢٠٠٢ وقد أعطى هذا البرنامج فرصة مدتها ٣ سنوات تبدأ من العام الحالي لاعادة النظر في الصناعة المصرية من المنسوجات بهدف رفع جودتها وتقليل التكلفة الإنتاجية.

كما تضمنت الاتفاقية عدة مزايا أخرى يأتي في مقدمتها تحرير مجالات الخدمات واستقدام الأيدي العاملة حيث تستلزم مصر من خلال هذه الاتفاقية فتح فرص عمل جديدة للأيدي العاملة المصرية في الدول الأعضاء. ولواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية مع

بدء تنفيذ اتفاقية الجات يصدر خلال الأيام القليلة القادمة قراراً جمهورياً بإنشاء أول جهاز من نوعه في دول العالم الثالث لمكافحة أساليب الإغراق والدعم السلعي في ظل تحرير التجارة الخارجية ويتضمن النظام الأساسي للجهاز القيام بإجراء التحقيقات في الشكاوى التي يتقدم بها المنتجون في حالة تعرض منتجاتهم لضرر بسبب استيراد السلع المنقولة. وصرح السيد أبو القمصان مدير عام الاستيراد بقطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد بأن الجهاز سوف يقوم بالاستماع الى أطراف النزاع وإعداد تقرير نهائي حول آثار الاستيراد على الإنتاج المحلي ويرفع الى وزير الاقتصاد الذي يتخذ الإجراءات العقابية اللازمة في هذا الشأن خلال فترة محددة وتتضمن هذه العقوبات فرض رسوم تعويضية على السلع التي يثبت أنها تدخل السوق بأسعار تقل عن سعرها الحقيقي.

وعلم مندوب الامم المتحدة ان الحكومة سوف تحيل مشروع اجراءات تحرير التجارة الخارجية الذي يضم التزامات مصر في اتفاقية الجات الى مجلس الشعب في الاسبوع القادم للتصديق عليه وقد تضمن المشروع عدة اجراءات هامة في مقدمتها

خفض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية بنسبة ٢٥٪ من مستواها الحالي على مدى ١٠ سنوات تبدأ من العام الحالي وحتى عام ٢٠٠٥ بمعدل خفض ٢.٥٪ سنوياً كما سيتم تنسيب الرسوم الجمركية على السلع الصناعية عند ٤٠٪ مع بداية عام ٢٠٠٠ وعلم المندوب ان التزامات مصر تتضمن ايضا رفع حظر استيراد الأقمشة مع بداية عام ١٩٩٨ والمنسوجات النسجية والملابس الجاهزة مع بداية عام ٢٠٠٢ وأعطت الاتفاقية لمصر حق فرض رسوم جمركية على الواردات من المنسوجات والملابس والمنسوجات النسجية تزيد بنسبة تتراوح ما بين ٥ - ١٠٪ من الالتزامات التي يتضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات الدولية اعتباراً من عام ١٩٩٥

كما تضمنت المزايا التي توفرها الاتفاقية لمصر حق رفع الحد الأقصى للرسوم الجمركية الى ٨٠٪ مع حلول عام ٢٠٠٤ ومن المقرر ان يصل القاهرة يوم الجمعة القادم خبير من منظمة التجارة الدولية لمراجعة النصوص التي يتضمنها المشروع المصري لمكافحة الإغراق والدعم في ظل تنفيذ اتفاقية الجات.

على محمود







## مطلوب تنسيق عربي بين البلدان العربية المنضمة لنظمة التجارة الدولية

كتب - عاطف عبد الله:

الجمركية لمجموعة من السلع ترى بلدان أخرى زيادة التعريف أو بقاها كما هي على نفس المجموعة من السلع، الأمر الذي يتطلب وجود تنسيق أكثر من أي وقت مضى لدعم مصالح العرب، ودعا إلى تخفيف القيود على الصناعات العربية وتنشيط منظمات العمل العربي المشترك لإجراء عملية التنسيق المطلوبة. ومن ناحية أخرى حذر تقرير لاتحاد الغرف التجارية من أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كمحطة نهائية لتصحيح السياسات التجارية هو مطلب آخر قد يجر معه مموما تكشف الهفوم الناجمة عن انقراط التضامن العربي، لكن يمكن القول بأن «الجات» مزايا وفي طياتها تسهيلات لا يمكن الحصول عليها من غير طريقها. ويرى التقرير أن حل هذه التناقض موجود في اتفاقية «جات» سواء الاتفاقية الأولى عام ١٩٤٧ أو الأخيرة في عام ١٩٩٤، وتلك أجازت قيام اتحاد جمركي ومنطقة تجارة حرة تعطى من خلالها مميزات للدول الأعضاء في

طالب د. جعفر عبد السلام أستاذ الاقتصاد ونائب رئيس جامعة الأزهر بضرورة وجود تنسيق بين البلدان العربية المنضمة لنظمة التجارة الدولية. وأضاف أن هذا التنسيق من شأنه أن يدعم المصالح العربية وإن يتلوى ذلك بشكل فردي وإنما في صورة جماعية. وكانت منظمة التجارة الدولية قد أبصرت النور في أول يناير الحالي في جنيف والتي تعد بمثابة الشرطي المكلف بالإشراف على الحركة التجارية في أنحاء العالم وتوسيع مبدأ التبادل الحر على المستوى العالمي ليشمل قطاعات جديدة من الاقتصاد وتعزيز آلية حل المنازعات التجارية الناشئة عن اتفاقية «جات». وأشار د. جعفر عبد السلام إلى أن هناك تباينا في المصالح العربية الخاصة بالدول العربية، ففي الوقت الذي ترى فيه بعض البلدان ضرورة أن يتم انخفاض في التعريف

التكامل متعدد الأطراف والفائدة للدول المشاركة في التكامل دون غيرها. وأكد أن تكثلا تجاريا خديما من شأنه أن يمكن الدول العربية. إذا سخلت في مثل هذا التكامل. من إنشاء نوع من العازل بينها وبين فرائض الجات دون أن يمنعها ذلك من الاستفادة من مميزات الجات. وقال التقرير: إن هذه النظرة التي يستطوع العرب الاستفادة منها لم توضع من أجل خاطرهم، وإنما هي اعتراف بتكتلات مثل الاتحاد الأوروبي وثافتا التي أنشأتها الدول الصناعية لمصلحتها واستفادت منها إفادة كبرى، وفي تلك الاستفادة أيضا عبرة أخرى للعرب □





المصدر : ..... الصحافة اليوم

التاريخ : ..... ٥ يناير ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لمواجهة المنافسة المتوقعة مع تطبيق اتفاق الجات

# تحرير قطاع التأمين وتحديث الأنظمة المصرفية في مصر



د. يسري مصطفى

□ القاهرة - مسعد نوار:

وافقت مصر على تحرير قطاع البنوك والتأمين المصري في مقابل مساهمة الشركات الأجنبية في تدريب العاملين الوطنيين في هذه القطاعات. وحتى لا يؤثر ذلك بشكل سلبي على قطاعين مهمين من قطاعات الاقتصاد الوطنى بدأ الاتجاه لتطوير وتحديث وأدخال أدوات جديدة بالبنوك المصرية لتكون على قدم المساواة مع مثيلاتها بالخارج لمواجهة آثار اتفاقية الجات والمقرر البدء في تطبيقها في وقت قريب. وفي هذا الخصوص أكدت د. فائقة الرفاعي وكيل محافظ البنك المركزى المصرى أن من بين الأدوات الجديدة التى سيتم إدخالها توريق القروض المصرفية، ونظام الفوتشر والبوتشر والتأجير التمويلي، والأوراق المالية وهو ما تقوم به الآن البنوك الشاملة، بالإضافة إلى تحرير قطاع التأمين المصرى.

وأوضحت أن شرط مساهمة البنوك والشركات الأجنبية في تدريب العمالة الوطنية في البنوك وشركات التأمين سيساهم في نقل التكنولوجيا والخبرة الأجنبية في هذا المجال.

وقالت إن مصر قطعت شوطا طويلا في تحرير آليات العمل بالجهاز المصرى بما في ذلك بيع حصص بنوك القطاع العام في بنوك الاستثمار والفروع الأجنبية وفقا لبرنامج صندوق النقد الخاص بتحرير هذا القطاع.

وذكرت أن الدول الأجنبية تضع شروطا متعسفة أمام فتح فروع لها بمصر ومن بينها اشتراط أن يكون المدير من أصحاب الخبرة الدولية المصرفية لا تقل عن 10 سنوات ومن ابنائها مما جعل الحكومة تضع شرط المعاملة بالمثل في تحرير هذا القطاع.

ومن ناحية أخرى حذر الدكتور يسري مصطفى وزير الاقتصاد السابق من ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الواردة للدول النامية بما فيها الدول العربية ومصر نظرا لطول فترة الحماية في ظل الجات حيث إن الاتفاقية تلزم الدول بتوفير الحماية اللازمة لنقل

التكنولوجيا وكفالة حقوق الملكية الفكرية. وأشار وزير الاقتصاد المصرى السابق إلى أن مصر والدول العربية في أمس الحاجة إلى التكنولوجيا في هذا الوقت عن أى وقت سابق خاصة في قطاعات البنوك وشركات التأمين لملاحقة التطور والتقدم الحادث في الخارج خلال فترة السماح القصيرة التى حددتها «الجات» لتحرير هذه القطاعات أمام الشركات والبنوك المنافسة والتي تم تحديدها بتسع سنوات فقط.

وأكد محمد مأمون الوزير التجارى المفوض أن مصر وافقت على تحرير قطاع البنوك والتأمين المصرى في مقابل مساهمة الشركات الأجنبية في تدريب العاملين الوطنيين في هذه القطاعات.

وكشف عبد الحميد ممدوح نائب مدير منظمة التجارة العالمية لقطاع التجارة في الخدمات عن أن ما قدمته مصر والبلدان العربية الأعضاء في اتفاقات «الجات» من جداول بالتنازلات لا يمثل سوى ثمن الموافقة على انضمامهم للجات وأعلن أنه اعتبارا من مطلع العام الجديد ستبدأ جولات أخرى متعددة من المفاوضات الثنائية





المصدر : ..... العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٥ يناير ١٩٩٥

والمتعددة بين الأعضاء لتطبيق الالتزامات والتنازلات الخاصة بالتعريف الجمركية وإلغاء القيود، وفقا لفترات السماح المحددة لاتفاقية الجات.

ومن ناحية اخرى أكد نائب مدير منظمة التجارة العالمية أن الدول الأعضاء بالجات ستلتزم بنشر القوانين واللوائح الخاصة بها على كافة الدول قبل تطبيقها كما تلتزم أيضا باخطار منظمة التجارة العالمية قبل ادخالها أية تعديلات على تشريعاتها.

وأوضح عبد الحميد مدوح - المصري الوحيد المعين بمنظمة التجارة العالمية - أن المنظمة ستقوم بإلزام الدول الأعضاء في الجات بتطبيق جميع البنود والنصوص الواردة بالاتفاقات التجارية التي اسفرت عنها جولة أوروجواي الأخيرة في السلع والخدمات مشيرا إلى أن منظمة الجات سوف تمثل الضلع الثالث في إدارة الاقتصاد العالمى بعد كل من صندوق النقد والبنك الدوليين المعنيين بإدارة الشؤون المالية والنقدية في العالم.







المصدر : .....  
الأمم المتحدة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

## الجامعة العربية تناقش آثار الجات على التأمين

كتب محمود التهامي:

يفتح الدكتور عصمت عبد المجيد - الأمين العام للجامعة العربية - يوم ١٨ يناير الحالي الندوة التي تقيمها الجامعة بالاشتراك مع الاتحاد العربي للتأمين لمناقشة آثار اتفاقية الجات على صناعة التأمين العربية.

وأوضح خيرى سليم - نائب رئيس هيئة الرقابة على التأمين - أن الندوة ستناقش بنود الاتفاقية مع التركيز على قطاع التأمين والدور الاقتصادي للتأمين العربى واثـر دخول شركات التأمين الأجنبية الى السوق العربية. كما تبحث الندوة - التي تستمر يومين - استراتيجيات التأمين العربى فى التعامل مع اتفاقية الجات فى مجالات التسويق والمنافسة والتسعير يشارك فى الندوة كل من: محمود محمد محمود - وزير الاقتصاد - والدكتور عبد الرحمن السيمباني - الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية وحسين تبهان الأمين العام للاتحاد العربى للتأمين - ورؤساء شركات التأمين المصرية والعربية.





المصدر : ..... السياسة المصرية

التاريخ : ..... يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## تعاون مصري تونسي لمواجهة آثار الجفاف

كتبت ايناس عبد العليم :

بينهما وتشجيع انشاء المشاريع المشتركة .  
وقال ان حجم التجارة بين مصر وتونس قد ارتفع منذ  
انشاء الغرفة العام الماضي بنسبة ٤٠٠٪ وقال ان المستهدف  
هو الوصول بحجم التجارة الى ١٠٠ مليون دولار خلال عام  
١٩٩٥ .

وحول انطباع الوفد التونسي عن المدن الصناعية  
الجديدة اشد المولدى العيارى بالتقدم الهائل في المنتجات  
المصرية وباصرار رجال الاعمال المصريين على الاستثمارية  
والنجاح وقد قام عدد من المستوردين التونسيين بتوقيع  
اتفاقيات على استيراد بعض المنتجات المصرية التي كان  
يتم استيرادها من الخارج .

وحول اتفاقية الجات وتأثيرها على اقتصاديات الدول  
النامية قال رئيس الوفد التونسي ان الاتفاقية تهدف مصلحة  
المستهلك حيث توفر له سلعة بمواصفات عالمية وبسعر  
مناسب وقال ان السلعة الجيدة تطرد الرديئة وقال ان  
المنتجات العربية يراعى فيها ( تطابقها ) مع المواصفات  
العالمية مع تمتعها بميزة لا تتوافر لدى الدول المتقدمة يجب ان  
تستغلها الدول العربية وهي انخفاض تكاليف الانتاج

ضم الوفد التونسي الذي زار القاهرة العديد من رجال  
الاعمال من مختلف القطاعات التجارية والصناعية  
والاستثمارية والسياحية في اطار اعمال الغرفة التجارية  
المشتركة التي تركزت بين مصر وتونس العام الماضي وقد  
اشتمل برنامج الزيارة على لقاءات مع رجال الاعمال المصريين  
وزيارة ميدانية للمدن الصناعية الجديدة واتحاد الغرف  
التجارية واتحاد الصناعات كما التقى الوفد بوزيري  
الاقتصاد والتعاون الدولي ورئيس هيئة الاستثمار .

صرح المولدى العيارى رئيس الوفد التونسي وعضو  
المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة  
« المصري » ان اللقاء بين رجال الاعمال التونسيين  
والمصريين كان مثمراً ووضعت خلاله اهم الاسس للتبادل  
التجاري بين البلدين ابرزها الاتفاق على ميثاق شرف تجارى  
ينص على وضع مبدأ المفاضلة في الاستيراد كما تقرر تبادل  
الاشتراك في المعارض والصالونات بقصد التعريف بمنتجات  
البلدين كما تم الاتفاق على توسيع قائمة السلع المتبادلة





المصدر : ..... المصراع

٨ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مفاوضات الجات والحفاظ على الهوية الثقافية

بعد الحفاظ على الهوية القومية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الحالية امرا من الصعوبة بمكان ، فالعالم في طريقه إلى التوحد والكونية على كافة المستويات وفي مختلف المجالات ، وبذلك فقد حمل التعاون الدولي في طياته قدرا من الانصهار والامتزاج في بوتقة الأطراف الأكبر والأقوى تأثيرا كما قد يتضمن التمسك بالكتسب التجارية والأهداف الاقتصادية تنازلا من الدول الأضعف عن قدر من استقلاليتها وخصميتها وقد حدث في الفترة الماضية تطبيق عملي لهذه القضية بلغ حد مطالبة متقفي أوروبا بتدخل حكوماتهم لتعطيل تطبيق قواعد الحرية التجارية التي تضمنتها اتفاقية أورجواي الأخيرة التي تمت في إطار الجات نظرا لمساس هذا التطبيق بأحد الأنشطة التجارية ذات الحساسية الخاصة لهذه الدول بما يترتب عليه من رفع الحماية عن هذا النشاط وتركه لقواعد السوق والمنافسة الحرة مع مثيله للوارد من الخارج وكان مجال هذا النشاط قطاع الصوتيات والبرقيات المنقطة في السينما والبرامج التلفزيونية والإنتاج الأدبي وقد لا يتصور البعض أن الأفلام السينمائية وبرامج التلفزيون تمثل مصدرا هاما من مصادر الدخل والعمالة الأجنبية لكثير من الدول المختلفة خاصة المتقدمة منها ، إذ تمثل مبيعات الولايات المتحدة من أفلام السينما وبرامج التلفزيون أهم الصادرات الأمريكية حيث بلغت في العام الماضي وحده حوالي مائة مليار دولار.

ومن الناحية الأخرى أدى تراجع الطلب على المنتجات الثقافية من برامج التلفزيون الأوروبية في الأسواق الأمريكية وعجزها عن المنافسة إلى تمسك دول الاتحاد الأوروبي بموقفها الحمائي من الولايات في هذا المجال واستمرار فرض القيود ونظام الحصص على وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص مثل اشتراط تقديم الأفلام وبرامج التلفزيون المستوردة باللغات المحلية واستخدام حد معين من المنتجات المحلية في عمليات تصنيعها . وتؤكد الأرقام بالفعل هذه الحقيقة . وتوضح لنا مدى الضعف الذي أصيبت به صناعة السينما الأوروبية في الفترة الماضية .

ولا يقتصر الغزو الأمريكي على مجال السينما فالبرامج الأمريكية تهيمن أيضا وبدرجة متزايدة على الشاشة الصغيرة في دول أوروبا ، وامتدت الهيمنة الأمريكية إلى الأدب وتزايد إنتاج الكثير من الكتاب والمؤلفين الأمريكيين الذين حققت مبيعاتهم لرقاما قياسية في جميع الدول الأوروبية بالإضافة إلى تزايد معدلات الترجمة في دول الجماعة الأوروبية من الأدب

الأمريكي أكثر مما تفعل مع الإنتاج الأدبي من جيرانها الأوروبيين ذلكهم ، كما انتشرت المجالات والصحف الأمريكية في السوق الأوروبية .

ويتزايد الخوف الأوروبي من تأثير انتشار الأفلام والبرامج التلفزيونية الأمريكية في أسواق أوروبا ، وما يمكن أن يؤدي إليه انتقال الثقافة الأمريكية من تغيير في أنماط السلوك واسلوب الحياة والذي تبدي بالفعل في انتشار العبارات الأمريكية عبر برامج التلفزيون وتقليد البارسيات اللاتى كن الرلندات في للوضة لبطلات المسلسلات الأمريكية .

لذلك فإن الخلاف بين القطبين التجاريين كان أكبر مدى من مجرد الخلاف حول تحقيق الأرباح التجارية على الأقل من جانب الطرف الأوروبي ولم يكن الدافع الوحيد لهذه المعارضة وإنما يبدو هناك سبب أكثر أهمية تمثل في رغبتها في الحفاظ على ثقافتها وخصيبتها من الهيمنة الأمريكية على الثقافة الأوروبية . لذلك فقد تكونت جبهة معارضة قوية وشعبية تجاه السيطرة المتوقعة وطالب للتقنون والسياسيون من دول الاتحاد الأوروبي خاصة في فرنسا حكوماتهم بالتدخل المباشر بهدف عدم إخراج هذا الموضوع في للباحثات ومنع تطبيق قواعد اتفاقية الجات على هذا القطاع الإنتاجي .

وتشير النتيجة التي أنتهى إليها هذا الخلاف تساؤلا هاما يدور حول حق الدول في عدم الموافقة أو الامتناع عن تنفيذ بعض النصوص التي اسفرت عنها دورة أورجواي باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه النظام التجارى النولى الجديد ، أنا تبين لها أن ثمة ضروا قد يلحق بها من جراء تنفيذها لبنود الاتفاقية وهل يمكنها أرجاء التنفيذ إلى وقت لاحق أو إعادة التفاوض بشأنه . وهل يعد الحفاظ على الهوية القومية والتراث الوطنى من الأسباب أو الترائع التي يمكن التمسك بها ؟

فصناعة السينما في الدول الأخرى كروسيا والصين والهند ومصر لا تزال تنتج عددا كبيرا من الأفلام إلا أنها تعاني إلى حد كبير وطأة المنافسة الشديدة التي تتعرض لها والناجمة عن التقدم الهائل للاختراعات الأمريكية واليابانية في مجال الأجهزة السمعية والبصرية . كما أنها تعاني من انتقال الثقافة الأمريكية المتحررة إليها . ومع ذلك فإن هذه الدول ورغم مصلحتها في أرجاء أعمال قواعد التحرير التجارى في هذا المجال لم يكن لها أي دور في معارضته لثناء مباحثات أورجواي وقد انتقضا الموقف للفرنسي والأوروبي من الدخول في قضية لولاء لما حسمت لصالح موقفها .







المصدر : ..... الساعات اليومية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

## تحديات الصناعة المصرية القادمة

# «الجات» القادمة والروتين المقيم والمنافسة الأجنبية

□ القاهرة - أسامة سليمان:



محمود العربي

المرحلة الحالية وما تقتضيه اتفاقيات تحرير التجارة حيث من السهل دخول المنتجات المرتفعة الجودة إلى أي سوق مما يؤثر سلباً على السلع الأخرى الأقل جودة، إضافة إلى ذلك فإن تصدير سلع منخفضة الجودة يؤدي إلى إلحاق سمعة سيئة بالمنتج منسوباً إلى بلاده وبالتالي التأثير على مستقبل الصناعة في هذا البلد مهما تطورت فيما بعد.. لأن السمعة السيئة تبقى ويصعب تغييرها.

### تهيئة المناخ

لكن محمود العربي رئيس الاتحاد العام المصري للغرف التجارية يشير إلى أن النشاط التجاري والاستثماري في مصر يواجه إشكالية مزمنة تهدد استمرارية هذا النشاط وهي الضرائب ذات الشرائح المرتفعة والتي ترهق أي نشاط تجاري أو استثماري، وتعرضه لآزمات مادية وتحد من توسعته ويؤكد أن تخفيضاً معقولاً لنسبة الضرائب يمكن أن يساهم في انتعاش النشاط الاستثماري ويتسبب في الوقت نفسه في زيادة حصيلة الضرائب ويضيف العربي أنه لا بد من تطوير الصناعة المصرية بتخليصها من هذا المناخ غير الملائم وتهيئة مناخ الازدهار والانتعاش بما في ذلك إلغاء القوانين الاستثنائية والمدهى العام الاشتراكي وقوانين الكسب غير المشروع وإقرارات الثروة ورسم الأبلولة بالإضافة إلى كل قوانين الضرائب والدمغة والقوانين التي تجرم كل حقيرة لرجل الأعمال.



نايلة علوبة

بالاستثمار والتصدير ويكفي أن نعرف أن اللجنة المصرية العليا للتصدير اتخذت بالفعل منذ شهور عديدة قرارات تهدف إلى تذليل العوائق أمام نشاط التصدير إلا أنها حتى الآن لم تدخل حيز التنفيذ مثال على ذلك القرار الخاص بإلغاء شرط الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات عند تصدير السلع التي سبق استيرادها.

### الجودة أولاً

ويرى بدران كامل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين اللبنانيين، أنه لا بد من تطوير الصناعة المصرية والارتقاء بمستوى الجودة حتى يصل إلى المقاييس العالمية التي تمكنه من مواجهة حدة المنافسة الشديدة بين دول العالم. صحيح أننا قد قطعنا خطوات ناجحة في هذا المسار بعد الطفرة الصناعية التي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة حيث زادت مساحة الحرية التي يتمتع بها القطاع الخاص المصري ونتج عن ذلك ظهور قلعت صناعية مصرية مثل مدينة العاشر من رمضان والأولوية المطلقة في المرحلة الحالية تكون لرفع جودة المنتج المصري وبعدما تصل الصناعة المصرية إلى مستوى مرتفع في الأداء يأتي بعد ذلك بفتح أسواق جديدة لتسويق هذه المنتجات لأن المغامرة بفتح أسواق جديدة خلال المراحل الانتقالية يتسبب في خسائر فادحة تتمثل في عدم صمود هذه المنتجات في الأسواق الجديدة لأنه بحكم عالمية الأسواق في

الصناعة المصرية تواجه مجموعة من التحديات إزاء أحكام «الجات» الجديدة ومعايير الجودة المعروفة باسم «ايزو 9000» والخفض المتدرج في الرسوم الجمركية داخلياً بما يفتح باب المنافسة القوية في السوق الداخلي من جانب السلع الأجنبية الوافدة.. ويأتي ذلك كله بعد انهيار الأسواق التقليدية للصادرات المصرية المتمثلة في الاتحاد السوفييتي السابق ودول شرق أوروبا.. وبذلك يكون على الصناعة المصرية بذل المزيد من الجهد للتطوير التكنولوجي فضلاً عن جانب الجودة.. كما يكون عليها «المغامرة» بفتح أسواق جديدة مستخدمة في ذلك عوامل الجودة والسعر مع انطلاقاً من مفهوم أن التصدير هو الحل.

تقول نائلة علوبة رئيسة لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين إن الصناعة المصرية غير قادرة في المرحلة الحالية على المنافسة في الأسواق العالمية نتيجة لعدة عوامل أهمها أن هناك ما يفوق الصناعة المصرية سواء من حيث الجودة أو رخص السعر في الأسواق العالمية مما يجعل المنتج المصري يواجه تحديات ضخمة بالإضافة إلى المعوقات القانونية والإجرائية التي تواجه الصادرات المصرية وتحد من نشاطها ومن قدرتها على النفاذ للأسواق العالمية منها طول الدورة الإجرائية المستندية لعملية التصدير وكثرة النماذج والاستمارات والأوراق المتداولة مع صعوبة الحصول على بعضها أحياناً وتعدد الرسوم والتمغيات ومقابل الخدمات التي تحصل تحت مسميات عديدة في المطارات والموانئ ومحطات التعبئة وتزايدها يوماً بعد يوم، بحيث أصبحت عبئاً حقيقياً على المصدر وتحمل في النهاية على أسعار المنتج المصري فيفقد ميزة المنافسة مع صادرات الدول الأخرى بالإضافة إلى تعدد في بعض العمليات الرقابية مثل فحص الرسائل الزراعية بواسطة الحجر الزراعي والرقابة على الصادرات مع ما يستتبع ذلك من تكرار الخطوات. ولهذا علينا أن ندرك أن التطوير يحتاج إلى مناخ جيد لتزدهر الصناعة وهو ما نفتقده الآن بشدة خاصة ونحن نشهد بطء تنفيذ القرارات التي تقدم التسهيلات والحوافز لتشجيع الأنشطة الخاصة





المصدر : النخبة اللندنية

التاريخ : ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## هيئة التنسيق لشركات التأمين الخليجية تبحث في تأثير الانضمام الى اتفاقية غات

أبو ظبي - «الحياة» :

واجتذابها للعمل في مجال التأمين وذلك للاستفادة من الامكانات المتاحة في أسواق التأمين الخليجية (كانت معاهد متخصصة أو شركات تأمين وإعادة تأمين لديها امكانات التدريب والتأهيل للمواطنين الخليجيين).

كما تبحث الهيئة في نشر الوعي التأميني في دول مجلس التعاون وذلك بالنسبة الى فروع التأمين المختلفة وإصدار نشرة نصف سنوية للمساعدة على نشر الوعي التأميني بين العاملين في شركات التأمين أو المواطنين الخليجيين، إضافة الى عقد ندوات تأمينية خليجية عن المواضيع التي تهم المنطقة.

وتبحث الهيئة أيضاً في انضمامها الى عضوية الاتحاد العام العربي للتأمين وكيفية تدعيم التعاون بين الهيئة والاتحاد باعتبارها رافداً من روافده تعمل على تقويته وتحقيق الهدف المشترك بينهما وهو مصلحة أسواق التأمين الخليجية.

كما تناقش الهيئة برنامج عملها للسنة ١٩٩٥ والموازنة والحسابات الختامية للهيئة بنهاية عام ١٩٩٤، وذلك في إطار تدعيم التعاون والتنسيق بين أسواق التأمين الخليجية في مجالات النشاط التأميني سواء المباشر أو إعادة التأمين وتدعيم الخبرات التأمينية وتكوين الكوادر الفنية الوطنية اللازمة للعمل في هذا القطاع الحيوي وتحقيقاً لأهداف الهيئة.

■ يبحث المجلس التنفيذي والجمعية العمومية لهيئة التنسيق لشركات التأمين وإعادة التأمين الخليجية في اجتماع يعقد في أبو ظبي في ١٥ كانون الثاني (يناير) الجاري في تأثير الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) على أسواق التأمين الخليجية في المرحلة المقبلة خصوصاً بالنسبة الى التأمين المباشر وإعادة التأمين.

وذكر بيان أصدرته الهيئة من مقرها في أبو ظبي ان الاجتماع الذي سيعقد برئاسة السيد عبدالرحمن سيف الغرير وحضور ممثلين لأسواق التأمين في دول مجلس التعاون سيجري متابعة للإجراءات التنفيذية لخطة عمل الهيئة وبرامجها.

وتتضمن هذه الخطة تشجيع التعاون بين شركات التأمين الاعضاء (٤٢ شركة) في مجالات التأمين وإعادة التأمين خصوصاً بالنسبة الى الاخطار الكبيرة في فروع التأمين المختلفة، أكان في شكل مشاركة في تأمين مباشر أو إعادة تأمين اختياري وبما يتفق والمراكز المالية لشركات التأمين الاعضاء في الهيئة وقدرتها الاستيعابية بالنسبة الى الاخطار المختلفة.

كما تشمل المراجعة تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية







المصدر : ..... الأهرام .....م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٩ ..... يناير ١٩٩٥

## مجلس الوزراء يناقش الأسبوع القادم مشروعات

## القوانين الجديدة لخطّة الإصلاح الشامل بالدولة

صدقى عقب اجتماع للمجموعة الاقتصادية:

### فترة سماح لمصر بشأن تطبيق اتفاقية «الجات»

### دراسة متأنية لمشروع صندوق موازنة أسعار القطن

يعقد مجلس الوزراء اجتماعا الأسبوع القادم يناقش خلاله عددا من القضايا والموضوعات، ومشروعات القوانين الجديدة التى يجرى إعدادها فى إطار خطة الإصلاح الشامل فى الدولة.

وأعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس المجلس ان الاجتماع سيناقش اتفاقية «الجات» وماستحققة للاقتصاد المصرى، خاصة ان الاتفاقية بدأ العمل بها، وان مصر حصلت على فترة سماح فى تطبيق بنودها على المنسوجات وبعض السلع الأخرى وتعد هذه ميزة استثنائية لمصر.

وأشار رئيس الوزراء الى ان كثيرا من اجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادى فى حد ذاتها نوع من الإصلاحات والإجراءات التى تنادى بها «الجات» وأن مصر بهذا كان السبق فى تنفيذ بعض مبادئها به الاتفاقية فى إطار نظام للسوق الحرة، وتحرير التجارة الخارجية.

وحول مشروع قانون صندوق موازنة أسعار القطن الجديد الذى يجرى إعداده حاليا قال رئيس الوزراء: ان المشروع يخضع لدراسة متأنية لاعادة النظر فيه مشيرا الى ان هناك فكرة لدمج المشروع فى إطار نشاط صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية موضحا ان هذا الصندوق قديم ولكنه لايقوم بدور فعال، كما ان موارده ليست كافية. وقال ان الحكومة فى الفترة القادمة تفكر فى دعم نشاط هذا الصندوق، وبالتالي يمكن اعادة النظر فى مشروع الصندوق الجديد ودمجه فى صندوق موازنة أسعار الحاصلات. وأكد الدكتور صدقى ان السندات الحكومية الجديدة التى تقرر إصدارها ستكون اضافة مهمة ولن تشكل أى عبء على موازنة الدولة، وإن تكون بديلا لأذون الخزانة، وأنها تساعد البنك المركزى فى أداء دوره قسلا عن كونها تنشط سوق الأوراق المالية فى مصر، بالإضافة الى تشغيل السيولة الموجودة بالبنوك مشيرا الى ان هذه السندات ستكون فى حدود ١٠ مليارات جنيه، وستطرح للاكتتاب العام على دفعات، وفئات وأجال مختلفة.

وكان الدكتور عاطف صدقى قد رأس اجتماعا للمجموعة الوزارية الاقتصادية ظهر امس، ناقشت خلاله اجراءات الحكومة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى، والعمل على تنفيذ برنامج الخصخصة، واصلاح الهياكل التمويلية لشركات قطاع الأعمال، وكذلك الحفاظ على استقرار سوق الصرف واستمرار خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة.







المصدر : الأهرام

٩ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## موارد وتنمية

RESOURCES AND DEVELOPMENT

يقدمها: شريف جاب الله

### تقرير لوزارة الاقتصاد يؤكد : مطلوب إعادة هيكلة المؤسسات المسؤولة عن التجارة الخارجية

في إطار الاستعداد

لتنفيذ اتفاقية «الجات»

طلبت دراسة هامة أعدتها وزارة الاقتصاد بضرورة تطوير النظام المؤسسي المنظم للتجارة الخارجية وإعادة ميكله وذلك كخطوة أساسية بدونها يعجز الاقتصاد المصري عن الاستفادة من جوانب اتفاقية الجات وخاصة بروتوكول النفاذ الى الأسواق واتفاق الدعم والرسوم التعويضية واتفاق مكافحة الاغراق واتفاق الاجراءات الوقائية . اشارت الدراسة الى ان قصور وضعف هذا النظام يعد من أهم الموضوعات الداخلية التي تعوق نمو الصادرات بشكل عام والصناعية منها على اوضح الحال للمؤسسات المسؤولة عن التجارة الخارجية يصعب ففي ظل الاستفادة من المعاملة التمييزية الممنوحة لمصر . اشارت الدراسة الى ان النظام المؤسسي الحالي والمسئول عن تنظيم التجارة الخارجية يتسم بتعدد الجهات والمؤسسات وتضارب الاختصاصات وغياب التنسيق بينها حيث تعمل الاجهزة

المسؤولة عن تنظيم التجارة الخارجية في :

- مصلحة الجمارك
- وزارة المالية
- وزارة الصناعة
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (التمثيل التجاري) وشركات التجارة الخارجية) مركز تنمية الصادرات
- وزارة الصحة
- المجلس الاعلى للتصدير
- البنك المصري لتنمية الصادرات
- الشركة المصرية لضمان الصادرات

- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
- الرقابة الصناعية ● الرقابة الدوائية ● الرقابة على المطبوعات
- الهيئة العامة للكتاب اكدت الدراسة على ضرورة تطوير تلك المؤسسات ورفع مستوى ادايتها وتحديد آليات العمل في كل منها بما يتفق والتنظيمات الجديدة للتجارة الخارجية مع مراعاة التنسيق بينها وهو ما يستلزم وضع خطة سريعة لاعادة هيكلتها اما عن طريق دمج بعضها او الغائها او انشاء مؤسسات جديدة وتستطيع الحكومة المصرية ان تطلب المساعدة الفنية في هذا المجال من بعض الاستشاريين سواء المحليين او الاجانب وبصفة خاصة البنك الدولي .





المصدر : ..... الزمان ..... الم

التاريخ : ..... ٩ يناير ١٩٥٥م ..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## اتفاقية الجات ومشكلة الكتاب فى ندوة

★ يفتتح د. جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة ٦ مساء اليوم ندوة «اتفاقية الجات ومشكلة الكتاب» فى مقر المجلس وتستمر يومين وتتناول العالم العربى ومشكلة الكتاب وقانون اتفاقية الجات وتأثيرها على الكتاب المصرى وبراءة الاختراع وحماية حقوق الكتاب المصرى وتسويق الكتاب العربى.

الجلسة الأولى يديرها د. مصطفى الفقى ويتحدث فيها سعد الدين وهبه ود. نعمان جلال والسفير عبد الرؤوف الريدى ومحمود عبد المنعم مراد ود. سميحة القليوبى ود. حسام عيسى ويدير الجلسة الثانية د. عبد الرؤوف الريدى ويتحدث فيها د. نور فرحات وإبراهيم المعلم ومحمد هانى طلبة ود. سعد الهجرسى والمستشار عبد القادر النشار.





المصدر : ..... الألبان

التاريخ : ..... ٩ يناير ١٩٩٥  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### الجات بمجلس الوزراء الاسبوع القادم

عقدت المجموعة الاقتصادية اجتماعا امس برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء لمناقشة برامج الاداء الاقتصادي وتطوير قطاعات الانتاج .

وشرح رئيس مجلس الوزراء عقب الاجتماع بان مجلس الوزراء سوف يبحث الاسبوع القادم تأثير اتفاقية الجات على الاقتصاد . وقال ان تنفيذ مصر لبرامج الاصلاح الاقتصادي مهد لتطبيق هذه الاتفاقية والحد من اي اثار سلبية لها حيث تقوم مصر الآن بتطبيق العديد من الاجراءات الخاصة باصلاح وتطوير ميكل الانتاج لتكون قادرة على المنافسة . وأكد ان اتفاقية الجات سوف تتيح الفرصة لتطوير الانتاج المصري ليكون قادرا على المنافسة .

وبحول صندوق موازنة اسعار القطن قال الدكتور عاطف صدقي ان المشروع تحت الدراسة خاصة ان هناك صندوقا مماثلا للحاصلات الزراعية وربما يكون من الافضل ان يكون جزءا من هذا الصندوق لان الهدف في النهاية هو حماية الاقتصاد الزراعي .







المصدر : ..... إلى المراسم الاقتصادية

التاريخ : ..... ٩ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# التأمين

## يواجهه الجات بتحد كبير!



الالتزامات المصرية فى الجات  
فى البداية كان اللقاء مع السيد خيرى سليم  
نائب رئيس الهيئة المصرية للرقابة على  
التأمين والمفاوض المصرى فى اتفاقية الجات.  
وكان التساؤل الأول عن اتفاقية الجات  
وأثرها على قطاع التأمين فى مصر  
والالتزامات المصرية فى هذه الاتفاقية؟  
يقول خيرى سليم : فى ١٥ / ٤ / ١٩٩٤ وقع  
ممثلو ١٢٤ دولة من دول العالم على الاتفاقية  
العامية للتجارة فى الخدمات المعروفة باسم  
الجات GATT بعد مناقشات  
استغرقت عدة سنوات وبذلك أصبح هذه  
الاتفاقية مكملة للاتفاقيات الدولية  
الأخرى التى تتناول الشؤون المالية  
والنقدية ، وتتبع عنها منظمة عالمية  
جديدة تدعى منظمة التجارة الدولية  
لتنضم الى المنظمين الدوليين الآخرين  
وهما البنك الدولى وصندوق النقد  
الدولى لتساهم معهما فى ترتيب شئون  
العالم فى الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية.

لاشك ان اتفاقية التجارة فى الخدمات تعد من أهم  
نتائج جولة أورجواى التى يترتب عليها إخضاع التجارة  
فى الخدمات - لأول مرة - الى قواعد الجات التى تتضمن  
الزام الدول بفتح أسواقها أمام تجارة الخدمات التى  
تحتل ٦٠٪ تقريبا من العمالة والناجى القومى  
الإجمالى فى اقتصاديات الدول الصناعية.  
عن التزامات قطاع التأمين المصرى  
فى اتفاقية الجات وقواعد الوجود  
التجارى لشركات التأمين

الأجنبية فى مصر والضوابط الموضوعية لدخول هذه  
الشركات لسوق التأمين المصرى ، وضوابط حقوق  
حملة الوثائق ، وتأثير دخول رأس المال الأجنبى على  
الشركات المصرية وعلى أسعار التأمين وعلى  
صناعة التأمين المصرية ككل يدور تحقيق «هذا  
العدد» من خلال لقاءات مع نائب رئيس  
الهيئة المصرية للرقابة على التأمين وعدد  
من رؤساء شركات التأمين.





وتلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية بنصوصها التي تتضمن نوعين من الالتزامات هما :

**شروط الدولة الأكثر رعاية ، وشرط الشفافية ومبدأ نشر المعلومات ، والالتزام بالتححر التدريجى للتجارة فى الخدمات طبقا لظروف كل دولة .**

● مبدأ التكامل الاقتصادي أو قيام الدول النامية بتبادل التفاصيل في مجالات التجارة الخدمة.

● الاعتراف بأحقية الدول الاعضاء في تنظيم قطاعاتها  
الخدمية وتحديد مواصفاتها بما يخدم اهداف سياستها  
الوطنية.

● تنظيم الممارسات التجارية الخاصة بالأنشطة الخدمية

● السماح باتخاذ إجراءات وقائية مؤقتة لحماية قطاع الخدمات الوطني من المنافسة الأجنبية.

● حرية الدول الاعضاء فى تطبيق أى إجراءات تراها ضرورية لحماية الاخلاق العامة والأمن والنظام والصحة العامة والقيم الثقافية والبيئة.

● **ثانياً : الالتزامات المحددة :** وهي ايضاح  
للقطاعات اى الأنشطة الخدمية التى  
تلتزم كل دولة من الدول الاطراف  
بالتعاقد فى هذا الاتفاق بتحريرها  
وشروط هذا التحرير والتوقيتات الزمنية  
المتعلقة بها ، وتوضع هذه الايضاحات  
فى صورة جداول تبين الشروط  
الموضوعة لكيفية دخول موردى الخدمة  
الى السوق الوطنية وضوابط المعاملة  
التي تسرى على موردى الخدمة من





الوطنيين والمبدأ هنا عدم التفرقة في المعاملة بين الاجنبي والوطني الا في الحالات التي توضحها وتبررها مثل هذه الجداول.

ولقد اتفق المفاوضون على ان اساليب توريد او اداء الخدمة يمكن ان تأخذ اربعة اشكال منها توريد الخدمة عبر الحدود أي انتقال الخدمة دون انتقال لموردها، او استهلاك الخدمة عبر الحدود او ان يقوم المورد الاجنبي بالوجود في السوق الوطنية عن طريق انشاء او اقامة شركة او مكتب خدمي (ما يسمى بالوجود التجاري داخل الدولة) ثم اخيرا حركة وانتقال العمالة.

اللازمة لتأدية الخدمة المعنية، وبناء على ذلك فإن التزامات كل دولة محددة فقط في جداول الالتزامات وبالشروط التي لا تتعارض مع مصالحها التجارية والاقتصادية.

وطبقا للإلتزام العام بشرط الدولة الأكثر رعاية فمن حق كل منها الدخول في اسواق الدول الاخرى لاداء الخدمات الواردة في جداول الالتزامات المقدمة بالاضافة الى ان انضمام أي دولة الى الاتفاق لا يعنى قبولها لفكرة تحرير التجارة في الخدمات الا في القطاعات الرئيسية والفرعية التي ترغبها الدولة ووفقا للحدود والشروط التي تضعها في ذلك الشأن. ووفقا لظروف كل دولة على حدة.

#### شركات التأمين الاجنبية

وعن التزامات قطاع التأمين في الجات يقول السيد خيرى سليم : اعلنت مصر رغبتها في الدخول في التجارة الخدمية الدولية لبعض قطاعاتها الاقتصادية التي تحررت بالفعل في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي وقدمت التزاماتها عن هذه القطاعات ومن بينها قطاع الخدمات المالية التي تشمل البنوك والتأمين واعادة التأمين وخدمات سوق رأس المال.

وبالنسبة الى التزامات قطاع التأمين في مصر وفقا لاحكام الاتفاقية والملحق الخاص بالخدمات المالية فإن الخدمات المتعلقة بنشاط التأمين تتضمن مايلي :

- التأمين المباشر لعمليات تأمينات الحياة والتأمينات العامة
- اعادة التأمين
- الخدمات المكاملة كالاستثمارات والخبرة الاكتوارية وتقدير الخطر وتسوية الخسائر.

#### ● الوساطة في التأمين

وقد أعدت الهيئة المصرية للرقابة على التأمين جدول الالتزامات بعد دراسات مثنائية وفقا للضوابط السارية ووفقا لاحكام

### خيرى سليم :

#### ضوابط لتحقيق

#### مصلحة سوق التأمين

#### المصري تحدد :

#### ● عدم اقامة شركات

#### جديدة إلا حسب

#### احتياجات السوق

#### ● اخضاع جميع

#### شركات التأمين

#### لاحكام قانون

#### الإشراف والرقابة

#### المصري

#### ● إلزام الشركات

#### بتخصيص أموال

#### تعادل قيمتها قيمة

#### حقوق حملة

#### الوثائق .. يحتفظ

#### بها وتستثمر

#### في مصر.





المصدر : الأهرام الاقتصادي

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

القانون الخاص بالاشراف والرقابة على التأمين في مصر وقد عرضت هذه الدراسات على المجلس الاعلى للتأمين الذي اقرها في نوفمبر عام ١٩٩٢ وتتلخص التعهدات الرئيسية وفقا لجدول الالتزامات المقدم فيما يلي :

● أولا: في مجال انتقال مستهلكي ومقدمي الخدمات عبر الحدود:  
١ - بالنسبة لعمليات تأمينات الحياة والتأمين الصحي وتأمين الحوادث الشخصية : يسمح للأفراد بإبرام وثائق تأمين على الحياة والتأمين الصحي وتأمينات الحوادث الشخصية لدى شركات اجنبية خارج الحدود.

ب - بالنسبة لعمليات التأمينات العامة :  
عدم جواز اجراء عمليات التأمين على الممتلكات والمسئوليات داخل مصر الا لدى شركات تأمين مسجلة في مصر.  
ج - بالنسبة لعمليات اعادة التأمين :  
السماح بانتقال عمليات اعادة التأمين سواء الصادر او الوارد عبر الحدود بشرط مراعاة مايلي:  
- الالتزام باسناد الحصة المنصوص عليها في القانون للشركة المصرية لاعادة التأمين وفقا للنسب المحددة لكل من عمليات تأمينات الحياة وعمليات التأمينات العامة.  
- الالتزام باسناد الحصة المنصوص عليها في اتفاقية إنشاء الشركة الافريقية لاعادة التأمين  
- الالتزام بالتعامل مع معيدي التأمين من خلال القائمة المعتمدة من هيئة الاشراف والرقابة.



فتحي يوسف :

● صموية دخول  
شركات تأمين  
اجنبية منافسة  
للسوق المصري  
لانخفاض احتياجات  
التأمينية به.

بالنسبة للتواجد التجاري للشركات الاجنبية في مصر يقول خيرى سليم:  
- يسمح لرأس المال الاجنبى بالمساهمة في انشاء شركات تأمين مباشر بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية وعلى الاقل قيمة مساهمة المصريين في رؤوس اموال هذه الشركات عن ٥١٪.

- يسمح بالتواجد التجارى لشركات إعادة التأمين الاجنبية اعتبارا من تاريخ بدء العمل بالاتفاقية.

- شركات التأمين وإعادة التأمين الاجنبية يسمح لها بالعمل داخل المناطق الحرة ويقتصر نشاطها على عملاء هذه المناطق دون الداخل وأن تكون معاملاتها بالعملات الحرة.

- يتوقف الترخيص بدخول شركات تأمين جديدة على اختبارات حاجة الاقتصاد







المصدر : ..... إلى احترام المصداق

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

القومي لهذه الشركات.

- يشترط ان يكون المدير المسئول عن هذه الشركات مصري الجنسية ويتوافر لديه الخبرات الفنية اللازمة. ثالثا. المهن المساعدة في النشاط التأميني

- وسطاء التأمين

يسمح للوسطاء الاجانب في التوسط في عمليات تأمينات الحياة وعمليات إعادة التأمين فقط، ويقتصر نشاط التوسط في عمليات التأمينات العامة على المصريين فقط.

- خبراء المعاينة وتقدير الاضرار:

يسمح بمزاولة اعمال المعاينة وتقدير الاضرار للخبراء الاجانب في مصر بشرط ان يكون لهم محل إقامة في مصر وان يكون مرخصا لهم بمزاولة النشاط في بلدهم الاصلى وان يتم تسجيلهم لدى الهيئة وفقا للشروط التي تحدد في هذا الشأن.

الخبراء الاكتواريون

يسمح بمزاولة اعمال الخبرة الاكتوارية للاجانب بشرط وجود محل إقامة في مصر وان يكون الخبير مرخصا له بمزاولة النشاط في بلده الاصلى.

الخبراء الاستشاريون

يسمح بإنشاء مكاتب أجنبية في مجال إدارة وتقييم الاخطار ويقتصر التمثيل امام المحاكم ولجان التحكيم على الخبراء المصريين فقط. مكاتب التمثيل:

يسمح بإنشاء مكاتب الهيئات وشركات تأمين وإعادة تأمين اجنبية يقتصر عملها على عمليات العلاقات العامة او الاتصالات الخاصة بعلاقة سوق التأمين المصري بالاسواق الاخرى ولا يدخل في ذلك مزاولة اية عمليات تأمين او إعادة تأمين.

ويؤكد نائب رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين:

ان فتح السوق المصري لشركات إعادة التأمين الاجنبية فور توقيع اتفاقية الخدمات ولشاركة رأس المال الاجنبي في شركات التأمين المباشر بعد خمس سنوات من توقيع الاتفاقية لابد أن تنظمه مجموعة من الضوابط اللازمة لتحقيق مصلحة سوق التأمين المصري واستقرار اوضاعه وهذه الضوابط وفرتها احكام القانون السارى رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ الذى ينظم اوضاع السوق وتعديلاته المقترحة تشبها مع المتغيرات الاقتصادية التي جرت في السوق المصري بصفة خاصة والمتغيرات في اسواق التأمين العالمية بصفة عامة.

وتشمل هذه الضمانات ما يلى:

اولا . بالنسبة للضوابط حاجة بدخول شركات تأمين للسوق المصري:

- يتوقف الترخيص بدخول شركات تأمين جديدة على اختبارات خاصة بالاقتصاد القومي لشركات تأمين جديدة وتتولى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين اجراء هذه

الاختبارات.

- زيادة الخد الادنى لرأسمال الشركات التي يرخص لها بالعمل في السوق لتكوين كيانات قوية قادرة على المنافسة.

- تتقدم الشركة الجديدة للهيئة بترتيبات إعادة التأمين بما يضمن





المصدر : الأهرام الاقتصادي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

إجراء هذه الترتيبات لدى معيدي تأمين من الدرجة الاولى وتتولى الهيئة التحقق من استمرار كفاية هذه الترتيبات.

ضوابط دخول الشركات

وسوف يتضمن مشروع التعديل المقترح فى القانون السارى حاليا الضوابط التالية:

- اخضاع كافة الشركات التى تزاول النشاط التأمينى فى السوق المصرى لاحكام قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر واللوائح والقرارات المكملة له ضمانا لحماية حقوق حملة الوثائق.

- لا يسمح بالتواجد التجارى لشركات تأمين مباشر بالسوق ويقتصر فقط على مساهمة رأس المال الاجنبى بشرط الا تزيد حصة الشريك الاجنبى عن ٤٩٪ من رأس المال.

- لا يسمح للشركات الجديدة بمزاولة عمليات التأمينات العامة وتأمينات الحياة إنما تقتصر المزاولة على احد الفرعين فقط.

- ضرورة توافر شروط معينة فيمن يؤسس أو يدير شركة تأمين باعتبار أن هذا العنصر من أهم العناصر التى تؤثر فى ضمان استمرارية قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها

ثانيا - وعن الضوابط الخاصة بمزاولة النشاط يقول خيرى سليم:

تتمثل هذه الضوابط فيما يلى:-

- التزام الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين بالانعاقد على اى عمليات تأمين فى مصر لدى شركات تأمين مصرية.

- الالتزام بزيادة الاصول عن الالتزامات لاي شركة تأمين فى اى وقت بنسبة يحددها القانون بالنسبة لعمليات الحياة او التأمينات العامة كضمان إضافى لحقوق حملة الوثائق وتدعيما للمركز المالى للشركة.

- التزام الشركات بتخصيص اموال تعادل قيمتها على الاقل قيمة حقوق حملة الوثائق ويحتفظ بها فى مصر وتستثمر فى قنوات الاستثمار وبالنسب التى يحددها قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية فى هذا الشأن وتخضع هذه الاموال لرقابة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين المستمرة ولا يتم التصرف فيها قبل الرجوع اليها.

- التزام الشركات باعادة التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر لدى الشركة المصرية لاعادة التأمين وفقا للنسب التى يحددها قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

- الالتزام بتكوين مخصصات إضافية لمقابلة التقلبات العكسية فى نتائج الشركات

للهيئة الحق بالاضافة الى الفحص الدورى الذى تجريه على اعمال الشركات فحص اعمال الشركة فحصا كاملا إذا توافر لديها مؤشرات تنبئ بتعرض حقوق حملة الوثائق للضياع او اتجاه الشركة نحو عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها او مخالفة الشركة لاحكام القانون.

ضوابط حقوق حملة الوثائق

ثالثا - الضوابط الخاصة بحقوق حملة الوثائق

يشمل القانون السارى الضوابط التالية.

- حق المؤمن له او المستفيدين فى اللجوء للهيئة المصرية للرقابة على التأمين لعرض ماينشأ بينهم وبين شركات التأمين من نزاع دون ان يخل ذلك بحقوقهم فى اللجوء الى القضاء





د. إبراهيم عطا الله  
● إلغاء القيود غير  
المباشرة سيؤدي إلى  
مجىء شركات  
أجنبية صغيرة.

- من الأحوال التي يلغى فيها ترخيص الشركة ويشطب تسجيلها هي حالة ثبوت أهمال شركة التأمين باستمرار في تنفيذ المطالبات المستحقة المقدمة إليها أو تكرار المنازعة دون وجه حق في مطالبات العملاء.  
- سوف يشمل التعديل المقترح في القانون السارى ما يلى:

التزام الشركات باعتماد نماذج الوثائق والمزايا التي توفرها والقيود والشروط الخاصة بها من الهيئة قبل العمل بها والنص على مراجعة الاسعار بصفة دورية ضمانا لاستمرار عدالتها.  
- تدعيم جهاز الاشراف والرقابة على التأمين في مصر وتوفير الوسائل والامكانيات الحديثة بما يضمن فرض رقابة فعالة تحقق صالح سوق التأمين المصرى بصفة خاصة والاقتصاد القومى بصفة عامة.

ويؤكد : ان هذه الضوابط والاحكام تكفل تحقيق صالح سوق التأمين المصرى والحفاظ على سلامة المراكز المالية لشركات التأمين بما يضمن حقوق حملة الوثائق.

من يؤيد ومن يعارض

وبالنسبة للأثار المتوقعة لتحرير التجارة فى الخدمات المالية على سوق التأمين المصرى فقد اختلفت الآراء فى هذا الشأن ما بين مؤيد ومعارض وذلك على النحو التالى:- الحديث مازال لخيرى سليم -

١ - يفترض الرأى المعارض ان القدرة التنافسية لقطاع التأمين المصرى ضعيفة أمام الشركات الاجنبية التى ستدخل السوق من خلال مشاركتها فى رأس المال بسبب صغر حجم معظم الشركات المصرية وعدم كفاية رأسمالها ونسبة الكوادر الفنية فى السوق المصرى هذا بالإضافة الى محدودية حجم الاقساط فى السوق المصرى فى حين يتوافر للشركات المنافسة القادمة حجم اعمال يسمح لها بوجود محافظ متوازنة وقدرة من الاقساط يحقق جدواها الاقتصادية كما ان فرص الاستثمار للشركات المصرية غير متكافئة مع الفرص المتاحة للشركات فى الدول المتقدمة أى ان منافسة الشركات الاجنبية التى ترغب فى توسيع نشاطها فى السوق المصرى تعد أمرا فى غير صالح الشركات المصرية مما سيضعف من القدرة التنافسية لهذه الشركات وبالتالي سيتربط عليه أثار سلبية على المراكز المالية للشركات المصرية.

- بالنسبة للرأى المؤيد فيستند الى ان الاتجاه العالمى الان يتبنى مبادئ الحرية الاقتصادية والمنافسة العادلة وان مصر قد قطعت شوطا كبيرا فى سياسات الاصلاح والتحرير الاقتصادي وان ما تفرضه هذه السياسات من التزامات يزيد كثيرا عما تفرضه التزامات اتفاقيات الجات وان من شأن استكمال هذا الشوط ان يوفر قدرات إضافية للاقتصاد المصرى تسمح بزيادة الامكانيات







التنافسية للشركات المصرية كما أن المنافسة الدولية قادمة لا محالة ومن ثم فإن التوقيع على اتفاقية الخدمات خاصة ما يتعلق بالخدمات المالية هو أمر كفيل بمواكبة التطورات الدولية منذ بدايتها وإن التجاذبات التي حققها سوق التأمين في مصر في مجال سياسة الباب المفتوح والسماح لشركات القطاع الخاص بالمشاركة في سوق التأمين المصري في السنوات الأخيرة دليل على قدرة السوق على الاستمرار في اتجاهات التحرير وإن المنافسة من شأنها أن تدعم الشركات وتزيد من قدراتها وإن الضوابط التي وردت في أحكام القانون الساري أو التي سترد ضمن تعديلات القانون كفيلة بأن تضمن استقرار أوضاع السوق وإن كان يتعين على الشركات القائمة أن تعمل على تطوير أنظمتها بما يضمن توافر

الخبرات والكوادر الفنية اللازمة لإدارتها والعمل على تطوير خدماتها بما يفي بمتطلبات المرحلة الجديدة ويكفل استمرارية الشركة في ظل المنافسة العادلة.

#### الوعي التأميني .. منخفض

□ سألت السيد فتحى يوسف رئيس شركة الدلتا للتأمين عن تأثير دخول الشركات ذات رأس المال المصرى - الأجنبى المشترك بعد الجات على سوق التأمين المصرى؟

□□ اجاب: يشتمل سوق التأمين المصرى الآن على ثلاثة أنواع من شركات التأمين التابعة للقطاع العام وهى شركات كبيرة طبقا لمخصصاتها واحتياجاتها المالية وشركات التأمين التابعة للقطاع الخاص، التى تقدم خدمات تتواءم مع الفكر الاقتصادى الحر وشركات تأمين ناشئة مازالت تتلمس لها مكانا بين الشركات القائمة.

وفى ضوء اتفاقية الجات ستواجهنا مشكلة الوعي التأمينى المنخفض جدا لدينا والذي يشير إلى أن هناك مشروعات كثيرة غير مغطاة تأمينيا ومشروعات أخرى غير مضمن عليها بالقيمة الحقيقية لها، بجانب وجود أفراد لا يؤمنون بالتأمين، كل ذلك يقلص حجم الاحتياجات التأمينية المطلوبة فى السوق ولذلك فلكى نعطي لسوق التأمين المصرى فرصة النمو ينبغى أولا أن نعالج مشكلة انخفاض الوعي التأمينى.

ويضيف فتحى يوسف: وبالنسبة لتأثير شركات التأمين ذات رأس المال الأجنبى المصرى.. اعتقد انه محدودية الاحتياجات التأمينية الحالية، فمن الصعب أن تأتى هذه الشركات لتنافس فى السوق المصرى لأن انخفاض الاحتياجات التأمينية فيه لن تحفزها على المجئ إليه رغم أن القانون واتفاقية الجات تتيح لها ذلك. والسبب فى ذلك أن التأمين عبارة عن خدمة فى حاجة الى تسويق فإذا لم يكن لهذه الخدمة سوق، فمعنى ذلك أن هذه الشركات لن تجد لها مكانا لدينا وكل الذى سيحدث انها سوف تنافس على المتاح الموجود فى السوق المصرى الأمر الذى قد تتدهور معه صناعة التأمين المصرية.

□ ماذا عن دور شركات التأمين المصرية لمنع تدهور صناعة التأمين؟

□□ اجاب فتحى يوسف: دور الشركات فى تقديرى وفى ضوء أوضاع سوق التأمين المصرى لم يبق لنا إلا أن ننشط فى رفع الوعي التأمينى لدى الأفراد والجماعات والمشروعات وأن نحافظ على ألا تقضى أسعار التأمين نتيجة المنافسة الضارية بين شركات التأمين وأن تتفاوت الشركات القائمة كبيرة أو صغيرة أو ناشئة لتقديم الخدمة التأمينية الجيدة بالسعر العادل الذى يؤكد عليه القانون كما تؤكد الأعراف التأمينية.

ويؤكد رئيس شركة الدلتا للتأمين: أن الشركات ذات رأس المال الأجنبى..





المصدر : الأهرام ان تصادى

للتنسيق فيما بينها في مواجهة الشركات العملاقة التي كانت تتحرك في أوروبا

المصري المشترك سوف تتنافس في اسعار التأمين ولا سبيل لها غير ذلك، وما حدث في التجارة بعد اتفاقيات الجات سوف يحدث في الخدمات التي سوف يصيبها الاغراق أيضا، لذلك فالذي ينبغي علينا تجنبه في التجارة ينبغي علينا تجنبه في الخدمات، خاصة مشكلة تدنى الاسعار في سوق التأمين التي تؤدي الى انهيار صناعة التأمين وهو ما حدث في السوق التركي الذي مازال يعاني نتيجة الاندفاع غير المحسوب في الغاء الاسعار والتعريفات التي كانت تمثل صمام الامن لتدنى الاسعار.

ويضيف: ان اسعار التأمين بطبيعتها تحدد وفقا لنتائج فروع التأمين المختلفة ولن يتيسر ذلك الا في تنظيم العملية التأمينية بين الشركات وتجميع الاحصائيات فيما بينها لنصل من خلال الدراسة والبحث الى السعر العادل الذي يريده القانون، ولذلك فالتنظيم هو العلاج الوحيد لسوق التأمين المصري وبغير التنظيم سوف ينقلب الامر الى فوضى مثلما يحدث في الحرية . فاذا لم تكن لها ضوابط تحميها فإنها تنقلب الى فوضى حقيقية تدمر كل شيء، وينطبق هذا الامر ايضا على اى مهنة او صناعة لا تنظم نفسها ولا يكون لها ضوابط للممارسة تنقلب الى فوضى وتصبح وبالا على الصناعة ذاتها، والتنظيم والضوابط امرا ليس بغريب على جميع الشركات في العالم فقد اجتمعت شركات التأمين متوسطة الحجم في الملتقى الاقتصادي في «بلباو» باسبانيا للتنسيق فيما بينها في مواجهة الشركات العملاقة التي كانت تتحرك في أوروبا

بعد الوحدة لتحترك السوق.

إيمان رؤساء الشركات

□ هل يستطيع الاتحاد المصري للتأمين القيام بهذا الدور؟

□□ اجاب فتحى يوسف: الاتحاد عبارة عن الشركات العاملة في السوق وأعضاؤه هم رؤساء مجالس إدارات هذه الشركات ويستطيع الاتحاد بالفعل القيام بهذا الدور ولكن يسبق ذلك إيمان رؤساء الشركات بتنفيذ الضوابط والتنظيم والسعى بكل الجدية والتجرد لتطبيق هذه الضوابط.

التأمين والبنوك خارج الاتفاقية

وعن اتفاقية الجات يقول الدكتور بهام عطا الله رئيس شركة الشرق للتأمين: ان اتفاقيات مراكش في ١٥ ابريل الماضى لم تتضمن التأمين كما ان آخر جلسات التفاوض في ديسمبر ١٩٩٣ قررت ترك التأمين والبنوك خارج اطار الاتفاقية.

ويضيف: ان جولة اورجواى التي بدأت في عام ١٩٨٦ كان الغرض منها تحرير

تجارة المنتجات الزراعية والخدمات وكان من نتائج هذه الجولة الاتفاق على تخفيض الدعم الموجه للمنتجات الزراعية من الدول المنتجة الكبرى، وكان هذا احد جوانب الصراع بين السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية، وقد يكون وقف الدعم المقرر للمزارعين في هذه الدولة هو الذى سيقضى على اى أمل في ان يوافق الكونجرس الأمريكى على اتفاقية الجات الموقعة في



سمير متولى :

● المشكلة هي ..

استموات الشركات

الأجنبية القادمة

على أفضل الخبرات

التأمينية في مصر.





المصدر : ..... الأرقام الشخصية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

مراكش في ٥ ابريل عام ١٩٥٤، وحتى الآن لم يوافق الكونجرس.. وأجل الموافقة عليها الى ما بعد الانتخابات، وهناك شك في أن يقبل الجمهوريون - الذين لهم الاغلبية في انتخابات الكونجرس الآن - التصديق على انشاء منظمة التجارة العالمية، وهذا موقف يذكرنا بموقف الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٤٧ حيث رفض التصديق على انشاء منظمة التجارة الدولية واقتصرت موافقته على انشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، رغم أن المنظمات الثلاث كان قد أوصى بانشائها معا في اتفاق «بريتون وودز» وأغلب الظن أن الكونجرس الأمريكي هذه المرة لن يوافق على تعديلات الجات وانشاء منظمة التجارة الدولية، إلا اذا حصل على موافقة الرئيس كلينتون على بعض المزايا المكلفة جدا والمضادة لسياسته المعلنة لمصلحة المزارعين الذين سوف يتأثرون بإلغاء الدعم على صادراتهم من الحبوب والمنتجات الزراعية

ويضيف الدكتور برهام عطا الله أن فرنسا ربطت موافقتها على اتفاقية مراكش ١٩٩٤ وانشاء منظمة التجارة الدولية على موافقة الكونجرس الأمريكي وبالنسبة للتأمين قبل انتهاء المفاوضات تقرر ابعاد شركات التأمين وتحرير سوق التأمين من مفاوضات الجات وبدلا من المفاوضات الجماعية تمت بعض الاتفاقيات الثنائية بين بعض دول العالم الثالث وذلك لمواجهة الدول الكبرى ذات المصلحة

وقد اهتمت شركات التأمين الكبرى في الولايات المتحدة الامريكية بهذه المفاوضات الثنائية وتركز اهتمامها على بعض الدول ذات الاسواق الواسعة كالصين والهند وتايوان وتايلاند والبرازيل حيث تم الاتفاق بين هذه الدول والولايات المتحدة على اسلوب تحرير التأمين في هذه الاسواق وفي هذا الاطار تم ايضا الاتفاق مع ممثلى الحكومة المصرية، وهذا الاتفاق يعكس ايضا ماكانت مصر قد التزمت به في اطار اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمارات بين مصر وامريكا والذي يلاحظ ان التأمين قد خرج عن اطار هذه الاتفاقية ودخل مجال اعادة التأمين

#### الاتفاقيات الثنائية

ويضيف الدكتور برهام عطا الله : تم الاتفاق على الامور التي يجب ان يتم التشريع المصرى على ضوءها ولكن هذه الاوضاع لم يكتف بها مفاوضو البنك الدولي ولذلك اصبحت هذه الاتفاقيات الثنائية الآن اقل من المطلوب وتمثل حدا ادنى بالنسبة لما يجب ان يتم في مصر وبالطبع فان سوق التأمين في الولايات المتحدة الامريكية يعتبر سوقا مغلقة امام شركات التأمين العالمية من الناحية الفعلية إلا امام الشركات الكبرى جدا حيث ان التأمين يخضع فيها لسلطات الولايات وليس للسلطات الفيدرالية وبالتالي فهناك ٥٠ قانونا للاشراف على التأمين يصعب على شركات تأمين العالم الثالث ان توفى بالتزاماتها او حتى تدفع اتعاب المحامين ويؤكد انه تم الاتفاق على الغاء القيود غير المباشرة على فتح السوق المصرى مثل اشتراط رأس مال عال قيام شركات التأمين حتى لاتضطر الدول لأن تضع رأس مال كبيرا في تأسيس الشركة لذلك فالالاتجاه الان هو تخفيض الرقم المحدد لقيام شركة التأمين وهو ٦٠ مليون جنيه الى ٢٠ مليون جنيه وهذا يضع على عاتق المشرفين على قطاع التأمين أن يقوموا بالدور الذي كانت تقوم به مصلحة التأمين وهو مراقبة الشركات الجديدة ذات رأس المال الصغير ومن هنا كان المشروع المعدل للقانون ١٠ لسنة ٨١ للرقابة على مؤشر البصر المالى وهذه فكرة بدأت تنتشر في اوروبا الموحدة وتعتبر المؤشر الجوهري للرقابة على شركات التأمين بحيث اذا قلت احتياطات احدى







الشركات عن حد معين تدخلت الهيئة المصرية للرقابة على التأمين لتصحيح الأوضاع وغالبا ما يتم هذا بتخفيض الاقساط عن الحد الذي يغطي المخاطر بصدق.

وبالنسبة للتوكيلات يقول رئيس شركة الشرق للتأمين : سيكون امام شركات التأمين الاجنبية امران إما انشاء فروع لها وفي هذه الحالة يجب ان نفرض عليها ان يأتى رأس المال فى مصر طبقا لما حدده القانون والحصول على ضمان من الشركة الام او انشاء شركة مشتركة مع رأس مال مصرى سواء فى شركات التأمين او غيرها وقد تم الاتفاق بالفعل على ان شركات التأمين لا تساهم فى شركات تأمين اخرى وذلك حتى لا يحدث اندماج بين شركات التأمين الوطنية والشركات الاجنبية وفى تقديرى فانه فى ظل الأوضاع الحالية لن تقدم اى شركة تأمين اجنبية كبيرة على انشاء شركة تأمين فى مصر فى الوقت الحالى ولذلك فالخطورة تتمثل فى اشتراط رأس مال صغير لقيام شركة التأمين حيث يمكن مجيء شركات تأمين اجنبية صغيرة للعمل فى مصر وهذا هو الخطر الجسيم على سوق التأمين المصرى واسباب ذلك عديدة ومن اهمها محدودية سوق التأمين المصرى حيث لا تتجاوز قيمة الاقساط ٤٠٠ مليون دولار وتكاليف الشركات الكبرى عالية بجانب رغبته فى استغلال الاسواق الكبيرة ولذلك تتجه شركات التأمين الكبرى الان الى اسواق النمر الاسيوية واسواق جنوب افريقيا التى تستحوذ على ٧٥٪ من تأمين افريقيا كله

المشكلة.. انتقال الخبرات المصرية

وعن صناعة التأمين المصرية.. والجات يقول المحاسب سمير متولى رئيس شركة المهندسين للتأمين:

صناعة التأمين بطبيعتها صناعة عالمية، حيث يتم توزيع المخاطر عن طريق اعادة التأمين، الامر الذى يعنى وجود علاقة مباشرة ومتصلة بين الشركات الوطنية وشركات اعادة التأمين العالمية، ويفرض فى الوقت ذاته على شركات التأمين مواكبة كافة المتغيرات الاقتصادية بصفة عامة، كذا ما يحدث فى مجال التأمين وخدماته بصفة خاصة.

ويعد توقيع اتفاقية الجات وظهور منظمة التجارة العالمية والتى تستهدف العمل على تحرير التجارة الدولية بما فى ذلك الخدمات ومن بينها أنشطة البنوك والتأمين، فقد اصبحت لزاما علينا خلال فترات الانتقال التى سمحت بها الاتفاقية ان نعد انفسنا من كافة النواحي، كى نكون فى موقف يسمح بمنافسة الشركات الاجنبية.

ويضيف ان تنفيذ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات يتطلب بالضرورة تعديلات تشريعية واخرى تنفيذية، وقد تم بالفعل من خلال الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والاتحاد المصرى للتأمين والمثلة به كافة الشركات اعداد مشروع

قانون لتعديل احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر، وذلك كى تتناسب احكامه مع متطلبات تنفيذ اتفاقية الجات، فضلا عن خدمة ما اتجهت اليه الدولة من سياسات التحرير الاقتصادى والخصخصة، بحيث تضمن مشروع القانون بصفة اساسية:

- السماح بانشاء شركات تأمين مباشر برأسمال مشترك بشرط الا تتجاوز حصة رأس المال الاجنبى ٤٩٪ من رأس مال الشركة.
- تحديد حد ابنى لرؤوس اموال شركات التأمين بما يتناسب مع طبيعة هذه الصناعة، واخذاً فى الاعتبار أننا نعيش عصر الكيانات الكبيرة.
- اطلاق حرية الشركات فى تحديد رسوم التأمين فى فروع التأمين المختلفة.







المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

او بمعنى آخر الغاء التعريفات الموحدة تدريجيا، والاعتماد على تحديد السعر لتغطية أى خطر بما يتناسب مع تقييم المكتب لهذا الخطر.

● تطوير اساليب الرقابة على شركات التأمين بحيث يتم التركيز على الرقابة المالية والحد من الرقابة على الاسعار.

هذا بالنسبة للجانب التشريعى، اما الجوانب التنفيذية واعنى بذلك مايجب على الشركات ان تعمل جاهدة على تحقيقه، كى تكون فى موقف يسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع الخبرات والامكانيات التى تتوافر لدى رأس المال الاجنبى، ففى تصورى ان من اهم هذه الجوانب مايلى.

□ تدعيم رؤوس الاموال بالنسبة للشركات القائمة، وعلى الاخص الشركات المملوكة للقطاع الخاص، ومنها المهندس للتأمين، بحيث تتم زيادة رأس المال المدفوع تدريجيا بما يتناسب مع حجم محفظة كل شركة لتدعيم المراكز المالية وزيادة القدرة على الاحتفاظ بهامش مناسب من الاخطار محليا.

□ رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب والتأهيل بأنواعها سواء داخليا او خارجيا.

□ الاهتمام البالغ بسد العجز فى طبقة المكتتبين WRITERS UNDER حيث ترتب على اتباع نظام التعريفات لسنوات طويلة تاكل هذه الشريحة الفنية والتى تمثل احدى دعائم صناعة التأمين، ويتم ذلك من خلال تشجيع الكوادر الموجودة بالشركات العاملة بالسوق على تنمية مهارتهم وقدراتهم فى هذا المجال والممارسة العملية لهذه المهمة الفنية.

□ تطوير الامكانيات الالية الموجودة بالشركات باتباع أحدث نظم المعلومات واخر اجيال الحاسبات الالية ضمانا للدقة والسرعة.

□ الدراسة المستمرة لاحتياجات السوق من التغطيات التأمينية ومسايرة المستحدثات العالمية فى هذا المجال، بحيث تكون الشركات الوطنية على قدم المساواة، من حيث تقديم التغطيات التأمينية مثل أى شركة عالمية عاملة فى مجال صناعة التأمين.

ويؤكد المحاسب سمير متولى: ان الشركات الاجنبية القادمة مع اتفاقية الجات للعمل فى مصر ستأتى بأفرادها المدربين تدريباً فنياً عالياً ومع ذلك فالمشكلة التى ستواجه الشركات المصرية هى قيام هذه الشركات الاجنبية بالتعاقد مع افضل الخبرات التأمينية المصرية العاملة فى شركات التأمين الوطنية للعمل لديها تحت اغواء المرتبات الكبيرة والعمل فى الشركات اجنبية - مصرية مشتركة، ولذلك يجب علينا كشركات تأمين العمل سريعا على تنمية الكوادر الفنية لدينا وزيادة اعدادها حتى لاتتأثر الشركات نتيجة ترك خبراتها الفنية العاملة لديها نتيجة دخول الشركات الاجنبية.

□ سألت المحاسب سمير متولى: - هل سينتثر حجم العمليات التأمينية التى تحصل عليها الان الشركات المصرية بدخول الشركات الاجنبية للعمل فى مصر مع اتفاقية الجات؟

□ اجاب: تعتمد أى شركة تأمين فى عملها على وجود الثقة المتبادلة بينها وبين العملاء، وطالما استطاعت شركة التأمين بناء هذه الثقة فسوف يستمر العمل فى الارتباط بها حتى ولو عرضت عليه الشركات المنافسة سعرا اقل من سعر الشركة التى يتعامل معها، فالعمليل يضحي بفارق السعر بسبب جسور الثقة المتبادلة بينه وبين شركة التأمين التى يتعامل معها والتى تقدم له باستمرار الخبرة التأمينية المتميزة وتغطية التعويض المستحق له فور استحقاقه.





المصدر : ..... المراجعة الاقتصادية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

#### الغاء التسعيرة

□ هل يؤثر الغاء التسعيرة على شركات القطاع الخاص؟  
□ اجاب سمير متولى: طبعا سوف يؤثر الغاء التسعيرة على شركات القطاع الخاص اكثر من تأثيره على شركات القطاع العام التى استطاعت نتيجة نشاطها التأمينى لسنوات طويلة تكوين مخصصات واحتياطات مالية تدعم مركزها المالى وبالتالي تتيح لها موارد وعوائد مالية تمكنها من التنازل عن جزء من هوامش المصاريف الادارية والارباح التى تضيفها شركات القطاع الخاص

الحديث الى القسط الفنى وصولا الى القسط التجارى، ولذلك ففرصة شركات التأمين الكبيرة - شركات القطاع العام - اكبر فى اجراء التخفيضات من شركات القطاع الخاص التى تتمثل فرصتها فى المنافسة فى مستوى الخدمة المرتفع التى تقدمها وفى صلتها المباشرة مع العميل ومتابعته وتقديم المشورة الفنية له، واذا تعرض العميل لاي حادث تظهر فاعلية الشركة فى عامل الوقت للحسم والبت فى طلب التعويض وصرفه بشكل قوى طالما ان الحادث مغطى تأمينيا بحيث يتم تحجيم الخسائر التى يمكن ان تحملها العميل الى الحد الادنى.





المصدر : ..... الأهرام

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١٠ يناير ١٩٩٥

في مؤتمر التعاونيات الزراعية:

**مصر تطلب دعم دور الفلاحين في التنمية**

**الاستفادة من الميزات النسبية للجات**

كتب - عبدالوهاب حامد:

طالب مصر بدعم جهود التنمية الزراعية واعطاء أولوية في خطط التنمية الاقتصادية للزراعة لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات والاستفادة من الميزات النسبية للدول العربية في فتح اسواق المنتجات في الدول الاخرى لزيادة العائد الزراعي والدخل القومي، وضرورة دخول الدول العربية إلى عصر الزراعة المكثفة كما يطالب وفد مصر في ورقة العمل المقدمة لمؤتمر الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين برئاسة السيد محمد ادريس رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي والذي يبدأ اجتماعه اليوم بدمشق بضرورة تضامن المنظمات العربية مع الاشقاء السوريين حول مستقبل التنمية الزراعية في ظل السلام العادل كما تناول ورقة العمل المصرية للمؤتمر - الذي يعقد برئاسة الرفيق مصطفى العايد رئيس اتحاد الفلاحين السوريين - المحاور التي يجب السير عليها في مواجهة التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي خاصة في المجال الزراعي ووسائل التعايش مع اتفاقية الجات على امتداد السنوات العشر المقبلة بما يكفل تعجيم النواحي السلبية في الاتفاقية وتعظيم النواحي الايجابية وكذلك تنشيط التبادل الاقتصادي بين المنظمات التعاونية الزراعية.







المصدر: الدائرة العامة

التاريخ: ١١ يناير ١٩٩٥

للنشر والذخائر الصحفية والمعلومات

## إدارة البشر.. قبل الجات!

كثرت الاحاديث في الآونة الماضية حول اتفاقية الجات فنرى ١٠٠٠٠٠ الوزراء يعلن الاتجاه المناقشة الاتفاقية في ماعاته القادمة، وتخطط اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني لمناقشتها أيضا خلال

المؤتمر الرابع المزمع عقده

والتشعب

ويظهر

رأى او

نستطيع

القول أنه

نهال شكرى

يرقى الى مستوى الاتجاه وهو المطالبة أولا بتعبئة الموارد وإدارتها في مواجهة التحديات وبذلك تكون القضية الأساسية في النقاش هي كيفية إدارة البشر أى تدير من ويمن ولأن ذلك هو الاتجاه الذى ظهر بقوة وفرض نفسه داخل اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى.

وكما يؤكد أصحاب هذا الاتجاه فإن موارد مصر ليست أقل من موارد اليابان وكوريا وقد تقدمت هذه الدول كثيرا فما هو السبب فى عدم تقدمنا بالدرجة ذاتها؟ وهنا يعبر الخبراء الاقتصاديون بقولهم أن السبب يرجع الى التعبئة السليمة للبشر وحسن إدارتهم مما أدى بهم الى هذه النتائج المبهرة والقضية هي قضية اتخاذ وحسن اختيار القيادات فى المجتمع ومن الهام للغاية أن يكون هناك نظام لاختيار القيادات على اساس سليم.

بل وإن الأمر سيتعدى ذلك فقد طالب الخبراء بضرورة تشكيل لجنة كورية لإدارة البشر مع إعادة تحديد الأولويات المجتمعية فى التنمية البشرية وهناك الكثير من الدول التى تعطى اهتماما كبيرا للتنمية البشرية وقد أن الأوان لأن نعطي لهذه القضية أهميتها فى مصر.

وحتى الآن لم تعرض الاتفاقية بنودها للبحث وكل ما يقال من آراء إنما هي اجتهادات نظرية حول بعض بنود الاتفاقية التى تكون قد عرفها البعض فقط.

ومع التخطيط لبحث اتفاقية الجات على جميع المستويات الوزارية والحزبية وهى الاتفاقية التى بدى فى سريانها بالفعل كان يجب على الجميع ان يفكروا فى الرؤية الجديدة للاقتصاد المصرى فى القرن الحادى والعشرين وهو الجهد الذى تقوم به اللجنة الاقتصادية بالحزب فى مؤتمرها القادم. ويتسع النقاش ليشمل العديد من التحديات التى ستضمها جلسات المؤتمر المستمرة ليومين متتاليين فى أروقة الحزب الوطنى فتضم كيفية الوصول الى معدلات للتنمية عالية ومواجهة مشكلة التنمية الادارية وتحقيق الاستقرار ومواجهة مشكلة انحصار الاستثمارات المطلوبة فى المرحلة القادمة الى جانب العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه المجتمع المصرى فى القرن القادم.

ويؤكد الخبراء على أن القضية الاقتصادية فى العالم الآن أصبحت قضية إدارة البشر والنجاح فيها يحقق نتائج عالية فى معدلات النمو على جميع المحاور وقد شار بعض أعضاء اللجنة وطالبوا بضرورة التطبيق فإن النظرية لا تحتاج الى شرح وتوضيح كبير وذلك الى جانب ضرورة تطبيق مبدأ الثواب والعقاب فى المجتمع وهو المبدأ الذى يؤدي الى اطمئنان الفرد على نتيجة عمله إما كانت هذه النتيجة ومن هنا كان لزاما علينا فى المرحلة القادمة ونحن نقاوش اتفاقية الجات ونتائجها على مصر أن نقاوش معها قضية التنمية البشرية والإدارة التى تحقق النجاح وترسم المعدلات العالية للتنمية الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين.





## «الجات» تحمى الكتاب المصرى .. كيف؟

## المتغيرات والتحديات العالمية تؤثر سلباً على الدول النامية

● ماهى الجات ؟ وهل ستؤثر فى ادوات الثقافة ؟ وكيف سيكون التأثير سلبيا أم إيجابيا ؟ الاسئلة تبدو غريبة فى اطارها العام الذى طرحته ندوة المجلس الأعلى للثقافة تحت عنوان «عمومى» اتفاقية الجات ومشكلات الكتاب وشارك فيها عدد كبير من المفكرين والمثقفين والقانونيين وأصحاب دور النشر المصرية.

● على أنه قسم - وربما في نهاية -  
استعراض كلمات المنحصرين في جلستى  
المنوعة ينسب القول أن هناك تصنيفات  
مبسطة ومتعمرات «نسوقية ونسوقية»  
وللتأجبة يصرح لها الكتاب المصوى الآن  
، ولأن هذه التصنيفات كبيرة وأكثر أهمية  
مما يمكن أن ينعمره أحد ، ولهذا كان من  
المفصّل أن تتم معالجة مناقشة كافة  
التغيرات التي أحدثتها وتؤثر بعملية صناعة  
وتكليف وتسويق الكتاب هذه للتغيرات  
تشمل في أمثلتها أمثلة التغييرات  
والاقتصادية والاجتماعية

● وفي سنة سنة - أشار المفسر  
جسار عيسى في جروود قراءة وثائق  
وملفات وقوائم ، إضافة للمات ، قراءة  
قانونية وأخرى ، خاصة وأن هذه الاتفاقية  
ستؤثر أو هي مصدر ، موضحاً أن تؤثر  
وتحكم سيطرة القول ، التقدم تكنولوجيا  
والمذكارة للعلم والثقافة والتجارة ، ومن  
ثم السيطرة النسبية ، الاقتصادية على  
العالم .

● أما الدكتور نور مروحيات فتقول في كلمته المأروءة، عنائكة لاتعاقبة اللجان بالنقصمة الملكية الفكرة مضيقا التي لى صصار المفاوضات في هذا الحبيب موعى طريق الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت من أكثر الدول اهتماما بأحوال هذا الحبيب في يوم التفتت ، ومع الولايات المتحدة الى هذا صعب سبب الا وهو أن حولى ١٩٩٢ شركة أمريكية في محاولات النشر كانت نجر من مامه من سناها للكتاب، وهي سنة فتر شعبة الاعضاء، على هو المزمع

وَمِنْ هَـؤُلَاءِ مَن لَّمْ يَكُنْ لَهُ بَيْتٌ يَسْكُنُ فِيهَا وَلَهُ جَارٌ مُّشَاهِدٌ

والصنف : هذا الصنف من الماشية هو  
المشكلات تنقسم في الحقل بين تلويز  
بعضها بعض . بعضها في حقل هو  
الذي يملكه . وهو ينقسم في حقل

انتهاك دولة من الدول الموقعة عليها سوف  
يكون أكثر قسوة من انتقالية عملية حقوق  
المؤلف الساسفة ، إذا أصبح من الممكن أن  
تتخذ مجموعة من الإجراءات الاقتصادية  
صد هذه الدولة أو تلك التي تنتهك حقوق  
مؤلف ما ، ولهذا تأثيره المباشر على حركة  
النقل والترجمة لدخل الوطن العربي على  
سهيل المثال ، حيث إذا أردنا تصنيف  
المصالح والعوائد المرتبطة بحقوق المؤلف ،  
فسوف يتم تقسيمها إلى دول تنح للثقافة  
وأخرى مستهلكة ، والدول المستهلكة  
للثقافة من مصنعتها لا تقيد كثيرا بهذه  
القوانين التي تفرضها اتفاقية البحات  
وعلا لتنافسية البحات أعضاء تطرح مصر

الاشكاليات حاضرة وأنه سيطلب من الدول  
الاتحاد صماعاتها الوطنية، فهل ستفهم  
مصدر الاستنماع عن يوم الكتاب ؟ وهل  
يعتبر في هذه الحالة يوم الثقافة انتقاها  
الانسانية الجات

● **وفاة الدكتور** - مرحات نفقة أخيرة في حيدته حول دور الدولة الأخلاقي والمهني في حماية القيم العامة والأدب، الأمر الذي يحالف للكنائس الاقتصادية للجان من جاسا الثقافي

● ومن جانيبه علق المصنف عبد الرؤوف الريددي بقوله : شموعي أن سئنة العولة في انحطاط علي النظام المدام والأخلاق والاداب مازالت قائمة ولا أتصور أن اتفاعة الحات سنبل منها.

غير أن المهيس إبراهيم للعلم منصب  
دار الشورى، وأشهر المعروف قال  
أنه لا تشرع في مصرى وقد هاله ما  
للكتاب القصرى من تزيين عذبة  
التي تشرع في عجة لاستحياء  
الشكولات، عذوة على الشكولات التي  
تعلق بفسار ثوروز والجمارك مصرية  
التي علم مسترمان الكتاب.

هذه المشاكل دفعت اتحاد المأشرف الى الاجتماع للكمية عمليات اقتزور ووضع نصوص اللامعة بوجهه هذه المشكلات نشر، فهدد الامم في كل مكان.

● يمتد مسدود فلكتورة صحيفية  
نقصوره ثم لا كانت اتفاقية انجذ

تتضمن سلبات ومشاكل كبيرة متكررها  
علينا في مصر . فانه لابد من ان نكشف  
لهجارتها ونحرك الياتها لتي يمكن ان  
تحقق استفادتنا منها .

● وتحدث الدكتور مصطفى الفقي مشيراً إلى ضرورة الأعداد الكامل لولوجة للتقنيات السمسية والاتصالية العملية ، ومولكة ومرونة تأثير لتأدية الجات في كافة حواسم الاتصالية والثقافية علينا .

●● واحسروا، دار الندوة واولادها من  
الفاترين والمنتمين. اعملت أو لم تضع على  
حسبناها ان العالم مقلد لا محالة على  
صراع ثقافي من الدرجة الاولى، وليس  
سياسيا. ومن هنا فان التوصية التي  
خرجت منها الندوة بالدعوة الى مؤتمر  
نشارك فيه جميع جهرة الدولة بالاضافة  
الى اتحاد المنتمين والكتاب والفكرين  
والنشاطات الاقتصادية والعالية بهدف  
استكشاف الازمات الداخلية والقومية حتى  
ينتهي لنا حماية الكتاب المصري .. هذه  
التوصية اليتيمة تشير الى اشكالية واسعة  
وعميقة وهي من اماكننا حقا حماية  
الثقافة المصرية من الاستقطاب أو الانجراف  
في ظل سيطرة نخبات ومنظمة للتجارة  
العالية ومسروق النقد الدولي والبنك  
الدولي غير مدبر وقوانين تحكم لاهلهم  
يهولون

**عبد السلام فاروق**





المصدر . . . . .

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ . . . . . ٢ يناير ١٩٩٥

# الغش التجارى

## فى الثقافة أيضا !

منذ أيام استمعت إلى حديث إناعى للكاتب الكبير نجيب محفوظ أجرته معه المقيمة الناجحة المشاعبة، آمال الصدة . وفى هذا الحديث قال نجيب محفوظ ما مضى :

كنت حتى ١٩٦٥ أكسب من كتبى المنشورة فى مصر ما يحقق لى العسر، والكفاية، أنا وأسرتى . ولكن بعد هذا العام خرجت علينا ظاهرة رديئة ومؤلمة هى ظاهرة تزوير الكتب . فأصبح الكتاب الذى تصدر منه خمسة آلاف نسخة فى مصر يظهر له طبعة فى بيروت من عشرات الآلاف، هى صورة طبق الأصل من الطبعة المصرية . ونتيجة لذلك تعرض للكتاب المصرى للفساد التام ، ولقد المؤلف المصرى للنجاح مصدر للريح والخلل، من كتبه ، بسبب الريح الطائل الحرام، الذى يكسبه للتشرون فى بيروت

من هذا المعجم لم لجد إلا نسخة من طبعة له مطبوعة - بالتزوير - فى طهران . والنسخة عنى وفى مكتبى لن لا يصدق هذا الكلام . وكل الجهود المضنية التى يتلها علماء مصر خلال مائتى عام لإحياء التراث العربى ونشره فى صورة علمية دقيقة لا يلقى عليها إلا الأذى من أهل الفكر والمعرفة .. هذه الكتب كلها . وهى بلبلات ، أصبحت مبللة لكل من عب وب . من قطاع الطرق الذين يصلون أسماء الثلاثين وأصحاب المطابع ونجار الكتب .

بكم

الكتاب

هذا ما قاله نجيب محفوظ ، شفاه الله، وحلفاء ورد كيد الكارمين له والمعتدين عليه إلى نحورهم .. أمين .

وكلام نجيب محفوظ يشير إلى مشكلة دقيقة هى مشكلة تمس اقتصادنا وأزافتنا وتمس قبل ذلك كله عقل مصر ومكلفتها فى العالم .

فالكتب المصرية ذات القيمة والأهمية يتم تزويرها الآن فى كل مكان حتى فى إيران وإسرائيل .

وانكر أنتى عندما كنت أصل فى دولة قطر فى لولل الثمانينات ، بحثت عن نسخة من المعجم الراسيط الذى أصدره الجمع القومى وهو معجم رائع يمثل ثورة شجاعة فى اللغة العربية من أجل للتقريب العلمى للثقافة بين العلمية والفصحى .. عندما بحثت عن نسخة







المصدر :

المسار

التاريخ :

٢٢ سبتمبر ١٩٩٥

المشعر والانتهاكات الصحفية والمعلومات

وهذا الكثر الكبير الذي تملكه مصر ،  
والذي كان يمكن أن يعود على شعبها بدخل  
اقتصادي لا يقل عن دخل قناة السويس ،  
ضائع ولا يجد من يحبه .

فقد استهلك هذا الثروة الى مجالات أخرى  
بالحقبة المضيئة في انتاج الثقلي المصري .

لقد انتشر في القلم المصرية القديمة  
والصنية ، وإلى كسوة الأثني . محتاطة  
للزعماء المصريين المسجلة . وقد إلى  
مسلسلات التلفزيون والبرامج الإخبارية  
والأفلام التسجيلية والانتار وغيرها من ثروته  
مصر الثنية والتكفية ، وأصبحت مصر - مع  
الأسف - للشعب أرضا متهمة خير غيره  
لنهب الثقلي الذي لا حدود له .

ولن نتكلم من الجانب الأخرى والثقلي في  
هذه القضية ، فليس هذا هو موضوع القلم .

ولنما الموضوع هو ما قلناه وكردناه عشرات  
المرات مع غيرنا من أن الثقلة في مصر  
صناعة واقتصاد ، وأنها مورد من ثمن الموارد  
الاقتصادية ، ولولا خوفنا من الاتهام بالمبالغة  
قلنا إن الثقلة هي ثمن مورد اقتصادي في  
مصر .

ولكننا - مع الأسف - نستهن بهذا المورد  
ولا نصل إلى أي اهتمام جدي .

هناك لفتناج لدى للكثيرين من المستهين  
في بلادنا أن ما حقوله من الاقتصاد الثقلي  
هو نوع من الخيالات والأحلام . وأنه كلام  
فارغ لا يمكن أن يكون له مورد مادي  
لمنوس .

طيب ..  
جربوا أن تلخثوا هذه الخيالات والأحلام  
وللكلام الفارغ ملخذ الجد .

جربوا مرة واحدة .. وإن تقدموا على ذلك  
أبدا .

والفرصة الآن متاحة ونحن نتكلم قانون  
للفش التجاري .

وكلام في هذه المرة موجه إلى الرجل  
الشجاع صاحب الضمير الوطني المستقيم  
المكثور أحمد جويلى وزير للتسوين .

إن قانون الفش التجاري لا يجوز أبدا أن  
يتوقف عند حدود السكر والأرز وقطع الخيار .  
القانون يجب أن يتضمن في جراحة  
ومراحة نصوصا تتصل بالفش التجاري في

الثقلة !

وهذا القانون يجب أن يضبط الفشاشين  
والفشين في مجال الكتب وشريط الفيديو  
والكاسيت والبرامج الإذاعة والتلفزيون .

ويقال إن لشرب مئلا سريعا لما نقول :  
ففي كسوة الثقلة المصرية لأن تباع  
رواية «لواء حرمته» كتهيب مخطوطة يستين  
جنيتها النسقة .

ومما يروى حرمته ، منوعة من المصور  
في كسوة دخل مصر حتى الآن .

فمن أين جاءت هذه النسخ الكثيرة التي

تباع الآن في سوق الكتب السوداء .. وتباع  
أنا على أرصفة القاهرة ؟!

لقد جلت هذه النسخ من الطبعة المتهمة  
لرواية في بيروت وغيرها .

وعائدها المادي - وهو عائد رهيب - لا  
يستفيد منه أحد في مصر سوى عدد محدود  
من تجار الكتب .

ولو طبقنا قانون الفش التجاري لسلكنا  
هؤلاء التجار : ما هو مصدر هذا الكتاب الذي  
تبعونه لثمن يستين جنيتها النسقة الواحدة ؟  
وسوف نعلم سلعته أن الكتب للمباع  
مصدره ناشر مزد خارج مصر وربما داخل  
مصر أيضا .

وسوف نستطيع أن نضرب السوق  
السوداء للكتب في مصر ، مما يعود بالخير  
الصميم على المؤلفين ، وصال المطابع ،  
والناشرين الوطنيين .

وسوف يعود ذلك أيضا بالخير الصميم على  
الدولة لأنه سيكشف للكثير «الرزاز» من  
مصدر كبير جدا للثروات المبلغة والمشروعة  
وأنهم ولنا على ثقة مما أقول ، واستطيع أن  
أحسبها للكثير «الرزاز» بالورقة والقلم  
والقسم بالله العظيم ، أن خزنة الدولة سوف  
تجنى من هذه الضرائب المهدرة الملايين .  
وملايين الملايين .

فلماذا يلكثور جويلى لتطبيق قانون الفش







المصدر : ..... المصنف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥

التجلى ، وتعرض فيه بالعمل والحق ،  
نصوصا واضحة ومبرحة تتصل بالانتاج  
التكلى من كتب وأفلام وأشرطة فيديو كاسيت  
وبرامج ومسلسلات تلفزيونية وإذاعة ؟  
لماذا لا يقدم كل بائع لهذا الانتاج التكلى  
الغزير المتنوع شهادة تكشف عن مصدر  
« السلعة » التى يملكها ويعرضها للبيع ؟  
هذا ما لرجوه وأتمناه .

ولابد من ملحوظة أخيرة ، وهولتنا كثيرا  
ما كتبنا هذا الكلام ، دون أن نجد اهتماما أو  
صدى من أى نوع ، فلا أحد يرد ، ولا أحد  
يتناقش ، ولا أحد يلتفت كلامنا سألخ الجد .  
وأمام هذه الظاهرة لا أجد ما أقوله إلا ما  
قاله شاعرنا العرى القديم الذى كان يقول  
شعره فى مكان اسمه « منعرج العرى » .. قال  
الشاعر :

نصحتهم نصيحى بمنعرج العرى  
فلم يستيبينوا النصيح إلا ضحى الغد  
ولو كان الشاعر العرى القديم صحفيا  
مكلى لقال فى بساطة :  
إننى نصحت أهلى فى الوقت المناسب  
ولكنهم لم يتبينوا قيمة النصيحة إلا بعد هولات  
الأول .  
ولعل الله يهدينا فلا تخيب الفرصة  
! ولا نفوتنا القطار .





المصدر : ..... الحالى .....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ - يناير ١٩٩٥

على نقيض التوقعات السابقة

# منظمة التجارة العالمية تواجه تحديات صعبة في المستقبل

□ لندن - عن الفاياننشيل تايمز:

سبب آخر كان ينبغي أن يحتفل به الدبلوماسيون في مقر الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية - الجات - مع مطلع العام الجديد ألا وهو الولادة الرسمية لمنظمة التجارة العالمية التي انهتج الترتيبات النهائية بشأنها قبل أعياد الميلاد مباشرة بهدف وضع نظام تجارى عالمى اشمل وافضل.

والآن يتحتم على هؤلاء الدبلوماسيين الذين يمثلون أكثر من 120 حكومة أن يظهروا قدرتهم على انجاح المنظمة الجديدة. فعلى خلاف التقليد المتبع مع ولادة أية مؤسسة، ومنظمة دولية جديدة في عدم ظهور توقعات ايجابية قبل انشائها سبق تدشين منظمة التجارة العالمية WTO ترحيب وتهليل كبيرين بشأن نشاطها باعتبارها أساسا لإطار عمل مناسب وقوى يهدف إلى الاسراع في تحرير التجارة بين الدول في مختلف أنحاء العالم والتشجيع على أحداث مزيد من التنسيق الفعال بين هذه الدول. ومع ذلك عبر بعض المراقبين عن خشيتهم

من أن تكون موجة التفاؤل السائدة تجاه منظمة التجارة العالمية مبالغاً فيها بدرجة كبيرة. ويقول «جون وأهل» استاذ السياسات التجارية بجامعة «وارفك» إن النظام التجارى الجديد أوجد توقعات قد تكون غير واقعية كما أن هناك خطراً كبيراً من أنه إذا لم تحقق هذه التوقعات فإن منجزات الجات قد تتأكل.

وحتى أكثر المتحمسين لمنظمة التجارة العالمية يعترفون قبل غيرهم بأن هناك قدراً كبيراً من الثقة شمل هذه المنظمة ويشيرون في هذا الصدد إلى أنه بخلاف صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى إن منظمة التجارة العالمية لا تملك مصادر تمويل ذاتية باستثناء ميزانية التشغيل حيث سيعتمد دور المنظمة بشكل كامل على مصداقيتها. وقد تم إعداد منظمة التجارة العالمية بحيث تصبح ذات إجراءات أكثر قوة وحسماً من الجات كما صممت لضمان العضوية

الكاملة فبينما لم يكن بمقدور الدول وخاصة النامية الاختيار بين مراقبة بعض التزامات الجات فإن هذه الدول ملزمة بالاشتراك في جميع الاتفاقيات والتنظيمات المتعلقة بمنظمة

التجارة العالمية.

ومع ذلك فإن منظمة التجارة - مثلها في ذلك مثل الجات - لا تتوافر لديها صلاحيات اجبار تنفيذ القرارات التي من المنتظر أن تتوصل إليها بالاجماع.

ومن ثم فإن فعالية هذه المنظمة سوف تعتمد إلى حد بعيد على مدى استعداد الدول الاعضاء على التعاون في تحرير التجارة فيما بينها من خلال تقديم تنازلات تعتمد في الأساس على مصالح محسوبة بعناية.

وبالنظر إلى «بيتر سوثرلاند» مدير عام الجات الذى طلب منه أن يترأس منظمة التجارة العالمية حتى شهر مارس المقبل وينتظر أن يستمر لفترة ما كما يتوقع بعض المراقبين - فإن هذا الرجل حقق نجاحاً جزئياً في اقناع الحكومات بدعم سكرتارية الجات التي ستخدم المنظمة الجديدة حيث ارتفعت ميزانية الجات بمقدار 10٪ فقط لتصل إلى 105 ملايين فرنك سويسرى هذا العام «50 مليون دولار» وهي نسبة أقل من نصف ما طلبه سوثرلاند.

وعلى النقيض من ذلك فإن منظمة التجارة العالمية تواجه حملاً أثقل من الجات

إذ بدأت حياتها الجديدة بأكثر من 30 لجنة ومجلساً وهو عدد يزيد على ضعف عدد اللجان والمجالس التي كانت موجودة في الجات. وربما تواجه جهود تحرير الخدمات المالية على وجه الخصوص اختباراً مبكراً لدور منظمة التجارة العالمية بينما أعرب عدد من المراقبين عن حذرهم أزاء الاحتمالات المتوقعة والتي قد تسفر عن نجاح الولايات المتحدة في اقناع اليابان والدول الآسيوية الأخرى بفتح أسواقها في مجال الخدمات المالية. أكثر من ذلك أن هناك قضايا أخرى عديدة لم تحسم بعد وسوف تمثل جميعها اختبارات صعبة لمنظمة التجارة العالمية خلال السنوات السابقة. ويرى العديد من





المصدر : ..... العالم الجديد

للتنشر والخدمات الصحفية والمنشورات التاريخ : ..... ١٢ يناير ١٩٩٥

الخبراء مع ذلك أن التحديات المنتظرة تتطلب  
من رئيس المنظمة الجديدة أن يلعب دوراً  
أكثر حسماً وفعالية من خلال تحسين  
صورة المنظمة الجديدة وإيجاد أفكار حديثة  
واقناع رؤساء الحكومات بقبول قرارات  
سياسية صعبة. وفي التحليل الأخير فإن  
المسألة سوف ترجع إلى الحكومات لتقرر  
نوع المنظمة الجديدة التي ترغبها وكذلك  
شكل النظام التجاري العالمي.







المصدر:

١٤ يناير ١٩٩٥

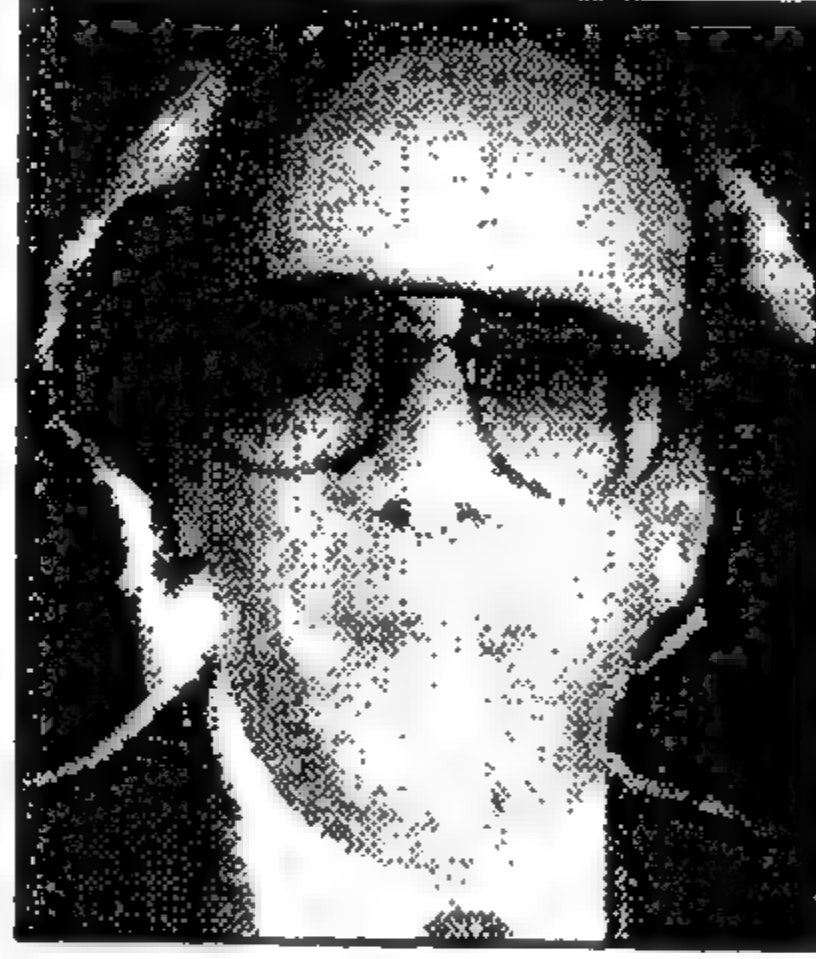
التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## في ندوة الجات ومشكلة الكتاب قانون حقوق المؤلف صدر بأمر أمريكي..!! الحكومات العربية تشجع على تزوير الكتاب..!!

المؤلف إلا ما يخدم المصالح الأمريكية وإضافة أن قوانين حقوق المؤلف التي أقرها المشرع المصري صدرت لحماية الإنتاج الأدبي والفني الأمريكي، كما أن الولايات المتحدة أجبرت الدول التي شاركت في التوقيع على الجات على الموافقة على حماية برامج الكمبيوتر وقد وقفت أوروبا بجانبها بينما وقفت اليابان بجوار الدول النامية لعدم إقرار هذا البند، حيث تدعى الولايات المتحدة إن مصر سرقت برامج كومبيوتر وأعلام أمريكية تقدر بـ ٧٠ مليون دولار.

وقال السفير المصري عبد الرؤوف الريدي أنه ينبغي حماية إنتاجنا الفني والأدبي في الخارج وذلك عن طريق الجهاز الدبلوماسي المصري وينبغي أن تكون هناك استراتيجية وخطة عمل لمواجهة المزورين سواء في الدول العربية أم في الولايات المتحدة وكندا، وأضاف أن الولايات المتحدة اخترعت وسائل للضغط على الدول النامية التي تنسخ إنتاجها، حيث تضع الولايات المتحدة هذه الدول في القائمة السوداء ثم تقوم ضدها بمجموعة من الإجراءات الانتقامية.



السيد راضي

سوف تساعد إسرائيل على التطبيع الثقافي والذي يمكن أن يحقق عن طريق الجات.

وكشف محمود عبد المنعم مراد رئيس اتحاد الناشرين تشجيع الحكومات العربية على تزوير الكتاب لأنه مفيد اقتصادياً للحكومات العربية وقال مراد أن وفدا أمريكياً قدم إلى مصر للضغط على الحكومة المصرية وذلك لإصدار قانون لحماية حقوق المؤلف.

وأكد حسام عيسى استاذ القانون بجامعة عين شمس أن الجات لم تأت بجديد لحماية حقوق

كتب: إسلام عفيفي

في ندوة المجلس الأعلى للثقافة التي نظمها الأسبوع الماضي حول الجات ومشكلة الكتاب أكد عبد الهادي النشار مستشار وزير الثقافة أن الجات مفيدة لصناعة الكتاب في مصر رغم أن الدول الأوروبية عندما وضعت بنود هذه الاتفاقية كانت تعمل على حماية إنتاجها وليس إنتاج الدول النامية ولكن تحرير التجارة إذا ما تحققت في مجال مواد الطابعة ستساعد على نشر الكتاب المصري وتوفير مواد الطابعة بأسعار معقولة.

وأضاف السيد راضي رئيس البيت الفني للمسرح أن القوانين المصرية الخاصة بالكتاب وحقوق المؤلف قاصرة على حماية إنتاجنا الأدبي والفني، وفي هذا الإطار ينبغي أن نراقب كل ما يرد إلينا من أفلام وكتب وذلك للحفاظ على هويتنا العربية إزاء الثقافة الأمريكية القادمة والتي تريد السيطرة على العالم ولتحقيق ذلك يجب إنشاء أجهزة حكومية متخصصة للحفاظ على حقوق المؤلف.

وأشار إلى خطورة الجات لأنها





المصدر : ..... إلى ..... راسم

للتنشر و اتخذت الصحف والمعلومات التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٥

## فتح سوق اليابان ..

## .. المزاياء والأخطار



رسالة  
طوكيو:

### منصور أبو العزم

للجدل ليس بين السياسيين ورجال الأعمال فقط وإنما أيضا بين أفراد الشعب، في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الأرز الياباني لمستويات فلكية وانتعشت السوق السوداء للأرز المحلي.

ويقول «روي اكاجارا» -ROY AK- AGAWA خبير الشؤون المالية في معهد نيمورا للأبحاث الاقتصادية، إن دعوة اديث كريسون رئيسة وزراء فرنسا السابقة للموقف بصرامة في وجه الغزو الياباني للأسواق الأوروبية تلقى المزيد من التأييد حاليا بين دول أوروبا الغربية، وقد بدأت تلك الدعوة تتبلور من خلال الإجراءات البازمة لتضييق الخناق على صادرات اليابان من سيارات إلى أوروبا، وعلى سبيل المثال، فقد لجأت فرنسا وإيطاليا إلى تحديد كميات أقل من السيارات اليابانية المسموح بدخولها حتى تحمي صناعتها المحلية، ومنذ عام ١٩٨٩ حتى الآن اتخذت دول الوحدة الأوروبية ٢٦ إجراء ضد سياسة العراق التي تتبعها طوكيو، مقبلة اليابان باتباع أساليب تجارية غير عادلة خاصة من ناحية الأسعار.

وعندما تزايدت الضغوط الأمريكية على اليابان لفتح أسواقها وخفض فائضها التجاري مع واشنطن الذي يزيد على ٦٠ مليار دولار حاليا، وتهدد واشنطن بإحياء البند ٢٠١ من القانون التجاري الأمريكي الذي يسمح للولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على الدول التي ترى واشنطن أنها تتركب ممارسات تجارية غير عادلة، اتجهت طوكيو إلى منظمة الجات لحماية مصالحها وهددت جانبها بإثارة تلك القضية خلال

مع بداية شهر يناير الحالي تظهر إلى العالم منظمة التجارة العالمية الجديدة

لتكون بديلا عن الجات الاتفاقية العامة للتجارة والجمارك. وبعد أن (أقرت) الولايات المتحدة واليابان والدول الصناعية الكبرى الأخرى الاتفاقيات الناتجة عن جولة أوروجواي لتحرير التجارة العالمية، أصبح من الممكن تشكيل منظمة التجارة العالمية الجديدة بالرغم من الصعوبة التي واجهتها عملية التصديق على الاتفاقيات سواء في الكونغرس الأمريكي أو في الدايت (البرلمان) الياباني.

واقتصاديا وأصبح محتما على اليابان أن تواجه تيارات سياسية واقتصادية جديدة سواء من داخلها أو من الخارج، ولم يعد في مقدورها أن تغفل عن العالم مرة أخرى أو تغلق الباب في وجه العالم وتظل قابعة في جزرها الأربع تصدر إلى العالم ولا تستورد منه - سواء منتجات أو ثقافة أو تقاغل - .

ولم يكن ثمة مفر أمام اليابان سوى أن تقبل بفتح أسواقها - ولو بشكل جزئي أمام الصادرات الأجنبية لمدة ست سنوات إلى أن تتمكن من وضع الإجراءات الخاصة بفتح السوق بشكل كامل في عام ٢٠٠٠ أي بعد خمس سنوات.

وقد كان جزء كبير من نجاح اليابان الاقتصادي هو تركيزها على صناعة التصدير مع الحفاظ على سوقها المحلية - التي تعد سوقا هائلة حيث تعداد اليابان ١٢٤ مليون نسمة - مغلقة في وجهه المنتجات الأجنبية.

وقد واجهت اليابان ضغوطا قوية من جانب الولايات المتحدة والدول الأوروبية لفتح أسواقها أمام منتجات تلك الدول، ولعدم تعاونها مع الجات والاستجابة لمطالبها بالرغم من حقيقة أنها استفادت بشدة من نظام الجات واغترقت أسواق العالم بمنتجاتها.

وكانت اليابان قد اضطرت قبل ساعة واحدة من الموعد النهائي الذي حددته الجات في ١٥ ديسمبر الماضي أن تعلن قرار فتح سوقها بشكل جزئي، وهو القرار الذي يبرره للشعب الياباني بأنه جاء بسبب النقص في محصول الأرز في الموسم الماضي واستوردت بناء على ذلك كميات كبيرة من الأرز الأمريكي الذي تم زراعته خصيصا في كاليفورنيا للسوق اليابانية وكذلك استوردت اليابان الأرز من كل من استراليا والصين وتايلاند، وأصبح الأرز المستورد قضية

أيضا مع بداية العام الجديد تبدأ اليابان في تطبيق اتفاقيات «الجات» وتفتح سوقها المحلية أمام الصادرات الأجنبية بشكل جزئي لأول مرة، خاصة في مجال الأرز الذي يعتبر لانظير له من حيث الجودة وأسلوب الزراعة الذي لا يستخدم كيماويات في زراعته نهائيا. والواقع أن اليابان استفادت واستفدت بصورة هائلة النظام الاقتصادي العالمي الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وتمكنت من بناء اقتصاد قوي يشير إليه الجميع بالاعجاز. وأصبحت ثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة بعد أن كانت دولة مهزومة ومدمرة نتيجة الحرب العالمية الثانية - طبعاً هناك عوامل أخرى ساهمت في بروز قوة اليابان الاقتصادية - وكذلك استفادت اليابان استفادة قصوى من الاتفاقية العامة للتجارة والجمارك (الجات) ومفاوضات جولة أوروجواي لتحرير التجارة العالمية، ونجحت في غزو الأسواق العالمية بمنتجاتها التي قوبلت بترحاب في الأسواق العالمية نظرا لجودتها، ومكثا ظل الفائض التجاري الياباني مع العالم يتزايد عاما بعد عام حتى بلغ في عام ١٩٩٣، ١٣٠ مليار دولار.

وقد أدى هذا التزايد المطرد في الفائض التجاري الياباني مع العالم إلى تدمير وشكوى العديد من الدول خاصة الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية والعديد من الدول الآسيوية الأخرى، حيث صاحب تزايد الفائض التجاري بقاء السوق اليابانية مغلقة أمام الصادرات الأجنبية.

ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي «الشيطان الشيوعي» الذي ظل الغرب يحارب لاسقاطه أكثر من ٧٠ عاما وأنهيار الحرب الباردة تغيرت أشياء كثيرة في النظام العالمي - سياسيا











المصدر : .....  
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .....  
..... ١٩٩٥

# العالم والجات ومنظمة التجارة العالمية

ما بين التفاؤل والمخاوف، أصبح يوجد الآن ولأول مرة مؤسسة فعلية للتجارة العالمية باسم «منظمة التجارة العالمية»، تضم أكثر من ١٢٠ دولة وتتمتع بسلطات واسعة لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة المعروفة باسم الجات وذلك بعد ٨ سنوات من المفاوضات في إطار دورة أوروأجواي الأخيرة وبعد ٤٧ عاماً من بدء أول اجتماع في عام ١٩٤٧. لوضع أسس منظمة للتجارة العالمية.

وكان عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية يأمل في إقامة منظمة تكون الركن الثالث الذي يقوم عليه الاقتصاد العالمي بعد صندوق النقد الدولي الذي يقوم على حراسة النظام النقدي الدولي، والبنك الدولي الذي يقوم على حراسة النظام المالي الدولي فتصبح من مهام منظمة التجارة العالمية حراسة الحركة التجارية الحرة بين الدول.

ولكن هذه الآمال لم تتحقق لأن الكونجرس الأمريكي رفض في ذلك الوقت التصديق على ميثاق هافانا لما فيه من بنود تشجع تدخل الحكومات في سير التجارة الدولية وتقرر بين الدول المشتركة العمل بالجزء المتحرير التجارة الدولية فقط وترك باقي الاتفاقية وهكذا نشأت الاتفاقية العامة للتعريف التي عرفت باسم الجات. ولكن مع مرور السنوات ورغم انتحازات الجات في بعض المجالات لجمارك بما يعادل ٥٠٪ في المتوسط عام ١٩٦٠ وخفض الجمارك مرة أخرى عام ١٩٨٥ بنسبة

٣٠٪ مما ساهم في حدوث شبه انتعاش في الاقتصاد العالمي وبعد انتعاش مؤقت إلا أن المشاكل تفجرت بنفس السرعة خاصة مشكلة المديونية وبالتالي بدأت الدول المعنية تنحاز إلى فرض الحماية مثلما فعلت الدول الآسيوية الأربع التي عرفت باسم النمور الأربعة فاستطاعت النمو باقتصادها مما شكل خطراً على الاقتصاد الأمريكي. وحاولت الدول الغربية إجراء تعديلات على قانون التجارة فأعطى القانون الرئيس الأمريكي الحق في فرض قيود عقابية في حالة وجود منافسة غير عادلة من هذه الدول وهي الإجراءات التي عرفت بالإجراءات الحمائية الرمادية ولكن تلك القوانين لم تكن تتفق أو تعارض اتفاقية الجات ونتيجة لهذه المشاكل العديدة انعقدت دورة أوروأجواي في عام ١٩٨٦ ولم تصل إلى حل لتلك المشكلات إلا في عام ١٩٩٤ عندما تم الاتفاق على استبدال الاتفاقية العامة بمنظمة التجارة الدولية تعمل على إيجاد ترابط بين المحاور الثلاثة للاقتصاد العالمي وهي التجارة والنقد والتمويل وتبحث مشاكل البيئة والتجارة والعمالة في العالم الغني والعالم الفقير كما تكون مسؤولة عن مراقبه وتحرير التجارة الدولية وعلى تنفيذ القوانين الخاصة بها والاتفاقيات الموقعة في إطار الجولة وعددها ٢٨ اتفاقية. وهكذا ستلعب المنظمة الجديدة دوراً مهماً في مصير الاقتصاد العالمي لسنوات طويلة قادمة وفيما يلي رؤية عالمية من آسيا ومن أوروبا ومن أمريكا لدور المنظمة القادم.







المصدر : ..... ١٩٩٨

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## تحرير التجارة بين صراع الكبار ومآزق الصغار

إذا كان ما يسمى بالنظام العالمي الجديد لم يستقر على حال بعد، فإن هناك اتجاهات بدأت تتحدد بوضوح بعد انهيار المعسكر الاشتراكي من خلال العلاقات الاقتصادية والتبادل الحر بين الدول، وإذا كان الإعلام يلعب دورا أساسيا في كسر الحواجز وفي تحويل العالم إلى قرية واحدة فإن الاقتصاد أصبح يلعب هو الآخر دورا محوريا في الربط بين الدول والتجمعات على الصعيد العالمي، فلم يعد بوسع دولة أن تعيش بمعزل عن العالم، ولا تتأثر به في حياة مواطنيها اليومية.

ومن هذا المنظور فإن اتفاقات الجات التي أنهت جولة أوراجواي والتي وقعت في مراكش يوم ١٢ أبريل ١٩٩٤ ستؤثر تأثيرا مباشرا على مجريات الأمور في العالم خلال المرحلة المقبلة.

وقد دخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ من أول يناير بهدف تحرير التجارة الدولية وتخفيف جميع القيود المفروضة عليها من الدول والتجمعات الإقليمية.

وكانت بداية هذا العام كذلك إيذانا بانتهاء عهد الجات وهي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات حيث ستحل محلها المنظمة العالمية للتجارة وستكون مهمتها الاشراف على تطبيق الاتفاقيات في جميع المجالات. وقد قام بالتصديق على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ٧٤ دولة حتى الآن، ولم تقم مصر بالتصديق عليها بعد حيث سيتم عرضها على مجلس الشعب قبل التصديق النهائي، ويقول د. منير زهران رئيس وفد مصر الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف أنه لا بد من انضمام مصر للمنظمة الجديدة لأن من لا ينضم إليها سينعزل عن العالم في المرحلة المقبلة وأوضح د. زهران أن هناك مهلة عامين للتصديق على هذه المنظمة الجديدة.

وإذا كانت الاتفاقات التي بدأ تنفيذها منذ أول يناير الحالي تتضمن مئات من الأحكام والبنود المعقدة فإن خلاصتها تستهدف رفع القيود عن التبادل التجاري وتخفيض الدعم على المنتجات الصناعية والزراعية على أساس أن هذا الدعم يؤثر على قواعد السوق والمنافسة الحرة بين الدول والشركات الكبرى.

وقد شهد عام ١٩٩٤ في الشهور الأخيرة التي سبقت التوصل إلى الاتفاق النهائي لجولة أوراجواي في ١٥ ديسمبر من العام الماضي جدلا ضخما بين القوى الاقتصادية العملاقة التي كانت تنهم بعضها البعض باللحز، إلى دعم الدولة للشركات والمؤسسات الكبرى، وقد بلغت المعركة ذروتها بين الولايات المتحدة وفرنسا في مجال الزراعة حيث اتهمت واشنطن الحكومة الفرنسية بتقديم الدعم للمزارعين مما يسمح للحاصلات الفرنسية بأن تفرق بأسواق بأسعار منخفضة نسبيا وهو ما يفسد المنافسة الحرة في هذا المجال.

رسالة  
باريس:



### شريف الشوباشي

وقد ردت فرنسا لتهام بأن وجهت بدورها اتهامات إلى الولايات المتحدة بدعم المزارعين بطريقة غير مباشرة وكذلك صناعات أخرى كبرى مثل صناعة الطائرات والسيارات، وقد تارت قضية أخرى أطلق عليها اسم الاستثناء الثقافي فدورات الجات السابقة لم تكن تشمل في اتفاقياتها إلا السلع الصناعية فيما عدا المنسوجات والبتروكيمياويات فلم تكن تشمل مجال الزراعة أو مجال الثقافة، لكن الولايات المتحدة أصرت على إدراج كل هذه المجالات في الاتفاق الأخير مما أثار ثائرة أوروبا خاصة فيما يخص الثقافة، فإذا تم تحطيم كل القيود على التبادل في مجال السمعيات والمرئيات الثقافية فإن الولايات المتحدة ستغزو أسواق العالم وأسواق الدول الأوروبية بصورة كاسحة ولأن أوروبا وفرنسا خاصة غير على ذاتيتها الثقافية وتبدي قلقا مستمرا من الغزو الثقافي الأمريكي، فكان لا بد أن تقف هذه الدول في وجه الرغبة الأمريكية، وأن ترفع لواء الاستثناء الثقافي أي أبعاد مجال الثقافة عن اتفاقات التبادل الحر، وقد وصل الطرفان إلى حل وسط حيث تم تأجيل البت في هذا الموضوع لكن مبدأ إدراج الثقافة في الاتفاقات أصبح مقبولا من الجميع. وطبقا لتوقعات كل الخبراء، فإن تطبيق اتفاقات الجات ستؤدي إلى خضغ أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في مجال التبادل التجاري على الصعيد العالمي، وذلك بسبب تحرير القيود وتخفيض الجمارك، وكما يقول السفير منير زهران فإن زيادة الطلب تترتب

عليها زيادة الإنتاج وزيادة الإنتاج تؤدي إلى مضاعفة فرص العمل، وزيادة التوسع في النشاط الاقتصادي.

لكن المشكلة هي أن الصراع بين العملاقة وخاصة الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى الاضرار بمصالح باقي دول العالم وخاصة الدول المتوسطة الإنتاج، وطبقا لبعض الاحصاءات وتوقعات خبراء المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فإن تنفيذ اتفاقات الجات سيؤدي إلى أن تخسر دول القارة الأفريقية نحو ١.٦ مليار دولار في العام الواحد.

وتعد أفريقيا طبقا للتوقعات هي أكبر منطقة خاسرة من تنفيذ جولة أوراجواي على عكس دول أخرى ستكون رابحة ربما صافيا وعلى رأسها الولايات المتحدة، ثم يليها الاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا، فالصين.

وإذا كانت الدول الصغيرة لاتملك دفع تنفيذ الاتفاقات فإن الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة لديها أحكام وقوانين تمنع لها تعطيل تطبيق بعض الاتفاقات وخاصة فيما يتعلق ب وارداتها من الخارج من أجل حماية صناعاتها.

وقد تقدمت مصر بمشروع قرار لتعويض الدول المستوردة للغذاء نتيجة ترفع أسعار المنتجات الزراعية من أجل الحصول على مبداء تعويض هذه الدول في صورة منح غذائية أو قروض ميسرة أو كليهما..

ويؤكد د. منير زهران الذي تقدم بمشروع باسم مصر أن مبدأ هذه التعويضات قد تقرر بالفعل على أساس النظر في كل حالة على حدة.

وفي النهاية فإنه سيكون على مصر وعلى العالم العربي الاستعداد الكامل خلال فترة السنوات العشر الانتقالية لتطبيق اتفاقات الجات حتى تزيد من المزايا المتاحة وعلى رأسها تسهيل تصدير السلع المصرية والعربية للخارج ونقل من الخسائر بقدر المستطاع وعلى رأس هذه الخسائر ارتفاع أسعار السلع على الصعيد العالمي والتي لا بد أن تنعكس في النهاية على كل دول العالم.





المصدر : **النابا**

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٥

## تنشر الخدمات الصحفية والمعلومات

كندا تعد واحدة من دول الشمال الصناعية الأكثر استفادة من المنظمة الجديدة، فطبقا للدراسات الاقتصادية التي صدرت عن عدد من المؤسسات في أونتاريو، فإنه من المتوقع أن يرتفع الدخل القومي للدول الصناعية بأكثر من مائتي بليون دولار سنويا بعد عمل المنظمة الجديدة. والدول التي تعتمد في اقتصادها على التجارة العالمية مثل كندا، سوف تحقق نموا كبيرا بعد تحرير التجارة بين دول العالم، كما أن إلغاء التعريفات والحوجز الجمركية سوف يشجع المنافسة على فتح أسواق جديدة كانت مغلقة من قبل مما سوف يؤدي إلى مزيد من الاستثمارات، ثم إلى إيجاد فرص عمل جديدة، وقد ذكر تقرير عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أونتاريو أن الاقتصاد الكندي سوف ينمو بما يساوي ستة بلايين دولار سنويا ابتداء من عام ٢٠٠٠ كما أنه من المتوقع إيجاد ما بين ٢٥٠ - ٢٠٠ ألف فرصة عمل جديدة.

وقد دفعت الأزمة الاقتصادية والركود الاقتصادي الذي يجتاح الدول الصناعية منذ أربع سنوات - وكانت كندا من أكثر هذه الدول معاناة منه - حكومة أونتاريو للبرالية التي وصلت إلى السلطة منذ عام إلى تركيز اهتمامها على تنشيط تجارتها الخارجية وفتح أسواق جديدة غير تقليدية، وقد أعلنت أن مفهوم الأمن والاستقرار في عصر الانفراج الدولي، الذي يشهده العالم يتطلب الآن اهتماما أكثر بالتنمية الاقتصادية

## كندا تسمى للخروج من الحصار التجاري الأمريكي

كان توقيع الكونجرس الأمريكي في ثوبه الجديد وبعد أن سيطر الجمهوريون على مقدراته ومعظمهم من دعاة الحماية والعزلة في انتخابات التصفي لمجلس النواب والشيوخ الأمريكيين التي جرت في الشهر الماضي بمثابة التغلب على آخر العقبات التي وقفت في طريق إعلان دولة منظمة التجارة العالمية...

وقد لعب «اللوبى» الكندي الذي تمثلته مجموعة من رجال الأعمال والمحاميين والمندوبين الكنديين من ذوي العلاقات المتشعبة داخل المؤسسة الأمريكية في واشنطن بمساندة من الديمقراطيين دورا مهما في تهيئة رأي عام بين أعضاء الكونجرس يدعو للتوقيع لصالح المنظمة الجديدة التي بصفتها المراقبون هنا بأنها أهم وأخطر حدث دولي في التسعينات، والتي من شأنها أن تحرر التجارة، وتلغى التعريفات الجمركية على أكثر من ٨٠٪ من السلع التجارية المتبادلة بين دول العالم.

وتشجيع الاستثمارات وحل مشكلة التجارة وتحقيق الرخاء لشعبها.. ذلك أعلنت حكومة أونتاريو أن دبلوماسيتها التجارية في المرحلة القادمة يجب أن تأتي في مقدمة اهتمامات وأنشطة سفارتها في الخارج.

وقد كانت كندا من أكثر الدول الصناعية التي لعبت دورا مهما خلال مفاوضات «الجات» التي استغرقت السنوات السبع الماضية، وكانت في مقدمة الدول التي أعلنت مساندتها لمنظمة التجارة العالمية لمدة أسباب ومن بينها ما يأتي:

- ١ - تسعى حكومة كندا الجديدة من خلال منظمة التجارة الحرة إلى التعامل اقتصاديا مع دول العالم بحرية مطلقة متخذة مواقف مستقلة عن الولايات المتحدة، وقد أكدت الحكومة الأصرار على أنها سوف تنتهج سياسة مستقلة ترتبط مع مصالحها الخاصة حتى إذا تعارضت مع سياسات جارتها وحليفاتها في الجنوب، وكان رئيس الوزراء جان كريتيان يعانى خلال قيادته للمعارضة طوال السنوات التسع الماضية من عقده التسمية لواشنطن وقد هاجم في عدة مناسبات سياسات حكومة بلاده السابقة والتي جعلت من كندا، في رأيه، الولاية الأمريكية رقم ٥٢ !!
- ٢ - أكثر من ٧٠٪ من حجم تجارة كندا الخارجية قائمة مع الولايات المتحدة ويضعف هذا الوضع من أي تحرركات مستقلة لكندا، كما أنه يربطها تماما بجارتها الأمريكية وهذه التبعية الاقتصادية والتي

تقود إلى تبعية سياسية سوف تنتهي مع فتح أسواق جديدة وتوسيع نشاطها التجاري خارج الحدود الأمريكية.

- ٢ - تستتلي المنظمة العالمية الجديدة إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية التي سبق أن انعدت مع الدول الأعضاء بها، كما ستقوم بتسوية المنازعات التجارية بين الدول والقيام بإجراء التحكيم بينها.

وبالرغم من أن كندا ترتبط مع الولايات المتحدة باتفاقيتين تجارة الحرة وقعت عليها الدولتان في عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٤ إلا أن الخلافات التجارية بينهما تصاعدت في السنوات الأخيرة بسبب انفراد الولايات المتحدة بالقررة والسيطرة السياسية على العالم في النظام الدولي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستجداء قادة موسكو لطلب المعونة والمساعدات الأمريكية..

وفي العام الماضي فقط تصاعدت الخلافات التجارية بين البلدين بصورة لم تشهدا العلاقات بينهما من قبل وقد تدخل الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» شخصيا لتهدئة الصلة التي قادها بعض المتطرفين من أعضاء الكونجرس الذين يمتطون ولايات الشرق والوسط التي تزرع القمح، وقد طالب هؤلاء الأعضاء بمنع صادرات القمح الكندي لأمريكا، واتهموا وقتها الحكومة الكندية بالتلاعب في أسعار القمح ودعم

رسالة  
مونتريال:



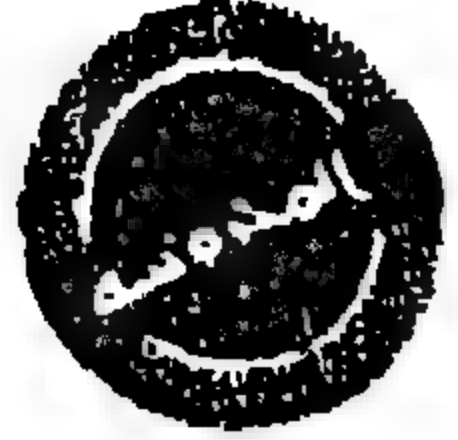
مصطفى سامي

زراعاته على حساب القمح الأمريكي وقد استغرق الخلاف الذي انتقل إلى محاكمات في الجات أكثر من ستة أشهر إلى أن تم توقيع اتفاق بين واشنطن وأونتاريو ووسط المحللين الاقتصاديين والسياسيين بأنه استعراض جديد للعلاقات الأمريكية على حساب كندا، ولكن الكنديين لم يكن أفعالهم سوى الرضوخ وقبول الأمر إلى أن يدارت الحرب التجارية بين البلدين بعد ذلك حول صادرات كندا لمنتجات الأخشاب والصليب واللحم والماشية والمنتجات التي تبخر في هذه الخلافات بناء على بنود اتفاقية التجارة الحرة تحكم لصالح كندا فتدفع التعريفات الأمريكية، لكن قانون القوة الذي يميز بين دول العالم الدولي الجديد كان يمنع باستئصال النظام الأمريكي من الالتزام بغارات التحكيم.

من هنا فإن خضوع منظمة التجارة العالمية في القارة الأمريكية وعلاقاتها الصداقة اللدودة التي تربط أونتاريو بجارتها القوية في الجنوب وبالنسبة للظروف الاقتصادية التي تحكم كندا كمولة تعتمد على كندا في التجارة الخارجية كل ذلك جعل من كندا واحدة من أكثر دول العالم التي ستعتمد على اتفاق قيام منظمة التجارة الحرة.







المصدر : العالم اليوم

١٤ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والهاتومات

# البيترول.. والجسات

وقعت 23 دولة في 30 أكتوبر 1947 الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة المعروفة باسم الجات GATT والتي تستهدف تحرير التجارة الدولية من المعوقات وتنظيم التعريف الجمركية. وفي الستينات اضيف للاتفاقية فصل يربط بين التجارة والتنمية وذلك بناء على ما طالبت به الدول النامية من خلال المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية الذي عقدت أولى دوراته برئاسة الاقتصادي المصري الدكتور عبد المنعم القيسوني.. وقد عقدت بعد ذلك عدة جولات للتفاوض من أهمها جولة طوكيو عام 1979 التي وفرت للدول النامية مزايا واستثناءات تقتصر عليها ولا تمتد إلى غيرها من الدول الصناعية المتقدمة. غير أن تلك المزايا لم تلبث أن تعرضت للنقد وبخاصة من جانب الدول الصناعية المتقدمة. ففي دراسة بعنوان IN-TEGRATION OF DEVELOPING COUNTRIES IN THE INTERNATIONAL TRADING SYSTEM

والتي شرحناها في مقال نشر في «العالم اليوم» عدد 8 أكتوبر 1993 تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن التجارة الخارجية تعتبر المدخل الرئيسي للتنمية في الدول النامية وأن الاستثناءات والمزايا التي كانت تلك الدول تتمتع بها في إطار الجات لم تحقق أغراضها بل على العكس فقد استخدمت ضدها وبذلك ساء وضعها بدلا من التحسن الذي استهدفه واضعوا تلك المزايا والاستثناءات. ودعت الدراسة إلى إلغاء تلك المزايا والاستثناءات وأن تتعامل الدول النامية مع الدول المتقدمة في مجال التجارة على قدم المساواة فتفتح الدول النامية أسواقها وتقوم بإزالة أو تخفيف القيود الحمائية. وتستشهد الدراسة على ذلك بأن تجربة الجات على مدى ربع

قرن قد برهنت على أن الكثير من مبادئها لم يحظ بالتطبيق لا بواسطة الدول النامية ولا بواسطة غيرها من الدول التي تتعامل معها. ويرجع السبب بالدرجة الأولى إلى ضعف اقتصاديات الدول النامية وعدم قدرتها على أن تكون شريكا تجاريا قويا. ومن أمثلة تلك المبادئ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ الشفافية والوضوح ومبدأ عدم التمييز.. إلخ، فمثلا يقضى «شرط التمكين» الذي استحدثته دولة طوكيو بإعفاء الدول النامية من تقديم تنازلات مماثلة أو مساهمات لا تتناسب مع احتياجاتها المالية أو التجارية أو مستوى نموها، وهو شرط يرجع في جذوره إلى عقد السبعينات عندما تعهدت الدول الصناعية بمعاملة وارداتها من الدول النامية معاملة تفضيلية وفقا لنظام المعاملة التفضيلية المعممة. غير أن التطبيق العملي لهذه المعاملة التفضيلية لم يسفر عن نتائج ايجابية بالنسبة للدول النامية بل على العكس كانت سببا في إضعاف قوتها التفاوضية كما شجعت على إيجاد ظروف جعلت الدول النامية ذاتها هدفا وضحية لسياسة التمييز. وعلاجا لذلك تدعو الدراسة الدول النامية لتبسيط نظم الاستيراد وتحرير تجارتها الخارجية من القيود وتعميق مساهمتها في اتفاقية الجات وأجهزتها.. وكنتيجة لذلك فإن تحرير التجارة وتوجيه اقتصاديات الدول النامية للانفتاح على الخارج يمكن أن يحقق لها فوائد عديدة مثل ازدياد قدرتها





واصدار بيان يعلن اندماج الجات في منظمة جديدة باسم منظمة التجارة العالمية WTO والتي بدأت منذ أيام يناير 1995 في ممارسة الاشراف على تنفيذ الاتفاقية الجديدة من خلال اليات عمل يومية واجهزة يتأثر بقراراتها وسلوكها الاقتصاد العالمى. وسوف تكشف التجربة عن سيقوم بإعداد التفسيرات والاسانيد التي ستبنى عليها تلك القرارات وهل سيعهد بها إلى خبراء دوليين محايدين أم إلى مندوبين تتأثر رؤيتهم للأمور بمصالح دولة أو مجموعة معينة من الدول.

وقد صدرت خلال اجتماع مراكش عدد من التصريحات ذات الدلالة. من ذلك تصريح ال جور نائب الرئيس الأمريكى الذى قال ان الاتفاقية سوق تحقق للدول الصناعية المتقدمة نموا اقتصاديا يصل إلى 3,5٪ سنويا على مدى السنوات العشر القادمة. كذلك أعلن مسئولو الجات أن انتعاش التجارة في ظل الاتفاقية سوف يضخ في الدخل العالمى أكثر من 200 مليار دولار سنويا بحلول عام 2005 مؤكداً أن أكبر المستفيدين منها سيكون المستهلك العادى في الدول الصناعية المتقدمة. وقد التقت الآراء بما في ذلك آراء البنك الدولى وسكرتارية الجات وOECD، على أن الدول النامية وبخاصة في أفريقيا، ستتعرض لخسارة صافية. غير أن البعض حاول تخفيف وقع الضرر بقوله ان تلك الخسارة سوف تحدث فقط في المدى القصير، أما في المدى البعيد فلن

■ د. حسین عبد الله ■



التنافسية  
والتي تستلزم  
بدورها إعادة  
هيكلية  
صناعتها  
المحلية بقصد  
زيادة كفاءتها  
وتوجيه  
أعوامل الإنتاج  
إلى الأنشطة  
التي تحقق  
فيها أكبر قدر

من الكفاءة الانتاجية. كذلك تتضمن تلك الفوائد الحصول على السلع الاستهلاكية من الاسواق العالمية باقل الاسعار. وبصفة عامة فهي تحقق أكبر معدل للنمو الاقتصادي. وتخلص دراسة OECD إلى أن الاندماج في النظام العالمي للتجارة لم يعد طريقاً ذا اتجاه واحد بل صار طريقاً ذا اتجاهين ويعتمد على المعاملة بالمثل وعلى الأخذ والعطاء بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول النامية.

وقد اسفرت جولة أورو جواي التي انتهت في ديسمبر 1993 عن اقرار اتفاقية جديدة للجات بلغت صفحاتها نحو 26 ألف صفحة وقام وزراء يمثلون نحو 100 دولة بتوقيعها في مراكش خلال ابريل 1994





المصدر : ..... العالم اليوم

التاريخ : ..... ١٦ يناير ١٩٩٥

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الغذائية التي تستورد نسبة كبيرة منها أو عن طريق تأثر صناعات المنسوجات فيها بالمنافسة العالمية العاتية. ومن تلك الأمثلة أيضا أن الدول النامية وبخاصة مصر والهند عندما طلبت الدخول في مفاوضات مع الدول المتقدمة بهدف فتح أسواق الأخيرة أمام انتقال المهنيين اشترطت الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية مقابلة ذلك بأن تقوم الدول النامية باتخاذ مواقف أكثر مرونة بالنسبة لفتح أسواقها في قطاعي المصارف والتأمين وغيرهما مما تتمتع فيه الدول المتقدمة بمزايا نسبية أكبر. هذا في الوقت الذي لا تجيز فيه الاتفاقية الربط بين القطاعات في إطار التفاوض حول الالتزامات. وإذا كانت قوانين المقاطعة العربية لإسرائيل قد وقفت عقبة في طريق المساهمة الفعالة للدول العربية في الجات، وذلك لاعتبارها في نظر الجات إجراءات تمييزية تتعارض مع أحد مبادئها الأساسية فإن الدول العربية أعضاء الأوبك تواجه مشكلة إضافية ذلك لأن الجات تتهم دول الأوبك بالمشاركة في تكثف احتكاري يستهدف رفع أسعار النفط وهو ما يتعارض مع حرية التجارة. وتبعاً لذلك قام الكونجرس الأمريكي بتعديل نظام التفضيلات المعممة بحيث تحرم من مزاياه الدول الأعضاء في أوبك والأعضاء في أي تنظيم تجاري مشابه. لكن لعل أهم ما يتعلق بموضوعنا أن اتفاقية الجات قد استثنت النفط دون غيره من الخضوع لأحكامها وذلك لاعتبارات يبدو في نظرنا أنها تخدم أغراض الدول المتقدمة المستوردة للنفط أكثر مما تخدم الدول النامية المصدرة له.

التحديات التي ستواجهها اقتصاديات الدول الفقيرة ستفرض عليها تصحيح هيكلها ومن ثم ترتفع إلى مستوى المنافسة العالمية وتستفيد منها. وأما بالنسبة للدول المصدرة للنفط فقد قال رئيس الجات سوزرلاند أنها سوف تستفيد من النمو الاقتصادي الذي سيحدث نتيجة لانتعاش التجارة، إذ إن ارتفاع الدخل والانتاج من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط. فإلى أي مدى يمكن أن تصدق تلك النبوءة؟

لعل أول ما نلاحظه أن الجات نشأت منذ البداية لكي تخاطب في المقام الأول معاملات الدول المتقدمة والتي كانت ومازالت تسيطر على الجانب الأكبر من التجارة الدولية. وكانت جولة أوروغواي أول جولة المفاوضات متعددة الأطراف التي تشارك فيها الدول النامية حيث بدأت الجولة عام 1986 بمشاركة 97 دولة وانتهت ببلوغ المشاركين 117 دولة منها 87 دولة نامية. ويذكر تاريخ الجات بالدلائل على قوة الدولة المتقدمة وضعف الدول النامية التي تعتمد في الغالب على تصدير مواد أولية تتعرض أسعارها وإيراداتها لتقلبات عنيفة. ومن أمثلة عدم التوازن بين الجانبين أن الدول المتقدمة بعد أن استمرت على مدى 40 عاماً في تطبيق سياسات حمائية في قطاعي الزراعة والمنسوجات، عادت فأخضعت هذين القطاعين لأحكام الاتفاقية الجديدة وهو ما ينعكس سلباً على اقتصاديات الدول النامية سواء عن طريق ارتفاع أسعار المواد





المصدر : ..... الوطن

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٥

# الاقتصاد

- أحدث دراسة حول اتفاقية الجات

- أثار اتفاقية الجات على القطاع المالي العربي

- ضرورة تحسين الخدمات المصرفية

العربية لمواجهة المنافسة الأجنبية

- ضرورة تدعيم المركز الثقافي للوحدات المالية العربية

أكدت دراسة أجريت عن أثار اتفاقية - الجات - على القطاع المالي العربي في مجال المصارف والتأمين وأسواق المال ، أن التطورات الاقتصادية الدولية للاتفاقية ، تتطلب قيام الدول العربية بتبني تجديدات تناسب الأولويات التي تلبى المنافسة فيها في القطاع المالي وذلك بالاستفادة من فترات التكيف مع المنافسة الدولية القادمة .

اعتماد :

## وجدى كمال

وأشارت الدراسة الى ضرورة مراجعة المصارف المركزية وهيئات سوق المال والتأمين في الدول العربية بقوانينها نحو اتخاذ الاجراءات التي تخص المستثمرين والمودعين ومالكي الاسهم بما يضمن الثبات والاستقرار في الاسواق المالية والنقدية والذي يمكن ان يتأثر بالمنافسة الأجنبية . وأكدت الدراسة الى ان المنافسة الدولية ستحسن من مستوى الخدمات المالية والتي تتمثل في عدم التمييز بين مقدمي الخدمات المالية حسب الجنسية وتحرير القيود الداخلية المفروضة على عمل المؤسسات المالية والأجنبية في مجالات البنوك والتأمين وأسواق المال على ان تطبق قواعد معقولة غير تمييزية .

وان الخدمات المالية العربية ستكون ذات ميزة مماثلة في اسواق الدول الأخرى ، وان كانت تجربة البنوك العربية العاملة في الخارج لم تكن لها نتائج ايجابية في هذا الاتجاه نظرا لمبدأ المعاملة بالمثل في التشريع الأوروبي في ظل السوق الموحدة وقد حددت اتفاقية الخدمات الالتزامات العامة للدول النامية والتي يمكن للدول العربية ان تستفيد منها في اتجاه زيادة مساحة الدول النامية في تجارة الخدمات من خلال تقوية قطاع الخدمات المحلي بالدول النامية عن طريق نقل

وذكرت الدراسة التي اعدتها الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ان هناك ثلاثة محاور يمكن الاستفادة منها في زيادة الكفاءة الاقتصادية للقطاع المالي وهي المراجعة الاقتصادية والمالية والنقدية من أجل تحسين المركز التنافسي للوحدات المالية العربية والتحرير التدريجي للقطاع المالي .

وأشارت الدراسة الى انه على مستوى العمل العربي المشترك فان المؤسسات العربية المالية مطالبة بالاسراع والبدء في بعض البرامج العربية التي من شأنها تدعيم المركز الثقافي للوحدات المالية العربية في المدى المتوسط من خلال ايجاد سوق نقدية عربية لتيسير حركة الأموال والقروض والتسوية المتعلقة بالديون

ودعت الدراسة الى ضرورة تطوير اسواق المال العربية والتنسيق فيما بينها كخطوة نحو انشاء سوق مالية عربية موحدة

وفي سوق التأمين أكدت الدراسة على ضرورة وضع نظام كفء للإشراف على تأسيس شركات التأمين والرقابة عليها ، بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى

وفي مجال المصارف العربية طالبت الدراسة بضرورة استحداث وظائف جديدة في اوعية الادخار وصناديق وأسواق المال مع تطوير في اساليب الادارة والتكنولوجيا المتبعة في المصارف العربية خاصة التابعة للقطاع العام في بعض الدول العربية حتى تستطيع الوقوف امام المنافسة الأجنبية داخليا وخارجيا .

التكنولوجيا وتحسين قنوات التوزيع وشبكة المعلومات وتحرير قطاع الخدمات لتزيد الدول النامية من تصديرها الى الخارج .

وأشارت الدراسة الى انه خلال الفترة من عام ١٩٨٠ الى ١٩٩٠ بلغ معدل النمو في تجارة الخدمات ضعف معدل النمو في التجارة السلعية وفقا لما ذكر في - تقرير سنوية الجات - لتصنيف أهمية التجارة بالنسبة للدول الاعضاء بالجات لتجارة الخدمات تمثل مرتبة

عالية في مصر تصل الى ٦٣,٦ في المائة مشيرا الى ان ادخال تحرير تجارة الخدمات جزء ضمن اتفاقية الجات بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية ، لوجود قطاع مالي نشط وكفء من ضروريات العملية الانتاجية والقدرة الثقافية لكافة القطاعات الأخرى بالاقتصاد وأهمية التحرير التدريجي للقطاع المالي بالدول العربية نظرا لارتباطها بالأنشطة الاقتصادية الأخرى .

وأوضحت الدراسة ان اهم المعوقات في القطاع المالي العربي في التسعينات هو عدم توافر مؤسسات مالية ومصرفية متطورة في العديد من الدول العربية بما يسهل انتقال الأموال وتجميع القروض وبيع الاسهم والسندات مع عدم تطوير الاسواق المالية العربية بدرجة كافية . كما ان عدم وجود سوق نقدية عربية لتبادل رؤوس الأموال والحصول على القروض وتسوية الديون بالإضافة الى نقص عدد في مؤسسات ومراكز البحوث ومن بين المعوقات نقص الخبراء والكفاءات الادارية والتنظيمية التي تستطيع تولي اعمال ادارة المشروعات المالية وعدم توحيد سعر الصرف بالإضافة الى العديد من معوقات الاستثمار .







المصدر : .....  
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والبرامج : التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٥ .....

# مجلس الوزراء يبحث تأثير « الجات » .. هذا الاسبوع تشكيل لجنة قومية لمتابعة مفاوضات نظام الامتيازات التجارية بين الدول النامية كتب عزت سامي .

يبحث مجلس الوزراء في اجتماعه القادم هذا الاسبوع برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء تأثير اتفاقية الجات وتحرير التجارة العالمية ، في ضوء الضمانات والميزات الممنوحة للدول النامية ، ومن بينها مصر .. خاصة بالنسبة للمشروعات والانتاج الزراعي وصرح الدكتور عاطف صدقي انه سيتم بحث تدعيم صندوق موازنة اسعار الحاصلات الزراعية التابع لوزارة الزراعة .. او انشاء صندوق جديد يقوم بهذا الدور . ومن ناحية اخرى قرر السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تشكيل لجنة قومية لمتابعة موضوعات مفاوضات « الجات » ، والجولة الثانية للنظام الشامل للامتيازات التجارية فيما بين الدول النامية .. والتي تجرى حاليا في جنيف .

ويتولى وزير الاقتصاد رئاسة هذه اللجنة القومية وتضم في عضويتها عددا من المسؤولين في الوزارات وادارات الدولة المختصة .

وقد تقرر تشكيل هذه اللجنة لاهمية اتخاذ موقف قومي لمصر بشأن هذا الموضوع الذي يجري التفاوض حوله في جنيف حاليا . وعقدت اللجنة اول اجتماع لها خلال اليومين الماضيين فور تشكيلها لاستعراض التطورات الجارية في المفاوضات ونتائج الاجتماعات التي عقدت خلال الفترة الاخيرة على مستوى الخبراء بهذا الصدد .

ومما يذكر ان « منظمة التجارة العالمية » قد بدأت مهامها من اول يناير الحالي في جنيف بديلا عن « الجات » ، طبقا لما اسفرت عنه جولة مفاوضات اورجواي التي تم التوصل اليها في ١٤ ديسمبر ١٩٩٣ وجرى التوقيع عليها في شهر ابريل الماضي بمراكش ووافقت عليها ١٢٥ دولة من بينها مصر .







المصدر : ..... السبوت ١٩٩٥

التاريخ : ..... ١٥ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قلم رصاص

## الجات والسيادة الوطنية

أظن ان غالبية المواطنين لا يعرفون ان بلادهم قد انضمت الى اتفاقية خطيرة جديدة اسمها «الجات»، واعتقد ان غالبية المثقفين والفكرين والكتاب لا يعرفون الكثير عن (الجات). وفي الاعوام الماضية تناولنا في مكتب حماية حق المؤلف بالجلس الاعلى للثقافة موضوع الجات واثرها على الانتاج الفكرى والفنى.. وفي حدود معرفتى المحدودة بهذا الجانب كتبت عنه هنا في تلك الفترة. ومنذ عام ونصف تقريبا دعانى الاستاذ فوزى عبد القاهر، المشرف على الشعبة القومية لليونسكو، دعانى الى ندوة اقيمت بجامعة القاهرة تحدثت فيها عن الجانب السلبى للجات واثره على السيادة الوطنية فى مجالات الفكر والابداع والثقافة بعمامة.

وتوقعت ان يهتم القائمون على معرض القاهرة الدولى للكتاب باتفاقية الجات الى جانب الاهتمام الواسع بالقهى الثقافى وخيمة الابداع والأمسيات الشعرية، وخاب ظنى فلم احد للجات اثرا فى اى ندوة من ندوات المعرض للتعبئة. وقد أحسن المجلس الاعلى للثقافة صنعا بعقد ندوة اقامتها (لجنة الكتاب والنشر) يومى الاثنين والثلاثاء ١٠، ٩ يناير. وكان الاعلان عن هذه الندوة كافيا لينبه جهات عديدة لالقاء الضوء على هذه الاتفاقية.

وقد بدأ الحديث عن (الجات) منذ ٥٠ عاما تقريبا. وركزت اهتمامها بالصناعة ثم التجارة فالزراعة واخيرا نجحت الولايات المتحدة الامريكية والدول المتقدمة فى انماج حقوق الملكية الفكرية وجعلها جزءا من النظام التجارى الدولى وبشكل عام فإن الجات من شأنها زيادة الأعباء على لليزان التجارى وفتح باب الاستيراد على السلع المحظورة وتخفيض الرسوم الجمركية. ومن طبيعة الامور ان تكون الاتفاقية فى خدمة الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الامريكية مما يؤدى الى التدخل فى شئون الدول النامية، وهذا كله يؤدى الى صعوبات أمام انتاج هذه الدول.

وفى مجال الانتاج الفكرى تأخذ الامور زاوية اخرى بحيث لا يكون لأى دولة نامية قدرة على تنظيم السيل للنهمر عليها من الكتب والصحف والافلام السينمائية والسرحيات والسمعيات والبصريات، وهذا تثار المناقشة ما للوقف لزاء أى وحدة من هذه الوحدات التى تصطدم مباشرة بالتوجه الفكرى والثقافى والدينى لهذه الدول النامية؟ والمعروف ان أى اتفاقية دولية بمجرد الموافقة عليها تصبح من القوانين الملزمة للدولة التى وافقت عليها هل تمت دراسة نكيفة لهذه الاتفاقية؟

الاتفاقية تقع فى كف صفحة باللغات الاجنبية ولا اظن انها ترجمت الى اللغة العربية. وكل ما اثير حول هذه الاتفاقية العويصة، الندوة التى اشترت اليها بجامعة القاهرة، ومقال قصير لصاحب هذا القلم، ومقال ممتاز للاستاذ سعد الدين وهبة، وندوة متخصصة لمركز الدراسات الاقتصادية حينئذ عنها الدكتور طاهر حلمى للحامى.. ولعل الكثيرين مثلى لم يسمعوا عنها فى حينها ولم يشاركوا فيها، والندوة الاهلية للمجلس الاعلى للثقافة التى شارك بالحديث فيها ١٢٠ باحثا وكاتبت من زاوية (الجات ومشكلات الكتاب) لأن اللجنة التى اقامتها هي (لجنة الكتاب والنشر) وسعدت لصوت الأستاذ السيد راضى، وهو يثير موضوع الجات واثرها على حقوق الملكية الفكرية وذلك فى اللقاء الهام بين السيد الرئيس والمثقفين صباح افتتاح المعرض الدولى للكتاب يوم الأربعاء ١٢ يناير.

ولكن كل هذا لم يلق الاضواء الكافية على هذه الاتفاقية. وقرأت ان مجلس الوزراء سوف يهتم بالتعريف وشرح هذه الاتفاقية فى مقبل الايام، لقد تمت الموافقة على هذه الاتفاقية فهل للشرح يأتى قبل الموافقة أم بعد الموافقة؟ ونحن الذين شاركنا فى ندوة (الجات ومشكلات الكتاب) وجدنا هذه الصعوبة امامنا. لقد تمت الموافقة على هذه الاتفاقية فليس امامنا سوى مواجهة سلبياتها بعيد من الاقتراحات. وهنا اثيرت موضوعات عديدة.. موضوع نور الجامعة العربية وضرورة انضمام مصر للاتفاقية العربية لحقوق المؤلف، ولقد وافقنا منذ عامين تقريبا فى مكتب حماية حق المؤلف على الانضمام لهذه الاتفاقية، ولم يتم شئ حتى الآن، واثير نور الدبلوماسية المصرية وهى الآن ذات مهارة معروفة وقبلة واضحة وتضم عناصر ممتازة كثيرة. وفى تقديرى انه فى مجالات الصناعة والتجارة والزراعة سوف يقع العبء على القطاع الخاص. وفى مجالات الانتاج الفكرى والفنى سوف يقع العبء على نور النشر الخاصة وعلى المؤسسات الثقافية والفنية المختلفة.

وهنا يأتى الحديث بالضرورة عن دور الدولة فى دعم القطاع الخاص ورفع القيود عنه ومنحه الحماية.. وذلك حتى يستطيع القطاع الخاص فى جميع المجالات مواجهة سياسة الاغراق ويستطيع المناقشة الحرة وتطوير المنتج الصناعى او الفكرى او الفنى. لنأخذ مثلا بسيطا من مهنة النشر، ستكون امام الكتاب صعوبات بالغة الخطورة تهدد بتوقف صناعة النشر فى مصر وذلك امام الكتب الوافدة تبعا لسياسة (الجات) هل يستطيع الكتاب المصرى ان يواجه تلك الصعوبات وهو مكبل بقيود الرزاز وغير الرزاز، وفى ظل ارتفاع اسعار الورق والخامات اللازمة لانتاج الكتاب، وقد كان من آثار الندوة الهامة التى اقيمت فى المجلس الاعلى للثقافة أيضا فى ٦، ٥ ديسمبر من العام الكاوى ١٩٩٤، اثر هام هو تعديل قانون اتحاد الناشرين رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥، وقد شكلت لجنة قامت بتعديل هذا القانون وانتهت اللجنة من اعمالها وبقي ان يأخذ مشروع لتعديل طريقه الى مجلس الدولة فمجلس الشعب مروراً بمجلس الوزراء. وذلك حتى يمكن لاتحاد الناشرين الجديد ان يقوم بنوره فى حماية الكتاب من برائن التزوير والجات معا. وامام الجات اصبحت منظمة (الوايو) التى تعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية، اصبحت فى مازق. وضعفت قدرتها على تطبيق معاييرها، وبالتالى فان مكتب حماية حقوق المؤلف للحلى فى مصر سيواجه ازمة حقيقية للدفاع عن السيادة الوطنية فى مجالات الفكر والفن والثقافة.

والطلب الآن الدفاع عن السيادة الوطنية فى الصناعة والتجارة والزراعة وفى الثقافة والفكر والفن، بصراحة اكثر هل تستطيع الشمسك بشعار (صنع فى مصر) وان تدخل به القرن الواحد والعشرين رافعى الرأس على الرغم من كل سلبيات (الجات) وبيننا وبين الألف الثالثة للميلادية فركة كعب؟

لمعى المطيعى





المصدر : ..... الأهرام الاقتصادي

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٥

## اقتصاديات ثقافية



المفاجآت التي وقعت في هذه الندوة لم تكن متوقعة على الإطلاق، وبالطبع لا يتوقع المرء مفاجأة، ولكن «في حدود» أما ما حدث فهو يمكن ان يندرج «تحت» العجائب، ولا نقول هذا من قبيل «الاثارة» أو التهويل، وإنما للأسف هو «وصف» بسيط لما اكتشفناه..

منذ سنوات طويلة والحديث عن «الجات» دائر في أرجاء المعمورة الأربعة من امريكا الغنية الى جزر القمر شديدة الفقر، الكل يتكلم عن الاجراءات والخطط والتجارة المفتوحة والضرائب الملغاة وحماية الحقوق والحصص.. الخ

وعندما دعونا عددا من كبار الشخصيات ليكلمونا عن تأثير اتفاقية تحرير التجارة - الجات - على الثقافة في مصر، فاذا بنا نصدم «بالفقر» الشديد وغياب المعلومات والحقائق خافية عن متخذي القرار في مجال الثقافة المصرية.. وايضا غياب «استراتيجية» واضحة لمواجهة تلك الآثار، ويبدو اننا نعامل «الجات» كما نعامل الزلازل والسيول والكوارث الطبيعية التي في رأينا انها من الاعمال التي لا تصد ولا ترد ولا تصلح معها اية ترتيبات وقائية

والدهش ان حوارات المشاركين اثبتت بما لا يدع مجالا للشك ان مصر تملك من المقومات والامكانيات ما يمكنها من مواجهة اى اثار محتملة للجات على ثقافتها بل يمكن ان تتحول الى «قوة فاعلة» مؤثرة مستفيدة من







المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٥

خلال آثارها العظيمة، رصيدها الهائل من المثقفين  
والمفكرين والكتاب والفنانين، خبراتها الطويلة في  
مجال السينما والمسرح والاذاعة والتليفزيون .. فما  
الذى يجعلنا ننتظر الزلزال ولا نخرج لملاقاته؟  
اسمحوا لنا أن نترك ضيوف الندوة يجيبون عن هذا  
السؤال.. واسئلة أخرى ساخنة !

● منيب شافعى : إتفاقية التجارة الخارجية  
للالفلام الموقعة فى سنة ٤٧ التى انضمت اليها  
مصر فى سنة ٧٠ تنظم حرية تداول الافلام مع  
ايجاد توازن بين حماية الانتاج الوطنى  
واستيراد الافلام الاجنبية ، وقد حددت  
الاتفاقية مجموعة من المبادئ أهمها شرط  
الدولة الأولى بالرعاية، أى إذا سمحت دولة  
بدخول أفلام أجنبية إليها فهذا يعنى ان سوقها  
مفتوح لكل أفلام الدول الموقعة على نفس  
الاتفاقية كذلك تنص على مساواة الافلام  
الاجنبية التى تعرض فى السوق المحلى فى  
المعاملة بالافلام الوطنية من حيث التوزيع  
والرسوم العادية والرسوم الجمركية.

وبالتالى فهناك قواعد لتجارة الافلام الدولية  
فكما أفتح سوقى المحلى للدول الموقعة على  
الاتفاقية تفتح هى الأخرى بدورها أسواقها

وتسفع بنفاذ افلامى إليها.

وأما عن حماية الملكية الفكرية.. فهى تتطلب  
خلق ميكانيزم مصرى يدافع عن  
حقوق مصر فيما يتعلق بالاتفاقية  
ومصر من أقدم الدول فى عملية  
الانتاج السينمائى.

الأهرام الاقتصادى :

ما هى الخطوات التى  
اتخذتها مصر لحماية  
انتاجها الفنى ؟ .. وإذا لم  
يحدث، فلماذا لم تطلب  
بصفتك مسئولا عن غرفة  
صناعة السينما الحماية

من وزارة الثقافة ؟

● منيب شافعى : الاتحاد الدولى  
للمنتجين فى باريس سعى لمنظمة  
«الوايبو» وأنا عضو فى الاتحاد  
الدولى.. وهى منظمة تحمى الملكية

● د. محسن هلال: اشكر الاقتصادى على  
مبادرته بعقد هذه الندوة وإننى متفق على أنه لم  
يحدث اهتمام بتفاصيل إتفاقية «الجات»  
بالشكل الذى يسمح لمتخذ القرار سواء فى  
القطاع الأدبى أو التجارى أو الصناعى  
والتنمية، أن يستطيع معرفة أبعاد هذا  
الموضوع، وأتصور أن للموضوع محاور..  
أولها: التجارة الخارجية للافلام وكما قيل أنها  
موجودة فى إتفاقية الجات سنة ٤٧ ومصر  
عضو فيها منذ عام ٧٠.

ثانيها: أن إتفاقية الجات سنة ٤٧ تكلمت عن  
الاستثناءات الخاصة لحماية الثقافة والأخلاق  
العامة والصحة وأن الدولة العضو من حقها أن  
تفرض مثل هذه الحماية كما هو موجود فى  
إتفاقية تجارة السلع ونصت إتفاقية تجارة  
الخدمات الجديدة التى نتجت عن دورة  
أورجواى على مثل هذه الحماية..

ثالثها: إتفاقية الخدمات وهى تتناول كل ما هو  
قابل للتجارة الدولية ومن ضمنها الخدمات  
السمعية والبصرية، وكلنا يذكر موضوع النزاع  
الشهير الذى حدث فى الفترة الأخيرة وعرف  
بالخلاف الفرنسى الأمريكى، حيث رفضت  
الإلتزام بهذه الخدمات كما هو وارد فى  
الاتفاقية حماية لثقافتها وإنتاجها الفنى وفى  
مصر إلتزمنا بكل الشروط واستثنينا فقط  
الاتفاقيات الثنائية السارية المتعلقة بالانتاج  
الفنى والسينمائى بين مصر والدول العربية من  
شرط الدولة الأكثر رعاية بما يحمى هذه  
الاتفاقيات فى الفترة الانتقالية القادمة..

رابعها : إتفاقية الملكية الفكرية وما حملته  
للمجتمع الدولى من مزيد من الحماية للمنتجات  
الفنية والأدبية، وصارت المنازعات الدولية فى  
هذه المنتجات تعرض على محكمة خاصة  
ضمن منظمة التجارة العالمية !







المصدر : ..... الأهرام الاقتصادي

١٢ يناير ١٩٩٥

التاريخ : .....

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفكرية والسمعية والبصرية.. وطلبت  
منى الحضور لمؤتمر يناقش كيفية  
وسائل الحماية وابداء رأينا فى  
التعديلات التى تحمى المصنفات الفنية  
وحضرت ومعى مندوب من وزارة  
الثقافة ( جمال امين) فى عام ٨٩..  
وقد تقدمنا بطلبات للخارجية والثقافة لعقد  
سلسلة من الاتفاقات الثنائية بين كل دولة لها  
مصنفات فنية وبين مصر وحتى لا تتسرب  
الافلام وتضيع الحقوق ولم تنفذ هذه الطلبات  
حتى الآن !!

ثم قابلت السفير رعوف سعد وكان مهتما بهذا  
الموضوع وخاطب عددا من الدول التى

استجابت مثل السعودية والكويت والامارات  
والمغرب وتونس.

أما بالنسبة لاروپا .. فهناك  
منظمة تدعى «الغيا» قالوا أننا  
نستطيع الانضمام إليها .. ولكن  
العملية متشعبة.

فأنا أتصور لو أن إتفاقيات  
الجات طبقت بحرفيتها من  
الممكن أن توفر علينا جهدا  
كبيرا فيما يتعلق بالحماية  
خصوصا أنه ستنقص ٧٠٪  
من الموارد التى من المفروض  
أن تاتى للفيلم المصرى.

● د. محسن هلال :

حتى عام ١٩٩٢ كان اعضاء  
الجات من الدول العربية  
المغرب والكويت ومصر ثم  
بدأت بقية الدول العربية تحس  
بأهمية الاتفاقية فأنضمت  
الامارات والبحرين وقطر  
والسعودية والاردن وقدموا  
طلبات ولم يبت فيها حتى  
الآن والجزائر أصبحت

عضوا من اول يناير وسوريا تفكر فى  
الانضمام. وذلك يعطى مساحة أوسع لتطبيق  
مثل هذه الاتفاقية وذلك يوفر الاتفاقات الثنائية  
، والسعودية اصدرت قانونا لحماية الافلام  
الاجنبية والامارات أيضا..



اشرف شمس الدين



عصام الدين جلال

● د. مصطفى زهران :  
نريد أن نتحدث عن الية الحماية  
وما هى اليات مصر للفيلم الاجنبى؟

● سمير فريد:  
آلية فى منتهى الصرامة.. الفيلم يدخل من  
الجمارك الى الرقابة مرفقة معه مستندات..  
وفى الماضى كانت المستندات مزورة.. لكن الآن  
المستندات تختم من المنشأ كما هو متبع مع  
الفيلم الهندى إذ ترفق شهادة من لندن بأنهم

اصحاب الحق فى استغلال الفيلم.. والآن  
الفيلم الهندى مرفق بمستندات من الهند  
والافلام الانجليزية من انجلترا.. مصدقا عليها  
من السفارة المصرية فى بلد المنشأ..

● د. عصام الدين جلال:

نحن فى موقف المتلقى، لكى احمى لابد ان  
يكون هناك مركز بحوث أو دراسات للتصدي  
لمثل هذه الحقوق، وإن لم تكن من الدولة فلا بد  
أن تكون من القطاعات. لقد  
اشتركت فى «الاندكات» وغيرها  
واطلعت على دراسات وابحات  
من قبل قطاعات تخدم مصالحها.  
فلا بد ان يقوم القطاع الاقتصادى  
فى السينما بالقيام بمجموعة  
دراسات كافية..

● د. محسن هلال:

مع إحترامى لكل ذلك.. فإن هناك  
مبادئ عامة للاتفاقية.. وفى  
موضوع الية تسوية المنازعات  
لا بد أن يكون لنا خبرة للمفهم  
القانونى فى وجود صيغة قانونية  
نستطيع بها الحصول على  
الحقوق.. حتى نحمى صناعة  
السينما...

● سمير فريد:

ضمن الاتفاقية (اتفاقية الجات)  
هناك حماية عالية جدا وهى  
مجموعة اجراءات يحسدنا عليها  
فرنسا وفنلندا وغيرهما من  
دول العالم:





المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٥

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- ممنوع لأي دار عرض في مصر ان تعرض افلاما اجنبية في العيدين لانهما الموسمان الرئيسيان..

- لا بد من وجود الفيلم المصري في الاعياد.. وايشا ممنوع استيراد افلام اجنبية الا للشركات التي انتجت افلاما مصرية ولكن ما يعيب هذا القانون انه متوقف على الشركات التي كانت تعمل وقت صدوره بمعنى انه في عام ٧٣ صدر قانون (١٢) اوقف الحق على الشركات التي كانت تعمل في هذا الوقت أي الشركات الجديدة وبعد ذلك تشتري من هذه الشركات الفيلم الاجنبي وتضعف الفيلم المصري.. والمنتج المصري لا يخسر في هذه الاحوال لانه

باع حقوقه بسعر رخيص.. لان المنتجين فروجوا بالفيديو ووصل الفيلم المصري داخل مصر فقط الى ٢٠٠ الف جنيه.. ونفس الشيء بالنسبة لأوروبا وأمريكا.. والنتيجة ان هناك على الاقل ١٠٠٠ فيلم مصري مبيعة مدى الحياة لجميع الوسائل الحالية والمستقبلية لكل العالم.. وهناك عقد موثق في مصر.. لماذا؟ لانها مفاجأة وايضا الاقمار الصناعية تضعف من الفيلم المصري وحاولنا الاصلاح ولا حياة لمن تنادى..

● د. احمد نوار:

انا ارى ان وجود مصر كمضيق في هذه الاتفاقية بشكل اساس يعتمد على ثقافتها وحضارتها إلى آخره.

مصر تنتمي إلى تراث موجود وبشكل مكثف يعادل ٤٠٪ من مخزون العالم التراثي وإن لم يستثمر.. تظل مصر بقية عمرها تلف حول نفسها.. لان كل هذه الدول دول بترول وسيفنى البترول عاجلا أو آجلا لكن الحضارة المصرية لن



د. مصطفى زهران

تفنى.

وأما الدول الحديثة في العالم وأنا أعني أمريكا بالذات وهي دولة لا تتعدى ٢٠٠ سنة فإن فيها أكثر من ٢٠ ألف متحف في ٥٢ ولاية بل يزيد وعندنا في مصر كلها حوالي ٥٠ متحفا

فقط.

وقد شرفت برئاسة قطاع المتاحف من السيد الوزير منذ اسبوعين.. وهذا الكم التراثي الضخم هو في رأيي الذي يشكل تنمية الاقتصاد القومي التي ستحدث نهضة شاملة في جميع المجالات.. المتاحف ضمن الخدمات البصرية.. ونحن بصدد تجارب منذ ٧ سنوات لتطوير متاحف مصر.. فقد إفتتحنا هذا العام ٤ متاحف!! هناك تعثر في التمويل.. المسؤولية ليست مسؤولية الحكومة فقط ولكن مسؤولية الشعب أيضا.

إن رصيد التراث الموجود عندنا هو قيمة اقتصادية غير معروفة.

نحن نمتلك ثروات ثقافية بمئات الآلاف من اللوحات والاعمال الفنية ذات القيمة العالمية.

ولقد بنينا متحف ناجي وقد بنى في عام ٤٤ شهور ولعله المتحف الوحيد الذي يطلق عليه كلمة متحف في مصر كلها وبعده متحف الاقصر!!

وسوف نفتتح خلال شهرين متحف محمود خليل الذي تكلف ١٤ مليون جنيه.. حيث له صفة معمارية تمثل تاريخ مصر:

وما أقصده من ذلك.. ان هناك تعثرا..

لقد قمنا بانشاء مركز على مستوى علمي دقيق بالاجهزة الحديثة بالاشعاعات.. احدث تكنولوجيا في العالم حيث تحليل العناصر بأشعة الليزر.. إن المتاحف هي جزء من ثقافة الشعب أو أي أمة





المصدر: الرأي الاقتصادي

التاريخ: 17 يناير 1994

## للنشر والفتحات الصحفية والمعلومات

واعتقد أن المتاحف هي رصيد تراثي فني إبداعي  
بشكل الوجدان الحقيقي لصناعة السبعين



شرف شمس الدين:

أنا لا اختلف على البعد الثقافي  
للمتاحف لأنها استثمار ولكن  
مفاوضات الجات لم تنته بعد  
وما زالت مستمرة فوزارة  
الاقتصاد مسئولة عن  
مفاوضات الجات وتسويق  
متاحفنا في الأسواق الأخرى.  
وليس فقط متاحف بل الكتب.

اسحق عزمي

بصناعة الثقافة لكي يلعبوا

دورا ايجابيا في المجتمع!

● د. عصام الدين جلال:

في هذه الجلسة نسمع لأول  
مرة عن صناعة الثقافة ونحن

● إسحاق عزمي:

دور الحكومة لن يستمر ولن  
يدوم والمبادرة الآن في أيدي  
رجال الأعمال وعليهم الاهتمام

نعلم جميعا دور القطن

والملاحة وغيرهما..

لكن اليوم الثقافة أصبحت

متطلبا من متطلبات الحياة

مثل الهواء والماء وبدونها ندفع

الإنسان للانتحار.. الثقافة كسلعة وكصناعة لها

دور ايجابي وتلك هي الدعامة الحقيقية التي يمكن

أن ننقلنا من دول العالم الفقير إلى الدول

الغنية..

● اسحاق عزمي:

ما هي الدراسات القادمة حول تشجيع الاستثمار

الثقافي في مصر ودفع الصناعات الثقافية إلى

الأمم سواء من البنوك أو الأفراد.

● أشرف شمس الدين:

سؤال مهم جدا الآن.. الدولة لن تمول كل شيء

وإن كان من الضروري لها أن تتبنى سياسة

واضحة في هذا المجال.

وهذه قضية كبرى تحتاج إلى ندوة أخرى حتى  
| تصبح مصر دولة جاذبة للثقافة مرة أخرى.







المصدر : ..... المهرام الاقتصادي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٥

## الثقافة سلعة بأمر الجات

عقد المجلس الاعلى للثقافة ندوة لمناقشة مشكلة الكتاب وإتفاقية الجات ... ومع الاسف رغم وجود شخصيات ثقافية وسياسية معروفة ... إلا أن الحقيقة لا تزال غائبة ... اعتقد أنه لايعرف الإتفاقية إلا القليل .... ولأنها لم تنشر بعد مشاكل حقوق الملكية وحقوق المؤلف وحقوق النشر وليأتى لنا على مدار اليومين فى هذه الجلسة . الجميع يتحدث عن تاريخ الجات والبعض يتكلم عن الحقوق وكيفية فض المنازعات .. ولكن لم يتحدث أحد عن المشكلة الاساسية لأنها فى رأى مشكلة الناشر أو مشكلة المؤلف وهما المفروض أكثر إمعانا فى حل المشكلة ولكن ويبقى السؤال فى يد من القرار .ومن المسئول عن إيجاد حلول وقوانين واستعدادات للتصدي لمشكلة الكتاب وتأثير إتفاقية الجات عليها ؟ وتبقى أسئلة عديدة ..

هل ستصبح مصر مجالا أو سوقا استهلاكيا فقط ؟

هل يستمر دعم الكتاب المصري ؟ وهل سلتزم مصر بالامتناع عن دعم الكتاب ؟

وهل فى ضمن الإتفاقية كما سمعنا فى تلك الندوة أن من حق الناشر أن يتصل بالجمهور مباشرة دون قيود أو رقابة وبذلك سنتسرب إلى مصر كتب تخالف تقاليدنا وعاداتها الاجتماعية ؟

وإذا تصدت مصر لذلك هل يكون مخالفا للإتفاقية ؟

وما سمعناه داخل الندوة عن أن أمريكا من الممكن أن توقف المعونة الامريكية فى حالات المخالفة للإتفاقية أو الإخلال بها ؟

إننا لماذا لم يتم التعريف بهذه الإتفاقية ولماذا نترك التصدي للمسئولين عن النشر والتأليف فى تقديم دفاعهم عن هذه «السلعة» بما أن الثقافة أصبحت سلعة ثقافية ضمن إتفاقية الجات وأصبحت من الخدمات !!

## المشاركون فى الندوة :

● الدكتور عصام الدين جلال  
رئيس مجلس إدارة الجمعية القومية للتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد

● الدكتور مهن هلال  
المستشار التجارى

● منيب شافعى  
رئيس غرفة صناعة السينما

● الدكتور مصطفى زهران  
عميد كلية هندسة شبرا

● الأستاذ سمير فريد  
الناقد الفنى

● أشرف شمس الدين  
رئيس قطاع العلاقات الخارجية بالهيئة العامة لسوق المال

● الدكتور احمد نوار  
وكيل وزارة الثقافة ورئيس المركز القومى للفنون والمسئول عن المتاحف

● المصمم إسحاق عزوى

أعدت ورقة الحوار وأدارت الندوة :

هبت صلاح الدين







المصدر : ..... السبأ

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# مصر وقطعت وانضمت... خلاص!

## ضغوط أميركية وتفوف ياباني وصراخ فرنسي

### الملكية الفكرية والجاسات:

السامان تتخوف من «الجاسات» وفرنسا تصرخ منها خاصة في شقها الثقافي.. وكان الأميركيان يجلسون في الحجرة المجاورة أثناء وضع القانون الجديد لحماية حقوق المؤلف... بينما أكبر سرقة للكتاب المصري تتم الآن في أمريكا وخاصة في نيويورك، حيث يوجد ملوك التزوير في العالم..

٧٠ مليون دولار قيمة السرقات التي رصدها أمريكا على مصر في الفيديو وبرامج الكمبيوتر فقط. والحقيقة أن أمريكا وأوروبا وإسرائيل، كلها بنت قراستها على السرية.

الجاسات لم تترجم إلى العربية إلا في نسخ محدودة، ولم تقرأ كاملة في مصر.. وما يخص الملكية الفكرية فيها يصل إلى ٧٠٠ صفحة.

كل هذا جاء في ندوة «اتفاقية الجاسات ومشكلات الكتاب» التي نظمتها لجنة النشر بالمجلس الأعلى للثقافة الأسبوع الماضي وشارك فيها العديد من المتخصصين والمهتمين ومنهم السفير عبد الرؤوف الريدي، والدكتور حسام عيسى القادر النشار، والدكتور حسام عيسى استاذ القانون بجامعة عين شمس، السفير محمد نعمان جلال، كما شارك عن الناشرين محمود عبد المنعم مراد وأبراهيم المعلم.. وأدار الجلسة الأولى مصطفى الفقي الذي أشار إلى أن تزوير الكتاب هو مشكلة اقتصادية

الناشر فقط وفي ذات الوقت مكسب تقافي؟

في بداية الندوة تسامل المستشار عبد القادر النشار عن وجه اهتمام القيمة الفكرية داخل اتفاقية تنصيب أساسا على التجارة الدولية، ثم قال إن مصر بالذات قد تكون لها فائدة من الجزء الخاص بالكتاب حيث الكتاب المصري له الريادة في المنطقة العربية، وأضاف أنه لكي تتم الاستفادة فلابد من الدخول في تكتلات اقتصادية. هذه التكتلات التي بدونها لا يمكن أن تواجه أحكام الاتفاقية التي وضعتها أمريكا خصيصا للحفاظ على حقوقها.

السفير عبد الرؤوف الريدي أشار إلى أن السبب في إضافة بند حقوق الملكية الفكرية هو أمريكا حتى تستطيع أن تمارس ضغوطها من خلال الجاسات.. حيث أن مشكلة القانون الدولي هي تطبيق الجزاءات...

الناشر المعروف محمود عبد المنعم مراد أكد أن مصر ليست وحدها

المتضررة من الاتفاقية حيث تصرخ فرنسا منها وخاصة في شقها الثقافي، فهي تريد أن تحافظ على هويتها الثقافية ولا تطفئ الثقافة والسينما الأمريكية على الثقافة الفرنسية، وللكتاب في الصناعات الفرنسية قيمة كبيرة.. ونحن نعرف أن أمريكا هدبت ببيع المعونة عن مصر إن لم نضع بوضع قانون جديد لحقوق المؤلف في ظرف يوم واحد. وأضاف مراد أن الاتفاقية تقصر أساسا بالطلبة المصريين الذين يدرسون بالإنجليزية ويحتاجون إلى مراجع تصل أسفارها إلى ١٠٠ جنيه للكتاب الواحد، وبالتالي يلجأون إلى تصويرها فهم يأخذون من الأخوال لن يستطيعوا شراءها. وأشار لمي الطيبي مقرر لجنة النشر إلى أن أهم الجوانب السلبية في الاتفاقية هو المساس بالسيادة الوطنية للدول النامية لحساب الدول المتقدمة.

وفي بداية كلمته أشار الدكتور حسام عيسى إلى أن اتفاقية الجاسات هي خراب علينا وأنا ضدّها، ولكن لسنا هنا لناقشة مسألة تنقسم أم لا، فنحن وقعنا عليها وخلاص. وقال إن هذه الاتفاقية هي تعبير عن أزمة رأسمالية عالمية هدفها هو توسيع السوق بشكل عام.

## عبد الوهاب داود

ثم تسامل حسام عيسى «ماذا أضفنا الجاسات؟» وأجاب إن اتفاقية الجاسات لم تات بجديد إلا فيما يتعلق بالجزاءات وفيما يخص مصلحة أمريكا فقط. وفي إشارة إلى قانون حقوق المؤلف قال: نحن كنا نضع القانون والأمريكان في الحجرة التي يجوز لنا مع تأكيدات بأن القانون لازم يطلع خلال يوم واحد، وقد قاموا للشرح المصري، واستمر الضغط الأمريكي وبالتالي فقد انسحبت من هذه اللجنة وصدر القانون..! الموضح الفكرى شاع والهدف كان هو حماية المصاغة الفنية أي الإبداع، ولكن أمريكا أصرت على دخول برامج الكمبيوتر قسرا في الموضوع على الرغم من أن هذه البرامج تخلق من المصاغة الفنية. والمعروف أن السرقات التي رصدها أمريكا على مصر في مجال الفيديو وبرامج الكمبيوتر فقط تصل إلى ٧٠ مليون دولار. في نفس الوقت فإن سرقة الكتاب المصري سوف تتم في أي مكان به تجمعات عربية، وأكبر سرقة له تتم الآن في أمريكا وفي نيويورك تحديدا حيث يوجد ملوك التزوير في العالم.





المصدر : الأهرام - ١٢ يناير ١٩٩٥

١٢ يناير ١٩٩٥

الكتاب

الكتاب

الكتاب

# حالت... لحركة!

□ بهذه الشروط:

وفي ردهم على اسئلة الجمهور أكد المتحدثون أيضا ان تحرير التجارة والخدمات في ظل هذه الاتفاقية لا يعني فتح الابواب امام تدفق السلع والخدمات دون ضوابط أو قواعد تحكم التجارة الخارجية ومطالبها بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الانتاج المحلي من خلال تنفيذ البنود والصلاحيات التي توفرها الاتفاقية.

الدكتور مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب قال في رده على سسؤال حول التحديات التي تشكلها الاتفاقية على الاقتصاد المصري أن انضمام مصر لاتفاقية الجات فرضته ظروف التطور الذي تسعى اليه مصر من دمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي وان عدم انضمام مصر لهذه الاتفاقية كان يعني الانعزال عن ركب التطور الاقتصادي العالمي موضحا ان الاتفاقية تعطي للدول النامية مثل مصر صلاحيات في حماية الانتاج المحلي وفترة سماح تستعد فيها لتهيئة الظروف الاقتصادية لها قبل التطبيق.

وقال ان مصر امامها فرصة كبيرة في خلال الاستفادة من الميزات التي توفرها الاتفاقية في مجال التصدير خاصة ان مصر لديها صناعات متقدمة مثل صناعة النسيج والملابس وهو ما يعد ميزة نسبية تحقق المنافسة

اتفاقية «الجات» جاءت في مقدمة الموضوعات الاقتصادية التي فرضت نفسها أمس على مائدة النقاش في الندوة الاقتصادية التي عقدت بمعرض الكتاب، وبالرغم من ان المناقشات لم تتعرض لموضوعات كثيرة تضمنتها الاتفاقية إلا أنها كانت مثمرة وأوضح المتحدثون الكثير من الجوانب الخاصة بالاتفاقية. وأكدت المناقشات ان انضمام مصر للاتفاقية فرضته الظروف الاقتصادية الدولية، وأن انضمام مصر هو افضل الخيارات التي كانت مطروحة كما أكدت المناقشات ضرورة استثمار المزايا والاعفاءات التي توفرها الاتفاقية بما يحقق صالح الاقتصاد المصري خلال المرحلة القادمة.



لطفى الخولى



مصطفى السعيد



سمير طويار

للانتاج المصري في السوق العالمية. وفي كلمته خلال الندوة تعرض الدكتور سمير طويار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني إلى المزايا التي توفرها الاتفاقية وتستطيع مصر استغلالها خاصة في مجال حقوق

الملكية الفكرية حيث ان الاتفاقية تكفل حقوق الملكية الفكرية والاعلام وغيرها من الابداعات الفكرية. وأشار إلى الاتفاقية تعطي لمصر الحق في الدعم غير المباشر لمنتجاتها من خلال تقديم تسهيلات للمستثمرين

وخفض اسعار الكهرباء وبيع الاراضي للمستثمرين بأسعار مخفضة. وحول المبادئ التي تحكم اتفاقية «الجات» قال الدكتور فاروق شقير وكيل أول وزارة الاقتصاد ان هذه

المبادئ تتضمن خفض التعريفات الجمركية وعدم اعتبارها قيدا على التجارة الخارجية، ثم تطبيق المبادئ الوطنية على السلع المستوردة وعدم التفرقة بينها وبين السلع المحلية، كما يتضمن المبدأ الثالث اعتبار الدول النامية من الدول الأولى بالرعاية بحيث تخضع هذه الدول لمعاملة أقل قسوة من خلال إعطاء الدول النامية فترة سماح لاعادة تهيئة اقتصادياتها ورفع مستوى منتجاتها للدخول في المنافسة مع السماح لها باتخاذ التدابير اللازمة لحماية منتجاتها المحلية في ظل التجارة الحرة. الكاتب الكبير لطفى الخولى تعرض خلال هذه الندوة للتحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وأكد ضرورة مواجهتها خاصة في ظل التوجه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية التي أخذت تشكل ماديا مشيرا إلى ان معدلات التنمية في مصر لاتزال تسير ببطء حيث بلغ الدخل للمواطن في حدود ٦٤٠ أو ٦٧٠ دولار سنويا وهو ما يتطلب إعادة النظر في هذا الأمر..

وأوضح أن السياسات الخاصة بالاستثمار لم تضع الضوابط التي تمنع الاحتكار في السوق وأشار في حديثه إلى أزمة السكر والأسمنت التي حدثت مؤخرا في السوق.

على محمود







المصدر : .....الهيئة اللبنانية.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٧ يناير ١٩٩٥

# للتتمكن من مواجهة اعباء انضمامها الى " غات " دول الخليج مطالبة بزيادة تعاونها الاقتصادي

خبير في الأمانة العامة لمجلس التعاون :

دبي - الحياة :  
دعا الخبير الاقتصادي في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي السيد علي العطر دول المجلس الى اعادة ترتيب اوضاعها الاقتصادية التي لا تتلاءم مع الأنشطة الجديدة لاتفاقية "غات"، وأن تعمل على تنمية وتطوير قطاعاتها الانتاجية المختلفة التي تتمتع بميزات نسبية لا تحظى لتتمكن من الصمود امام منتجات الدول الأكثر تطوراً وتجد مكاناً في السوق العالمية.  
وقال في دراسة عن تأثيرات "غات" على اقتصاديات دول المجلس، انه ليس هناك خيار امام دول المجلس لتحقيق ذلك الا بتسريع الخطى في زيادة تعاونها وتاسكها والعمل على توحيد تعرفتها الجمركية وتكثيف جهودها وتعاونها مع بعضها البعض ومع الدول النامية، مشيراً الى ان على دول المجلس استغلال وضعها ككتلة اقتصادية بالعمل على التنسيق في ما بينها والدخول في مفاوضات جماعية.  
ولاحظت الدراسة التي نشرت في بورية المجلس ان تأثير جولة اوروغواي على المنتجات

البتروكيماوية الخليجية سيكون مباشراً، إذ سيتم خفض الرسوم الجمركية على هذه المنتجات بنسبة ملحوظة لتصبح بين ٥,٥ في المئة و ٦,٥ في المئة. ومن المحتمل ان يبدأ هذا الخفض مطلع السنة الجارية. اما بالنسبة الى الرسوم الجمركية الحالية على هذه المنتجات التي تقل عن ٥,٥ في المئة فستبقى على وضعها. ونتيجة لاتفاقيات جولة اوروغواي ستقوم الولايات المتحدة بخفض رسومها الجمركية على وارداتها من المنتجات البتروكيماوية بنسبة ٤٠ في المئة مما يجعل اسواقها أكثر جاذبية لصادرات دول الخليج.  
واقامت الدراسة ان النمو المتوقع لصناعة البتروكيماويات في دول المجلس هو الاثر الايجابي لجولة اوروغواي على هذه الصناعة، لكنها حذرت من ان يثار موضوع اللقي المستخدم كمدخلات في هذه الصناعة. واعتبرت ان انخفاض اسعار اللقي ليس نوعاً من انواع الدعم لأن هذا الانخفاض بالاسعار لا تكلف الدول أموالاً. وهذا ينطبق على الغاز المنتج في دول المجلس لأنه غاز مصاحب للنقط وليس لدول المجلس سوى لمرافقه كما كان الوضع في السابق او انتاجه وتكريره

ويجعله بالسعر المنخفض للصناعات البتروكيماوية. وهذا الخفض في السعر ليس مشروطاً بأي شكل من الاشكال بتخصيص المنتجات التي منحت الخفض.  
واقاربت الى ان من الصناعات التي قد تتأثر باتفاقيات جولة اوروغواي صناعة الملابس الجاهزة في الامارات العربية المتحدة التي تقوم بتصدير كميات كبيرة من انتاجها الى الاسواق الأميركية والأوروبية ويمكن ان تكون آثار جولة اوروغواي ايجابية على هذه الصناعة ويخلق الوضع الجديد امامها أسواقاً جديدة تنعش هذه الصناعة ويضمن تدفق الصادرات من هذه المنتجات من دون قيود جمركية أو غير جمركية ومن دون التقيد بسقف محدد للصادرات الى بعض الدول.  
ويجب اعادة ترتيب اوضاع المنتجات الصناعية الأخرى، ومنها صناعة البناء والاسمنت والمعادن وغيرها لرفع قدراتها التنافسية داخلياً وخارجياً إذ تواجه منافسة قوية من جانب المصنّين من الخارج الذين لن يجدوا صعوبة في الدخول الى كل الاسواق العالمية بموجب اتفاقية فتح الاسواق التي تضمنتها جولة اوروغواي وربما فقدت هذه الصناعات في







المصدر : .....الهيئة الوطنية.....

للفنر والخدماء الصءفة والمعلوءاء : ..... ١٢ ساءر ١٩٩٥

ءول المءلس بموءب الااءاق الءءء بمءض المزاىاء  
الاءى اءءء بماء كالأعم وءفره.  
ولاءظاء ءراساء الاماءاء العامة ان اءاءر نءاءء  
ءولة اوروءوءاءى قء يكون مءءوءاً على وارءاء ءول  
المءلس لأن ءول المءلس اءبع مباء الااءصاء الءر  
والاءارة المفاءوءة واءمماء برسومها الءمركاءة  
الماءفضاء ءوعاً ما وبفاءب القاءوء على انساءب  
ءركة الأارة، الا انها اشاراء الى اءءمال ان اءرك  
ءولة اوروءوءاءى اءاراً اءباباءة على وارءاء ءول  
المءلس اءمائل فى ءصولها على عءء كءبر من  
السلع باساءار أقل مما كائاء اءصل عليه فى  
السابق نءاءة لاءءاءام المفاءساء بىن المءءءىن وفاءء  
الأسواق ومءاولاء كل ءولة القور باءبر نصىب من  
السوق العالماء مما بءعلها اءسعى الى ءفض كلفة  
انءاءها وبالأالى أسعارها. ومن ءهء اءرى رباء  
اءى الغاء الأعم عن بمءض المءءءاء فى بلد المءشاء  
الى زباءة أسعار هءه المءءءاء ءصوصاً المءءءاء  
الزراءاءة.  
وءضاء الءراساء بمءض ءول المءلس على اعاءاء  
النظر فى بمءض الأنظمة الاءى لا اءماءشى مع اءفاءقاء  
«غات» ءاصة فى مءال المصارف والءامىن والءقل.





المصدر: التحرير

التاريخ: ١٨/١/١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في المجلس الأعلى للثقافة

## « الجات » مقدمة للتطبيع والكتاب المصري في خطر

القول الأمريكي وحذر «لمعى» المطيعي» من الجات وقال إنها في جوهرها هي وسيلة للسيطرة الدول الكبرى خاصة أمريكا على الدول النامية وسلب إرادتها والمساس بالسيادة الوطنية لها لأن السيطرة على ثقافة الدول النامية هو الخطر الذي يهددها الآن وهو بداية السيطرة الاقتصادية..

وقال د. حسام عيسى استاذ الحقوق بجامعة عين شمس إن الجات لم تأت بالحل السحري فالجديد فيها هو الجزاءات التي توقع على مخترق الاتفاقية. ولكن المهم هو الأجهزة الرقابية التي ترصد عمليات تنفيذ الاتفاقية ومتابعة عمليات التزوير لأن الوحيدة التي تمتلك جهازا رقابيا للمتابعة هي أمريكا وهو ماتعاني منه الدول النامية.

وأضاف الناشر إبراهيم المعلم: إن الكتاب المصري يمر بأزمة طاحنة فالتزوير يقع من جميع الدول



مصطفى الفقى

متابعة:

هالة عبد القادر

الاتفاقيات الدولية. وأضاف السفير محمد نعمان جلال مندوب مصر في جامعة الدول العربية أن المجتمع الدولي مشغول بهذه الاتفاقية منذ الحرب العالمية الأولى وأنها جاءت في وقتها المناسب لأن الكتاب العربي خاصة المصري يتعرض لعملية سرقة وتزوير كبيرة وهذه الاتفاقية تقوم على حمايته خاصة أن المنظمات أنشئت خصيصا في جامعة الدول العربية للثقافة لم تقم بدورها في حماية الكتاب.

وأكد السفير عبدالرؤوف الريدى ضرورة استغلال الجوانب الإيجابية من الاتفاقية والاستفادة بها خاصة في مجال حماية المنتجات الفنية وبالتحديد الكتاب الذي يتعرض للقرصنة من جانب بعض الدول العربية لأن بهذه الاتفاقية أصبحت الدول التي لم تكن أعضاء في اتفاقيات برلين وباريس وغيرها أعضاء في الجات ويمكن محاسبتهم إذا تعرض الكتاب المصري للسرقة.

ناقشت الندوة التي عقدها المجلس الأعلى للثقافة على مدى يومي ٩، ١٠ من يناير موضوع اتفاقية الجات ومشكلات الكتاب. وقد أدارها د. مصطفى الفقى الذى قال إنه لا توجد اتفاقية أثارت جدلا مثلما أثارت اتفاقية الجات فجميع الدول بأساطها المختلفة اهتمت بهذه الاتفاقية وأثارها السياسية والاقتصادية والثقافية خاصة دول العالم الثالث التى رأت أن هذه الاتفاقية محاولة لاحكام سيطرة الدول الرأسمالية على اقتصادياتها.

وحذر د. الفقى من آثار الجات على السيطرة على الروح الثقافية والذات القومية والمواد المؤثرة في صناعة الكتاب فالموضوع في ظاهره اقتصادي، ولكن باطنه ثقافي، بحت. وتسائل المستشار عبدالقادر النشار إذا كانت الاتفاقية تعنى أساسا بالتجارة الدولية فما وجه إقحام الملكية الفكرية فيها؟ ثم علل ذلك بأن الدول المتقدمة وجدت أن لها حقوقا فكرية تهدر من جانب الدول النامية بتقليدها واستنساخها لطبوعاتها التى تتكبد في سبيلها هذه الدول المتقدمة مبالغ طائلة وأن هذه الاستفادة لابد أن يقابلها عائد مجز للدولة الاصل فوجدت ضرورة دخول هذه الملكية الفكرية في مجال





المصدر : ..... الأحرار

التاريخ : ..... ١٠ يناير ١٩٩٥  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية ولم يعد مثل الماضي يقتصر  
على دولة يعينها مما يؤدي  
لخسارتنا خسارة فادحة فالجاءات  
حماية لانفسنا من انفسنا.

#### الجات والتطبيع

كما حذر السيد راضي من  
خطورة الجات على الهوية العربية  
فقال إن هذه الاتفاقية هي فرصة  
اسرائيل للتطبيع الحقيقي فعن  
طريقها تستطيع أن تبث الينا كل ما  
نريد من كتب وأفلام وغيرها دون  
رقابة أو معوقات ولذلك المهم هو أن  
تكون لنا أجهزتنا المتخصصة  
لحماية الفكر العربي.

وأكد د. نور فرحات أن خسائر  
الجات ستعود على الدول النامية  
فقط أما فوائدها ترجع إلى الدول  
الراسمالية وعلى رأسها أمريكا التي  
كانت وراء تضمين الملكية الفكرية  
لاتفاقية الجات وأرجع السبب في  
ذلك حوالى ١٩٣ شركة أمريكية  
تخسر خسائر باهظة بسبب الاعتداء  
على الملكية الفكرية الخاصة بها من  
تزوير واستنساخ ولهذا نظر إلى  
الملكية الفكرية على أنها قيمة  
اقتصادية تتعلق بمصالح الدول  
الكبرى.







المصدر : الألبان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٥

## كل يوم

قبول مصر الانضمام لاتفاقية الجبل وتطبيق البنود التي تحتويها يمثل تحديا خطيرا وصعبا. لكنه في نفس الوقت يعتبر دلالة قوية على قدرة الاقتصاد المصري على التعامل بندية مع الاقتصاد العالمي الذي يشهد اليوم متغيرات متلاحقة وسريعة الاتفاقية بكل بساطة تعني ازالة كل العوائق التي تحول دون حرية تداول السلع في كل بلاد العالم.

ويدخل في ذلك الالفاء الكامل للجمارك التي يتم تحصيلها كمورد من موارد الدخل او كوسيلة للحد من تدفق السلع المستوردة. و اخيرا باعتبارها خط الدفاع الاخير لحماية المنتجات المحلية والصناعات الوطنية.

وعلى الجانب الآخر تتيح الاتفاقية حرية كاملة لتصدير المنتجات بشرط مطابقتها للجودة العالمية وهي ميزة تسمح وتؤكد اهمية الارتقاء بجودة المنتجات وحتى يكون لها مكان في الاسواق العالمية. واذا كانت الدول النامية قد اخذت بعض المميزات او فترات السماح لتطبيق كل بنود الاتفاقية

هذا عن التحديات التي تفرضها الجبل. ولكن دخول هذا المعترك الاقتصادي يؤكد من جديد بعد نظر القيادة السياسية في بلادنا والتي كانت سباقة بالاستعداد لهذا المعترك من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي.

تلك السياسة التي تعني التعامل بالارقام دون اي مؤثرات اخرى وفي اطار واقع جديد يفرضه تطور الاقتصاد العالمي. الواقع الذي تبدأ فيه الدولة مرحلة التخطيط ووضع الاستراتيجيات والخطط دون ان تخوض بنفسها عملية التنفيذ وتتركها للقطاع الخاص بشرط استمرار التوافق والتوازن بين الصالح العام لجموع المواطنين ومصلحة الافراد الذين يمثلون القطاع الخاص. ورغم ان أي تقييم حقيقي لنجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي لا يمكن ان يتم الآن الا ان كل المؤشرات تؤكد انه الطريق الصحيح الذي يسير بخطى ثابتة عليه وقطعنا شوطا طويلا منه.

ممتاز القبط





المصدر : .....  
العدد : ١٨

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٥  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### ندوة عن آثار «الجات» على سوق التأمين العربية

تتقد اليوم «الأربعاء» بجامعة الدول العربية ندوة عن اتفاقية «الجات» وأثرها على صناعة التأمين في الدول العربية تحت رعاية الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام الجامعة العربية وينظمها الاتحاد العام العربي للتأمين بالتعاون مع الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.. وسوف يشارك في الافتتاح الدكتور عصمت عبدالمجيد ومحمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس الاتحاد العام العربي للتأمين وحسين النبهاني الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين والأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة.

وسوف تتناول جلسات الندوة عدد من المحاضرات تتناول التعريف ب«الجات» واتفاقية الخدمات مع التركيز على قطاع التأمين كما سيطرح خيري سليم نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين في ورقة العمل بالجلسة الثانية موضوعاً يتناول الوضع الحالي لصناعة التأمين العربية..

وسوف يتناول حسن حافظ رئيس الاتحاد المصري للتأمين في إحدى الجلسات قضية هامة تتناول استقرات تجديت التأمين العربي في التعامل مع الجات في إطار محاور ثلاثة تشمل في التسويق والمنافسة والأسعار وسوف يطرح نور الدين عبد الله مستشار المجموعة العربية للتأمين «أريج» ورقة عمل خاصة بآثار دخول الشركات الأجنبية للتأمين على سوق التأمين وإعادة التأمين العربي في ضوء اتفاقية الجات.

وسوف يشارك في هذه الندوة عدد من الهيئات والوزارات المصرية والعربية منها وزارات الاقتصاد والتجارة في الدول العربية وشركات التأمين وإعادة التأمين العربية ومراقبو التأمين العربي وغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بالإضافة إلى خبراء من منظمة الجات والائتلاف.





المصدر : .....  
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .....  
..... ١٨ يناير ١٩٩٥

### ندوة بالجامعة العربية اليوم حول التأمين وأثار الجات

استقبل الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة الدول العربية أمس السيد سعد كانوني رئيس الاتحاد العربي للتأمين والدكتور حسين بهيواني الأمين العام للاتحاد ورؤساء شركات التأمين في مصر. وصرح السيد كانوني عقب المقابلة بأنه تم خلال اللقاء بحث جميع الموضوعات التي تناقشها الندوة العربية حول صناعة التأمين في الوطن العربي وأثار اتفاقيات «الجات» عليها التي تبدأ اليوم بمقر الجامعة بالقاهرة وتستمر لمدة ٢ أيام.







المصدر: البلاغ الجديد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ يناير ١٩٩٥

# العامل المصري هل يدفع ثمن «الجات»؟! :

رئيس اتحاد العمال :

القانونون يصون حقوقنا  
د.جودة :

«الجات» ستشرد آلاف العمال  
رئيس شركة :

يجب اقامة صندوق لمساعدة العاملين المتضررين من الاتفاقية

تحقيق :

بسام عبد الحميد

العامل المصري هل يصبح ضحية «الجات» ؟ هذا السؤال كاد يتوه بين تخوفات اكبر حول الصناعة المصرية والانتاج المصري وقدرتهما على المنافسة والبلاغ الجديد لا يراكم اهمية هذه القضية اثارها مع اصحاب الشأن الذين اعترف البعض عنهم بوجود مخاطر على العمال من تطبيق الجات .

مصراعها سوف يؤدي بالتأكيد الى انهيار صناعات كثيرة واهدار مئات الالاف من فرص العمل ويضرب مثلا على ذلك في مجال صناعة النسيج فيقول ان ٦٠٠ مصنع في المحلة وشبرا قد تمت تصفيتها خلال العامين الماضيين وذلك نتيجة تهريب الاقمشة فكيف الحال اذا فتح الاستيراد بلا اننى ضابط .

الخطر  
اما د. عبدالحميد جودة اسفاد الاقتصاد بجامعة القاهرة فيقول ان اتفاقية الجات يجب ان لا ينتظر منها العمال خيرا لانهم من الطبقات الاجتماعية الفقيرة والاتفاقية مصممة على اساس القوانين والنظم الغربية او الرأسمالية وهذه الدولة لاستهدف الا تنمية راسمالها فقط بالاضافة الى

سياسة الاحتكار التي جاءت في صورة شركات متعددة الجنسيات وتضع ضوابط تمكن ملعها من السيطرة على اسواقنا كما ان فتح الاسواق على

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر قال ان التنظيم النقابي في مصر يسير مطابقا للقوانين المعالية الحالية لضمان مسايرة النواحي السياسية مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية للعمال في طريق واحد وقال ان اتفاقية الجات لن تضر العمال او مصالحهم وأنه متفائل بهذه الاتفاقية .

ويضيف ان الدعاوى التي تقول ان اتفاقية الجات سوف تغلق المصانع غير صحيحة وان كان ثمة مصانع اغلقت ابوابها فهذا يحدث لسوء الادارة وجشع اصحابها واما اذا وقعت اضرار فان هناك مواد قانونية تصون حقوق العامل لاننا في اى الاحوال سنقف

بجانب العمال ولن نتخلي عنهم اذا ما استشرنا اية خطورة على اراقتهم .





المصدر: المصنع الجديد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ يناير ١٩٩٥

ويضيف ان الدول الغنية مازالت تستهتر بالدول الفقيرة وهي (اي الدول الغنية) تهتم بمصلحة عمالها ومصالحها الرأسمالية ولذلك فهي صاحبة هذه الاتفاقية وتمثال على ذلك

حينما اغرقت اسواقنا بالسكر المستورد المدعم من السوق الاوروبية وكان ارفع من السكر المصري وكانت مصانعنا تغلق ابوابها لولا القرار الجريء للرئيس مبارك بحظر استيراده او زيادة الجمارك عليه .. ويستطرد قائلا ان القوانين من الدول الغنية تهتم بحماية حقوق العمال فهناك

التأمينات الاجتماعية الاجبارية واعانة البطالة التي تزيل له العيش بكرامة ولذلك يجب ان تطرح قضية اوضاع العمالة الاجتماعية في ظل اتفاقية الجات على مائدة البحث والدراسة وتكون بندا رئيسيا ضمن بنود اتفاقية الجات .

#### الادارة

محمد حسن الصاوي رئيس احدى الشركات الصناعية يطالب بان تضبط عملية الرقابة على الصادرات حتى نحمي المنتج المصري ووضع حساب العامل وظروفه وما سيلحق به في المستقبل في الاعتبار لان العامل ينتج ونحن نقوده ونخطط له فلا ننب له فيما يحدث ويقترح تأسيس صندوق لمساعدة العاملين بالدول النامية

المتضررين من هذه الاتفاقية على ان تساهم فيه الدول الغنية باعتبارهم المستفيد الاعظم منها (اي الاتفاقية) فالعامل ما ننبه هو ينتج والادارة تقوم بعملية البيع والشراء والتخزين والتسويق وحتى تحديد سعر المنتج . رئيس شركة اخر طلب علم ذكر اسمه قال ان اهم مميزات هذه الاتفاقية هو سياسة المنافسة فالبقاء للأصلح والاجود والارخص ولذلك فالمصانع المصرية سوف تكفل حلبة المنافسة من اوسع ابوابها ولذلك فدور الحكومة هنا هو اختيار القيادات والادارة في الشركات بمعايير وليس واقعية وليس من قبيل المجاملة والاشياء الاخرى كما اقترح انشاء معهد لتخريج القيادات الادارية في الشركات والمصانع يكون على المستوى وضرورة سعر القيادات الى الخارج للوقوف على افضل واحديث ما وصل اليه العلم والتكنولوجيا في مجال تخصصهم وكذلك المتخصصون في مجال البيع والتسويق والتصدير والاستيراد يجب ان توجد كوافر تساهل احديث ما وصل اليه العالم .





المصدر : .....  
الأمم المتحدة

التاريخ : .....  
١٠٩ يناير ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## في مؤتمر الجات وأثره على التأمين:

### الدعوة لاقامة قطاع عربي للتأمين في مواجهة المنافسة العالمية

كتب - محمد مبروك:

تحديد قطاعات الخدمات التي ستلتزم بتحريرها وقدمت مصر التزامات لتحرير قطاع التأمين وإنشاء شركات مشتركة للتأمين المباشر من أجل انجاح هذه المفاوضات وتمشيا مع قرارات الدورة ٤٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأوضح عبد الرحمن السحبياني الأمين العام المساعد بالجامعة العربية للشؤون الاقتصادية أن الدول العربية تمر بمنعطف حاد يتمثل في التغيرات الدولية والإقليمية العديدة وعليها أن تدرك طبيعة المرحلة الحالية وتسعى لتبني برامج تخصص طموحة والعمل على تعديل التشريعات لجذب رؤوس الأموال من الخارج، وطالب بوضع توصيات عملية لتطوير قطاع التأمين في الدول العربية وتحسين مستوى المبادلات التأمينية.

أكد خبراء التأمين العرب حرصهم على دعم صناعة التأمين العربية وإنشاء قطاع قوي للتأمين لمواجهة المنافسة العالمية وقال الدكتور محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن مصر كان لها دور هام ورئيسي في نجاح مفاوضات اتفاقية الجات لتحرير التجارة العالمية وخاصة في مجال الخدمات والسعي لوقف الاتجاهات المتشددة للدول المتقدمة أثناء المفاوضات وأضاف في كلمته أمس في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الجات وصناعة التأمين العربية والذي بدأ أعماله أمس بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية، أن مصر دخلت في مفاوضات ثنائية مع الدول التجارية الكبرى بهدف







المصدر: ..... الشهر .....

التاريخ: ٢٠ يناير ١٩٩٥ ..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بداية تطبيق «الجات»  
كيف نظم الإيجات... ونقل السياسات؟

الاتفاقية تهدد الاستقرار

# السياسى والاقتصادى بسبب ارتفاع أسعار الواردات

## تفاقم العجز في الميزان التجارى وزيادة التضخم وانخفاض الصادرات أهم آثار الجات على مصر

وانكماش الصادرات، والمستفيد  
الأحد من هذا هو الدول المتقدمة،  
والدكتور يحيى يكور -مدير المنظمة  
العربية للتنمية الزراعية- إن الدول  
العربية ستتحمل عبثاً يعادل ٨٧٥  
مليون دولار سنوياً من جراء الاتفاقيات  
الجديدة لجولة أورجواي.

### تدهور التبادل التجارى

وعلى نفس المنوال تنسج دراسة  
البنك الأهل المصرى، حيث تشير إلى أنه  
على الرغم من أن الاتفاق على تحرير  
التجارة العالمية قد سمح للدولة النامية  
بالعمل على تكييف أوضاعها، وأعطاهما  
مهلة لذلك، إلا أنها سوف تتأثر في  
مجال تحرير التجارة السلعية من  
تدهور شروط التبادل التجارى لغير  
صالحها، وصعوبة النفاذ للأسواق  
العالمية، وارتفاع قيمة وارداتها بصفة

عامة، والحدائق على وجه التحديد،  
وانخفاض حصتها في الصادرات  
العالمية، خاصة من بعض السلع مثل  
المنسوجات والملابس، وسوف يتفاوت  
هذا الأثر من دولة لأخرى وفقاً لمدى  
تقدمها ومواءمة اقتصادياتها لآليات  
تحرير التجارة.

«الجات» أو الحرمان من

٨٠٪ من التجارة

ومن حيلة القياتيين نعود إلى

مع بداية يناير الجارى... دخلت الصناعة المصرية في دوامة المنافسة والتكتلات  
العالمية، وهى الصناعة التى مازالت في مرحلة المهد، وذلك مع البدء في تنفيذ اتفاقية  
منظمة التجارة العالمية «الجات»... وعلى الرغم من أنه يتوقع لهذه الاتفاقية أن  
تنشط حركة التجارة العالمية وتخفف الأسعار بالنسبة للمستهلكين... إلا أنها  
-وخاصة بالنسبة للدول النامية ومنها مصر- ستؤثر سلباً على الصناعة  
الوطنية.. بل ستحولها إلى دول مستهلكة وليست منتجة في المنافسة والدعم  
والإغراق والتقدم التكنولوجى.. وإذا كانت علامات القلق والخوف من المستقبل  
على الصناعة المصرية قد ظهرت واضحة على وجوه مصادرها والخبراء.. فإننا هنا  
نترجم القلق إلى كلمات لنطرح بها تساؤلاً مهماً يقول: كيف نعظم الإيجابيات،  
ونقلل السلبيات في ظل اتفاقية «الجات»؟

### تحقيق

### حسن القمحائى

السوفيتى سابقاً ٢٧ مليار دولار لكل  
منها، ثم الولايات المتحدة الأمريكية ٢٦  
مليار دولار واليابان ٢٧ مليار دولار،  
أما الدول النامية مجتمعة، فسوف  
تحقق دخلاً لا يتعدى ١٦ مليار دولار..  
بل وكما يؤكد د. على لطفى -رئيس  
الوزراء السابق- فإن الدول الأفريقية  
(ومنها مصر) سوف تحقق لديها  
خسائر مباشرة تتراوح ما بين ١,٥-٢  
مليارات دولار سنوياً.. وهو أيضاً ما  
أكدته كل من عمرو موسى -وزير  
الخارجية- في قوله: «اتفاقية الجات  
ليست في مصلحة الدول النامية أبداً»  
والسفير مغير زهران -رئيس وفد مصر  
في مفاوضات جولة أورجواي- «ميزان  
المقروعات للدول النامية سيصاب  
بالخلل نتيجة زيادة الاستيراد

وقبل الدخول في التفاصيل نشير إلى  
الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقية على  
الاقتصاد العالمى بصفة عامة، واقتصاد  
الدول النامية بصفة خاصة، حيث تؤكد  
الدراسات التى نشرت مؤخراً أن  
الاتفاقية ستحقق دخلاً إضافياً على  
المستوى العالمى قدره ٢٤٧ مليار  
دولار سنوياً نتيجة لإلغاء التسهيلات  
في التجارة العالمية، وتحريرها بعد إلغاء  
الدعم والقيود غير الجمركية، ونظام  
الحصص.. ومن المتوقع أن يحقق  
الاقتصاد العالمى معدل نمو ٣,٥٪  
سنوياً يرتفع إلى ٨٪ عام ٢٠٠٥،  
ويتوقع أن تزيد التجارة العالمية بنسب  
تتراوح ما بين ٥٪/١٢ سنوياً، وبما  
يقدر بـ ٧٤٥ مليار دولار.  
بالتأكيد الدول المتقدمة هي المستفيد  
الأكبر من الأرقام السابقة، فالدول  
الاتحاد الأوربي مثلاً ستحصل على ٨٠  
مليار دولار طبقاً لدراسة البنك الأهل  
المصرى، تليها الصين ودول الاتحاد





المصدر :

الشعب

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١ يناير ١٩٩٥

الصفوف الخلفية التي يجلس فيها الخاسرون من الدول النامية، ومنها مصر لنجد سؤالا مهما يطرح نفسه: إذا كانت مكاسب الدول النامية محدودة جداً، بل إن بعضها سوف يحقق خسائر كبيرة مثل الدول الأفريقية، فلماذا إذن وقعت على اتفاقات جولة أوروغواي؟

وقبل أن يجيب د. علي لطفي عن هذا التساؤل نشير إلى أنه بصدد هذه الاتفاقية وجدت هذه الدول نفسها بين أمرين، كلاهما مر: إما الدخول فيها والخسارة من ورائها، وأما رفضها والحرمان من مميزات كثيرة تظهر واضحة في إجابة د. علي لطفي - رئيس الوزراء السابق - عندما يؤكد أنه لا يوجد إيجاب في الالتحاق بعضوية «الجات»، لكن الدول النامية وقعت على الاتفاقية لعدة أسباب:

١ - أن ٨٠٪ من التجارة العالمية يخص الدول الصناعية المتقدمة، ومعنى عدم التوقيع من قبل الدول النامية هو حرمانها من ٨٠٪ من التجارة العالمية.

٢ - أن الدول النامية الأعضاء في «الجات» يخصها ١٢٪ فقط من التجارة العالمية، وللأسف فإنها لم تكن موحدة الكلمة في المفاوضات، ومعنى ذلك أن أي دولة لا توقع على الاتفاقية ستكون شبه منعزلة عن التجارة العالمية، لأنها تفقد التعامل مع ٨٢٪ منها.

٣ - أن عدم انضمام أي دولة يجعلها تفقد العضوية في منظمة التجارة العالمية، ومن ثم لا تستفيد من المزايا الواردة فيها، وأهمها معاملة الدولة الأكثر رعاية والتخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الأعضاء. لذا فإن الدول النامية كانت مضطرة للهبوط في محطة التجارة العالمية كنوع

من الاضطرار الاختياري في مظهره فقط.

### تفاوض الغرفة التجارية

ومن العموميات إلى التفاصيل ننقل لنحدد الآثار المتوقعة على الاقتصاد المصري، وهنا أعدت الغرفة التجارية دراسة عن آثار «الجات» على اقتصاد مصر اتسمت في كثير من توقعاتها بالوردية، إلا أنها تناولت الكثير أيضاً بموضوعية، ففي مجال تجارة السلع، تقول الدراسة: إنه تم استثناء بعض المنتجات ذات الحساسية في مجال الزراعة، ومن بينها الدواجن والزيوت، حيث تم رفع الجمارك عليها بعد إزالة الحظر، كما أننا لم نلتزم بتخفيضات في معظم السلع الصناعية، بل أعطينا مرونة مع الحق في زيادتها بحوالي

١٠٪ على التعريفية الحالية إذا احتاج إصلاح هيكل التعريفية لذلك.. وتوقعت الدراسة أن تدفع الاتفاقية بعجلة التصدير إلى الأمام بعد إزالة القيود المفروضة في أسواق أوروبا وأمريكا.

وتحاول الدراسة التخفيف من حدة القلق والخوف من شدة المنافسة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة مؤكدة أن الاتفاقية أعطت الدول النامية - ومن بينها مصر - الحق في حماية صناعاتها ومراقبة الأسواق المحلية في حالة الإغراق، كما أن نسبة التخفيض في دعم السلع الزراعية هي ٢٠٪ في ست سنوات، فضلاً عن الوسائل التعويضية التي يمكن أن تستفيد منها مصر، كالتسهيلات التي تمنحها المنظمات المالية الدولية..

وتوقعت الدراسة أن يحدث توازن بين الإنتاج والاستهلاك في الأجل الطويل، واستقرار الأسعار مع زيادة الإنتاج الزراعي في الدول النامية.

واعتبرت الدراسة عدم فتح الباب كلية أمام تصدير المستوجبات، وإلغاء نظام الحصص تدريجياً خلال عشر سنوات تنتهي في سنة ٢٠٠٤ في صالح مصر، حيث إن إلغاء النظام دفعه واحدة يعرض المنتجات المصرية للمنافسة الشديدة من جانب الدول الآسيوية، خصوصاً وأن مصر كانت لا تستوعب حصتها بالكامل.

وقمعت دراسة الغرفة التجارية لتتناول مجال الخدمات، وهو الذي يشكل نسبة عالية من الدخل القومي لمصر، والمصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، وخاصة السياحة والعمالة المصرية في الخارج، وتشير الدراسة هنا إلى ضرورة أن يكون مبدأ المنافسة في صالح مصر أكثر منه غدها، وهذا يتطلب إعداد التزامات محددة في هذه القطاعات يكون هدفها تشجيع الاستثمارات الأجنبية، والسماح بإنشاء الشركات المشتركة وفقاً للقوانين المصرية، وتوقعت أن تستفيد مصر من التكنولوجيا الجديدة، والاتصال بمراكز المعلومات المتعلقة بانشطة وتجارة الخدمات في الدول المختلفة.

### الأمل في المهلة الزمنية

أما دراسة قطاع البحوث الاقتصادية بالبنك الأهلي، فتجعل الاستفادة من «الجات» مشروطية

بشرط يصعب تحقيقه في المدى القريب، حيث تشير إلى أن المكاسب الاقتصادية وحجم الخسائر التي ستعود على مصر تتوقف على مدى اغتنام مصر للمهلة الزمنية لتدعيم عملية الإصلاح في مختلف المجالات.. أما في حالة استثمار هذه المهلة الزمنية، فإن آثاراً ضارة ستصيب الاقتصاد، خاصة في المجال السعوي، والتي تدفع أساساً من ارتفاع أسعار الواردات السلعية لمصر، والتي تتركز في سلع استثمارية وسلع وسيطة وغذائية، وهي نوع من الواردات غير قابلة للضغط، بمعنى أنه لا يمكن الاستغناء عنها بسهولة دون آثار جانبية سلبية على النشاط الاقتصادي والاستقرار السياسي..

ويؤكد البنك الأهلي أنه يتوقع ألا تصمد الصادرات المصرية في مواجهة المنافسة الخارجية، والنفاذ للأسواق الدولية إذا لم تفتتح مصر المهلة الزمنية.. وبالتالي عدم زيادة الصادرات السلعية بنفس الزيادة المتوقعة في الواردات، وتكون المحصلة النهائية تفاقم مشكلة العجز في الميزان السعوي، وانخفاض الفائض في ميزان المدفوعات، أو العودة مرة أخرى لتحقيق عجز مزمن فيه.. وهو ما ستعكس آثاره على مستويات الأسعار المحلية بصورة سلبية، مما يغذي الضغوط التضخمية للاقتصاد المصري، ويقوض جهود السياسات النقدية والمالية التي تطبقها الدولة.

وفي مجال تصدير الخدمات المالية تكشف دراسة البنك الأهلي عن المحصلة النهائية الصافية لها، حيث تتوقف على إمكانية مواجهة المصارف

لية للمنافسة الدولية بكل ثقلها مالي والتنظيمي والتكنولوجي، ومن المؤكد أن هذه المنافسة ستكون صعبة وحاسمة، الأمر الذي يقتضي من المصارف مزيداً من الاندماج والتكامل والتطوير، ومتابعة المستحدثات الجديدة، بهدف محاولة الصمود في وجه التحدي الجديد الذي سوف تواجهه.

وزارة التخطيط في تقرير لها هي الأخرى تؤكد أن مصر تعتبر من الدول المستوردة للسلع الغذائية، ولذلك ترى أن تخفيض الدعم المباشر والجزئي للتصدير يقتضي «الجات» من شأنه أن يرفع أسعار هذه السلع المستوردة بعد أن كانت تحصل عليها مصر بأسعار رخيصة.. إلا أنها لكونها من الدول الأقل نمواً، فسوف يعفيها هذا من قواعد حظر الدعم بالنسبة لإنتاجها من السلع الزراعية أو صادراتها، وبالتالي تستطيع منح دعم للإنتاج الزراعي ودعم لتصدير السلع الزراعية مع استفادتها من البرنامج







المصدر :

١٥٥٨

التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القائمة أن تطور من توليفة إنتاجها واستخداماتها في ظل السياسة الجديدة.

وترى أن التكامل على المستوى العربي يكون ممكناً لو أن هناك تنسيقاً مسبقاً بين عدد من الدول العربية يشمل إنشاء مشروعات مشتركة تعمل بتكنولوجيا متطورة، وبأحجام كبيرة، وتلتزم بالموصفات العالمية.. في هذه الحالة فقط يكون من مصلحة الدول الأخرى تسويق هذا الإنتاج فيها.. ومسئولية هذا التطبيق تقع على عاتق كل الدول ورجال الأعمال والمستثمرين، فهذا يستلزم وجود اتفاقات تمنح مزايا للمشروعات العربية المشتركة.. لكن للأسف، فإن مواقف الدول العربية تتسم بحساسية تجاه استقلالها المطلق في تقرير سياساتها الاقتصادية، وقبولها مبدأ المصالح المشتركة والمزايا المتبادلة.

### أسواق مشتركة

أما د. إسماعيل شلبى - أستاذ الاقتصاد بحقوق الزقازيق ومستشار وزير الاقتصاد الأسبق - فيطالب برفع الكفاءة الإنتاجية، وتخفيض الأسعار، وتحديد ما يفرز الأسواق العالمية، والتخصص في نوعيات معينة لها ميزة نسبية، وإحياء السوق العربية المشتركة، وإنشاء سوق إفريقية مشتركة.. ويرى أننا إذا فكرنا في الأسواق الخارجية، فإننا نجرى وراء سراب، ولا بد من التكامل فيما بيننا وبإخلاص، وسوف يظل وضعنا كما هو إذا لم يحدث التكامل المنشود.

### التكامل هو الأمل

أما د. علي لطفى - رئيس الوزراء السابق - فيلخص استراتيجية للحل، وهي في الاستفادة من الفترة الانتقالية في مرحلة زيادة الإنتاج، وتقليل الاستيراد بصفة عامة، وفي مجال المنسوجات والملابس الجاهزة بصفة خاصة، ودعم وتطوير قطاع الخدمات وتصدير هذه الخدمات إلى الدول الأخرى، واتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع التصدير، وسمرة إعداد تشريعات المواصفات القياسية «الايزو ٩٠٠٠ - ٩٠٠٤»، وإصدار تشريعات منع الإغراق والاحتكار.. وبالنسبة للدول العربية، فإن التكامل الاقتصادي بينها يصبح المنفذ المستقبلي الوحيد.. ويكفى لتأكيد ذلك أن حجم التجارة الخارجية للدول العربية يصل إلى ٢٦٦ مليار دولار سنوياً، ومع ذلك فإن حجم التجارة

المحلية والبيات مراقبة التنفيذ، وقصص المنازعات، والاهتمام باستصلاح الأراضي الجديدة، ووضع استراتيجية شاملة لتنمية وترويج الصادرات، وإعادة دراسة نوعيات الضرائب المفروضة على الإنتاج، ومطابقة الصادرات للمواصفات العالمية، وتنشيط عمل السوق العربية المشتركة، وتشجيع الاستثمارات العربية في مصر، وسرعة تعديل القوانين والتشريعات كي تتماشى مع «الجات».

وتتلخص رؤية وزارة التخطيط في أن القطاع الزراعي مطالب بزيادة الكمية المنتجة من المحاصيل الاستراتيجية التي سوف تتأثر برفع الدعم عنها، مثل القمح والمحاصيل الزيتية، والاستفادة من إزالة الحواجز أمام صادراتنا من السلع الزراعية، والتصرف على احتياجات الأسواق الخارجية، والتوسع في زراعة المحاصيل غير التقليدية للتصدير للخارج.

### مراعاة المنافسة

ومن الخبراء تطرح د. نادية الشيشيني - مدير عام بنك التنمية الصناعية - رؤيتها مؤكدة أن الاستفادة تبدأ في مرحلة اختيار المشروعات التي يتم إنشاؤها، فالملاحظ أن بعض المسؤولين والمستثمرين يفكرون بعقلية «من الإبرة إلى الصاروخ» دون إعطاء وزن للمزايا النسبية، واعتبارات المنافسة الدولية في المستقبل، مما تترتب عليه سلبيات كثيرة للمشروعات ذات الأحجام الكبيرة.

وتشير د. نادية إلى نقطة مهمة، وهي أن الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إنشاء المشروعات ليست هي توافر المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، وليست حجم الواردات الحالية، وتكلفتها، ولكن عند إنشاء أى مشروع لابد من طرح تساؤل مهم هو: هل سيتمطيع المشروع بعد استكمال إنشائه، وفي ضوء تكلفته الاستثمارية أن ينتج بنوعية تضارع النوعيات المستوردة، أو بأقل منها سعراً؟

تقول د. نادية: للأسف للمشروعات المطروحة تشمل كثافة المجالات في الوقت الذي لم تعد فيه القضية قضية الإحلال محل الواردات، لأنه يمكن لنا أن نموت في بيوتنا.. وعلى المشروعات

التعويض عن الآثار السلبية التي تترتب على تحرير التجارة في السلع الزراعية من خلال استمرار المنح والمعونات الغذائية، ومبيعات السلع الغذائية بشروط ميسرة.

### استراتيجيات الحل

والآن بعد أن وضحت معالم القلق وصوره، نطرح التساؤل المهم على الخبراء والمتخصصين، هذا التساؤل يقول: كيف نعظم الإيجابيات ونقلل من السلبيات في ظل المخاطر القادمة من «الجات»؟

وزارة الاقتصاد عجزت عن تحديد كمي دقيق للآثار السلبية للجات، على الاقتصاد نظراً لعدم توافر المعلومات والبيانات اللازمة.. لكنها وضعت استراتيجية محددة للخروج من دوامة الجهول في تقرير لها، تم عرضه على محمود محمد محمود - وزير الاقتصاد - أكدت الوزارة في التقرير أن الاستفادة من «الجات» في تنمية الصادرات تتوقف على رسم السياسات، واتخاذ الإجراءات للقضاء على معوقات التصدير، وتخفيض تكلفة الإنتاج، ورفع الجودة، وتنشيط إجراءات التصدير، والاستفادة من التنازلات الجمركية مع مراعاة المزايا النسبية للصناعة المصرية، والفرص الجديدة المتاحة في السوق العالمية، وإعادة هيكلة الإطار التشريعي، وتحديد الصادرات التي تستحق الدعم، ومنحه في مرحلة التصدير وليس الإنتاج، وربطه طردياً بقيمة الصادرات، وتعدد أشكاله، وتمويل جزء من الدعم من اشتراكات أعضاء الغرف الصناعية المختلفة، والاهتمام بالدعم غير القابل لاتخاذ أى إجراء مثل تمويل الأبحاث وتطويرها، مع وضع نظام دقيق لمراقبة الواردات المدعومة، ووضع نظام مراقبة دقيق على درجة عالية من الكفاءة لتطبيق الإجراءات

الوقائية وإصدار قوانين منع الاحتكار والإغراق.

### التوعية والتكنولوجيا

أما الغرف التجارية، فتري ضرورة الاهتمام بتوعية المواطن بأهمية استخدام المنتجات الوطنية، وتفضيلها على الأجنبية، وإنشاء وحدة متخصصة على المستوى القومى للتعامل مع شئون «الجات»، ودعم مشروعات البحث العلمى، وتأكيد الضمانات الخاصة بحماية الصناعة







المصدر : ..... الميثاق

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢٠ يناير ١٩٩٥

البنية الدول العربية لا يتجاوز ٢١  
مليار دولار سنوياً أي ٨٪ من حجم  
تجارتها.  
والآن، بعد أن أحسستنا بحجم  
الخطر القادم، هل تتحرك الحكومة  
لتبني نداء الخبراء والمؤسسات  
الرسمية؟ ونحن معها ندعركم يا خفي  
الألفاظ نجداً مما نخاف!





المصدر : ..... الأهرام

التاريخ : ..... ٢٠ يناير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## العرب في مواجهة ثقافة «الجات»

الوطني أو القومي، ومن ثم فالدول العربية مدعوة لبثورة ترتيبات عربية مشتركة لحماية الانتاج الفكري والصناعي لابتائها. وتعرض الدكتور مصطفى الفقي والدكتور جابر عصفور والاستاذ الطيبي للجوانب التحليلية الفكرية للاتفاقية مؤكدين ان الجات في جوهرها تدعم سيطرة الدول الكبرى وتسلب اريادة الدول النامية مما سيؤدي في نهاية المطاف الى المساس بالسيادة الوطنية لتلك الدول وذلك هو مكن الخطر.

من جانبه تعرض الدكتور حسام عيسى باعتباره احد المشاركين في صياغة الاتفاقية لما دار خلف الكواليس من ضغوط امريكية واوروبية لكي تخرج تلك الاتفاقية بالشكل الراهن الذي يدعم مصالح تلك الدول. واكدت ان الجات ليس لها طابعا اخلاقيا وانما تتسم بطابع اقتصادي بحت، كما انها لم تات بأي جديد في مجال حماية الملكية الفكرية سوى خلق مجموعة جديدة من الجزاءات الحية والاجراءات الانتقامية.

وختمما فان خلاصة ماخرجت به الندوة هو ان الجات ظاهرة من ظواهر القرن الحادي والعشرين الذي يشهد تغييرات جذرية في العالم كله الامر الذي يتطلب منا كعرب وضع استراتيجية واضحة لكيفية التعامل مع اليات المستقبل

مجدي الحسيني

في نقاش ممتع وطرح متميز شارك فيه نخبة من المفكرين والخبراء السياسيين تم - للمرة الاولى - في عالمنا العربي تسليط الضوء بصورة تحليلية شاملة على اتفاقية حماية الملكية الفكرية التابعة لاتفاقية الجات والتاثيرات المتوقعة لها سلبا وإيجابا على مختلف عناصر الثقافة العربية وفي مقدمتها الكتاب.

لعل مدى يومين شهد مقر المجلس الاعلى للثقافة بالقاهرة فعاليات اول ندوة تتناول هذا الموضوع الحيوي بالرصد والتحليل. ولعل اللافت للنظر لكل من تابع تلك الندوة هو ماشهدته من طرح واف لمختلف جوانب الاتفاقية، حيث تناول المستشار عبدالقادر النشار الجانب القانوني للاتفاقية مستعرضا المراحل التي مرت بها والتطورات التي التحقت بها على مدى ٢٧ عاما، بينما تعرض السفير الدكتور محمد نعمان جلال لوجهة النظر العربية تجاه الاتفاقية مؤكدا ان الدول العربية لاتزال في وضع دون المأمول في شأن حماية حقوق المؤلف والناشر العربي.

وطالب بضرورة دراسة الآثار الثقافية للجات فيما يتعلق بحقوق المؤلف أو الناشر أو المترجم العربي سواء على المستوى الفردي أو





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٥ / ١ / ٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## حكايات

### عربية

● ناقش خبراء التامين العرب في الندوة التي عقدت على مدى ٢ أيام بجامعة الدول العربية وضع استراتيجية عربية لحماية مصالح الوطن العربي التامينية وتجنب الآثار السلبية لاتفاقية الجات.



سمير فايد

وقال السيد سمير فايد نائب رئيس مجلس إدارة شركة والمستثمرون المتحمسون للتأمين ان الندوة ناقشت اثار اتفاقية الجات على



عبد الحميد البيجان

صناعة التأمين العربية وذلك بناء على توصية المؤتمر العشرين للاتحاد العربي للتأمين الذي عقد بالمغرب العام الماضي وقد تحدث في الندوة السادة خيرى

سليم نائب رئيس الهيئة العربية للرقابة على التأمين وحسن حافظ رئيس الاتحاد المصرى للتأمين الى جانب خبراء التأمين.

وتم الاتفاق على وضع استراتيجية عربية لمواجهة السلبية المتوقعة من اثار تطبيق اتفاقية الجات من اجل ان تكون الاسواق العربية فى مجال التأمين متحررة فكريا وماليا وسياسيا وقادرة على المنافسة.

● تعقد فى فندق سفير بالقاهرة يوم الاربعاء القادم ندوة عن المشروعات السياحية المشتركة بين مصر والكويت تحت رعاية السفير عبد الحميد البيجان سفير دولة الكويت بالقاهرة. تناقش الندوة المساهمات الكويتية فى المشروعات السياحية وخاصة القرى السياحية فى مصر.

● تمكنت الاجهزة الامنية بالجمار العراقية بمنطقة طربيل الجنوبية من ضبط عدد كبير من القطع الاثرية العراقية القديمة. كانت معدة لنهريب الى خارج العراق.

واشار مصدر مسئول بالجمار الى ان القطع الاثرية العراقية تشمل على عدد من التماثيل الحجرية والاولى الفخارية واخاتم اسطوانية والواح طينية منقوشة. و اضاف المصدر ان هذه القطع الاثرية يعود تاريخها الى

العصور السومرية و زمنية غير انه لم يذكر عند القطر الاثرية التي تم ضبطها واكتفى بقولها انها قطع على درجة بالغة من الامة. وتجدر الاشارة الى ان منطقة طربيل الحدودية تقع على بعد ستعائة كيلو متر من بغداد وتعد المقعد الوحيد مع الارين.





المصدر : ..... الألبان

٢٠٠٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كلمات

ليس الكتف المصري وحده هو الذي يمر بأزمة ، ولندع جانباً أزمة ارتفاع أسعار الورق في العالم كله ، لذلك موقف جديد يعانى منه الجميع هنا وفي البلاد العربية والأوروبية والأمريكية وفي كل مكان . لكنني اتحدث عن خصوصية الأزمة المصرية التي كثرت أسبابها . ومع ذلك فإن كل ناشر مصري يعرف جيداً هذه الأسباب .. وإنما نحن قد نختلف في تحديد الأولويات والتفرقة بين المهم والأهم ، والمقيم والعرض ، واعداد إلى سير الكلام الأصلي فأقول إن الكتف المصري لا يمر وحده بالأزمة . وإنما قد تختلف إليه قريباً جداً . وسيلة تنقيب وترفيه أخرى في غلبة الأهمية واعنى بها السينما .

والخطر أو المنافسة الرئيسية للكتف المصري تأتي من شقيقتنا لبنان . وكذلك ستأتي المنافسة الخطيرة للسينما المصرية من جانب لبنان أيضاً ، وأزمة السينما المصرية حقيقة واقعة لا مبالغة فيها . والفرق بين أزمة الكتف وأزمة السينما . هو أن ناشرى الكتف المصريين يعلمون أسباب أزمتهم وينحدون عنها منذ ثلاثين عاماً . ولأنهم إزاءها يتغير إلا إذا كان التغيير في مجال اشتداد الأزمة وتدهور حالتها . أما السينما فإن أهلها يختلفون بشأنها وحول أسبابها وبواعثها . وقد حاول السينمائيون أخيراً أن يعقدوا ندوات ومؤتمرات لبحث أزمتهم العاتية ولكنهم للأسف الشديد لم يصلوا حتى الآن إلى تشخيص متفق عليه للمرض الذى أصاب مهنتهم المهمة والجميلة والمتمرة .

وليس بمستبعد أن يغزونا الأخوة اللبنانيون في مجال السينما كما غزونا في مجال الكتف .

صحيح أن الكتف تكتب عادة بلغة عربية تكاد تكون واحدة في القاهرة وبيروت . ولكن اللغة في السينما وهى اللهجات المحلية تختلف من أصمة إلى أخرى . ولكن هذا الاختلاف لن يقف عقبة أمام الأخوة اللبنانيين النشطين العاملين بالذكاء المتحررين . من القيود ومن البيروقراطية إلى اللبناني يعرف ماذا يريد . وهو مستعد لأن يفعل كل شيء في سبيل تحقيق ما يريد .

ولا يغفل أن يغضب المصريون . ناشرين كانوا أم سينمائيين من أخوانهم اللبنانيين زملائهم في المهنة .. فللتنافس الحر الشريف فوائد كبرى . ولعلنا نستطيع أن نستفيد منهم أو نعمل على مواجهة هذا التنافس . بترشيد سيرتنا وتلاى عيوبنا وأخطائنا . ولكننا رغم كل الأخوة والمحبة اللتين نشعر بهما . إزاء اللبنانيين . نحول أن ندق أجراس الخطر ونحاول أن نستعد مراكزنا التي كانت مرموقة . في كل من صناعة الكتف . والسينما .

إن اجتماعاً دار أخيراً بين السيد وزير الثقافة وأعضاء غرفة السينما . دام ثلاث ساعات دون الوصول إلى حلول . بل إن القوال المتحدثين تؤكد عدم التفاهم على التشخيص ومن ثم عدم قدرتهم على وصف العلاج . وبدون معرفة الداء . لا يمكن وصف الدواء . ونحن الذين لا نعمل في صناعة السينما . لا نرغم أن لدينا آراء محددة عن أزمته وأسبابها ووسائل علاجها . ونحن الذين نعمل في صناعة التنبؤ . نعرف عن مهنتنا الكثير . ولا تختلف آراؤنا بشأنها . ومع ذلك فقد وضعنا أصابعنا في الشق . راجين من الله الصبر والسلوان .

محمود عبد المنعم مراد







المصدر : ..... المصور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

معرض الكتاب ٩٥ :

# إقبال ضعيف وأسعار نار وتزوير بالجملة

- ١٥ مليون عنوان انتجتها البشرية منذ اختراع الطباعة فكيف يكون في معرض القاهرة ١٩ مليوناً؟
- انتشار التزوير بين معظم الناشرين ولم يعد مقصوراً على اللبنانيين.





المصدر : ..... المصور

٢٠ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●● تراجع الاقبال على معرض الكتاب هذا العام ، ويبدو ذلك واضحا من تأمل بوابات المعرض وقد انعدم الزحام حولها ، وداخل الأجنحة أيضا .. وربما كان توافق أيام المعرض مع امتحانات نصف العام في المدارس والجامعات أحد الأسباب لقلة الاقبال مع صرامة الاجراءات الأمنية في المداخل وهو أمر جيد في حد ذاته لكن ينبغي أيضا تحديث هذه الاجراءات ، فهناك ماكينة عند المدخل لابد أن يمر بها كل من يدخل مرة أولى ثم عليه أن يتخلص من المفاتيح أو الأشياء المعدنية التي معه ثم يعاود الدخول وتكون المشكلة أخبر إذا كانت بعض ملابسه بها أشياء معدنية وهكذا ، كل ذلك يرهق الجمهور ●●

تحقيق :

حلمي النمنم

عدسة :

محمود عساف

«المعرض هو المتنفس الوحيد لنا بعد أن انتقلنا من سور الأزبكية إلى الدراسة حيث لم يعود الزبون على المكان ، وحدث هذا العام أن ضاعفت إدارة المعرض المبلغ الذي تدفعه كل إيجار حيث بلغ ١٢٠٠ جنيه للكشك وكلين العام الماضي ٦٠٠ فقط ولذا فلا بد لنا أن نبيع حتى ولو اضطررنا إلى عوض الكتب بعشرة قروش ..»

فكرة بيع الكتب القديمة بأسعار زهيدة التقطها بعض الناشرين الكبار وفي مقدمتهم «هيئة الكتاب» حيث خصصت قاعة لبيع الكتب المخزونة لديها وبعضها من أيام الستينيات بسعر خمسة جنيهات للعشرين كتابا وجنيهين ونصف الجنيه لكتب التراث مثل بدائع الزهور والتجويد الزاهرة . أيضا فعل الشيء نفسه بعض الناشرين اللبنانيين .

التزوير والمزورون

بعد المعرض شهادة ناصعة بضعف الانتاج الثقافي العربي وانهايار القوانين العربية التي تتصدى للتزوير .. فالملاحظ هو ندرة العناوين الجديدة والجيدة، ومعظم

□ أما داخل أجنحة عرض الكتب فقد أدى ارتفاع الاسعار إلى صرف المواطنين عن الشراء ، ويمكن - مثلا أن نلاحظ أن بعض دور النشر الكبرى قد وفرت عددا كبيرا من الموظفين الذين يحرون فواتير البيع كما كانت الحال كل عام ولكن في هذا المعرض نجد هؤلاء تقريبا بلا عمل ، وقد استحدثت بعض دور النشر نظاما جديدا هذا العام لتلافي الأمر وهو البيع بالتقسيط ولكن حتى الآن لم يوجد الاقبال المتوقع . أحد المواطنين قال لي «لم يبق إلا الكتب لتشتريها بالتقسيط..»

الناشرون يبدون هذا الارتفاع في الاسعار بارتفاع ثمن الورق والجمارك وضريبة المبيعات وأيضا ارتفاع ايجار الأجنحة وقال لي أحدهم «وصل إيجار المتر المربع الى ألف جنيه طوال أيام المعرض مع إضافة ٢٥٠ جنيهها أسعار إنارة و ٢٥٠ ثانية للنظافة ..» هذا الارتفاع في الاسعار صب في مصلحة تجار كتب «سور الأزبكية» الذين يشتركون في المعرض .. فقد اشترك ٢٨ بائعا يعرضون كتباً لا يأس بها ويأسعار تبدأ من خمسين قرشا ولا تتجاوز خمسة جنيهات بينما متوسط سعر الكتاب الجديد يتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥ جنيه . وقد فاز هؤلاء الباعة بالجمهور الأكبر .. وكما قال أحدهم - صابر عطوة -





**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

الاصدارات الجديدة إما كتب من التراث أو كتب سياسية تتعلق أغلبها بالمفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل واتفاقيات السلام أو كتب جنسية . والملاحظ وجود حالة من السيولة الشديدة لدى دور النشر بين التخصصات الثلاثة ، فبعض دور النشر التي تخصصت لسنوات في طباعة كتب التراث والسلف إذا بها تعرض إلى جوار مؤلفات ابن تيمية وابن القيم الجوزية كتباً للإثارة الجنسية وحين سألت أحدهم قال لي : نحن لانطبع كتباً جنسية ونقوم بعرضها فقط لأن السوق عايز كفة ..

يسجل المعرض هذا العام ارتفاع نسبة «التزوير» فكثيرة هي الكتب المصورة عن طبعات لناشرين آخرين ، ويمكن أن تجد مؤلفات العقاد وطه حسين وچورجى زيدان لدى عشرات الناشرين وكل منهم يكتب اسمه على الطبعة ، بل إن كتابا مثل «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» لرفاعة الطهطاوى طبعته هيئة الكتاب على أنه من كتب التزوير وطبعه ناشر لبنانى باعتباره من «أدب الرحلات» وناسر ثالث اعتبره من «الأدب الإسلامى» وهكذا .. وكنا فى السنوات الماضية نشير إلى بعض الناشرين اللبنانيين على اعتبار أنهم وجدهم المزودون ، وفى العام قبل الماضى ضبط ناشر مغربى زور كتب المستشار سعيد العشماوى واضطر الرجل أن يهرب من القاهرة قبل إلقاء القبض عليه . لكن هذا العام انتشر واستشرى التزوير وتعددت أساليب ممارسته .. فقد وجدت لدى إحدى المكتبات الأزهرية أعمال الحلج مصورة عن طبعة عراقية .. وقام الناشر نفسه بتحويل «تاريخ الحلج» الذى وضعه المستشرقان بادل كراوى ، ولويس ماسينون وحذف اسم المترجم ولما فاتحته فى ذلك قال «كله بيصور ولا توجد طبعة أصلية» والهم أن يكون الكتاب موجودا أصلا ومن أشكال التزوير الأخرى فى كتب التراث أن

ورغم أن «العراق» لم تشترك رسمياً في المعرض فإن الكتب والمؤلفات العراقية وبعضها طبع هذا العام كانت موجودة ومشاركة في المعرض لدى ناشرين مصريين وعرب ، لبنانيين وأرمنين . هذا بالإضافة إلى أعمال المؤلفين والباحثين العراقيين التي نشرت في مصر والعالم العربي وبعضها ظهر أيضاً سنة ١٩٩٥ .

وإذا كان العراق قد اشترك بشكل غير مباشر فإن عددا من الدول العربية لم تشترك ولم نجد أعمالها داخل الأجنحة مثل اليمن والجزائر.. ويوم الافتتاح أعلن وزير سرحان أن هناك ٧٦ دولة مشاركة في المعرض لكن داخل «قاعة المعرض» هناك قائمة بأسماء الدول المشاركة وضعتها هيئة الكتاب ومراجعة القائمة نجد أن هذا الرقم - ٧٦ - مبالغ فيه







المصدر :

٢٠ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أشياء أخرى من هذا القبيل .  
أحد العاملين في هيئة الكتاب قال لي إن  
د. سمير سرحان وحده هو الذي قرر ذلك ..  
وبات ملحا الآن تشكيل هيئة لهذه الجوائز حتى  
تضمن لها شروطا أفضل ولكي تكون جائزة  
بالمعنى الحقيقي ولا تأخذ شكل المنح  
للشخصي .

#### حوار مفتوح

ربما كانت الندوات والحوارات الفكرية  
والثقافية في المعرض هي الجانب الأكثر  
إيجالية وباتت تعطى للمعرض زخما أنبيا  
ومعنويا حقيقيا وقد اتسعت هذه الندوات لتضم  
كل التيارات السياسية والفكرية في مصر ففي  
ندوة لمناقشة كتاب د. رمزي زكي «الليبرالية  
المتوحشة» تحدث د. رفعت السعيد عن  
الليبرالية بمعناها القاموسي وتعني سعة الأفق  
بلا تعصب . وتحدث عن ترسيخ مبادئ  
الديمقراطية وفي ندوة وسطية الإسلام تحدث د.  
أحمد شلبي عن العلمانية باعتبارها حرباً

على الإسلام .

وقد انعكست قلة الإقبال أيضا على  
الندوات باستثناء ندوة مناقشة كتاب الكاتب  
الكبير محمد حسين هيكل «مصر والقرن  
الواحد والعشرون» فقد تدافع الجمهور إلى  
الندوة فور ظهور الأستاذ هيكل الذي تحدث  
باقتضاب عن الكتاب وقد أكد في البداية أنه  
«ورقة حوار» وليس كتابا بالمعنى الحقيقي  
لللمعة .

وقد أتيج لهذه الندوة الكثير من عوامل  
النجاح والتلق .. فقد اجتمع لمناقشة الكتاب  
كل من سيد ياسين ود. يونس لبيب رزق ود.  
مصطفى الفقى والذي لولاه لما حضر هيكل  
إلى الندوة ، كما أعلن ذلك هيكل نفسه .  
ويظل اللقاء الفكري «درة المعرض» وهذا  
الأسبوع حضر كل من فاروق حسنى وزير  
الثقافة والدكتور أسامة الباز ود. حسين كامل  
بهاء الدين وزير التعليم وأدواء حسن التميمي  
وزير الداخلية .

وكان لكل لقاء مذاقه للخلص .. فقد  
سيطرت قضية الآثار على لقاء وزير الثقافة .  
أما د. أسامة فقد قدم - هو - نفسه للجمهور

كثيرا .. أيضا أعلن د. سمير أن المعرض يضم  
١٩ مليون عنوان بما مجموعه ٥٤ مليون  
نسخة ، وهذا الرقم متناقض تماما لأنه يعني  
أن المعرض هذا معناه أنه يوجد من كل عنوان  
أقل من ٢ نسخ بينما بعض الناشرين احضر  
للف نسخة من بعض العناوين .. لكن د.  
شعبان خليفة - رئيس قسم المكتبات بجامعة  
القاهرة - يرى أن رقم ١٩ مليون عنوان غير  
صحيح يقول : «... الإحصاء الذي قامت به  
اليونسكو أثبت أنه منذ عرفت الطباعة في  
العالم في القرن الخامس عشر أيام «يوحنا  
جوتنبرج» فإن كل ما أنتجته الانسانية حتى  
الآن بمختلف اللغات لا يتجاوز ١٥ مليون  
عنوان فكيف يكون بالمعرض ١٩ مليوناً ..  
مؤسف .. شعبان» لا أعتقد أن

المعرض يضم أكثر من خمسة ملايين نسخة  
وأرض المعارض كاملة لو ملئت بالكتب فلن  
تستوعب رقم ٥٤ مليون كتاب .. وقد أبلغت  
مرارا - يقول د. شعبان - أنا والمتخصصون  
في النشر والمكتبات د. سمير سرحان أن هذه  
الأرقام التي يعلنها كل عام غير صحيحة  
ومبالغ فيها ولكنه يفضل ذلك ، ويصر عليه .  
هناك أيضا الجوائز التي استحدثتها هيئة  
الكتاب في المعرض والتي تمنح لأحسن كتاب  
وأحسن ناشر . والحقيقة أنه حتى الآن لم  
توضع معايير واضحة للترشيح ولا الاختيار .  
ولا أحد يعرف حتى الآن كيف تمنح ؟ .. وقد  
أعلنت إدارة المعرض أن هناك لجنة تم تشكيلها  
لذلك .. وأن من بين أعضائها د. مصطفى  
الفقى .. ولكنه نفى ذلك قائلا ليس هناك لجنة

لذلك ولم يعرض أحد على أى كتاب للتحكيم ..  
والشواهد كلها تؤيد قول د. الفقى فقد أرسلت  
الخطابات للترشيح إلى دور النشر قبل افتتاح  
المعرض بأسبوع وهو وقت غير كاف بللحظة  
للدراسة الترشيحات ، وقد حدث كثير من  
الاضطراب هذا العام في المنح فقد أعلن -  
مثلا - عن فوز رواية د. رضوى عاشور  
«غرنطة» وأبلغت دار الهلال بذلك ثم سحب  
الفوز وأبلغت «دار الهلال» ثانية «رجعنا في  
كلامنا» بفارق ساعات فقط واستقر الأمر مرة  
ثالثة على المنح مناصفة بين «غرنطة» ورواية  
محمد البساطي «صخب البحيرة» وحدثت





المصدر : ..... المصـــــور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢٠ يناير ١٩٩٥

ولم يحبذ أن يدور الحوار من خلال أوراق  
مكتوبة وخلف حوارا مباشرا مع الجمهور  
وفاجأ الحاضرين بعد اللقاء بالنزول إلى  
المقاهي لمتابعة الأمسية الشعرية ..  
ومساء اليوم - الأربعاء - سوف يلتقي  
جمهور المعرض في اللقاء الفكري مع الكاتب  
الكبير محمد حسنين هيكل ، ومساء غد سوف  
يكون اللقاء مع د. مصطفى الفقي .





المصدر : .....  
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٥

خبراء الزراعة يعكفون على إعداد دراسة مكثفة للإجابة عن سؤال محوري:

# سفيننة الزراعة المصرية

## كيف

## تواجه أزمات الجات؟

علمت «مصر الخضراء» أن خبراء وزارة الزراعة قد أعدوا في الآونة الأخيرة دراسة مكثفة لتحديد مدى الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الدولية والمترتبة على اتفاقية الجات على الزراعة المصرية وذلك من جانبين:

- يؤدي التخلص من إجراءات حماية الزراعة في البلاد المتقدمة إلى انخفاض المعروض من السلع الزراعية وهذا يؤدي بالتالي إلى ارتفاع سعرها العالمي.  
- يتوقع أن يرتفع سعر الألبان والسكر واللحوم بدرجة أكبر نظرا لتمتعها حاليا بدرجة عالية من الحماية.  
- يتوقع ارتفاع سعر القمح بدرجة كبيرة في بداية التحرير إلا أنه يقدر أن إنتاج القمح يمكن أن يزيد بعد فترة لإدخال بعض التغيرات في التركيب المحصولي لبعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.  
- تشير نتائج الدراسات إلى أن ارتفاع سعر الأرز سوف يكون أقل من باقي الحبوب، ذلك لأن معظم إنتاج الأرز يتم في دول أغلبها نامية. والأمر المتوقع أن إلغاء اساليب الدعم والحماية للسلع الزراعية في المجموعة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع مثل منتجات الألبان واللحوم والدواجن والزيوت بالإضافة إلى القمح مما يعني زيادة قيمة واردات مصر من هذه الدول وبقي دول أعضاء الجات.

قاموا بمحاولات لقياس أثر تحرير التجارة الزراعية الدولية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية. وبناء عليه تم بناء بعض نماذج التجارة الزراعية اهتم أغلبها بالتعرف على أثر التحرير على الأسعار العالمية للسلع الزراعية معتمدة في ذلك كلها على مجموعة المرونة السعرية والعبورية. وبالرغم من تفاوت نتائج الدراسات التي نشرت حتى الآن إلا أن هناك بعض المؤشرات العامة التي قد تتفق فيها ومن أهمها:

الجانب الأول: هو أثرها على زيادة هاتورة الواردات من السلع الغذائية كالقمح والسكر والزيت واللحوم الحمراء.  
الجانب الثاني: العمل على تعظيم الاستفادة من الاتفاقية وتخفيف ما قد يترتب عليها من أعباء وذلك عن طريق زيادة الإنتاج والصادرات وتخفيض الواردات.  
وتسليطا للضوء على أهم ماتضمنته هذه الدراسة الاستراتيجية نشير في مجال الحديث عن الجانب الأول أن كثيرا من الباحثين والمعاهد البحثية







المصدر : **المصدر**

٢١ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

## للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات

عام ١٩٩٣ إلى حوالي ١٨ مليون طن سنويا في نهاية التسعينيات ومن الجدير بالذكر أن إنتاجنا من الحبوب عام ١٩٨٢ بلغ ٨ ملايين طن فقط.

ويشهد هذا العام بداية استخدام سلالات القمح الجديدة التي تم استنباطها وتتميز بمضاعفة عدد الحبات في السنبلة الواحدة مع استمرار برامج تنمية الأرز الذي وصلنا إلى المرتبة الأولى في إنتاجه عالميا بالنسبة لتوسط إنتاج الفدان كما يشهد هذا العام أيضا السماح بزراعة الذرة الصفراء في كل المحافظات لتوفير احتياجات صناعة الدواجن ودعم اقتصادياتها ومن الجدير بالذكر إن إنتاجنا من القمح وصل في العام الماضي إلى حوالي ٥ ملايين طن بالمقارنة بـ ٢.٥ مليون طن عام ١٩٨٢ مما أدى إلى تخفيض الواردات وتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من ٢٥٪ إلى عام ١٩٨٢ إلى حوالي ٥٠٪ في عام ١٩٩٣ رغم زيادة السكان والاستهلاك مما دعا المجلس العالمي للقمح إلى دعوة الوزارة إلى عرض تجاريه في هذا المجال في المؤتمر الدولي للقمح في لندن هذا الشهر وكذلك وضع المجلس العالمي للقمح مصر لتتأسس دورته الجديدة اعتبارا من ١٩٩٥ تقديرا لما تحققت في مصر من إنجازات في مجال تطوير إنتاج القمح.

- الحفاظ على ما تحققت من زيادة في إنتاجية القطن في العام الماضي (٨ قنطار زهر للقطن، ٩ قنطار شمر للفدان) وبلغ ما حصلنا عليه من زراعة ٨٨٤ ألف فدان حوالي ٧ ملايين قنطار زهر وهو يعادل ما كنا نحصل عليه من زراعة ٢ مليون فدان مع تطوير ذلك والحفاظ على مكانة القطن المصري في الأسواق العالمية (بلغ ما تم تصديره من قطن هذا العام حوالي ٢.٥ مليون قنطار) وتوفير احتياجات المصانع المحلية.

- الحفاظ على ما تحققت من زيادة في إنتاجية قصب السكر حيث تحتل مصر المرتبة الأولى في العالم في إنتاجية القطن من قصب السكر (حوالي ٤٤ طن للفدان في ١٢ شهرا) ودراسة تحرير زراعة وتصنيع وتجارة القصب أسوة بما تم في محصول القطن حيث أقرت مؤخرا قوانين تحرير تجارته الداخلية (فتح بورصة مينا البصل واتحاد مصدري القطن من مجلس الشعب للمول).

والصامترات وتخفيض الواردات فتوضح (الدراسة) أهم الاتجاهات المستقبلية للتنمية الزراعية في مصر والتي تعمل على تحقيق ذلك من خلال العمل على استمرار زيادة الغلة الفدانية وتخفيض تكلفة إنتاج الوحدة للنتيجة وتحسين الجودة وبالتالي زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

- الاستمرار في برامج استصلاح الأراضي الجديدة بمعدل ١٥٠ ألف فدان سنويا مع تملك ٥٠ ألف فدان منها سنويا إلى ١٠ آلاف شاب من شباب الخريجين في إطار مشروع

مبارك القومي

للمساهمة في حل

مشكلة البطالة

وتخصيص المساحة

الباقية للمستثمرين

وصغار المزارعين.

ومن الجدير بالذكر

أن المساحة المزروعة

قد زادت من ٦.٢

مليون فدان عام

١٩٨٢ إلى حوالي

٧.٧ مليون فدان

عام ١٩٩٤ كما أن

المساحة المحصولية

زادت من ١١.٢

مليون فدان عام

١٩٨١ إلى ١٤.٣

مليون

- الاستمرار في تحقيق نمو في

الإنتاج الزراعي يبلغ حوالي ٢.٤٪

سنويا مقابل ٢.٦٪ سنويا في بداية

الثمانينيات.

- ترشيد استخدامات مياه الري وما

يتضمنه ذلك من تبني برامج الإرشاد

المائي وعدم التوسع في زراعة قصب

السكر مع التوسع في زراعة وإنتاج

السكر من بنجر السكر وعدم التوسع

في زراعة الأرز والاستفادة من علوم

البيوتكنولوجيا والهندسة الوراثية في

استنباط أصناف قصيرة العمر وتحتاج

إلى كميات مياه أقل وتحمل الملوحة

والتوسع في تجارب إدارة المياه داخل

المحقل وتسوية الأراضي بالليزر مما

يوفر المياه.

- الاستمرار في تقليل استخدام

الأسمدة الكيماوية والمبيدات والاعتماد

على برامج مكافحة البيولوجية للتكاملة

وإستخدام المصائد والفروقات بما يقلل

تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة ويزيد

القدرة على المنافسة العالمية والتصدير

من جهة وحافظ على البيئة من التلوث

من جهة أخرى. ومن الجدير بالذكر أنه

تم في العام الماضي زراعة حوالي ٤٠

ألف فدان قطن بدون استخدام مبيدات

وتم التوسع في ذلك هذا العام في

حوالي ٢٠٠ ألف فدان قطن.

- زيادة حجم الإنتاج الوطني من

الحبوب من ١٥ مليون طن سنويا في

وسير البيانات إلى أن قيمة الواردات المصرية بلغت نحو ٢٤.٤ مليون جنيه منها نحو ٥.٨ مليون جنيه أو ٢٤٪ واردات زراعية في متوسط الفترة ٨٩ - ١٩٩٣.

وتشير البيانات إلى أن نحو نصف واردات مصر من القمح تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٥.٤٪ من أستراليا، ٨.٨٪ من فرنسا، وإذا أخذ في الاعتبار مقدار التغير في الأسعار العالمية نتيجة تنفيذ إتفاقية الجات ومع افتراض ثبات الأرقام المستوردة من القمح فإن الزيادة الإجمالية من قيمة الواردات المصرية من القمح سوف تصل إلى نحو ١٨.٥ مليون دولار. أما عن السكر فقد كانت فرنسا والبرازيل من أهم الدول المصدرة للسكر لمصر حيث كان متوسط واردات مصر من السكر نحو ٤٧٧ ألف طن في متوسط الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٣ ويتنظر أن تزيد قيمة هذه الواردات بنحو ٦.٢ مليون دولار.

أما عن زيت الطعام فتعتبر سويسرا وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية

والملكة المتحدة من أهم الدول التي تستورد منها مصر هذه السلع وتقدر الزيادة في قيمة وارداتها بـ ٠.٦٧ مليون دولار، أما بالنسبة للحوم الحمراء فكانت ألمانيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، أيرلندا، فرنسا، هولندا من أهم الدول التي تستورد منها مصر

اللحم الحمراء، وقدرت الزيادة المتوقعة من قيمة وارداتها بنحو ٣٤ مليون دولار.

وعند أخذ احتمالات التغير في الإنتاج والاستهلاك في الاعتبار بتقدير التغير في الفجوة الغذائية من السلع السابقة حتى عام ٢٠٠٠ يمكن تقدير الزيادة في قيمة الواردات بنحو ٤٠.٦، ٢٢.٦، ٤٦.٦، ١.٢٠٤ مليون دولار لكل من القمح، السكر واللحوم، وزيت الطعام على الترتيب، ويجب الإشارة إلى أن هذه التقديرات يمكن إعادة النظر فيها وفقا لما قد يترقب على تنفيذ إتفاقية الجات من التغير في الأسعار العالمية وفقا لظروف الطلب والعرض للدول الأعضاء ووفقا لإمكانية استغلال الموارد المتاحة والتغير الذي يمكن أن يحدث في التركيب المحصولي لمواكبة ديناميكية البيات السوق.

- أما بالنسبة للجانب الثاني:

وهو محاولة تعظيم الاستفادة من

الإتفاقية وتخفيف ما قد يترقب عليها

من أعباء وذلك عن طريق زيادة الإنتاج







المصدر : ..... [مصدر غير واضح]

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الجات والملكية الفكرية

ان قيام الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية سيكون دون شك خطوة هامة في استقرار الأوضاع في هذا الميدان الذي يتصل حقيقة بقدرة نوع خاص من الناس يفقدون الميزة التي اعطاها لهم الله بالقرصنة أو السرقة واساليب أخرى غير مشروعة وتتضمن الاتفاقية كل بنود الحماية الهامة التي تنص عليها اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية وتوضح ان برامج الكمبيوتر تحظى كاعمال أدبية.

ان الولايات المتحدة الأمريكية تقدر ان خسائرها بسبب القرصنة في مجال الأعمال الفنية خارج الولايات المتحدة بما يقارب بين ١٧ و ١٥ مليار دولار سنوياً وإذا كسنت الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت ان تحصى خسائرها فهل نستطيع نحن ان نحصى خسائرها في المهجر وفي الولايات المتحدة وفي أمريكا الجنوبية وفي المنطقة العربية وفي المناطق الإسلامية في آسيا وأفريقيا.. هل نستطيع وإذا استطعنا ان نحصى خسائرها هل نستطيع ان نحصل للمبدع على حقوقه الفكرية المادية أننا قد فشلنا حتى الآن مع الحكومة في جمهوريتنا ان نحصل منها على حقوقنا وهي التي اصدرت القوانين التي تحمي الملكية الفكرية فهل ننجح مع الدول الأجنبية ؟ فرجو ذلك .

العالمية والتزوير وما عداها من انتهاكات لحقوق الملكية الفكرية على نطاق عالمي وتستطيع جميع الدول التي يتعرض انتاجها الفكري أو الملكية الفكرية فيها الى القرصنة ان تستفيد بنفس المواد التي وريت في الاتفاق والتي تعتبر الآن جزءاً من اتفاقية الجات . تتضمن اتفاقية الجات في اسسط صيغة للمستثمر أو الكاتب أو الفنان الذي يؤدي أو يطور عملاً خلافاً الحق في ان يستمتع بالارباح المالية التي تتحقق عن عمله وإذا لم ينل هذا الحق بالتعاقد يستطيع ان يلجأ الى التحكيم الذي يقرر له حقه القانوني ومع ان قرصنة الملكية الفكرية تنتشر في البلاد الصناعية كما تنتشر في الدول النامية فان الاتحاد الدولي للملكية يقول ان اكثر من ٧٥٪ من أعمال القرصنة يقع في البلدان النامية وفي بلدان اسيا حديثة التصنيع ويقول تقرير الاتحاد الدولي للملكية الفكرية ان ٤٥٪ من الخسائر التجارية التي يقرر ان الشركات الأمريكية واجهتها سنة ١٩٩٢ بسبب القرصنة الفكرية حصل في الصين والهند وتايوان وكوريا والصين نسبة ١٧٪ أخرى في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق و٩٪ في أمريكا اللاتينية بأورجواي والبرازيل وفانزويلا ٧٪ في الشرق الاوسط و٢٣٪ في أوروبا الغربية.

ذكرت مجموعة استشارية أمريكية من قطاع الأعمال كلفت بمراجعة اتفاقيات الجات لصالح السلطات الأمريكية ان اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة اذا أخذت ككل هي اتفاقية رغم ما يشوبها من نقص في بعض جوانبها توفر حداً أدنى من الحماية من شأنه اذا نفذ من قبل الدول التي يزيد عددها على مائة عضو في منظمة التجارة العالمية للجات ان يقدم مساعدة في تقليل الخسائر التي يواجهها الاقتصاد العالمي من جراء أعمال القرصنة





المصدر : ..... الأهرام

التاريخ : ..... ٢٠٢٠ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ندوة حول الجات ومشاكل الثقافة والفكر

كتب / مصطفى عبد الغنى :

يلاحظ ان التمهيد لاتفاقية الجات (الاتفاقية العامة لتعريفات الجمركية والتجارة) منذ سنوات انتهى وهو يحمل وجهات نظر وتقارير اقتصادية ومالية كثيرة. دون ان تحظى فيه القضايا الثقافية عندنا باي قدر من الاهتمام رغم خطورة هذه القضايا.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الندوة التي عقدت اخيرا بالمجلس الاعلى للثقافة تحت عنوان (الجات والكتاب) بين يومي ١٠ و ١١ يناير ووفر لها تينامو المجلس الاعلى د. جابر عصفور مناخا مواتيا ومشجعا بشارك فيها صفوف من مثقفينا نذكر منهم الكاتبة: مصطفى الفقي وعمان جلال وسميحة القليوبي وحسام عيسى ونور فراحات ايضا السفير عبد الرزوق الزبيدي والناشر للنهضة ابراهيم المعلم ولعي المطيعي وهاني طلبة وعبد القادر النشار وغيرهم.

ولاول وهلة، فان المرء يعاني كما اتفق المشاركون من عدم فهم واضح لنصوص الاتفاقية (النصوص ليس بين ايدينا، غياب ندوة واحدة لمناقشة قضايا الثقافة في الاتفاقية... الخ)، ومن هنا، فان الندوة كانت فرصة لبلورة عديد من الاسئلة اكثر من صياغة اجابات وافية. وهذا الحوار هو الذي لقي بالضوء اكثر على الاتفاقية، وعبروا فوق الخسائر المحققة نتيجة لتطبيق الاتفاقية في المجال الزراعي او تجارة المنسوجات او الملابس التي غير ذلك، فمن المؤكد ان الدول المتقدمة صاحبة الفكرة الاولى للاتفاقية منذ نهاية الاربعينات عملت على اضافة بند حماية الحقوق الفكرية في نهاية الجولات التي وصلت الى التوقيع النهائي لها في مراكش اول هذا العام ١٩٩٥، وكان الهدف الاساسي هو زيادة تضيق الحلقة على العالم الثالث في النظام العالمي الجديد، فحظرت هذه الاتفاقية على اعضائها - ومنها مصر - ان تعرف الكثير من التكنولوجيا، بل وتوقع علينا اقصى العقوبات - خلال الاتفاقية - حين نقوم باستخدام الصناعات الثقافية التكنولوجية، وهو ما يصل الى حظر الافكار او المنتجات الفكرية بعدما أصبحت قيمة المنتجات تكمن في محتواها الفكري بما فيها حقوق النشر والبحث والتطوير والابداع الانساني وما الى ذلك من مظاهر التطور الفكري. وهذا يعني ببساطة اننا لانستطيع الافاده من الابتكارات العصرية دون ان ننصاع للدول الكبرى بضرورة فرض مستويات عالية من الحماية لحقوق الملكية الفكرية. مما يؤدي - في الغالب - الى قيام سلطة احتكارية في مجال المعرفة المعاصرة، وهو ما يصل بنا الى ان الدول المتقدمة تزي (ضرورة رفع فترة الحماية للملكيات الفكرية لتصل الى ٥٠ عاما لحقوق الطبع و ١٠ اعوام لحقوق نقل النواتج الالكترونية وبرامج الكمبيوتر، وهو ما يضع قيودا على التكنولوجيا المتطورة...)، وباختصار، لانستطيع الحصول على الافادة من النتاج الغربي في مجال مثل الترجمة دون ان نكون تابعين لهذه القوى الخارجية مما يحول كثيرا من العوامل التي يكون

من شأنها دفعا للعيش في العالم المعاصر

- تنبيه اكثر المشاركين الى ان الجات ليست اكثر من احكام قبضة الدول الكبرى على الدول النامية، فعملت على انشاء العديد من المنظمات (البنك الدولي، صندوق النقد... الخ) واخرها الجات للسيطرة على الاقتصاد العالمي وتسييره حسب مصالحها، فاشارة مصطفى الفقي منذ البداية ( وكان رئيس الجلسة الاولى) الى ان الاتفاقية ظاهرها اقتصادي غير ان باطنها سياسي ذات طابع ثقافي، ومن هنا تنبه منذ البداية ان تأثير هذه الاتفاقية سيتحدد في الجانب الفكري خلال القرنين: الملكية الفكرية والمواد المؤثرة في صناعة الكتاب كما اشار قريبا الى هذا المستشار عبد القادر النشار حين قال ان الدول المتقدمة صناعتا رات ان لها حقوقا أصبحت تهدد من وجهة نظرها لان الدول النامية تستفيد منها بدعوى انها تعتمد اساسا لتقليدها او استنساخها، فكان هم الدول الكبرى - عبر السيطرة العلمي - الحصول على عائد مادي ضخم من الدول النامية، غير ان ابراهيم المعلم توقف اكثر عند الجانب الثقافي الضائع لمصر خاصة في الوطن العربي او العالم كله، فراح يشير في ضوء الجات الى القرجاع الذي نشهده في العنوانات في السنوات الاخيرة، كما شدد على كارثة التزوير والسلبات والصغرات التي يستغلها المزورون مقدما اقتراحات عديدة لمواجهة متسائلا غير مرة عن دور الاتحادات العربية واتحادات الناشرين العرب واختتم كلمته بضرورة الاجتماع الكامل بأهمية التزوير على جميع المستويات وأن يتربس في ضمير المجتمع مدى خطورة تلك الجريمة على الابداع والثقافة خاصة مؤكدا ان الريادة لمصر لو تنهينا للتزوير الداخلي في مواجهة ما يخطط لنا على مستوى اتفاقية مثل الجات.

وفي هذا اشار لمعي المطيعي الى خشيته من المساس بالسيادة الوطنية حين تطبق الجات التي تبتناها الدول الكبرى على الدول النامية.

وكان هاني طلبة اكثر الجميع تحذيرا من هذا النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه المنظمات وفي مقدمتها الجات، فراح يعدد الاخطار التي تتهدد بنا من جراء خلق الشمال لمنظمتها للسيطرة الاقتصادية علينا، متسائلا اكثر من مرة: في المقابل، فماذا اعدنا نحن لمواجهة السيطرة الغربية الجديدة واساليبها التي تطورها عبر البات وتنظيمات تمنحها صيغة قانونية، وحاول توظيفها من اجل مصالحها فقط.

- ومن هذه النقطة الاخيرة: ماذا اعدنا؟ سيطر على المحاضرين شعورا واحدا، تلخص في غياب الاستجابة العربية. وقد اتفق الجميع على ان الاخطار العربية تنتمي - اساسا - الى الدول النامية او تحت نامية -، وهي الاخطار التي ستعرض - اذا سارت الامور على ما هي عليه الان - من الفرقة واقتلاد الوعي - الى خسائر ضخمة. ويمكن ان نستشهد على ذلك من المنظمات العالمية نفسها، الا تقرر هذا البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وسكرتاريه منظمة (الجات نفسها)





المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الخبراء يناقشون مستقبل صناعة التأمين في ندوة الجات وأثرها على قطاع التأمين

عقدت بالقاهرة خلال أيام ٢٠-١٨ يناير الحالي بمقر جامعة الدول العربية وتحت رعاية الأمين العام للجامعة الدكتور عصمت عبد المجيد والاتحاد العام العربي للتأمين والندوة العربية لتأمين الجات وأثرها على صناعة التأمين العربية، صرح محمد الشاذلي رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الأهلية وممثل السوق المصري بالاتحاد العام العربي للتأمين : بأن عقد هذه الندوة خلال هذه الفترة ذو دلالة هامة بالنسبة للتسويات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد المصري في إطار خطط الإصلاح الاقتصادي، كما : أنه يأتي في إطار ما تلعبه مصر الآن بقيادة الرئيس محمد حسني مبارك من دعم وتوطيد لعلاقات التعاون العربي. وقد انضمت إلى إتفاقيات الجات، والتي بدأ العمل

بها اعتباراً من أول يناير الحالي، خمس دول عربية هي مصر والكويت والبحرين والمغرب وتونس، وممازالت هناك بعض الدول العربية التي أعلنت النية في الانضمام إلى المعاهدة مثل المملكة العربية السعودية وقطر. وإذا كان من المقدر أن : إتفاقية الجات سوف ينتج عنها تحول إضائية سنوية للدول المنضمة إلى إتفاقية بمرزيد عن ٢٣٠ مليار دولار، يقدر نصيب الدول النامية منها حوالي ٨٠ مليار دولار، فإن ذلك من المقرر له أن ينعكس بالضرورة على التأمين بمرزيد من النمو سواء في اقساط التأمين، أو في القروض المتاحة للاستثمار. ومن الناحية الأخرى - كما



محمد الشاذلي

يؤكد رئيس التأمين الأهلية - فإن إتفاقية وقد تضمنت حرية دخول الأسواق لرغوس الأموال الأجنبية إلى الأسواق المحلية وما قد يعمله ذلك من انتقال لتكنولوجيا المعلومات والأنظمة والخبرات الحديثة في هذا المجال وكذلك التغطيات الحديثة بما

القطاع والأساليب المستخدمة فيه. وإن كان يخشى في الناحية المقابلة من التأثيرات العكسية لما يمكن أن ينشأ عن فتح الأسواق المحلية أمام الكيانات العملاقة من الحصول على نصيب من الأسواق المحلية بما قد يؤثر على الشركات الوطنية القائمة. ويستطرد

محمد الشاذلي : بأن قطاع التأمين المصري قد استعد ومنذ مرحلة مبكرة لتطبيق إتفاقية الجات بوضع ضوابط كافية لتطبيقها على سوق التأمين المصري سواء من حيث حرية دخول رغوس الأموال الأجنبية أو من حيث انتقال الخدمة إلى عملاء شركات التأمين. وقد افتتح الندوة الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية والسيد الأستاذ محمود محمد محمود وزير الاقتصاد، وشارك فيها قيادات قطاع التأمين المصري والعربي. هذا وقد رأس الأستاذ محمد الشاذلي الجلسة الثالثة للندوة والتي عقدت يوم ١٨ يناير تحت عنوان «استراتيجية التأمين العربي في التعاون مع الجات» من إعداد وتقديم الدكتور زولمخة الناصري مدير التأمينات والاحتياط الإجتماعي بوزارة المالية في المغرب.







المصدر : ..... الموسوعة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥

## «الجات» تناقش تعديل قوانين حقوق الملكية الفكرية

كتب - خالد محمود:  
أنهت المنظمة الدولية «الجات»  
المفاوضات الخاصة حول تعديل  
الجوانب التجارية لحقوق الملكية  
الفكرية، وحق المؤلف في كافة  
مجالات الإبداعات الثقافية والفنية  
وأوصت بإنشاء هيئة تضم أعضاء  
من كافة دول العالم للمشاركة في  
الاتفاقية المتابعة لإبداعات المؤلفين  
في مجال الفكر والفن والثقافة  
بكافة أنحاء العالم وسوف تعلن  
نتائج هذه المفاوضات خلال أيام في  
فرنسا، ثم يتم إرسالها إلى  
المؤسسات المسئولة بالدول الموقعة  
على بنود الاتفاقية وعندهم ١١٧  
دولة.

كانت منظمة «الجات» قد ناقشت  
في إطار مفاوضات الجولة الثامنة  
لها ما يتعلق بالشؤون التجارية  
والحقوق المالية وحقوق الملكية  
الفكرية للمؤلفين والكتاب.





المصدر : نصف الدنيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥

## السياسة X يرشاه

### الدول النامية .. بين المطرقة والسندان

لعل الكثير منا لا يعرف أو لا يهتم بمعرفة ما هي اتفاقية الجات ، وما هو تأثيرها على أي مواطن في أي بلد ، فقد ظلت لسنوات طويلة بعيدة عن المنظور القريب من أي إنسان .

أما ما هي اتفاقية الجات فيمكن تعريفها بأنها أحد فروع الأمم المتحدة تحت اسم اتفاقية التجارة والتعريف الجمركية .. أما عمر هذه الاتفاقية فهو منذ سنة ١٩٤٧ بعد قيام الأمم المتحدة على أسس مثالية وأمال كبار وكانت الفكرة هو أنه بجانب قيام منظمات تهتم بالطفولة والأمومة ، وأخرى تهتم بالزراعة والصناعة والصحة . أنه لابد من قيام منظمات تهتم بالنواحي المالية والاقتصادية والتنمية والتمويلية . ونجح المجتمع الدولي في إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير ولكنه لم ينجح في ميدان التجارة الدولية إلا في حدود ، وتقرر بين الدول المشتركة العمل بجانب الخاص بتحرير التجارة الدولية دون التعرض لبقاى بنود الاتفاقية .

وقد ساعدت هذه الاتفاقية بعد قيامها على حدوث حركة انتعاش في التجارة الدولية ، حيث تم تخفيض الجمارك على الواردات بما يعادل ٥٠٪ في المتوسط ، وخفض الجمارك مرة أخرى سنة ٨٥ بنسبة ٣٠٪ مما أدى إلى بعض الانتعاش الاقتصادي لفترة بدأت بعدها الدول مرة ثانية في فرض الحملة الجمركية على وارداتها وفي مقدمة هؤلاء اليابان والنمور الأربعة الآسيوية .

ولعلنا نذكر المشكل القائمة الآن بين أمريكا واليابان التي فرضت حملة قسرية على وارداتها وفي مقدمتها تلك الآتية من أمريكا لدرجة أن وصل لخنق الاحتياطي لدى اليابان إلى ١٣٠ مليار دولار . وأدى إلى أن أمريكا من جانبها أخذت هي أيضا تفرض نوعا من الحماية بواسطة سلسلة من الإجراءات الحمائية . ولم تكن هذه الإجراءات والقوانين تتعارض مع اتفاقية الجات .

ومع تزايد المشكل بين الدول وإصرار أمريكا على أن تسود مبادئها والتي فرضتها أيضا على صندوق النقد والبنك الدولي وهي حرية التجارة بكل معناها وفتح حدود الدول لم يمكن أن تصدر دولة أخرى بدون حملة جمركية أو بدون قيود على الاستيراد . تقرر عقد اجتماع دولي في أوروغواي لمناقشة هذه المشكل والاعداد للقيام منظمة التجارة الدولية .. والذي يبين مدى صعوبة هذه المشكل على الحل ومدى تعقيدتها هو أن دورة أوروغواي - كما عرفت - استمرت ٨ سنوات في مناقشات عديدة انتهت بالاتفاق على قيام منظمة التجارة مع وجود بعض البنود التي مازالت معلقة وهي الملكية الفكرية والتي تمتد إلى الكتب والسينما الخ والتي لأمريكا فيها سبق وسيطرة الأمر الذي ولقت أمامه فرنسا إلى أن اتفق على تأجيل مناقشة هذا البند .





المصدر : نصف الدنيا

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ جابر ١٩٩٥

وفي الدار البيضاء في المغرب في العام الماضي اجتمعت ١٢٠ دولة وافقت على قيام المنظمة على ان تقوم الدول المعنية بالتصديق عليها في خلال عامين وحتى الان صدقت عليها ٧٤ دولة اما مصر فقد وافقت عليها ولم تصدق عليها حتى الان .

والسؤال هو لماذا يحدث إذا لم تدخل أي دولة في عضوية هذه المنظمة .. الرد يأتي سريعا بأنها سوف تكون في عزلة عن باقي الدول حيث لن يوافق لها على أي قرض أو استيراد سلعا . على ان الآراء كلها اتفقت على ان هذه الاتفاقية انما سوف تكون لصالح الدول الغنية حيث سلعها أكثر جودة وتكنولوجيا أكثر تقدما وأنه نتيجة لهذه الاتفاقية سوف يدخل ميزانياتها ٢٠٠ مليار دولار وتنفذ الدول النامية حوالي ٧ مليار دولار .

اما مصر التي تستورد ما قيمته ١١,٥ مليار دولار فسوف يرتفع هذا الرقم إلى ١٥ مليار دولار نظرا لارتفاع أسعار الواردات نتيجة لهذه الاتفاقية

انجي رشدي





المصدر : ..... الأهرام الاقتصادي

للتنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٥

## ندوات

### الزراعة بين : مصر وأوروبا والجات

**عقد** قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة  
الاسبوع الماضي ندوة لاستعراض الدراسة التي  
اعدها القطاع تحت عنوان «السوق الأوروبية المشتركة وتجارة  
مصر الزراعية الخارجية في ظل اتفاقية الجات»

وناقشت الندوة التي عقدت تحت رعاية الدكتور يوسف والي -  
نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضي -  
النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

وصرح الدكتور سعيد نصار - المشرف على قطاع الشئون

الاقتصادية  
بوزارة الزراعة -  
بأنه قد تمت  
مناقشة  
التوصيات التي  
تضمنتها الدراسة  
فيما يتعلق  
بالزراعة المصرية  
خلال السنوات  
القادمة في ظل  
المتغيرات  
الاقتصادية  
الجارية بعد  
تطبيق اتفاقية  
الجات.



د . يوسف والي







التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

ليس من قبيل المبالغة القول ان توقيع اتفاقيات الجات في مدينة مراكش في ابريل ١٩٩٤ يعتبر أهم حدث اقتصادي يشهده العالم منذ نصف قرن وبالتحديد منذ توقيع اتفاقية بريتون وودز في عام ١٩٤٤.

وترجع أهمية هذه الاتفاقيات، التي نتج عنها إنشاء منظمة التجارة العالمية في جنيف، إلى أن العالم قد وضع لأول مرة في التاريخ الحديث الأساس لنظام محدد المعالم للتجارة العالمية وذلك بعد مقاضات متعددة استمرت لمدة ٤٧ عاماً.

**ولا يخفى طبعاً على القارئ الأهمية القصوى للتجارة العالمية بالنسبة للتنمية في أية دولة من دول العالم**

متقدمة كانت أم متخلفة. وما يزيد من أهمية هذه الاتفاقيات أنها بوضعها أساس للتجارة العالمية تكون بالتالى قد وضعت المحور الثالث الذى يقوم عليه الاقتصاد العالمى بعد أن وضعت اتفاقية بريتون وودز المشار إليها كلا من محور النظام النقدى العالمى الذى يتولاه صندوق النقد الدولى ومحور النظام المالى العالمى المنوط بالبنك الدولى.

وتهدف اتفاقيات الجات باختصار الى ما يلي:

- ١ - تحرير التجارة العالمية مما يرد عليها من قيود وذلك من خلال تخفيض الدعم على المنتجات الصناعية والزراعية الامر الذي يهيئ المناخ للمنافسة الحرة.

٢ - عدم التمييز بين الدول المختلفة بالنسبة للعلاقات التجارية، فإذا أمعنا النظر في هذين الهدفين يتضح أن العنصر الأساسي في المنافسة على صعيد التجارة العالمية

سوف يتحصر في جودة المنتج مع رخص سعره الامر الذي يتضح منه خطورة هذا الوضع على الدول النامية ومنها مصر. نظرا لتمييز الدول المتقدمة بحكم امكانياتها وتقديمها العلمي في انتاج سلعة ذات حوجة مرتفعة بتكلفة معقولة.

ورغم أهمية هذه الاتفاقيات التي وقعت في مصر منذ أكثر من تسعة أشهر، ورغم أن أكثر من ٧٠ دولة من بينها الولايات المتحدة واليابان وألمانيا قد صدقت

مجالسها التشريعية عليها، فإن موقف المسؤولين في مصر - رغم استبعادهم مدى خطورة نتائج اتفاقيات الجات على مستقبل التنمية في مصر - لم يتبلور بعد. كذلك لم يخطر مجلس الشعب هذه الاتفاقيات حتى الآن.

ولما كان قبر مصر بحكم ثقلها الدولي هو الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي، فإنه لا بد من إيماننا من قبول تحدي الجات إذ من شأن التفاعس عن ذلك هو مزيد من المشاكل الاقتصادية إيماننا، الأمر الذي يستلزم تضامر كافة قطاعات الدولة بصفة فورية على توفير كافة الإمكانات الممكنة لإنتاج سلع مصرية تتوافر فيها مواصفات الجودة العالمية، كما تتطلبها المؤسسات العالمية المتخصصة مثل «الايزو» بأسعار منافسة، الأمر الذي يتطلب سرعة أحداث ثورة في الجهاز الإداري تهدف إلى تحطيم الزوازين البغض.

وقد يكون المثال الذي ضربه الرئيس مبارك مؤخراً باتخاذ قرارات شجاعة ومرونة لتحطيم الروتين في مجال الاستثمار دافعا لكافة أجهزة الدولة للتحرّك بجديّة نحو الوصول الى الهدف المنشود.

عمرو عبد اللطيف هاشم

**سفير سابق بوزارة الخارجية**

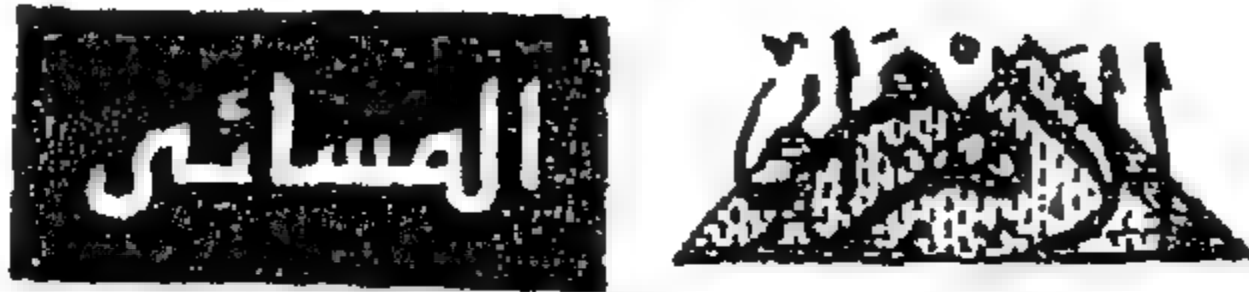




المصدر : ..... الإسلام المسائي

التاريخ : ..... ٢٢ يناير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



## «التوليفة» صعبة .. لكنها ليست مستحيلة

لم يعد هناك مفر في ظل اتفاقية الجات الجديدة من أن نعد أنفسنا لكي نكون جزءاً من الاقتصاد العالمي نؤثر فيه ونتأثر به، ونحاول الاستفادة قدر ما نستطيع من إيجابياته كما نسعى بجدية لتلافي ما قد يفرضه علينا من سلبيات .

وأعرف دون شك أن قيام تكامل اقتصادي عربي يقودنا إلى سوق عربية مشتركة في أسرع وقت ممكن هو نصف الطريق إلى شاطئ الأمان أمام العرب جميعاً بدلاً من الغرق في أمواج الصراع الاقتصادي العالمي العاتى أو مجرد القناعة بفتات موائد الأقوياء .

ومع ذلك - وإلى أن يقتنع العرب بجدوى تكاملهم الاقتصادي باعتباره ضرورة مصير - فإن هناك في حركة الاقتصاد العالمي اتجاهات إيجابية كثيرة يمكن أن تستفيد منها دولة مثل مصر ذات وزن سكاني كبير وذات موارد اقتصادية معقولة لو أنها أحسنت حساب خطواتها واتخذت الإجراءات اللازمة لذلك .

وفي مقدمة الاتجاهات الإيجابية في الاقتصاد العالمي سعى الشركات الكبرى في الدول الصناعية المتقدمة للهجرة إلى الدول ذات الاقتصاديات الناشئة «في العالم الثالث» أو المتحولة من اقتصاد الأوامر المركزية إلى اقتصاد السوق «خاصة في شرقي أوروبا» .. والشركات الكبرى تقوم بهذه الهجرة لعوامل متعددة أبرزها الارتفاع الرهيب في أجور عمال الدول الصناعية كعنصر أساسي في زيادة التكاليف إلى جانب رغبة هذه الشركات في الاقتراب من أسواق التصدير

أما الاتجاه الإيجابي الثاني فهو سعى صناديق الاستثمار العالمية وشركات إدارة المحافظ المالية إلى العمل في الاقتصاديات الناشئة والاستفادة مما يتحقق فيها من أرباح عن طريق العمل في البورصات وأسواق المال .. والمراهنة على الشركات والمشاريع التي تقام في تلك الاقتصاديات الناشئة . ويرتبط بذلك اتجاه ثالث ارتباط السبب بالنتيجة وهو اتجاه الدول الصناعية إلى تقليل حجم القروض والمعونات التي يمكن أن تتدفق منها إلى العالم الثالث سنوياً مع تعويض هذا النقص عن طريق عمليات الاستثمار المباشر التي تقوم بها هناك أي أن الاستثمار المباشر سيحل تدريجياً في السنوات القادمة محل القروض .

ولاشك أن الاستفادة الحقيقية من هذه الاتجاهات الثلاثة القائمة في الاقتصاد العالمي المعاصر تتطلب أقدام دول الاقتصاديات الناشئة على عمليات إصلاح اقتصادي ومالي ونقدي واسعة النطاق تتيح القدر المناسب من حوافز الاستثمار وحرية الحركة أمام رجوس الأموال وبناء أسواق مال وبورصات متطورة تستخدم أحدث مميزات تكنولوجيا الحاسبات الآلية في إطار من الاعتماد الأساسي على اليات السوق الحرة .

وليس معنى هذا أننا ندعو إلى أن يكون هذا التطوير عملية عشوائية بلا ضوابط ولكننا نريده أن يكون قائماً على تخطيط علمي سليم يمكننا من القيام بتنمية اقتصادية شاملة تعتمد





المصدر : ..... الأهرام، السبت ١٩٩٥

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٣ يناير ١٩٩٥

على الاستثمار الوطنى «عام وخاص» والعربى والاجنبى فى آن واحد.

وتقديرى ان مصر تسير بخطوات ثابتة ومدرسة على هذا الطريق وان الرئيس حسنى مبارك شخصيا يولى هذه العملية كل عنايته ورعايته ويتابعها باستمرار من خلال اجتماعاته المتصلة مع الخبراء ورجال الاعمال الى جانب المسئولين الاقتصاديين فى الحكومة والحزب الحاكم.

ولاشك ان البيانات التى اعلنها امس السيد صفوت الشريف وزير الاعلام عن مؤشرات النمو فى سوق المال المصرية عقب الاجتماع الاقتصادى الموسع الذى عقده الرئيس مبارك برئاسة الجمهورية تؤكد اننا نسير على الطريق وقد يكفينا من هذه البيانات هنا رقم واحد او رقمان حول نشاط سوق المال منذ بدء عملها عام ١٩٨٥ ففى ذلك العام كان حجم التداول السنوى للجنيه المصرى فى سوق المال ٥٠٠ مليون جنيه ارتفع الى ٢ مليارات جنيه عام ١٩٩٤، وكان حجم رأس المال المقيد فى السوق عام ١٩٨٥ لا يتجاوز ٥٠٠ مليون جنيه ارتفع الى ٥ مليارات جنيه عام ١٩٩٤.

وفى النهاية لايسعنا الا الاعتراف بان ضبط «توليفة» التحرير المالى والنقدى مع حوافز الاستثمار بحيث تصبح اقيد ماتكون لنمونا الاقتصادى هى مهمة صعبة .. ولكنها امام خبراءنا الوطنيين لايمكن ان تكون مستحيلة .

المحرر







**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

وضغوط الدول الكبرى وندخل الى حلبة المنافسة والصراع الصناعي الحقيقي .. والمعارضون يضعون يدهم على قلوبهم يقولون أننا سنغرق في «هوجة» المنافسة غير المتكافئة من الشرق والغرب سوف تنهار منتجاتنا الوطنية وصناعاتنا سوف تواجه مازقا حقيقيا .

الاتفاقية بالفعل تشغل بال كل الدول وليست مصر فقط .. فهو نظام اقتصادي جديد .. يضعنا مع أنظمة عالمية عملاقة وجها لوجه .. لتصبح فيه المنافسة على أشدها ويكون البقاء للأقوى .

أيام ويبدأ مجلس الوزراء في مناقشة اتفاقية - الجات ، ..  
وهي اتفاقية دولية تهدف الى تحرير التجارة الدولية الى  
اطلاق حرية التبادل التجارى بين الدول المشاركة .. والتي  
بلغ عددها حتى الآن ١٢٥ دولة ..  
تلك الاتفاقية تخلق في السوق المصرى نوعا من الترقب  
والقلق .. البعض لا يعرف بعد ماذا تعنى كلمة الجات او  
كيف بدأ التفكير فيها والى اى قرار انتهت ..  
والآخر انقسم بين مؤيد ومعارض . يرى المؤيدون اننا  
بانضمامنا الى هذه الاتفاقية سوف نخرج من سيطرة

وقبل مناقشة الاتفاقية والدور الذي يمكن ان تلعبه بالنسبة لمصر .. تعالوا نتعرف على ماهية هذه الاتفاقية .. وكيف نشأت فكرتها .....

ما الهدف منها؟ .. هل وضعتها عقول اقتصادية جبارة هدفها احتكار السوق ووضع الدول الفقيرة والنامية في موقف لا تحسد عليه .

عشرات الاسئلة .. تبحث عن اجابات ..  
ولنبدا بقصة « الجات » ونشأتها .. وتاريخها ..

المؤيدون : تنظيم لا يسمح بضغوط الدول الكبرى

### حدیث :

## هدف الاتفاقية !!

يقول الدكتور خلاف : ان هدف الاتفاقية هو تسهيل التبادل السلسلي فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية .. حيث من الضروري تصريف منتجات هذه الدول عن طريق التجارة الخارجية .. وقد كان هناك قيود موضوعه في هذا الشأن ، ومهمة اللجان ازالة هذه القيود ، أو التخفيف عنها .. وسط هذه المهمة منحت الدول النامية التفضيلات وهنا ظهرت ظروف جديدة ، واكبت الدورة الأخيرة من مفاوضات الجات ، وهي دورة اورجواي .

لقد واكبت الدورة الأخيرة للجات ظروفا قاسية لم يشهدها العالم من قبل ، من أهمها أن الكساد التضخمي توطد في كل دول العالم تقريبا بتفاوت في الدرجة ، والدول الغنية في ظل هذه الدورة ، لم تستطع أن تتظل تدعم بعض الأنشطة الاقتصادية وخاصة في الزراعة ، التي تتسم بمواصفات في كفاءة انتاجها وتحتاج لدعم مستمر من الدول الاقتصادية ، ويصل هذا الدعم لأرقام ٢٢٠ إلى ٢٥٠ مليار دولار .

## عواطف الكيلاني

كلمة تحمل الحروف الأولى لاسم المنظمة ، وللجائت سكرتارية ورئيس وتجتمع الدول الأطراف فيها للتفاوض .. رئاستها بصفة دورية ، ولها مجلس وزارى مكون من وزراء الاقتصاد والتجارة للدول الأطراف فى الاتفاقية ، يجتمعون فى مؤتمر سنوى ، يقرر ما انتهت إليه المفاوضات التى تظل مستمرة - طوال أيام المنظمة هذه المفاوضات تتم بأن العضو يتقدم بقائمة للسلع التى يريد التخفيف عنها ، وهى صادراته فى أسواق الدول التى تشارك فى الاجتماعات ، وتتقدم بالمقابل السلع المراد دخولها سوقه هو . هناك وثيقتان يتم التفاوض بشأنهما ، هما بين الدول الأطراف ، قائمة يراد التخفيف عنها ، وقائمة بالسلع التى تستطيع أن تخفف عنها فتدخل السوق .

وتعرض نتيجة هذه المفاوضات على المؤتمر السنوى للوزراء ليقرروا ما جاء بهذه القوائم . وهذه هي طريقة عمل

**الدكتور خلاف عبد الجابر**  
خلاف - استاذ المالية العامة بجامعة  
القاهرة فرع بنى سويف . وهو عضو  
اللجنة العليا للتصدير ، وعضو لجنة  
متابعة آثار دورة أريجواى للجات  
وأخيرا لقد كانت اتفاقية الجات  
موضوع رسالته للحصول على  
الدكتوراه .

قال : تأسست الجات في عام ١٩٤٧ بوجود قوتين عظميين في العالم ، فقد تعاطفت الجات مع الدول النامية .

في أواخر الخمسينات وفتحتها  
مزايًا دون تبادل في العملات وتقدمت  
الدول الغنية - الأطراف في الجات  
١٩٤٧ بمشروع تضمن دخول  
الصادرات الصناعية للدول النامية إلى  
الدول المتقدمة ، كما تضمنت  
تخفيضات من الرسوم الجمركية ..  
وبهذا تستطيع القول أن الدول  
النامية ، لها بعض المزايا في عام ٤٧  
واستمرت الجات في جهودها ، بعقد  
دورات مفاوضات إلى أن جاءت الدورة  
في أورجواي لتقرر مبادئ أخرى يمكن  
التفاوض عليها في الجات .

الجات هي منظمة اسمها منظمة  
الاتفاق العام للتعريفات والتجارة وهي



**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

### التاريخ :

1990-1991

ولتحقيق ذلك يجب أن يكون لدينا دراسة عن موقف السلعة الزراعية سلعة سلعة موقعها من ناحية الإنتاج ومن ناحية التصدير ومن ناحية الاستيراد .

الرافضون: مناقشة  
ظاهرة  
تؤثر  
على  
انتاجها  
الحلى

● ستكون السوق المصرية بعد الفترة الانتقالية محلا للمنافسة من الخارج مما يعرض الجهاز الانتاجي المحلي لاضطرابات ، ما لم تكن وحدات هذا الجهاز مستعدة للمنافسة ، وطورت نفسها .

حينما تجاوزت مصر حصتها في صفقة القمصان المصرية ، نظرا لنمو الانتاج المحلي ، احتجت وزارة التجارة الأمريكية ، بأن زيادة الصادرات المصرية من شأنها أحداث اضطراب في السوق الأمريكي ويتمثل هذا الاضطراب في تعطيل الأيدي العاملة ، ورأس المال من آلات و خلاقه ، ومن ثم فإنه في ظل الاتفاقية الجديدة سترفع الحصص بالكامل في عام ٢٠٠٥ وإلى هذا التاريخ يمكن التفاوض المصري لنمو الحصص المقررة لمصر في السوق الأمريكي بمعدل تراكمي ، قد يصل حتى عام ٢٠٠٥ إلى زيارة تبلغ ٢٧٪ عما هو عليه حاليا .

● **منح مالية للدراسة ، ومنح مالية**





المصدر : ..... الألبان

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١٩٩٥

ثانيا : ان تتكشف المزايا النسبية لكل سلعة لدينا زراعية أو صناعية ، فإذا كانت رديئة فلا بد أن نتركها تدبّل حتى يمكن أن تنتقل العناصر التي تنتج هذه السلعة الى سلعة أخرى أكثر منافسة

#### الفترة الانتقالية

قال الدكتور خلاف لدينا فترة انتقالية من ٥ الى ١٠ سنوات ، ولن يفتح باب الاستيراد الى مصر إلا بالشروط الموجودة لدخول السلع حاليا .

ونستطيع في هذه الفترة الانتقالية أن نعدل من أوضاعنا حتى تكون صالحة للمنافسة الداخلية والخارجية ، ونستطيع بذلك إعداد التركيب المحصولي في الزراعة في الأرض القديمة والجديدة وندير أنشطة الخدمات التي دخلنا فيها ، والزائد عنها ، والخدمات التي من المحتمل أن تكون محلاً للتفاوض .. وهناك مسألة هامة .. هي أن الجات أعطينا وسائل حماية وآلية لفض المنازعات ، ونستطيع أن نحتكم إليها ، وآلية منظمة وأصبح فيها استئناف حاليا ، وآلية أصبحت موافقتها صغيرة جدا .. وأعطينا الجات كيفية تطوير إنتاجنا المحلي ، وكيفية منع الاغراق ، وكيفية حماية المستهلك







المصدر : ..... الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٥

وبدأ عصر الجات منذ ٢٧ يوما

**هل نكسب أم نخسر .**

**وكيف نستعد للمستقبل ؟**

**منظمة جديدة تراقب التنفيذ**

**وتطبق الثواب والعقاب**

**البنك الدولي - صندوق النقد**

**منظمة التجارة العالمية**

**الأمم المتحدة على نظام اقتصادي عربي**

**لمصلحة كل بلد عربي**

ثلاثة يحكمون  
النظام الاقتصادي  
العالمي الآن







المصدر : ..... الشهر ..... سنة ١٩٩٥

التاريخ : ..... ٢٧ يناير ١٩٩٥ ..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ليس مهماكم مرة تدق الأجراس .. المهم ان يصل رنينها إلى الآخرين .. وفي الأسبوع الماضي نشرنا نتائج ندوة «الاستثمار العربي والقرن الحادي والعشرين» التي عقدها «الأهرام» وقدم خلالها مشروعا لإنشاء «اتحاد المستثمرين

العرب» فوافق عليه المشتركون في الندوة من رجال الأعمال والمستثمرين العرب وتحولت آخر جلسة في «الندوة» إلى جمعية تأسيسية للاتحاد اعتمدت النظام الأساسي للاتحاد الذي قدمناه وانتخبت أول مجلس إدارة له . ليكون التنظيم

الأساسي والرئيسي لرجال الأعمال والمستثمرين العرب .. وإحدى الآليات الاقتصادية شديدة الأهمية لبناء الاقتصاد العربي في المرحلة القادمة وخاصة في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية وبدء تنفيذ اتفاقية الجات .

الاستثمارات بين الدول تمهيدا للتخلص من إجراءات التمييز بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية .

#### كيفية التنفيذ

أما عن كيفية تنفيذ قرارات الجات .. فقد وقعت الدول خلال المحادثات التي جرت في مراكش في ربيع ١٩٩٤ على تحويل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE إلى منظمة للتجارة العالمية

#### WORLD TRADE ORGANIZATION

إعتبارا من شهر يناير ١٩٩٥ إلا أن هذا لا يعني أنها ستطبق دفعة واحدة وفي الحال وإنما سيتم تطبيقها تدريجيا بحيث لا تكتمل الملامح النهائية للنظام العالمي التجاري الجديد إلا في عام ٢٠٠٥ وبالنسبة لإجراءات التطبيق فقد تقرر إعطاء امتيازات خاصة

للدول الأقل نمواً التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي الإجمالي عن ألف دولار سنوياً تشمل السماح لها بإجراءات لحماية الصناعات الوليدة واستخدام القيود الكمية وغير الكمية إذا حدث اضطراب كبير في ميزان المدفوعات أو إذا تعرضت لاختلالات هيكلية كبيرة . كما تسمح لها بدعم الصناعة المحلية مع إلزامها بمبدأ عدم التمييز بين واردات الدول المختلفة ومن المسموح به أيضاً لهذه الدول الدخول في اتحادات جمركية أو في منطقة تجارية حرة مع تمييز شركائها في تلك المنطقة على غيرها وتقرر أيضاً أن تخفض الدول النامية التعريفات الجمركية العالية التي حددتها عند بداية جولة أورجواي في مدة أطول من المتاحة للدول

أورجواي عن تطوير نوعي بالغ العمق للاتفاقية المزمعة للتعريفات والتجارة المعروفة بالجات ومن أهم ملامح هذا التطوير :

١- توسيع نطاق السلع التي تخضع تجارتها لتنظيم دولي لتشمل السلع الزراعية بما فيها تجارة الملابس والنسوجات لأول مرة في تاريخ الجات .

٢- تنظيم التجارة الدولية في الخدمات كالنقل والنقل والمصارف والمقاولات والسياحة لأول مرة باتفاقية عالمية تقضي بعدم التمييز بين مقدمي الخدمات التجارية حسب الجنسية وتحرير القيود الداخلية المفروضة على الشركات الأجنبية في مجال الخدمات في أسواق الدول الأخرى .. ويبقى موضوع انتقال العمالة بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في إطار تحرير التجارة في الخدمات ، فسيناقش قبل يوليو ١٩٩٥ أسوة بقضايا البيئة والنقل البحري والاتصالات الرئية وتشمل هذه القضية : موضوع تحويل الدول النامية عن هجرة العقول منها إلى دول الشمال وحماية العمالة المهاجرة من التمييز في الأجر أو ظروف العمل في الدول للتقدمة . وتنظيم قضايا التنمية وحقوق نهاية الخدمة والحقوق المدنية للعامل المهاجر .

٣- إدراج موضوع حقوق الملكية الفكرية . حقوق المؤلف وحقوق براءات الاختراع . ضمن اختصاصات ولاية منظمة التجارة العالمية . ويخلق سوق لحقوق الملكية الفكرية والزام الدول الموقعة بتحصيل عوائد الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية لصالح أصحاب تلك الحقوق .

٤- إدخال معظم العطاءات والمناقصات الحكومية ذات الطابع التجاري ضمن اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وفتح باب العقود للمناقسة العالمية على عدم التمييز باستثناء بعض المشاريع الاستراتيجية .

٥- تخفيف القيود المفروضة على

عن اتفاقية الجات تدور نبوتها الجديدة ، فقد بدأ عمل منظمة التجارة العالمية ، المكلفة بتنفيذ الاتفاقية التي وافق عليها رسمياً وتضم ١٢٦ دولة ، غير أن الهيكل التنظيمي والتنفيذي لهذه المنظمة لم يتكامل بعد ولم يتم اختيار كوابرها البشرية .. فهل ياترى ستكون بمسدين عن هذا .. أم سيكون لنا أسهامنا ووجوبنا المادي والمعنوي ؟

وإذا كان الحديث قد كثر عن الجات .. فإسألنا برغم هذا لا تزال بعيدة عن الفهم الكامل بما سينتج عنها من آثار غاية في الأهمية على الاقتصاد المصري والعربي . فقد انضمت إليها حتى الآن تسع دول عربية - وبادية ينبغي القول أن الدول النامية - مثلنا - قد جرى استثنائها من التطبيق الفوري لأحكام الاتفاقية وأخذت مهلة للتطبيق التدريجي خلال عشر سنوات تنتهي عام ٢٠٠٥ .

وتمنى الجات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الدولية .. أي أنها ليست منظمة دولية وإنما اتفاقية لنشأت لها أمانة عامة يتولاها الآن «بيتر سورلاند» .. وفي إطار الجات تم عقد ثمانين جولات للمناقشات والمفاوضات الدولية بدأت عام ١٩٤٧ في جنيف .. ثم في فرنسا عام ٤٩ ، وفي بريطانيا ١٩٥١ ، وفي جنيف عام ١٩٥٦ وفيها أيضاً عامي ٦٠ - ١٩٦١ ثم انتقلت إلى واشنطن عام ٦٤ و ٦٧ وإلى طوكيو ٧٢ . ١٩٧٩ وأخيراً كانت الجولة الهامة في أورجواي ١٩٩٤ وهي التي نتج عنها صك ٤٠ وثيقة تجارية تقع في أكثر من ٥٠٠ صفحة ونصت على إنهاء الأمانة العامة للجات وإقامة منظمة التجارة العالمية مع بداية عام ١٩٩٥ والتطبيق التدريجي لمقررات أورجواي خلال عشر سنوات .. لقد أدت المفاوضات المتعقبة الأطراف التي اجريت على مدى ثمانية أعوام في





المصدر : **الأمم المتحدة**

## للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٥

اما الدول المتقدمة فقد التزمت بتخفيض دعم الصادرات الزراعية : بمعدل ٢٦٪ وتم الاتفاق على إلغاء عدد من أدوات السياسة الاقتصادية المرتبطة بمسألة الدعم الخاص بالأسعار والانتاج مع الإبقاء على المنح والقروض المدعومة الموجهة لأغراض الاستثمار ودعم الدخل غير المرتبط بالانتاج وبرامج الدعم المرتبطة بالمحافظة على البيئة وإعانات الدعم المقدمة للمواد الغذائية في السوق المحلية على أن يتم التخلص منها فيما بعد ..

### الآثار المترتبة

وبالنسبة لنا فإن أهم الآثار المترتبة على اتفاقيات الجات الأخيرة، وتحديد سبل معالجة الأضرار المحتملة والاستفادة من الفرص المتاحة.. يمكن إجمالها فيما يلي:

١ - ستواجه مصر مجموعة من التحديات من جراء هذه الاتفاقيات أهمها:

أ - تقليل هامش المناورة أمام صانع السياسة الاقتصادية بالنظر إلى أنه مع سقوط السوق الاشتراكية وبيادر استقرار نظام جديد يقوم على ثلاثي الصندوق والبنك ومنظمة التجارة الدولية، ويتضمن قواعد ملزمة، والية للشوَاب والمقاييس يتم على أساسها تنظيم التعامل مع دول العالم، فإنه كما تسبب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الحد من السيادة القومية في مجال صنع القرار الاقتصادي، فإنه من المحتمل أن تقلص منظمة التجارة الدولية من حدود السيادة القومية في مجال التجارة الخارجية.

ب - ستؤثر هذه الاتفاقيات بالسلب أيضا كنتيجة لإلغاء الرأيا التفصيلية التي كانت قائمة بين مصر والاتحاد الأوروبي التي تقرر الفأؤها ومع تخفيض الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها الصادرات الزراعية المصرية والتي كانت تتراوح بين ٢٠٪ - ١٠٠٪ من معدل الرسوم الجمركية المفروضة على السلع للماتلة المستوردة من دول أخرى.

ج - من المرتقب أن يرافق تطبيق اتفاقيات الجات تأثير بعض الصادرات المصرية من السلع الصناعية بالسلب مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة نتيجة تقليص فرص العمل للعاملين في الصناعات الخاصة بهذه الصادرات خاصة في ضوء تيسعات الخصخصة الجارية.

د - قد يترتب على تحرير تجارة السلع الزراعية أعباء إضافية بالنسبة لمصر التي تستورد قرابة ٣٠٪ من المواد الغذائية من الخارج. ومن المقدر أن يؤدي ذلك إلى تزايد الفجوة الغذائية، وزيادة عبء الواردات من القمح بمقدار ٣٠٪ حتى عام ٢٠٠٥، وبالإضافة إلى ذلك فإن تخفيض الدعم الممنوح للزراعة بالدول المصدرة للأغذية سيؤدي إلى انكماش المناطق المخصصة لانتاج الحبوب وقلة المعروض منها بالتالي وزيادة السعر وإن كان ذلك الأثر خاصا بالمدى البعيد، وقد يكون أثره في المدى القصير محدودا نظرا لاستثناء اتفاقيات الجات الأخيرة المخزون الحالي من الحبوب الزراعية من إلغاء الدعم التصديري. أيضا قد يؤدي ارتفاع السعر إلى إعادة النظر من جانب مصر في التركيب الحصيلي، وقد

يغري السعر المرتفع للزراعين على زيادة الانتاج كما قد يقود إلى ترشيد الاستهلاك وترشيد التجارة الخارجية في مجال الحبوب الغذائية بالتالي في المدى المتوسط والطويل. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي التفريق بين نوعين من الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية:

النوع الأول هو: الدعم الإيجابي المتمثل في دفع الحكومة أموالا للزراعين لتعويضهم عن انخفاض أسعار البيع عن تكاليف الانتاج، وكذا دعم مخلفات الانتاج المختلفة، وهذا سيقتر بالبطع باتفاقيات

الجات، أما الدعم السلبي المتمثل في حصول الحكومة على محاصيل بأسعار تقل عن سعر السوق، وهو ظاهرة شائعة في مصر، وكثير من الدول النامية فيؤدي الغاؤه إلى تشجيع الزارعين على زيادة المناطق المخصصة للمحاصيل الزراعية، خاصة الحبوب مما يساعد بدوره على للوازنة بين العرض والطلب عند سعر أدنى من المقرر في حالة بقاء كل الأمور الأخرى على حالها. كما ستأثر مصر بالسلب في الأمد القصير نتيجة تحرير سوق للنسوجات والملابس حيث من المنتظر في حالة تحرير السوق الداخلية لتجارة الملابس والنسوجات أن تشهد السوق المصرية فيضاً من المنتجات الآسيوية الرخيصة، على حساب المنتج المحلي، سالم تتجع مصر في انتاج منسوجات وملابس من نوعية أفضل وبسعر أقل

هـ - من المنتظر زيادة تحويلات عوائد حقوق الملكية الفكرية والاختراعات والابتكارات إلى الخارج في الأجل القصير. كما أنه من المحتمل أن تتعرض مصر على صعيد تحرير تجارة الخدمات لأثار سلبية في المدى القصير. ففي مجال المصارف - مثلا - يلاحظ أن أربعة مصارف مصرية فقط تدرج ضمن أكبر ألف بنك على مستوى العالم، وفقا لحجم رؤوس أموالها فضلا عن أنها تجم في ترتيب متخلف، وهي: البنك الأهلي المصري وترتيبه ٤٧٣، ثم بنك مصر وترتيبه ٥٢٥، ثم المصرف العربي الدولي وترتيبه ٦٤٦، ثم بنك الاسكندرية وترتيبه ٦٦٥. ويكفي القول بأن حجم أصول أكبر بنك في العالم يبلغ ٤٢٧ مليار دولار، في حين أن إجمالي أصول البنوك المصرية الأربعة المذكورة ٢٤,٨ مليار دولار فقط. وإذا فان تحرير الخدمة المصرفية سيضع المصارف المصرية في مواجهة منافسة كبيرة تستوجب تحسين مستوى الخدمة وتويعها. وسيحتاج ذلك بالطبع إلى فترة من الوقت. من هنا فقد رأت مصر أن تحرير الخدمات امر قد لا يحتمل الاقتصاد المصري حاليا. وقد استجابت الدول الأعضاء في الجات لهذا للطلب المصري، وقررت أن لكل دولة

حق تحديد التزاماتها بشأن القطاعات الخدمية ومعدلات التحرير.

٢ - توفر اتفاقيات الجات مجموعة من الإيجابيات بالنسبة لمصر في ضوء أنجازات مصر في مجال الإصلاح الاقتصادي ومن أهم هذه الرأيا:

أ - تعطي هذه الاتفاقيات مصر فرصة غير مسبقة للحصول على عائد عادل لتجارتها في الخدمات وتتيح لها أرضية للتفاوض مع البلدان العربية بخصوص حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والمبدع المصري، كما تتيح فرصة لضمان حقوق المصريين العاملين بالخارج، وتفتح أسواقا جديدة أمامهم.

ب - من المحتمل في الأمد الطويل إذا ماتم تحسين نوعية الخدمة في مجال شركات المقاولات والتأمين أن تحصل هذه الشركات المصرية على حصة كبيرة خامسة في المجالين العربي والأفريقي. وقد تجد بعض الماصلات الزراعية المصرية التي كانت تخضع من قبل لحصص وقيود نوعية في السوق الأوروبية على فرصة أفضل في هذه الأسواق. كما أنه من المحتمل في حالة تحسين الانتاجية للمصرية من المنسوجات الحصول على فرصة كبيرة في أسواق أوروبا والولايات المتحدة.

ج - بالنسبة لحقوق المبتعين المصريين من مؤلفين وممثلين وفنانين من الراجح أن اتفاقيات الجات ستحميها من قرصنة المسطر على الكتب والأفلام والمزلفات للموسيقية المصرية وإعادة نسخها خارج مصر.

د - تم الاتفاق في اتفاقيات الجات على حصول مصر من بين دول أخرى على تمويضات عن الارتفاع المرتقب في زيادة فاتورة الغذاء المستورد من العالم للتقم.

هـ - نتيجة تنفيذ مصر منذ أوائل ١٩٩٠ لبرنامج طموح للإصلاح الاقتصادي التزمت فيه بإجراء تخفيضات معينة في التعريفات الجمركية بازاحة الكثير من العوائق أمام الواردات الناشئة عن نظام الحصص وترشيد استخدام العملة الأجنبية. فان ما ستفرغه اتفاقيات الجات من التزامات لن

يكون فيه الكثير من الجديد وبالتالي فان الفترة على استيعابه ستكون كبيرة.

و - كما سبق القول فان الالتزامات الواردة باتفاقيات الجات سيتم الوفاء بها خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات ومن الممكن خلال هذه الفترة دراسة كيفية الموازنة بين أوضاع الاقتصاد المصري وهذه الالتزامات بشكل يقلل الأضرار ويعظم المنافع. وتعكف اللجنة القومية المصرية المشكلة لمتابعة الآثار المترتبة على اتفاقيات الجات على دراسة السبل المؤدية إلى ذلك، بجانب المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالأمور التي لم يتم حسمها بشكل نهائي بعد.

ويمكن القول بأن اتفاقيات الجات سوف تكون لها بعض الآثار السلبية في الأمد القصير، ومن الممكن أن تكون لها آثار إيجابية في الأمد الطويل، بشرطين أساسيين: الأول هو الارتقاء بنوعية الانتاج السلعي والخدمي المصري. والثاني هو







الى الدول الصناعية من البلدان العربية. ومن المرتقب ان يكون اثر انشاء هذه السوق حالة انضمام الدول العربية الى اتفاقيات اورجواى ايجابيا فى المدى المتوسط والطويل، حيث سيعملون فى تطوير التنظيم الاجتماعى لجمعية الناشرين والمؤلفين والمترجمين، والتنظيمات الحكومية العاملة فى مجالات تسجيل حقوق براءات الابتكار والاختراع والعملية فى مجالات مكافحة النش التجاري والهناعى والمواصفات القياسية والعلامات التجارية، وقد يستطيع قطاع المقاولات فى الدول العربية الاستفادة من تنفق المساعدات العربية الى الخارج فى حالة تحرير قطاع المشتريات الحكومية بالمشاركة فى تنفيذ المشاريع التى يتم تمويلها من صنابق التنمية العربية كليا او جزئيا.

٨ - سيؤدى تحرير تجارة الخدمات الى  
اتاحة فرصة كبيرة للشركات العملاقة  
المتخصصة فى قطاع التأمين والمصارف  
والخدمات المالية للاستثمار بنصيب كبير  
من الاسواق العربية، وسيكون اثر ذلك سلبيا  
بالنسبة الى ان يتم تحرير وإعادة بناء  
قطاعات الخدمات فى الدول العربية على  
اساس عصرى يسمح بامكانية المنافسة على  
المستوى المحلى والعالمى.

وخلاصة القول بأن تمسك معظم الدول  
العربية بالزرعة الحمائية وعدم الانضمام الى  
«الجات» لم يعد خيارا عمليا، والخيار العملى  
هو أن تعيد البلدان العربية صياغة وحدتها

الاقتصادية، وأن تنجيه إلى التكتل الاقتصادي كخيار وحيد للتعامل مع اتفاقية «الجات»، وأن تعيد البلدان العربية اكتشاف المزايا النسبية الاقتصادية والتجارية التي تتمتع بها في إطار الاقتصاد العالمي. وتجسد الإشارة إلى أن «الجات» التي يطلق عليها قطاع كبير من المفكرين الاقتصاديين اسم «نادي الأغنياء» تجعل قبول دول العالم الثالث لكل مათم الاتفاق عليه في أوروبا كصفقة واحدة شرطاً للالتزام إلى منظمة التجارة الدولية، ولا يبقى أمام البلدان النامية خيار غير التسليم بالأمر الواقع بالواقعة على برنامج تلك الحرة بشقيه الزراعي والصناعي، وما يزيد الطين بلة بالنسبة للبلدان العربية أن معظم العالم المتقدم انتظم في تكتلات اقتصادية إقليمية تدعم قدراته الاقتصادية في حين تتفاوض البلدان العربية فرادى.

عربية هي «موريتانيا ومصر والسودان والمغرب واليمن وسوريا وتونس والجزائر والسعودية» عشرة مليارات دولار في عام ١٩٩١ على واردات الغذاء. ومن المرتقب أن يؤدي تحرير سعر القمح في المدى القصير والمتوسط إلى انخفاض العرض وارتفاع الأسعار بافتراض بقاء الطلب على حالته. ولكن هذا الأثر السلبى سيحد منه لجوء البدلى العربية إلى إجراءات مثل : تخفيض التركيب المحصولى وترشيد الاستهلاك ولن يكون هذا الأثر السلبى قويا نظرا للاتفاق على استثناء المخزون الحالى من القمح من إلغاء الدعم التصديري.

٤ - ومن جهة أخرى فإن توسع الدول العربية الاستفادة من تطبيق اتفاقات أوبو هو في زيادة حصتها في السوق العالمية من تصدير الزيوت النباتية والفواكه والخضراوات والنباتات العطرية، كما ستساعد اتفاقيات «الجات» في تحرير سوق السلع الزراعية بالكامل في الداخل والخارج على ظاهرة الدعم السلبي السائدة في معظم الاقتصاديات العربية، والتي تعني حصول الحكومة على بعض المنتجات الزراعية بأقل من سعر السوق، إلا أن الأمر سيكون على عكس ذلك بالنسبة للبلدان النفطية التي تقدم دعما إيجابيا للمزارعين كالمسعودية، حيث سيؤدي انضمامها إلى «الجات» إلى تحولها إلى استيراد القمح بدلا من التركيز على الإنتاج المحلي.

٥ - أما بالنسبة لتحرير تجارة المنسوجات والملابس فسيواجه مصدر هذه السلع في الدول العربية الى دول الاتحاد الاوربي مزيدا من المنافسة من المنتجين اصحاب الانتاج الاقل تكلفة، وتصدر المغرب البلدان العربية التي ستتأثر بالسلب في هذا الصدد، تليها تونس ثم مصر، وإن يقتصر هذا الاثر على حصة هذه الدول في السوق العالمية لهذه السلع، بل سيمتد الى السوق المحلية للمنسوجات والملابس التي ستتعرض في حالة الغاء او تخفيف اجراءات الحماية التجارية التي تتمتع بها الآن الى منافسة كبيرة، وما لم تتجح البلدان العربية في تخفيض تكاليف العمل وانتاج مستلزمات بسيطة باسعار رخيصة تحقق لها ميزة نسبية فانها لن تخسر اسواقها الخارجية فقط بل ستكون مهددة ايضا بفقدان اسواقها المحلية.

٦ - سيؤدي تحرير التجارة في مجال السلع المصنوعة على الصعيد العرسي إلى فتح أسواق السلع الكهربائية والإلكترونية مما يقود إلى حرمان البلدان التي لم تنشئ هذه الصناعات بعد تفديد الصناعات الناشئة حيثما في مواجهة منافسة غير متكافئة. وإن يكون سهل الانتقال من معسكر المستهلكين إلى معسكر المنتجين.

٧ - حقوق الملكية الفكرية: سوف تنشأ مؤسسات ومؤسسات ومنها التابعة وضمان التنفيذ المطلق للمبادئ في سوق الملكية الفكرية، وستحتاج الدول العربية إلى هذه السوق خاصة في مجال صناعة الطابعة وحماية العلامات التجارية من النسخ وحماية المستهلك، إلا أن بداية تكوين سوق الحقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمي مبكر جداً، وزيادة التدفقات من عوائد حقوق الملكية

مزيد من التنسيق والتنظيم الاقتصادي مع البلدان العربية، خاصة وأن شروط تلك الاتفاقيات تسمح بذلك، كما أنه يدعم بدوره من الموقف التفاوضي المصري والعربي.

أما عن آثار قرارات «الجات» على اقتصاديات البلدان العربية فتجدر الإشارة إلى أن دولتين عربيتين هما سوريا ولبنان كانتا من أول الموقعين على اتفاقية «الجات» سنة ١٩٤٧ ومع هذا فإن علاقة الدول العربية بهذه الاتفاقية تأثرت في البداية بعدة عوامل أهمها :

- المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل،  
 - الحرب الباردة بين المعسكرين حتى  
 سقوط الاتحاد السوفيتي.  
 - موقف منظمة الاويك من اسعار البترول  
 خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣.  
 ومعروف ان تسع دول عربية هي : مصر  
 والجزائر والكويت والمغرب وقطر وتونس  
 والبحرين وموريتانيا والامارات هي التي  
 وقعت على وثائق جولة اورجواي في مراكش  
 العام الماضي.

ومن اهم العقبات التي تعترض المساهمة الفعالة للدول العربية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «جات» حاليا أن «الجات» تصر على اعتبار احكام المقاطعة العربية لاسرائيل بمثابة اجراءات تمييزية تتعارض مع مبدأ عدم التمييز الذي يمثل احد المبادئ الاساسية التي تركز عليها «الجات». كما تنهم «الجات» البلدان العربية الاعضاء في الاريك بالمشاركة في تكتل احتكاري تجارى يهدف الى رفع الاسعار مما يتعارض مع مبادئ حرية التجارة العالمية وتعرض تلك البلدان العربية الاعضاء في الاريك حاليا لاجراءات انتقامية من جانب «الجات»، إلا أن الظروف التجارية المتعلقة بالدول العربية وبوادر التسوية السلمية في الشرق الاوسط قد تدفع بالعديد من الدول العربية الى الانضمام الى «الجات» خاصة في ضوء التغير النوعي الذي سيطر على هيكلها بعد اقامة منظمة التجارة العالمية حيث من المرجح ان تكون عضوية هذه المنظمة اجراء مكملا للانضمام الى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ومن أهم مزايا ومخاطر اتفاقيات جولة  
أورو حواء بالنسبة للبلدان العربية :

١ - الدول العربية تتقضى في مجموعها الى الدول النامية التي يسلم اليها الدولى وسكوتارية والجات بانها ستعرض لخسائر اضافية نتيجة اتفاقات جولة اوروجواى، كما ستزيد فيها الفجوة الغذائية مع الابدء فى تطبيق تحرير تجارة السلع الغذائية وسيؤدي تحرير سعر القمح الى زيادة سعره، ولايخل تحرير سعر البترول ضمن اتفاقات اوروجواى.

٢ - سياسة الإصلاح الاقتصادي في معظم الدول العربية لاتزال في مراحلها الأولى ولذا من المتوقع حدوث تضارب بين الاقتصاد العربي وأجراءات تحرير التجارة العالمية.

٣- رغم ان السمور ان تعد في قطر الخبراء سلة غذاء العالم العربي باعتبار الامكانية الكامنة فانها تستورد اغنية تعادل خمس اجمال واراداتها. وانفقت تسع بول







# خيوط الاقتصاد العربي

تطور الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة

**المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير متاح  
الاستثمار في الدول العربية عن السنوات المشار إليها**





المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٥

أثار مفاوضات اوروجواي على الدول العربية (1 - 6)

# تحليل العناصر الرئيسية للاتفاقيات

وتتطوى جولة أوروجواي على سلسلة جديدة من التخفيضات، وهي تشمل تخفيض متوسط التعريفات الإلزامية حتى مستوى 3.6 بالمئة - أي تخفيض بنسبة وسطية قدرها 38 بالمئة. وقد تمت أكبر التخفيضات المتراوحة ما بين 40 و70 بالمئة.

في القطاعات التي توجد فيها التعريفات على أدنى المستويات «مثل ذلك الخشب، والورق وعجينة الورق، والأثاث، والمعادن، والآلات غير الكهربائية، والمنتجات شبه المعدنية، والآلات الكهربائية، والمواد الكيميائية ولوازم التصوير الفوتوغرافي». وتمت أيضاً تخفيضات أقل تتراوح ما بين 20 و25 بالمئة في قطاعات أكثر حماية كقطاعات المنسوجات والملابس، وأجهزة النقل، والأسماك ومنتجات الأسماك، والجلود والمطاط والأحذية، ومنتجات السفر ولأن هذه القطاعات الأكثر حماية هي أهم قطاعات التصدير في البلدان النامية، فإن ما تواجهه صادرات البلدان النامية من تخفيض في التعريفات الجمركية الوسطية يقدر بنسبة 34 بالمئة.

ومن الإنجازات الرئيسية لجولة أوروجواي أنها أدرجت الزراعة بشكل شامل في نظام من القواعد أكثر شفافية، وذلك على أساس تحرير تدريجي يمتد على ست سنوات في حالة البلدان المتقدمة وعلى عشر سنوات في حالة البلدان النامية، وبالتالي، فإن جميع البلدان المشاركة قد تعهدت بتحديد تعريفات على جميع التدابير الحدودية غير التعريفية، وبربط جميع التعريفات على المستويات الجديدة، كما تعهدت بإجراء تخفيض وسطى قدره 36 بالمئة بالنسبة إلى ما يعادل تعريفاتها الوسطية خلال الفترة 1986 - 1988 ونتيجة لذلك لوحظ أن تغطية المتاجرة بالمنتجات الزراعية قد تكون، لأول مرة في

بدا من هذا العدد تنشر «العالم اليوم» دراسة مهمة أعدها بول شامبريه ومحمد العريان وراقية معلى قتيبي الخبراء في إدارة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي عن «النتائج المحتملة لجولة مفاوضات أوروجواي فيما يتعلق بالبلدان العربية». هذه الدراسة قدمت للحلقة الدراسية التي نظمتها

صندوق النقد العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع صندوق النقد العربي، وعقدت في الكويت يومي 17، 18 يناير 1995 تتناول الحلقة الأولى تحليل العناصر الرئيسية للاتفاقيات التي انبثقت عن جولة مفاوضات أوروجواي التي بدأت عام 1947.

أدت جولة مفاوضات أوروجواي إلى اتفاقيات بعيدة المدى في مجالات تحرير التجارة عن طريق تخفيضات إضافية في الحواجز الجمركية وغير الجمركية، بما في ذلك تخفيضات في قطاعات الزراعة والمنسوجات والملابس. وتوسيع قواعد التجارة الدولية لتشمل مجالات جديدة هي تجارة الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة، والتدابير الخاصة بالاستثمارات ذات العلاقة بالتجارة، وتدعيم القواعد المطبقة، ومنها خصوصاً القواعد المتعلقة بالإعانات المالية، والرسوم التعويضية، ومكافحة الإغراق، وتدابير الحماية. وأخيراً تدعيم البنية المؤسسية بوسائل منها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

والواقع أن فهم كيفية تأثير هذه الاتفاقيات في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، هو أهم وسيلة لتصميم استجابة ملائمة على صعيد السياسات الاقتصادية.

تمت منذ سنة 1947، سبع جولات للمفاوضات في إطار منظمة الجات، وهي جولات أسهمت في تخفيض رسوم الاستيراد الوسطية على السلع الصناعية من مستوى يزيد على 40 بالمئة حتى مستوى 6 بالمئة.





المصدر : .....الصالح اليوم

التاريخ : ..... ٢٨ من شهر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصدفية والمعلومات

ومن الممكن أن نتوقع أن عنصر التحرير التجاري سيؤثر في البلدان النامية بثلاثة سبل رئيسية مترابطة هي: المكاسب الناجمة عن تحسن الدخول إلى أسواق البلدان الشريكة والمرتبطة بالتغيرات في الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وهي مكاسب توازنها في بعض الحالات الخسائر الممكنة حدوثها بسبب تقلص الأفضليات التجارية، مكاسب الفاعلية الاقتصادية المرتبطة، إلى حد كبير، بسياسات التحرير التجاري للبلدان المعنية، التغيرات المتوقعة في معدلات التبادل التجاري والمرتبطة خصوصاً بتحرير التجارة في القطاع الزراعي. إن إمكانية دخول البلدان النامية كمجموعة إلى أسواق البلدان الصناعية ستتغير بشكل ملحوظ نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية. ولكن هذا التغير سينجم، إلى حد أكبر بكثير، عن إلغاء الحواجز غير الجمركية أو التسهيل فيها، خصوصاً في قطاعات الزراعة والمنسوجات والملابس، ومن المتوقع أن التحسن في دخول الأسواق سيؤدي إلى مكاسب مصدرها نشوء تبادل تجاري يتصل بإعادة تخصيص الموارد تبعاً للميزة المقارنة، أما المكاسب الحركية والمرجح أن تكون أهم من المكاسب الساكنة فستنشأ عن آثار خارجية ترتبط بازدياد المنافسة ووفورات الحجم وتزايد الابتكار، بما في ذلك الآثار الانتشارية للتكنولوجيا، كما ترتبط بما لارتفاع الانتاجية من أثر في الادخار والاستثمار.

تاريخ الجات، أكبر مما في حالة المنتجات الصناعية وقد تعهدت البلدان الصناعية بتخفيض قيمة إعانات التصدير بنسبة 36 بالمئة على أساس الفترة 1990 - 1986. كما تعهدت بتخفيض تدابير الدعم الداخلية الممنوحة لجميع المنتجات بنسبة 20 بالمئة بالقياس إلى فترة الأساس 1986 - 1988، أما البلدان النامية الأعضاء في الجات فقد طبقت عليها أحكام مختلفة تقتضي إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية، وتدابير الدعم الداخلي، وإعانات التصدير، وذلك بنسبة لا تتجاوز ثلثي التخفيضات المطلوبة من البلدان المتقدمة. وتنص إتفاقيات جولة أوروجواي أيضاً على إلغاء تدريجي للقيود على المنسوجات والملابس، وبصورة خاصة، فإن التدابير غير الجمركية «ومنها الاتفاقيات من نوع إتفاق المنسوجات المتعددة الألياف» يجب أن تلغى خلال فترة عشر سنوات. كما يجب إلغاء القيود على المنتجات التي تمثل، من حيث الحجم «على أساس سنة 1990»، نسبة لا تقل عن 16 بالمئة من البنود التي يشملها إتفاق المنسوجات المتعددة الألياف، وذلك عند وضع الإتفاق الخاص بالمنسوجات موضع التنفيذ. وهناك ثلاث مراحل إضافية ستصبح نافذة في بدء السنتين الرابعة والثامنة وفي نهاية السنة العاشرة، بحيث إن نسباً إضافية تبلغ، على التوالي 17 و 18 و 49 بالمئة من أحجام الاستيراد في سنة 1990 يجب إدراجها كلياً في النظام التجاري الأساسي.







المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٨ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## اتفاقية «الجات»... سلبيات وإيجابيات!

● قبل نهاية الشهر القادم سوف تعرض على مجلس الشعب المصري اتفاقية الجات بعد ترجمتها باللغة العربية لأقرارها حتى يمكن لمصر الانضمام إلى «المنظمة العالمية للتجارة» كعضو مؤسس ومعروف أن هناك ١٢٠ دولة قد وقعت بالفعل، ويقتظر أن يصل عدد الدول الموقعة إلى ١٧٠ دولة في العالم.

● ورغم أن فرنسا سبقت كندا في توقيع الاتفاقية فقد رفض مجلس الأمة الفرنسي إقرار الاتفاقية وعارض النواب بعض النصوص الخاصة بمجال الزراعة، والثقافة، وبدأت المفاوضات بين أمريكا وفرنسا واستمرت عدة أشهر حتى تم تعديل هذه النصوص لصالح فرنسا، وتم إقرار الاتفاقية بالتوقيع النهائي.

محمود عمار  
جمعية رجال الأعمال بباريس

● وبقيام هذه المنظمة العالمية للتجارة سوف تصبح أقوى من صندوق النقد، والبنك الدولي، وستشكل معهما «الثلاث» المختص برسم السياسات الاقتصادية المحلية في التجارة والنقد والتمويل والتعاون لتحقيق التنافس والتوازن في السياسات الاقتصادية العالمية. لارساء قواعد النظام الاقتصادي العالمي للقرن القادم بسببياته وإيجابياته علينا.

● وهناك عشرات الأسئلة، ومئات الاستفسارات عن مدى تأثير تطبيق هذه الاتفاقية والانضمام لهذه المنظمة الجديدة وخاصة على قطاع الزراعة المصري؟ الحقيقة أن هناك سلبيات وإيجابيات سوف تؤثر على الاقتصاد المصري خاصة في قطاع الزراعة والميزان التجاري وسوف ينعكس أثرها مباشرة على المستهلك والمنتج المصري.

ولنبدأ بالسلبيات:

١- ارتفاع أسعار الواردات الزراعية نتيجة لرفع الدعم مرتين، الأولى من قبل الدول المنتجة والتي كانت تدعم المنتجين هناك.. والثانية أن مصر مضطرة أيضا لرفع الدعم كلية خلال خمس سنوات بحلول عام ٢٠٠٠، وبالتالي فإن أسعار المنتجات الزراعية سوف ترتفع في الأسواق المحلية المصرية بنسبة ١٨٪ سنويا.

٢- تهديد بعض الصناعات المحلية كصناعة الدواجن..

● التكنولوجيا التي تأتي مع المنتج والمستورد والمصدر.. سوف تجبرنا «المنافسة العالمية» نتيجة للدخول في هذه الاتفاقية إلى إعادة النظر بجدية وفورا في:

● أ- الإصلاح التشريعي.. قوانين العمل.. حقوق الملكية.. عقود التأمين..

● ب- الإصلاح الإداري والتنظيمي.. والشفرة على البيروقراطية والروتين الحكومي..

● ج- أعداد كوادر تسويقية، وخلق برامج للتسويق بعلوم وفنونه محليا وعالميا.

● د- إقامة أسواق ونظم مالية قوية.

● باختصار، وإيجاز شديد علينا أن نعرف جيداً أنه بالتوقيع النهائي على هذه الاتفاقية، وبالاتضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يتأثر الاقتصاد المصري بدرجة خطيرة في المستقبل القريب والبعيد سلبيًا أو إيجابيًا.. وهذا يتوقف على دور القطاع الخاص، والدولة..

● وأخيرا نقول أن «الثوب العالمي» يتوقف على القدرة على المنافسة، وذلك لن يتأتى إلا بوضع الخطط وصياغة الاستراتيجيات، والتكتيكات، وكل ذلك أساسه الأداء والعزيمة ووضوح الهدف.. والافسيفي جنى الدولة الثمار من الاتفاقية أمرا مشكوكا فيه!







المصدر : ..... العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٥

أثار مفاوضات اوروجواى على الدول العربية (2 - 6)

## العرب مطالبون بسرعة استخلاص النتائج

أعلن الكثيرون أن جولة مفاوضات أوروجواي تشكل تقدماً رئيسياً في سباق التحرير الدولي لتجارة السلع والخدمات وفي تدعيم القاعدة المؤسسية المساندة. وإذا سعت هذه الجولة إلى جعل القضايا القديمة والمثيرة للجدل المتعلقة بتجارة المنتجات الزراعية والمنسوجات تخضع لقواعد محددة ولأنظمة الاتفاق العام للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات)، بالإضافة إلى توسيع هذه القواعد والأنظمة لتشمل مجالات أخرى، فقد اعتبرها الكثيرون أكثر الجولات طموحاً في إطار منظمة الجات. وإذا نفذت إتفاقيات هذه الجولة تنفيذاً تاماً فـالمتوقع منها أن تعزز التبادل التجاري الذي يسهم في ازدياد الرفاه ونمو الإقتصاد العالمي.

لقد حاولت دراسات عديدة إثبات المكاسب الإجمالية الممكنة انشاؤها عن ازدياد التحرير التجاري. فالدراسات الأولية ذات الطابع الكمي التي تناولت المنافع الساكنة للتحرير التجاري تشير إلى أن مكاسب الدخل الحقيقي السنوي ستتراوح، بحلول سنة 2005، بين 200 و270 مليار دولار (أي حوالي 1 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي ومن المتوقع في هذا النطاق، أن تستفيد البلدان النامية من مبلغ 80 مليار دولار (أي حوالي 1.5 بالمائة من إنتاجها المحلي الإجمالي).

وستكون المكاسب الإقتصادية الإجمالية التي ستجنيها البلدان النامية على الأرجح، موزعة بشكل غير متساو فيما بينها. وبصورة عامة فالبلدان التي سوف تحقق أفضل المكاسب هي البلدان ذات النظام الإقتصادي الحر نسبياً. فمثل هذه الأنظمة تزيد قدرة البلدان المعنية على الاستفادة من تحسن فرص السوق وعلى التكيف بسرعة مع البيئة الجديدة. ونظراً لخصائص إتفاقيات جولة أوروجواي، من المتوقع أيضاً أن البلدان النامية التي هي من أهم مصدري المواد الغذائية ستكون من أهم المستفيدين. ومقابل ذلك، يرجح أن تتأثر بعض البلدان سلباً من جراء التقلص في الأفضليات التجارية والتدهور في معدلات تبادلها التجاري، وذلك بسبب الإرتفاع المتوقع في ثمن السلع الزراعية المستوردة.

ويقتضى التوزيع غير المتساوي للمكاسب والخسائر من صانعي السياسات الإقتصادية أن يدركوا في مرحلة مبكرة ما ينطوي عليه ذلك من عمليات تتعلق بإعادة تخصيص الموارد والسياسات ذات الصلة التي تحسن العلاقة بين المنافع والتكاليف وهذه هي بنوع خاص حالة البلدان العربية وتشير بعض الدراسات في الواقع إلى أن هذه البلدان قد تكون في عدد الخاسرين، مما يدفع بالحاج إلى تحليل التحديدات المرتقبة وتصميم الخطط اللازمة لتخفيض ثمن التكيف القصير الأجل إلى أدنى حد ممكن وهذا يشمل خصوصاً القيام في مرحلة مبكرة، بتحديد النتائج التي ينطوي عليها نظام التجارة الدولية الجديد. والتقدم المحرز في السياسات التي تستهدف زيادة المكاسب الممكنة إلى أقصى حد ممكن.





المصدر : ..... العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢٩ يناير ١٩٩٥

وهناك ثلاثة تحفظات لا بد من إبدائها منذ البدء أولاً، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إطار «عام» لبحث مدى تأثير البلدان العربية بالإتفاقيات الأخيرة المتعلقة بزيادة تحرير التجارة الدولية. ترمى بشكل أعم إلى تدعيم النظام التجاري الدولي ولذلك فهي، في حد ذاتها، لا تحقق ولا تسعى إلى تحقيق الأهداف الأكثر تفصيلاً التي تتضمنها الدراسات القطاعية والقطرية ذات الطابع النوعي. إنها بالأحرى، تشير إلى القضايا العامة التي يجب أن تعالجها مثل هذه الدراسات. ثانياً، إنها دراسة تركز أساساً على آثار المتاجرة مع البلدان الصناعية، وهي لا تحاول تحليل الأثر الناجم عن التبادل التجاري فيما بين البلدان النامية. ومع أن هذا التبادل هو من الناحية الكمية، أقل أهمية في هذه المرحلة فإن أهميته ستزداد مع الزمن بسبب تحسن الأداء الإقتصادي للبلدان النامية وتزايد أهميتها في النشاطات الإقتصادية والمالية العالمية، فضلاً عما تشمله من إمكانات. ثالثاً، مازال العمل مستمراً في تقييم الأثر الإجمالي لإتفاقيات جولة أوروجواي من حيث الأسعار والطلب أي في ما يتعلق بمعالم هذه الدراسة. ولذلك يجب النظر إلى التقديرات المقدمة على أنها تشير إلى نطاقات واسعة أكثر مما تشير إلى تقديرات دقيقة.

دراسة أعدها: بول شابريه ومحمد العريان وراقية معلى فتيني





المصدر : ..... وطن

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٥

## تقرير إقتصادي يؤكد : صناعة المنسوجات المصرية أفضل في ظل اتفاقية الجات

ذكر أحد التقارير الاقتصادية / أن تطبيق اتفاقية ( الجات ) الانتفاكية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لايعني تعثر المصانع في مصر بل يعني اعطاء فرصة لتحسين مستوى جودة المنتج المصري لأن يلب المنافسة سيكون مفتوحا . وأشار التقرير إلى أن مصر ستستفيد كثيرا من اتفاقية الجات فور قرارها حيث أن البديل لعدم اعتمادها في مصر هو الاعتماد على المفاوضات الثنائية مع الدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي الأمر الذي سيجعل الاقتصاد المصري في موقف ضعيف . وأوضح التقرير أن مصر ستحصل على مزايا هامة من وراء الجات لأنها تتيح للدول الأقل نموا تطبيق نظم جمركية خاصة بها كما توجد معاملة تفضيلية بين الدول النامية بعضها ببعض . وفيما يتعلق بصناعة المنسوجات المصرية أكد التقرير أن وضعها في ظل الجات سيكون أفضل لأنها تضمنت خفضا جمركيا أقل من الخفض الجمركي المتضمن في برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ، حيث أن التعريفات الجمركية على المنسوجات وفقا للجات ستصل خلال العامين القادمين إلى ٤٥ ٪ على حين ستصل وفقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري إلى ٤٠ ٪







المصدر : ..... الأهرام

للاشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٥

## الجات ومستقبلنا الاقتصادي

تباينت الآراء في هذه الإتفاقية ما بين مؤيد ومعارض حيث تحمس الدول الصناعية للتقدمه للإتفاقية باعتبارها المستفيد الأكبر منها دون أدنى شك ، بينما انتقدتها بعض الدول النامية بشدة لأنها تهدد مستقبل الصناعة

الحديثة فيها وتعمق مسيرة التنمية الاقتصادية بينما تخدم الاقتصاديات الصناعية المتقدمة في تخطي عثراتها الرامنة في الركود والبطالة والتضخم، وبين المزيدين والمعارضين وقعت بعض الدول - ومنها مصر - موقف التحفظ تجاه الإتفاقية لأنها وإن كانت خطوة محمودة في سبيل تحرير التجارة الدولية للإفادة من كل ثمار هذه الحرية فإنها تفتح أسواق الدول الأعضاء لمنافسة غير متكافئة بين إنتاج الدول المتقدمة والصناعات الوليدة في الدول النامية فضلا عما تضيف من أعباء على اقتصاديات هذه الدول على نحو يهدد مستقبل التنمية الاقتصادية فيها .

ولا يتسع المجال هنا للخوض في هذا الجدل حول ما تحمله هذه الإتفاقية من نذر الخير أو الضرير لهذا الجانب أو ذلك، ولكننا نعرض للقدر شبه المتيقن من نتائجها حيث توافقا على أن تطبيقها سيزيد معه الدخل العالمى بما يتراوح بين ٢٠٠ الى ٢٠٠ مليار دولار فى العام، وأن المجموعة الأوروبية ستحصل من هذه الزيادة على حوالى ٦١ مليار دولار وتحصل روسيا وبول الكومنولث السوفيتى على ٢٧ مليار دولار وتحصل الولايات المتحدة الأمريكية على ٣٦ مليار دولار . أما الدول النامية فهي أقل الدول استفادة وأكثرها تضررا هي الدول المستوردة للغذاء وتشمل الغالبية العظمى من

عقدت الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة اختصارا باسم «جات» GATT فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى أكتوبر عام ١٩٤٧ وبدأ سريانها من أول يناير عام ١٩٤٨ بموافقة ٢٣ ثلاث وعشرين دولة فقط وقد استهدفت هذه الإتفاقية تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود واعتبار التعريفات الجمركية هي الوسيلة الوحيدة لحماية الصناعة الوطنية مع العمل على تخفيض التعريفات الجمركية لتحقيق أفضل الشروط لتسود المنافسة وعدم التمييز فى المعاملة.

وقد أجريت عدة دورات من المفاوضات فى نطاق هذه الإتفاقية أسفرت عن تخفيضات متتالية فى التعريفات الجمركية، وكان آخر وأهم هذه الدورات هي دورة «أوروغواي» التى امتدت سبع سنوات وأسفرت عن تطور جذرى فى إتفاقية الجات وذلك فى ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٣ مع إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لعرض الإتفاقية على السلطات التشريعية فى كل منها بحيث تنفذ اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥، ويبلغ عدد أعضاء الإتفاقية الآن ١١٧ دولة، وقد انضمت مصر إلى إتفاقية الجات عام ١٩٧٠.

وقد تمخضت هذه الإتفاقية عن إنجازات كبيرة فى اتجاه تحرير التجارة الدولية ومن أهم ما توصلت إليه هو إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO وإلغاء كافة أساليب الحماية غير الجمركية مع خفض التعريفات الجمركية، والتنظيم الجديد للتجارة الخارجية فى مجال الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وخفض الدعم على المنتجات الزراعية تحرير صناعة النسيج، وغير ذلك من الأهداف وقد

الدول الأفريقية وكثيرا من الدول الآسيوية، وذلك حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بما يتراوح بين ١٠٪ إلى ١٥٪ نتيجة لإلغاء الدعم على السلع الزراعية.

ولاشك أن اسقاط الحماية عن الصناعات المحلية فى البلدان النامية وفتح أسواق جميع الدول الأعضاء

لتكون حلبة منافسة حرة بين منتجاتها ولاشك أن ذلك فى غير صالح الصناعات التى تنافس الدول النامية، بل إنها فى كثير من الحالات ستكون مباراة من جانب واحد ONE SIDE GAME كما يقول الرياضيون.

ولكن أين نحن فى الوطن العربى ومصر من هذه الإتفاقية؟ الجواب على ذلك يتحدد بالنظر إلى نسق التجارة الخارجية العربية والمصرية أى نمط المبادلات والواردات فى كل منهما بحيث نجد أن الجانب الأكبر من نسق التجارة الخارجية العربية يتحصر فى الدول المتقدمة أساسا ففى مطلع التسعينيات بلغت الصادرات العربية لهذه الدول ٦٤٪ من اجمالى الصادرات العربية، وبلغت الواردات ٧٢٪ من اجمالى وارداتها، وتأتى بعد ذلك الدول

د. محمد عبد البديع





المصدر : ..... الاسم : .....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٩ يناير ١٩٩٥

تحقيق هذا الهدف الى بعض الوقت ولكنه محقق في النهاية. ومن مناقب الاتفاقية ايضا انها قد تحفز الزراعة العربية المصرية على التقدم والازدهار مع ارتفاع اسعار السلع الزراعية خاصة وان الوطن العربي تنهياً له ميزات نسبية في هذا المجال سواء في اتساع المساحة أو وفرة الانهار أو صلاحية المناخ، ولا يبقى بعد ذلك إلا ان يتجه الاستثمار العربي الضخم الى قطاع الزراعة وقد أصبح مريحاً وأن يعود المزارعون العرب والمصريين الى اراضيهم بعد أن مجروها وقتلوا بفوائد مدخراتهم في بلادهم أو خارجها وخذلوا معها الى الكسل والرفاهية الزائفة ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين.».

٢١٪ والسلع المصنوعة ٢٦٪  
ومن السلع الوسيطة ٤٣٪  
تقريبا وباعتماد على ذات  
المعايير وفي ظل هذه النسب  
يكون الاقتصاد المصري في  
وضع أفضل نسبيا.

وفي ضوء ذلك يصعب القول بان الاتفاقية ضرر محض كما يصعب القول أنها نفع محض، والأرجح من ذلك أنها دائرة بين النفع والضرر كما يقول فقهاء الشريعة الإسلامية، وعلينا أن نقرر معها وبالنفع وأن نحيد بها عن الضرر، فلاشك أن لهذه الاتفاقية مناقب من أهمها ما سوف نجره من حافز لا مفر منه على الرقي بالصناعة العربية والمصرية الى مستوى الجودة الذي يكفل لها المنافسة مع صناعة الدول للتقدمية، وقد يحتاج

النامية بنسبة ٢٥٪  
للصارات، ٢٠٪ للواردات،  
ولباقي دول العالم ١١٪  
للصارات، ٨٪ للواردات.  
فإذا كان ذلك وكانت الغالبية  
العظمى من الصادرات  
العربية من المواد الخام  
والنفط بنسبة ٨٠٪ تقريبا،  
وحوالي ١٥٪ من السلع  
المصنوعة، والعكس بالنسبة  
للواردات حيث تبلغ نسبة  
السلع المصنوعة ٦٧٪.

والغذاء ١٥٪ تقريبا، اذا كان ذلك وكان اتجاه معدلات التبادل الدولي في ظل حرية التجارة لصالح السلع المصنوعة ذات الجودة العالية والسلع الغذائية وفي غير صالح المواد الخام فإن محصلة آثار الاتفاقية في غير صالح الوطن العربي.

أما الوضع في مصر فهو افضل نسبيا من ذلك فتجارها الخارجية وان كانت مركزة ايضا مع الدول المتقدمة والدول النامية فإنها بنسبة اقل حيث تبلغ الصادرات المصرية للدول المتقدمة ٥٠٪ من اجمالي الصادرات المصرية، والواردات ٦٧٪، ومع الدول النامية ٣١٪ للصادرات، ١٦٪ للواردات، وكذلك الامر في توزيع الصادرات حيث تبلغ نسبة الصادرات من البترول ومنتجاته ٥٠٪، ومن السلع المصنوعة ٣٦٪، أما الواردات فتبلغ نسبة السلع الغذائية





المصدر : ..... أكتوبر

التاريخ : ..... ٢٩ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**مشوار**

شخصيات وهوادث

**(الجات)**

**الطويل**



محمود عبد المنعم مراد

**وسليياته**

**وايجايياته**

**المتوقعة**

!







المصدر : ..... استشرى

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٩ يناير ١٩٩٥

وقد جرت ثمانى جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف تحت اشراف الجات منذ نشأتها ، بدأت كما قلنا بجولة جنيف سنة ١٩٤٧ وشاركت فيها ٢٣ دولة وانتهت بجولة أوروجواى التى استمرت من سنة ٨٦ حتى ديسمبر عام ١٩٩٣ .

وكانت أول جولة تشارك فيها مصر هى جولة طوكيو من ٧٣ إلى ٧٩ وشاركت فيها مائة ودولتان وأسفرت عن مجموعة من التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء على السلع الصناعية والسلع الزراعية . كما أسفرت عن التوصل إلى عدد من الاتفاقيات لوضع أسس جديدة للتجارة فى بعض الحالات وتوضيح وتفسير أحكام الجات فى حالات أخرى .

وقد قدمت مصر فى جولة طوكيو التزاما بشيئ رسومها الجمركية ثم تخفيضها على الدواجن المذبوحة فى نهاية مفاوضات جولة طوكيو ، كما انضمت إلى الاتفاقات التى أسفرت عنها الجولة ودخلت حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٨٠ فيما عدا اتفاقي المشتريات الحكومية والتقييم الجمركي . وفى ديسمبر ١٩٩٣ وافقت وزارة المالية

المصرية على انضمام مصر إلى اتفاق التقييم الجمركي ، وأصبحت عضوا فى كافة الاتفاقيات الناتجة عن جولة طوكيو ، ماعدا اتفاقا واحدا خاصا بالمشتريات الحكومية .

وكانت جولة أوروجواى الأخيرة هى أكبر الجولات التى عقدت فى إطار الجات من حيث عدد الدول المشاركة فيها . فقد بدأت الجولة بـ ٩٧ دولة وفى نهايتها بلغ عدد الأعضاء المضمين إليها ١١٧ دولة شاركت فيها الدول النامية مشاركة فعالة وإيجابية حيث تضمنت المفاوضات موضوعات مهمة وخطيرة بالنسبة للدول النامية بالذات كموضوعات السلع الزراعية والمنسوجات . وقد تأجلت وتمعدت المفاوضات خلال جولة أوروجواى الأخيرة لخلافات جذرية بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية حول نسب تخفيض الدعم المالى الحكومى لإنتاج وتصدير السلع الزراعية وتخفيض الرسوم الجمركية عليها . وهكذا استمرت المفاوضات خلال عامي ٩٢ و ٩٣ حتى انتهت فى ١٥ ديسمبر ٩٣ .

وأُسفرت مفاوضات هذه الجولة التى استمرت سبع سنوات عن التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات حول الموضوعات التى تضمنتها إعلان بدء الجولة ووافق عليها وزراء التجارة الخارجية فى الدول المشاركة . كما عقد بعد ذلك المؤتمر الوزارى للدول المشاركة فى مدينة مراكش بالمغرب فى أواسط عام ١٩٩٤ وبعد هذا الاجتماع تم عرض نتائج الجولة على السلطات التشريعية فى الدول

فى البدء كانت هناك اتفاقية دولية وقعتها ٢٣ دولة فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ ، باسم الاتفاقية العامة للتصريفات والتجارة The General Agreement on Tariffs Trade وبدأ سريان هذه الاتفاقية من أول يناير ١٩٤٨ وكانت تتضمن أحكاما خاصة بتحرير التجارة العالمية وكان أهم أحكامها فى البداية النص على تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية على أعضاء الاتفاقية الذين كان يطلق عليهم اسم الأطراف المتعاقدة ، وبمقتضى هذا الشرط كان يحق لكافة الأطراف أن تتمتع بأية مزايا أو تنازلات جمركية تقدمها إحدى الدول . كما أن كل الدول تلتزم بعدم التفرقة فى المعاملة بين السلع اأصلية الصنع والسلع المستوردة ، من حيث القوانين والقواعد التى تحكم تجارة هذه السلع فى الداخل وفرض الضرائب والرسوم وغيرها من الإجراءات الأخرى .

وفى بداية الستينات دعت الدول النامية إلى عقد مؤتمر دولى للتجارة والتنمية لأن هدف الجات كان قد اقتصر على تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية لدى معالجته لمشكلات التنمية فى الدول النامية . وفى عام ١٩٦٥ ، تمت إضافة فصل رابع إلى الاتفاقية الأصلية وكان عنوانه : التجارة والتنمية ، وكان يتناول أحكاما خاصة باحتياجات الدول النامية مثل تشجيع الدول المتقدمة على مساعدة الدول النامية ومنح شروط تفضيلية لتصدير منتجاتها إلى الدول الصناعية وامتاع الدول المتقدمة عن فرض عوائق جديدة أمام الصادرات ذات الأهمية الخاصة للدول النامية وغير ذلك . وهكذا بدأت الدول النامية تنضم إلى الجات وتزايد عدد المضمين إليها حتى تحولت الجات من منتدى خاص أغلب أعضائه من الدول المتقدمة إلى ملتقى عام يضم غالبية دول العالم . متقدمة ونامية على السواء ، وتمثلت وظائف الجات فى وضع القواعد والأحكام التى يتم الاتفاق عليها اتفاقا متعدد الأطراف ويحكم سلوك الحكومات فى مجال التجارة الدولية ، وتشرف الجات على تجارة السلع فى العالم التى تبلغ حوالى ٩٠٪ من التجارة الدولية باستثناء البترول ، ثم كان من وظائف الجات أيضا إنشاء محكمة دولية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ووضع إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف يتم فيها تحرير التجارة الدولية . إما من خلال فتح أسواق الدول وإما من خلال تعزيز وتطوير أحكام الاتفاقية نفسها .







## التاريخ :

خمس سنوات قبل تنفيذ الاتفاق بينما يمنح الدول المتقدمة عاما واحدا فقط . ولا يتضمن ذلك عدم الالتزام بتطبيق شرط المعاملة الوطنية وشرط الدولة الأولى بالرعاية الذي يطبق من بداية تنفيذ الاتفاق . وكذلك يمنح الاتفاق هذه الدول النامية فترة خمس سنوات إضافية بالإضافة إلى السنوات الخمس المشار إليها قبل الالتزام بتطبيق أحكام الاتفاق الخاص ببراءة الاختراع على المنتج فيما يتعلق بالاختراعات الكيميائية الخاصة بالأغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية . ويتضمن الاتفاق أيضا منح الدول النامية في تطبيق نظام الترخيص الإلزامي إذا ما تعسف صاحب البراءة في استخدام الحقوق المخولة له أو مارس إجراءات غير تنافسية ، وكذلك يقضى الاتفاق بتقديم الدول المتقدمة مساعدات فنية ومالية إلى الدول النامية بشروط يتفق عليها من الجانبين عند اعداد تشريعات عن حماية حقوق الملكية الفكرية ومنع سوء استخدامها وإنشاء أجهزة متخصصة بتطبيق الحماية وتدريب الأفراد .

لقد شاركت مصر في جولة أورو جواي منذ بدء الجولة في سبتمبر ٨٦ ، وفي الاجتماعات المتعددة التي تلتها وشاركت على المستوى الوزاري في اجتماعات بروكسل سنة ١٩٩٠ ، حيث كان المستهدف إنهاء الجولة ولكن حالت دون ذلك الخلافات الحادة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية حول موضوع تحرير تجارة السلع الزراعية . ولعلنا نذكر جيدا مظاهرات الفلاحين والمزارعين الفرنسيين في تلك الفترة احتجاجا على ما تتضمنه اتفاقية الجات من مع استخدام معونات الدعم لمنتجات الحاصلات الزراعية ، وفي فرنسا كانت الحكومة تقدم دعما لهم لمواجهة المنافسة الأمريكية الشديدة .

ولمى المفاوضات التي دارت في جيف طوال السنوات السبع الماضية شاركت وفود مصرية في كافة الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية ، وكانت مصر تدعى إلى الاجتماعات غير الرسمية التي كانت تعقد داخل جيف وخارجها لما تتمتع به مصر من ثقل دولي ونشاط في المشاركة في المفاوضات . كما شاركت مصر في العديد من الندوات والحلقات التي عقدت في مختلف المدن بهدف شرح أبعاد مبررات التفاوض وتسقي المواقف بين وفود الدول المشاركة .

كما شهدت القاهرة نفسها تنظيم عدة ندوات عن موضوعات الزراعة والخدمات والملكية الفكرية ، شارك فيها الخبراء والمختصون في الدوائر الرسمية وكانت فيها فرص لتبادل الآراء وتوجيهات النظريين هؤلاء الخبراء والمختصين ونظرائهم من الدول النامية الأخرى . كما ساعدت هذه الندوات على بلورة مواقف متسقة لمجموعة الدول النامية في المفاوضات وتوحيد مواقفها ، كما تشابهت المصالح في مواجهة مواقف الدول المتقدمة التي اتسمت بالتشدد والضغط على الدول

وأهم ما توصلت إليه هذه الاتفاقيات المتعددة المعروفة باسم الجات والتي استغرقت سنوات كثيرة ، هو أنها أسفرت عن إنشاء منظمة عالمية فى منتهى الأهمية والخطورة بالنسبة للتجارة العالمية وللشئون الاقتصادية والمالية الدولية أيضا ، وقد سميت بالمنظمة العالمية للتجارة World Trade Organisation وهي عبارة عن إطار تنظيمى مؤسسى يحوى على كافة الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أوروجواى وهي تشمل الإشراف على تجارة السلع وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية فضلا عن الاتفاقات التى نتجت عن جولة طوكيو والاتفاقات التى تم التفاوض بشأنها فى إطار جولة أوروجواى .

إن منظمة التجارة العالمية التي تتضمن النظام الجديد لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ومراجعة سياساتهم التجارية ، منظمة لها شخصية قانونية مستقلة تلعب دورا أساسيا في النظام التجاري الدولي وهي بمثابة الضلع الثالث في المثلثات بريتون وودز للنظام الاقتصادي الدولي ، إلى جانب الضلعين الآخرين وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير . وقد حددت الاتفاقية أسلوب التعاون مع هذين الضلعين وكذلك مع المنظمات الدولية الأخرى .

وتضمنت الاتفاقية أحكاماً خاصة بمنح بعض الدول استثناءات للتدخل من بعض التزاماتها بصفة مؤقتة ، وتعديلات أحكام الاتفاقات وعدم تطبيق الاتفاقية في الحالات التي تقتضي ذلك .

وقد أصبح في منظمة التجارة العالمية ثلاثة مجالس ، أحدها للسلع والثاني للخدمات والثالث للملكية الفكرية . وتلك النقطة الأخيرة استحدثت في الاتفاقيات وجرت بشأنها مشاحنات بين بعض الدول الكبرى كأمريكا وفرنسا . حيث كانت فرنسا ترى انها لا يصح أن تعامل المواد الثقافية على

أنها سلغ . وكانت تبغى المحافظة على هويتها الثقافية  
وشخصيتها المميزة ، وانقسمت دول أوروبا إلى قسمين بشأن  
الخلاف الأمريكي القرنى . قسم يؤيد أمريكا ويعامل المواد  
الثقافية كالسلع الأخرى . وقسم يؤيد فرنسا فى رأبها الخاص  
بالحفاظ على هويتها وخصوصيتها الثقافية ولحقها القومية إزاء  
الغزو الأمريكى الكاسح وخاصة فى مجال السينما .

إن اتفاقية الجات أو منظمة التجارة العالمية تمنح الدول النامية فيما يتعلق باتفاق الملكية الفكرية فترة انتقالية مدتها





المصدر : ..... المستند

التاريخ : ..... ٢٠٠٥ يناير ١٩٩٥

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النامية خلال مراحل المفاوضات المختلفة .

وقد عيّنت المجالس القومية المتخصصة بإشراف الأستاذ الدكتور محمد عبد القادر حاتم المشرف العام عليها ، بإعداد تقارير وافية عن اتفاقيات الجات ، وما تتضمنه من أحكام ومدى ما تسببه لنا من نفع أو ضرر . وقد اعتمدنا في كتابة هذا المقال على تقريرين مهمين من هذه التقارير . كما عيّنت وزارة الثقافة المصرية المثلة في المجلس الأعلى للثقافة ولجنة الكتاب والنشر بها ، بإعداد ندوة خاصة عن اتفاقيات الجات ومشكلات الكتاب المصري ، شارك فيها بعض المختصين ، وقد أشرت إلى هذه الندوة المهمة في مقال الذي نشرته هنا منذ أسبوعين .

وقد عني الكثير من الباحثين والمفكرين السياسيين والاقتصاديين بهذا الانجاز الهائل الذي توج بإنشاء منظمة التجارة العالمية . غير أن القراء العاديين والكثيرين من المتخصصين أيضا يطلبون المزيد من الشرح والتعليق على هذه الاتفاقيات التي تقع في أكثر من ألف صفحة من قطع الفولسكاب ، وهي تتضمن عبارات في منتهى الدقة من حيث صياغتها القانونية والفنية ، بحيث يصعب على أغلبية القراء الساحة أن تراجع هذه الاتفاقيات ، حتى لو كانت مترجمة إلى اللغة العربية ، وقد سألت أحد زملائي من ناشري الكتب المصريين أن أدله على خير بهذه الاتفاقيات يستطيع أن يؤلف عنها كتابا سهل العبارة واضحا ومناسبا ليقدم إلى القراء العرب اقتناعا منه - بعد التجربة والخبرة - بأن هذا الموضوع رغم صعوبته أصبح موضوع اهتمام عام وبالع في مختلف المستويات الثقافية .

وهذا هو الذي دفعني إلى محاولة كتابة شيء سهل واضح مفهوم ، لاتفاقيات الجات ونشأة المؤسسة الدولية الجديدة أعني بها منظمة التجارة العالمية . ويقي بعد ذلك أن نحاول الوقوف على مدى ما يحققه لنا انضمامنا إلى المنظمة من نفع ، وما قد يسببه من ضرر .

وقد لا يتسع المقام هنا للتعليق على تفاصيل ما تضمنته الاتفاقيات العديدة التي يبيت على أساسها منظمة التجارة الدولية ، غير أننا نستطيع القول في إيجاز بأننا وافقنا على الانضمام إلى هذه الاتفاقية ، كما حرصت دول نامية عديدة على المشاركة فيها . فلم بعد من الممكن أن تعزل أية دولة نفسها عن هذه المنظمة التي تمثل التيار الرئيسي للتجارة العالمية ، والمهم الآن هو أن تهني نفسها للقيام بدور نشيط في أعمال اللجان الرئيسية والفرعية التي ستشكل في المنظمة ، وأن تعمل قدر استطاعتها على الاستفادة من الاتفاقيات التي قد تفيدنا بوجه خاص . ونحن نعلم أن مجموعة الدول النامية تتفاوت مصالحها بل تتضارب أحيانا فيما يتصل بالتجارة الدولية . فليست هناك مصلحة موحدة تعم الجميع ، ولكن هناك احتمالات التوصل إلى حدود دنيا

للمصالح المشتركة للدول النامية . وعلينا نحن بالذات أن نكون لنا دور نشيط في تكلل جهود الدول النامية لتوحيد مواقفها .

وتحرير التجارة الدولية من شأنه زيادة حجم البادل الدول لجميع الأطراف وتوسيع الأسواق وبخاصة في الدول المتقدمة التي تهدف مصر والدول النامية إلى الحصول على نصيب مناسب منها . وهذا يقتضي تكييف سياساتنا الداخلية لتسمح بزيادة صادراتنا وتخفيض تكلفتها ورفع مستوى جودتها .

وسوف يتسع المجال أمام مصر في تصدير سلع معينة أهمها المنسوجات والملابس الجاهزة لأن الاتفاقية تلغي نظام الحصص (الكوتا) وهي تحديد مقادير معينة يسمح بتصديرها إلى دول معينة من سلع معينة) وهكذا يجب أن نعمل من الآن على تشجيع هذه الصناعة وتحديثها ورفع كفاءتها الإنتاجية وإزالة معوقات تصديرها .

أما عن تخفيضات التعريفات الجمركية التي تقضى بها الاتفاقيات ، فإن مصر قامت من جانبها وتقوم بهذه التخفيضات ، بحيث لا يترتب على ذلك زيادة في التخفيضات الجمركية ، على أن الأعباء التي قد تتحملها مصر نتيجة مشاركتها في هذه الاتفاقيات قد تتضمن زيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية الأوروبية التي سيلقى الدعم الذي تدفعه الحكومات الأوروبية لمنتجاتها هذه الغاصيل ، وأهمها القمح الذي سوف يرتفع سعره ، رغم أن الزيادة في الأسعار سوف تكون محدودة عن كل سنة على حدة . كما أن الاتفاقيات تتضمن نظاما لتعريض الدول النامية عما قد تتحملة من زيادة في أعباء استيراد السلع الزراعية .

وفي مجال حقوق الملكية وبراءات الاختراع ، فإن الاتفاقيات يمكن أن تفيد المصالح المصرية الحقيقية أكثر من أن تضرها ، فلنأخذ من حيث المبدأ نعمل على إهدار حقوق الآخرين والاستيلاء على حقوقهم فيما نستورده من سلع ثقافية . بل على العكس ، نحن نقاسي من ضياع حقوق لنا نقدر بالملايين ، نتيجة اغتصاب الآخرين لحقوقنا في كثير من المجالات مثل حقوق مؤلفينا وناشرينا فيما تصدره من كتب ، وحقوق الأدباء العظماء لثقافتنا والحقوق المتعلقة بالأفلام السينمائية وأشرطة الفيديو والتسجيلات الصوتية .. وبهذه المناسبة يجب علينا إنشاء آليات أو أجهزة تخصص بمتابعة حماية حقوق المصريين في مجال الملكية الفكرية والأدبية والفنية التي لا تتمتع حاليا بالحماية الكافية لحقوقنا في الخارج . ولعلنا بذلك نستطيع أن نوقف حركة القرصنة على الكتب المصرية التي نشكو منها مر الشكوى منذ ثلاثين عاما ، ولم نستطع حتى الآن وقف حركة تزوير الكتاب المصري التي تعد أخطر ما نواجهه في حركة النشر المصرية ، وحيث إن





المصدر : ..... أكتوبر .....

للتنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٥

الاتفاقية تسمح للدول الأعضاء بممارسة حقها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الانتاج المحلي من ممارسات الدول الأخرى فيما يتعلق بإغراقها بالسلع الرخيصة المدعومة من الدول المصدرة ، فلابد لنا من وضع نظم فعالية لتحديد حالات الاغراق طبقا للمفهوم الدولي واتخاذ الاجراءات التعويضية اللازمة لحماية مشروعاتنا الصناعية ومتجاتنا الوطنية من المنافسة غير المشروعة لبعض الدول الأجنبية ، وحيث إن تحرير التجارة العالمية الذي تتضمنه اتفاقيات الدجات أو المنظمة العالمية للتجارة تسمح بفترات انتقالية متفاوتة تصل في بعض الحالات إلى عشر سنوات ، لذلك ينبغي أن تعمل على اجراء تعديلات هيكلية في أنشطتنا الزراعية والصناعية والخدمات حتى يمكن الاستفادة منها إلى أقصى درجة ولإقلال الآثار السلبية المحتملة حتى لا تقاجأ بانتهاء فترات الانتقال دون اجراء هذه التعديلات الهيكلية والتشريعية ونعرض في المستقبل لخسائر محققة . ولهذا ينبغي أن تشكل لجنة عليا تختص بمتابعة تنفيذ الإجراءات الواجبة وتوقيتاتها الزمنية مع كافة الجهات التنفيذية المعنية .

إن هذا ليس كل ما هو مطلوب لكي يكون المواطن العادي على بينة من حقيقة المنظمة العالمية للتجارة التي تتضمن الكثير في مجالات عديدة ، وجبنا لو استمر الاهتمام العام بهذا الموضوع وشرحه وتبسيطه ، فالمنظمة الجديدة للتجارة العالمية سوف تلعب دورا في غاية الأهمية لتحديد مسار النشاط التجاري العالمي الذي يخشى أن يكون لحساب البعض المتقدم على حساب البعض الآخر النامي .

□







المصدر : ..... الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

التاريخ : ..... ٢٠ يناير ١٩٩٥



نعمان جلال

الاعضاء المكونين للاتحاد ولم تشارك دول مثل البحرين - عمان السودان، كما اكتفت دول أخرى عديدة بمشاركة رمزية وساد الخلاف حول انتخابات رئيس الاتحاد.. الامين العام الحالي من الأردن والسيد محمد الاشعري من المغرب ثم تم إعادة المرشح الأردني، ولكن التغطية الاعلامية أظهرت الاختلافات أنها ذات طبيعة شخصية. أكثر منها اختلافات نابعة من مواقف تخص الكتاب والادباء.. ولا شك أن ذلك يدعو إلى الأسف؟

وأسال د. نعمان عن مدى تفائله بهذا الوضع : إن قواعد الملكية الفكرية وقيودها في رأيي حافز للكتاب والمبدعين على الخلق في الدول النامية.

بمصر مثال على قوة الإنتاج الفكري... كما أن لدينا وسائل عديدة لحماية هذا الإنتاج.

- وماذا عن المرحلة القادمة

- أعتقد أن الوعي هو أهم دور أما يكون عن طريق وزارة الثقافة - أو الاعلام أو الخارجية حتى يعلم الكتاب والمؤلفون ودور النشر كيف يدافعون عن حقوقهم وما هي القوانين الدولية لذلك؟..

أيضا المتابعة الحقيقية في الاطار الدولي.. إما عن طريق السفارات أو البعثات الخارجية في الخارج.

وعموما فالدور العربي مهم وإن مقدرتنا كمعرب على إيجاد مكان لنا على خريطة العالم في القرن الحادي والعشرين تتوقف على ما لدينا من معارف في المجالات المختلفة. وأيضا على ما نملكه من مقدرة على التعامل الايجابي مع التحدي الحضاري الذي تتردد مقولته كثيرا هذه الأيام..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## نحن والجات

مازال الحديث عن إتفاقية «الجات» والجزء الخاص بالخدمات يحتاج كثيرا من النقاش.. ولا زالت هذه القضية بالغة الحيوية. لكل مثقف عربي.

ولقد تفضل د. نعمان جلال المندوب الدائم لمصر لدى جامعة الدول العربية ليشرح بعض النقاط التي قد تفيد القارئ في هذه القضية.. فيقول.. لقد تطور أسلوب معالجة الجامعة العربية في الموضوعات الثقافية بوجه عام وموضوعات الكتاب والنشر بوجه خاص..

أن جامعة الدول العربية كتنظيم دولي اقليمي ليست مجرد رابطة بين دول تنتمي إلى اقليم جغرافي معين بل هي رابطة بين دول تنتمي إلى حضارة وثقافة وتراث.. إن هناك هوية ثقافية هي القاسم المشترك، ولذلك فإن الثقافة والتراث يتم نقلهما بوسائل عديدة أهمها النشر.

إن صكوك «الجات» كما تم التوصل إليها وبدأ تنفيذها في يناير ١٩٩٥ تضمنت موضوع الخدمات والملكية الفكرية وذلك وثيق الصلة بين التأليف والنشر..

ولا شك أن اتحاد الناشرين العرب الذي تم إنشاؤه في أبريل ١٩٨١ واتخذ من مدينة طرابلس مقرا له، ما زال حسب معلوماتي محدود الفاعلية والنشاط، ولذا فهناك ضرورة ملحة لإعادة تنشيطه بما يحقق الفائدة المرجوة منه. حتى يساعد على الحفاظ على حقوق الناشرين والمؤلفين العرب. ويضيف د. نعمان: أن الدور المصري هنا مهم وفعال ففيها أكبر سوق للكتاب العربي أو بمعنى آخر أنها أكبر منتج وأكبر مستهلك للإنتاج الثقافي بحكم موقعها الجغرافي ودورها الحضاري.

وقد لاحظت من متابعة أعمال المؤتمر التاسع عشر للاتحاد العام للكتاب والادباء العرب الذي انعقد في الاسبوع الأول من شهر يناير ٩٥ في ائدار البيضاء أن الخلافات ما تزال قوية بين





المصدر : ..... الحياة اللبنانية

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

# البنك الدولي وانعكاسات جولة اوروغواي على الدول النامية

□ واشنطن - من بتسي لاون المعلقون:

■ سيكون لتطبيق الاتفاقية التي أسفرت عنها جولة اوروغواي من محادثات «غات» لتحرير التجارة العالمية أثر كبير على اقتصادات العالم النامي. لكن بعض الفوائد الناجمة عن هذه الاتفاقية قد يكون أصعب من أن كان يعتقد على حد قول الخبراء الاقتصاديين الذين سعوا إلى تحليل هذا الأثر وحضروا الأسبوع الجاري في مقر البنك الدولي في واشنطن مؤتمراً استمر يومين عرضوا فيه نتائج دراستهم لانعكاسات تطبيق اتفاقية جولة اوروغواي. وقال مايكل برونو، كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي للصحافيين الخميس الماضي لدى بدء جلسات المؤتمر، «إن الاتفاقية التي أسفرت عنها جولة اوروغواي من محادثات غات تشكل معلماً مهماً بالنسبة إلى الدول النامية، فالتوصل إليها يعني نهاية بداية العملية الحاسمة التي تتناول دمج أسواق التنمية كلياً في الاقتصاد العالمي».

وضم المؤتمر المنعقد في واشنطن خبراء اقتصاديين من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وخبراء من مؤسسات علمية، عرضوا جميعاً نتائج أبحاثهم عن انعكاسات الاتفاقية على التجارة الدولية والمنتجات الزراعية والسلع والبضائع المختلفة، وهي المجالات التي ستعثر أكثر الاتفاقيات التجارية الدولية طموحاً حتى الآن.

وفي ما يأتي الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها الاقتصاديون:

أولاً - إن الاتفاقية ستؤثر على الزراعة الدولية أقل مما أشارت إليه التقديرات في الماضي. إذ يقدر أن المستهلكين

في العالم سيحصلون على مكاسب قيمتها ٤٨ بليون دولار من الاتفاقية الدولية. لكن هذه التقديرات أقل مرتين ونصف مرة من المكاسب التي كان العالم سيجنيها لو تمسكت الدول باتفاق خفض التعريفات الجمركية الذي وافقت عليه عام ١٩٩٢، أي قبل أن تقرر إصلاحات أكثر تواضعاً. إلا أن هذا كله قد يعني أيضاً أن انعكاسات اتفاقية «غات» على الدول النامية، التي تعتمد في صورة كبيرة جداً على المستوردات من المواد الغذائية، ستكون أقل إضراراً بهذه الدول مما أشارت التقديرات السابقة، مما قد يلغي حاجة هذه الدول إلى مساعدات انتقالية خاصة.

ثانياً - إن خفض الحماية على تجارة البضائع سيزيد الدخل الفعلي للدول النامية بما يراوح بين ٦٠ بليون ومئة بليون دولار سنوياً، أي بين ١.٢ و٢ في المئة من دخلها، وفق التقديرات التي قدمت في المؤتمر. وقد حصبت هذه المكاسب وكان اتفاقية جولة اوروغواي من محادثات «غات» تم تطبيقها عام ١٩٩٢. لكن هذه المكاسب لن تتطور فعلاً وتصبح ملموسة قبل مضي ما بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة بسبب الوقت الذي تتطلبه القوانين التجارية الجديدة ليبدأ تأثيرها في النظام التجاري الدولي.

ثالثاً - إن المكاسب المتأتية من إلغاء اتفاق الانسجة المتعددة مهمة، نظراً للجمود الكبير والقيود التي تقسم بها العمليات التجارية المعقدة والتي تطورت في ظل الاتفاق على مر الأعوام، مما كبد الدول الصناعية والتنمية على السواء تكاليف باهظة جداً. وسيكون بوسع المستهلكين في الولايات المتحدة وأوروبا وكندا أن يتوقعوا تراجع أسعار

الملابس المستوردة بمقدار ٥٦ بليون دولار سنوياً. وقد يرتفع دخل الدول المنافسة التي تصدر الألبسة

والمنسوجات مثل الصين وتايلاند واندونيسيا ودول جنوب آسيا، ١٢ بليون دولار. على رغم أن هذه الدول ستتخلى عن حصصها من الأسواق المستوردة بموجب الأنظمة والقوانين التجارية الدولية الجديدة. لكن خسارة هذه الحصص قد تجبر المنتجين الأقل قدرة على المنافسة على الخروج من السوق.

رابعاً - إن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات تعتبر نقطة تحول من حيث أنها تغطي الخدمات باتفاق تجاري دولي للمرة الأولى. لكن الخبراء الاقتصاديين أشاروا في المؤتمر إلى أن هذه الاتفاقية لم تحقق نتائج كبيرة في الطريق نحو التحرير الفوري للتجارة العالمية. ومعلوم أن الصادرات من الخدمات خصوصاً الخدمات السياحية تتزايد أهميتها بالنسبة للدول النامية. لكن هذه الدول كانت أقل استعداداً من الدول الصناعية لتقديم تعهدات بفتح أسواقها أكثر. ولذلك فإن الاتفاقية الخاصة بالخدمات تشكل برأي الاقتصاديين خطوة مهمة نحو إيجاد إطار أساسي للتعامل الدولي. لكن من الواضح أن الأنظمة والقوانين بحاجة إلى إصلاح إذا كان المراد أن تقدم الدول النامية التزامات ملموسة ولن تحقق مكاسب مهمة.

ويشار إلى أن نتائج الأبحاث المختلفة التي غالباً ما يتم الحصول عليها عن طريق تقييم آلاف الصفحات من المعلومات من برامج كومبيوتر متطورة، لخصت في ما يزيد على ١٢ دراسة منفصلة. وكانت هذه الأبحاث شاملة وموسعة إضافة إلى توجهاتها العلمية الأكاديمية. وكانت الغاية منها التنبؤ وتشجيع الحوار بين المنبشرين الآخرين الذين حضروا المؤتمر والذين زاد عددهم على ٢٠٠ متخصص في الشؤون التجارية.

وحذر خبراء البنك الدولي الحضور بالقول إن النتائج التي توصل إليها الباحثون هي مبدئية، وإن التوقعات بالمكاسب التجارية جرى التقليل من أهميتها تجنباً لانعاش الآمال الكاذبة. وقال برونو نفسه «إن الخبراء الاقتصاديين لا يجيدون دائماً تقدير المستقبل وتقويمه».

وكانت هذه التحليلات كلها في المؤتمر مبنية كلياً على الالتزامات الفعلية للدول التي قدمت لـ «غات»، وليس على الرغبات المعلنة لهذه الدول في تحرير التجارة.

لكن قيمة هذا التحسن في دراسة آثار اتفاقية جولة اوروغواي تكون محدودة عندما يتعلق الأمر بدراسة الانعكاسات على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي تقدير أكثر السيناريوهات تفاؤلاً فإن قيمة المكاسب الناجمة عن تطبيق الاتفاقية بالتسعة للتجارة بالبضائع في العالم هي ١٨٨ بليون دولار. وإن يحصل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا على ١.٢ بليون دولار فسقط من هذه المكاسب.

لكن وليتم مارتن، الخبير الاقتصادي لدى البنك الدولي، قال إن هذا المبلغ على ضآلته يدعو إلى الارتياح، لأن المكاسب ستعود بالفعل إلى دولتين فقط في المنطقة هما تونس وتركيا، اللتين كانتا الدولتين الوحيدتين اللتين قدمتا معلومات إلكترونية شاملة عن نشاطاتهما التجارية وتعريفاتهما الجمركية إلى قاعدة المعلومات للجمعية





المصدر : الحياة اللندنية

٢٠ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخاصة باتفاقية «غات» والتي استخدمها الباحثون في  
التوصل الى التقديرات. وأضاف مارتن انه يتوقع تحقق  
المنطقة مكاسب اكبر مما سبقت الاشارة اليه، اذا اضيفت  
الى قاعدة المعلومات المجمعة معلومات من دول أخرى في  
المنطقة وعنّها.







المصدر : ..... النصارى

التاريخ : ..... ٢٠١٠ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# مرض الكتاب .. وحقوق المؤلف

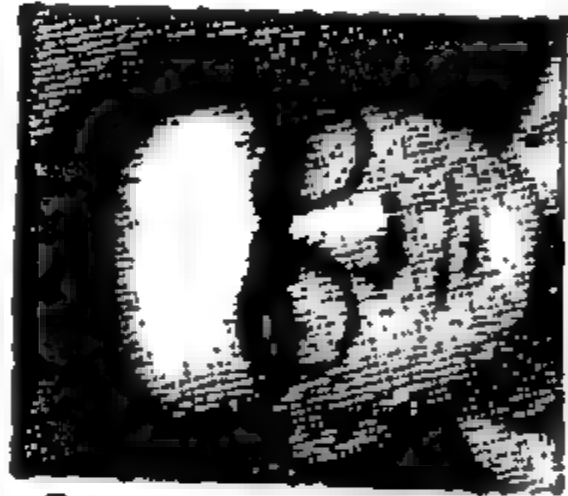
يرتبط الاحتفال بمعرض القاهرة الدولي للكتاب بالاضافة الى تجديد الفكر ، وشحنه بأفكار جديدة وقراءات متجددة - بحقوق المؤلف الادبية والمالية .

وظلت لفترة طويلة الحقوق الاولى لها الاعتبار الاول ، ليس لانها جوهر حق المؤلف فحسب بما تحمله من اسم على مصنفه طوال حياته وبعد وفاته ، ولكن لانها ايضا تجعله وحده الذي يقرر نشر المصنف من عدمه ، وحتى بعد نشره يستطيع ان يسحب من الأسواق ويمنع الغير من تداوله ، وله ايضا حق التعديل والتبديل والاضافة .. كل ذلك لان الحق الادبي يرتبط بشخص المؤلف وسفته وكيانه الثقال .

ويأتي بعد ذلك الحق المالي ، اي حقه في استغلال فكره باخراجه في كتابات يقوم الناشر بنسويقه ليقتسم الربح معه بنسبة يتفق عليها فيما بينهما .

واذا كان الحق الادبي لا يستقط بالتقادم فان الحق المالي يتقادم بمضي خمسين عاما على وفاة المؤلف ليصبح حق طبع الكتاب لمن يشاء دون تأنيب من ورثة المؤلف .

وتأسيسا على ذلك يستطيع المؤلف ان يتنازل عن حقه المالي كله او بعض



بقلم الدكتور  
سليوت  
حليم  
دوس

منه ، ولكن لا يستطيع التنازل عن حقه الادبي لانه حق لصيق بشخصه ، والمصنف هو ثمرة من ثمار فكر المؤلف ومهبط سره وحرارة شخصه ، بل هو مظهر من مظاهر هذه الشخصية ذاتها ، يعبر عنها ويوضح عن كواها ويكشف عن نواياها او نقائصها كما ذكرت بحق المذكرة الايضاحية للقانون ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤

والألف هو صاحب الانتاج الجديد المبكر الذي يتركز حول الفكرة المرتبطة بالجدة سواء في تكوينها او طريقة عرضها ، والتي يحميها القانون والتي عبر عنها بوسيلة تجعلها تصل الى القارئ في شكل خاص يميز شخصية المؤلف عن غيره في الشرح او العرض في الايجاز او الاطلاق في ضرب الامثلة او الاقتسام على القواعد العامة - في انتهاء لغة مبسطة او لغة

اكاديمية عالية ... الخ . وعلى الجانب الآخر فان الفكرة المجردة تصعب حمايتها ، لانها تراث شعبي تتوارثه الاجيال ومن الصعب معرفة من الذي اوجدها في عالمنا المادي .

وتشجع الدول الفكر والتأليف وتحت اصحاب الموهبة على الانتاج والابتكار وتقديم كل جديد للقارئ العربي عامة والقارئ المصري بصفة خاصة ، ومن ثم اعطت الدولة الكتاب من كافة الضرائف وفي مقابل ذلك وجب على المؤلف الا يذخر جهدا في تقديم افكاره البناءة للجمهور ، فلا كانت له الموهبة وامتنع حق اللوم عليه ، ولكن

عندما يكون للكتاب أهمية خاصة يقتضيها الصالح العام ، وتقرر المؤلف او ورثته في نشر المصنف حق لوزير التعليم او وزير الثقافة القيام بالنشر بعد العرض على الدولة ، ذلك لان الفكر حائز في انتشاره وليس في الاستئثار به . وكما اعد المؤلف ممن سبقوه وجب عليه ان يفيد من يأتي بعده ، بشرط الا يعرف فكره او يبدل او يسيء اليه .

وخلت محكمة النقض الفرنسية ، قرينة قانونية لاتقبل اثبات العكس .

اذ يكفي ان يشر المؤلف في دعواه عدم قبوله للتعديلات التي ارادها الناشر على مصنفه حتى يعثر ركن الضرر متوافرا ومربطاً بركن الخطأ ، وقيام علاقة السببية بينهما . وهذا يكفي لحصوله على تعويض ممن أساء الى مصنفه ، وقاربت من ذلك المادة ٢١٢ من قانون حق المؤلف

وتحس ترى ان الحق الادبي للمؤلف يخلو حقه المالي فالتقليد او التحريف الذي يلحق المصنف لا يكون اعتداء على اموال المؤلف وإنما هو اعتداء على شخصيته وحرية ، فهو ليس بسرقة ، وإنما يعتبر اكراها

وهو الرأي الذي ذهب اليه الفقيه برتو ، وقاربت احكام محكمتنا العليا في الكثير من احكامها هذا المعنى . وان كنا لانزال نأمل في حماية اكثر لحق المؤلف المالي وتعميق اكثر بحكم به تضاروا الهائل في ضوء انعاش الفكرة البراءة للنفوذ على المساهمة العالمية

وعلى الله قصد السبيل

••• كاتب المقال استاذ بالمركز القومي للبحوث وعضو مجلس الشورى







المصدر : ..... العالم اليوم

للتنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢١ يناير ١٩٩٥

## آثار مفاوضات أوروغواي على الدول العربية 3-6

# مخاوف من الآثار المحتملة للتخفيضات الجمركية

هناك قلق بخصوص أثر التخفيض في التعريفات الجمركية وذلك فيما يتعلق بالخسائر الممكنة نشوئها عن تقلص الأفضليات التجارية ففي حالة الواردات التي تتمتع بمعاملة تفضيلية اعفائية نجد أن تخفيض معدلات الرسوم الجمركية يحد بوضوح من هوامش الأفضلية مما يؤثر تحولا في التبادل التجاري وفي حالة الواردات التي لا تتمتع بمعاملة تفضيلية اعفائية نجد أن الأثر هو أكثر تشعبا لأنه يتوقف على كيفية التغير في شروط التمتع بالتفضيل تبعا لهبوط الرسوم الجمركية فإذا عدلت الرسوم التفضيلية لتعويض على علاقتها الحالية فإن تحول التبادل التجاري المرتبط نتيجة تقلص الأفضليات قد يفوق التبادل التجاري الناشئ عن الرسوم الجمركية المخفضة وفيما يتعلق بأي بلد يتوقف الأثر الإجمالي على ما إذا كانت المكاسب التجارية المحتملة نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية على السلع غير المتمتع بالأفضلية ستوازن الخسائر المتوقعة من الصادرات المتمتع بالأفضلية.

وفي دراسة بولدين وموراي عن انتفاع البلدان النامية من نظام الأفضليات المعمم يشير المؤلفان إلى أن الخسائر الناجمة عن تقلص الأفضلية التجارية بموجب هذا النظام يرجح أن تكون قليلة وقد توصلنا إلى هذا الاستنتاج على أساس أن المنفعة التجارية التي تجنيها البلدان النامية في هذا الإطار تتألف من عنصرين: منفعة منشئة للتبادل التجاري وناجمة عن استبعاد المنتجين في البلدان الصناعية لصالح المنتجين في البلدان المستفيدة من نظام الأفضليات المعمم ومنفعة محولة للتبادل التجاري تنطوي على استبعاد المنتجين في البلدان غير المستفيدة من هذا النظام لصالح المنتجين في البلدان المستفيدة منه وفي تقديرهما أن معظم التوسع التجاري الناجم عن الرسوم التفضيلية بموجب نظام الأفضليات المعمم يمثل عملية إنشاء للتبادل التجاري في حين أن عنصر تحول التبادل التجاري لا يمثل سوى 12 بالمئة من مجموع ذلك التوسع ويشير هذا الدليل العملي إلى أن الخسارة الناجمة عن تقلص هوامش الرسوم التفضيلية في إطار نظام الأفضليات المعمم هي خسارة قليلة كذلك فإن توسع التجارة بكثير من المنتجات بموجب هذا النظام يواجه حدودا من حيث الحجم تعطل أثر التحفيز على التوسع التجاري.

وهذا وجه آخر من الواقع لا يدرك أحيانا كثيرة إلا أنه قد يكون مهما وهو أن البلدان النامية قد تجني مكاسب من تقلص الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كذلك فإن التبادل التجاري داخل الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وداخل الاتحاد الأوروبي هو معفى من الرسوم لصالح البلدان الأعضاء في كل منهما، أن تخفيض الرسوم الجمركية نتيجة جولة أوروغواي سيجعل قسما من هذا التبادل أقل قدرة على المنافسة هذا يحوله لصالح جهات خارجية.

أن مكاسب القاعدية الاقتصادية ستتعلق بمستوى جهود التحرير التجاري التي تبذلها البلدان النامية وهي ستعجز عن تخفيف الخسائر





المصدر : ..... العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

الناشئة عن الحماية الحالية والواقع ان معظم الدراسات ذات الطابع الكمي عن النتائج الاقتصادية التي يفتقر عليها تحرير التجارة المتعددة الاطراف فيما يتعلق بالدخل الحقيقي تبين دوما ان المنافع تتوقف إلى حد كبير على نطاق سياسات التحرير التجاري التي يتبعها كل من البلدان المعنية ومن المتوقع ان يكون الاثر الرئيسي متصلا بالاسواق الاوروبية لأنها كانت مقارنة بسوقى اليابان والولايات المتحدة تشمل عددا اكبر من عناصر الانحراف.

ان تحرير التبادل التجاري في القطاع الزراعي سيتيح للبلدان التي لديها طاقة انتاجية زراعية ان تزيد انتاجها وبالتالي ان تحسن مستويات العمالة والمعيشة في المناطق الريفية وتخفف النزوح إلى المناطق الحضرية ولكن بما ان اتفاقات جولة اوروجواي ستؤدي في الوقت نفسه إلى تضيق في نطاق الصادرات الزراعية المدعومة من المتوقع ان ينجم عن ذلك ارتفاع في الاسعار النسبية للمنتجات الغذائية مما يسهم في حدوث نتائج غير مواتية من حيث معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية المستوردة للاغذية صافيا. ومن جهة اخرى فان اثر الغاء الحواجز غير التعريفية او التساهل فيها خصوصا بشأن المنتجات الزراعية والمنسوجات يتوقف على مدى تمتع البلد المعنى بافضلية الدخول إلى اسواق معينة في اطار الحواجز غير الجمركية القائمة حاليا وكما سنرى بالتفصيل في القسم التالي في هذا البحث فان هذا امر له صلة وثيقة ببعض البلدان العربية المصدرة للمنسوجات إلى اسواق الاتحاد الاوروبي.

ومن المتوقع ان توسيع نطاق القواعد الدولية لتشمل تجارة الخدمات ومنها خصوصا قواعد عدم التمييز وقواعد الشفافية سيشجع على تحرير تجارة الخدمات ويرى بعض المراقبين ان بإمكان خطوة كهذه ان تكون عاملا منسجما للاقتصاد العالمي قد يعادل في اهميته التنشيط الذي نجم بعد الحرب العالمية الثانية عن تحرير تجارة السلع اما شمول تلك القواعد لحقوق الملكية الفكرية فينظر إلى اهميته من زاوية الاثر الطويل الاجل لمستويات الاختراع والابتكار والبحوث والتنمية على صعيد عالمي وهو تقدم من شأنه ان يفيد جميع المستهلكين في العالم عن طريق خفض تكاليف الانتاج وزيادة تنوع المنتجات غير انه من الممكن على المدى القصير ان ترتفع اسعار بعض المنتجات القائمة على حقوق الملكية الفكرية «مثلا، اسعار المنتجات الصيدلانية والبذور».

اخيرا من الممكن التوقع بان تشديد القواعد التي تؤثر في عدد من ادوات السياسة التجارية إلى جانب اجراء تحسينات في نظام تسوية المنازعات وتدعيم القاعدة المؤسسية هو امر سيعزز سلامة الدخول إلى الاسواق ويحسن قدرة الحكومات على مقاومة الضغوط العمالية المحلية مقاومة فعالة ان انشاء المنظمة العالمية للتجارة التي ستمارس رقابة على السياسات التجارية للبلدان الاعضاء وتشرف على تطبيق نظام معزز لتسوية المنازعات ستضع النظام التجاري وقواعده على اساس اقوى من الناحيتين القانونية والمؤسسية ومن الممكن التوقع بان هذه التطورات ستدعم الثقة في قطاع





المصدر : ..... السجل السنوي .....  
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

الاعمال بتحسين شفافية نظام التجارة المتعدد الاطراف وقابليته للتنبؤ والواقع ان بعض المراقبين يرون ان هذا الاثر هو من اهم النتائج الايجابية التي تنطوي عليها جولة مفاوضات اوروجواي.

وتشير مناقشة العناصر الرئيسية لاتفاقيات جولة اوروجواي إلى ان اثرها في الاقتصادات العربية سيتوقف على مجموعتين من العناصر المترابطة الاولى هي انفتاح هذه الاقتصادات والخصائص العامة لتأجرتها بالسلع والخدمات وتتعلق الثانية بحساسيتها تجاه بعض خصائص هذه الاتفاقيات بما في ذلك التغيرات في الافضليات التجارية والتعرض لتحولات في معدلات التبادل التجاري.

ولاشك ان درجة الانفتاح في الاقتصادات العربية قد ازدادت خلال السنوات الاخيرة وبصورة خاصة من المقدر ان القيمة المطلقة لما تصدره وتستورده المنطقة من بضائع قد ارتفعت من مستوى كان ادنى من 40 بالمائة في سنة 1970 حتى حوالي 50 بالمائة في اوائل التسعينات تختلف بلدان المنطقة بعضها عن بعض اختلافا كبيرا من حيث انفتاحها الاقتصادي ومن حيث ارسدة مواردها الخارجية وعلى وجه الخصوص فان نسبة تجارة البضائع «بما في ذلك عمليات الاستيراد واعادة التصدير» إلى اجمالي الناتج المحلي هي على اعلاها في البحرين والامارات العربية المتحدة وعلى ادناها في الجزائر ومصر والسودان. ومن حيث السلع التي تتألف منها تجارة التصدير فلا شك في اعتماد المنطقة على منتجات النفط ان تمثل هذه الاخيرة اكثر من 60 بالمائة من مجموع صادرات المنطقة «مع اعلى المستويات في الكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية وادناها في الاردن وموريتانيا» وقد شهدت السنوات الاخيرة تبديلا ديناميكيا بين قطاعات التصدير الرئيسية الثلاثة أي الزراعة والتعدين والمصنوعات ومن الجدير بالاهتمام ان حصة التصدير في قطاع الصناعات التحويلية الذي يعتبره الكثيرون اكثر القطاعات نشاطا في عملية التنمية قد ارتفعت من 4 بالمائة في السبعينات حتى 20 بالمائة في اوائل التسعينات ونجد داخل هذا القطاع ان فئة المنسوجات والملابس هي اهم فئات المنتجات وهذا امر له اهمية خاصة بشأن بلدان كـ مصر والمغرب وسوريا وتونس اذ يمثل في معظم هذه الحالات اكثر من نصف مجموع صادرات السلع المصنعة ومن جهة اخري من المهم ان نلاحظ في ميدان الاستيراد اعتماد البلدان العربية على المواد الغذائية المستوردة فان الانتاج في البلدان الواقعة في منطقة الخليج والمغرب العربي قد غطى حوالي 75 بالمائة من طلبها المحلي في سنة 1990 ومن السلع الاساسية التي سجلت ادنى تغطية القمح والارز والسكر والالبان وفي سنة 1990 بلغ متوسط نسب التغطية في البلدان العربية الاخرى 86 بالمائة لكنها سجلت على عكس بلدان منطقتي الخليج والمغرب العربي ارتفاعا في الاعتماد على الاستيراد منذ سنة 1985

دراسة اعدھا بول شاريه ومحمد العريان وراقية علي فتيفي  
الخبراء بصندوق النقد الدولي بإدارة الشرق الاوسط.







الأهرام

المصدر :

٢١ جمادى الأولى ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# جريمة اسمها «قانون براءة الاختراع» مشروع مشبوه لقانون جديد يهدد الأمن القومي المصري

تحقيق

أحمد سيد

ولم تتوقف عيوب القانون الجديد عند هذا الحد ولكنها امتدت لتشمل النواحي القانونية أيضا فيقول المستشار شريف كامل أن القانون الجديد لم يحتر على إشارة إلى معنى «الاختراع» ، واغفل

التحديد الدقيق لمفهوم «نموذج المنفعة» ولم يحدد الفرق بينهما ..

ويجب ان نشير هنا إلى ان القانون الجديد هو الذى استحدث ما يسمى بنموذج المنفعة اذا لم يكن منصوحا عليها فى القانون القديم ، ومن ثم كان يجب تحديد معناها تحديدا دقيقا واقرار الاحكام القانونية الخاصة بها والتي تتميز عن الاحكام الخاصة ببراءة الاختراع .

كما ان الفقرة الاولى من المادة السابعة تتميز بالغموض حيث تتحدث عن التزام شخص بمقتضى عقد مع شخص آخر للتوصل إلى اختراع معين ، وهنا يجب التساؤل ، ما هو مضمون هذا الالتزام ، وهل المقصود التزام شخص بأن يخترع لشخص آخر أم ماذا ؟

مزايا

كما ان المادة «١٢» من المشروع حينما تحدثت عن الرسوم التي يجب دفعها عند طلب الحصول على براءة اختراع اهدرت وجوب تشجيع المخترع !! وهى من الأمور المسلم بها فى العالم كله حيث يعفى تماما المخترع من دفع أى رسوم عن البراءة لصين الحصول عليها ولا يطلب المخترع بدفع ثمة رسوم عنها إلا بعد مضي عدة سنوات من حصوله عليها . لذا فإن المادة «١٢» تعاملت مع المخترعين بذات المعاملة التي تتبع مع أصحاب الملاهي والسوبر ماركت !!

ايضا ورد فى المادة «٢٧» من المشروع جواز الحجز على براءة الاختراع طبقا لاحكام قانون المرافعات وهذا يعنى أن المشروع نظر إلى براءة الاختراع وكأنها من النقولات التي يجوز الحجز عليها ويبيعها فى مزاد !!

الحدود الوحيدة من  
القانون بقاء مصر  
فى فلك الدول  
العبرى

دون ابداء الاسباب ، ويسأله عن ذلك قال : ان مشروع القانون المزمع اصداره جاء فى إطار اتفاقية الجات ، وينطوي على الحد من قدراتنا فى استخدام التكنولوجيا للتطورة حيث تنص المادة الاولى منه على منح براءة الاختراع للمبتكرات الزراعية والأغذية والمقايير الطبية والمركبات الصيدلانية والسلالات الحيوانية وخطورة هذه المادة تكمن فى انها تحرم استخدام أى مادة تكتسب فى هذه الميادين إلا بعد شراء حق الاحتكار الذى غالبا ما سيكون فى أيدي الدول المتقدمة ومن الطبيعى ان ترفض هذه الدول ذلك لأن حرصها على بيع منتجاتها اكبر من حرصها على بيع الابتكارات ، من ثم سنظل تابعين لهذه الدول .

احتكار

وتحتوى هذه المادة ايضا على مساس باستقلالية قرارنا السياسى حيث تشمل المركبات الصيدلانية والأغذية وهى اشياء تدخل فى صميم استهلاكنا اليومى وتعرف باسم السلع الاستراتيجية بالإضافة إلى ان القانون الجديد يمد فترة احتكار براءات الاختراع إلى ٢٠ عاما بعد ان كانت ١٥ عاما فى القانون القديم .. ومعروف أن مستويات التكنولوجيا تتغير كل عشر سنوات وتستحدث أساليب جديدة ، لكننا اذا اردنا استخدام الأساليب القديمة علينا الانتظار لمدة عشر سنوات أخرى ، وبذلك نظل ندور فى فلك الدول الكبرى وهذا هو الهدف ..

وفى القانون الجديد كما يضيف دحسام يتحول مفهوم الاحتكار من حق صناعة السلعة فقط إلى صناعة السلعة والاتجار فيها .. وكل هذا يعنى ببساطة ان القانون الجديد جاء لحماية الغير وليس لحماية مصر ..

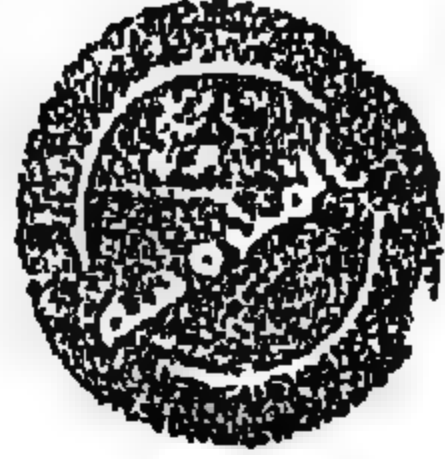
فى ادراج مجلس الوزراء فى الوقت الحاضر مشروع قانون خاص ببراءة الاختراع وتنظيم حقوق المخترعين . الخبراء يقولون ان هذا القانون يشكل خطرا على الأمن القومى المصرى حيث تمت صياغته وفق مطالب أمريكية صريحة وتهديد بقطع المعونة المقدمة للبحث العلمى فى مصر ويطالبون بسرعة تداركه قبل تحويله إلى مجلس الشعب لإقراره . التفاصيل الكاملة تضمنها السطور التالية :

يحكم عملية الاختراع فى مصر قانون يحمل رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٩ . وفى المذكرة التفسيرية لهذا القانون قال الراحل الدكتور عبدالرازق السنهورى : انه سيكون فى حاجة إلى التعديل بما يتلاءم مع الجديد على ساحة البحث العلمى . وهو الأمر الذى تحقق بالفعل عندما صدر قرار وزارى بتشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون جديد لبراءات الاختراع تضم نخبة من المتخصصين من أساتذة الجامعات ورئيس جمعية المخترعين ورئيس مكتب براءات الاختراع باكاديمية البحث العلمى . وما ان علمت الولايات المتحدة الأمريكية ان مصر بصدد إعداد قانون جديد لبراءات الاختراع حتى أرسلت وفدا برئاسة رئيس مكتب الاختراع الأمريكى يحمل مذكرة تحوى العديد من الاقتراحات التي يجب تنفيذها فى القانون الجديد . كما احتوت هذه المذكرة على تهديد صريح بقطع المعونة الأمريكية التي تقدمها أمريكا لمراكز البحث العلمى فى مصر والتي تصل إلى ٢٠٠ ألف دولار سنويا .

انسحاب

وعلى الرغم من خطورة القضية فإن اللجنة المشكلة لإعداد مشروع القانون الجديد لم تأخذ الأمر بالجديّة اللازمة فأصبحت القاعدة غياب معظمهم عن الحضور ، وقيام بعضهم بالتوقيع نيابة عن الجميع من أجل هدف واحد فقط وهو الحصول على البديل النقدي الذى يصرف فى مقابل حضور الجلسات ، بالإضافة إلى انسحاب د. حسام عيسى أستاذ القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس من عضوية اللجنة





المصدر: النُسخة

التاريخ: ١٩٩٩/١/٢١

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مما يعد قصورا في مفهوم براءة الاختراع التي تعتبر شهادة تسجيل ميلاد اختراع جديد كما تسجل اسناد هذا الاختراع لصاحبه . ولا كان المقرر طبقا للقانون انه لا يجوز الحجز والبيع إلا للمنفولات المادية فقط .. فإن المادة ٢٧ تكون مخالفة للاحكام العامة لقانون المرافعات .. وكان الاصول قانونا ان

تنص على جواز الحجز والبيع لرخصة استغلال الاختراع وليس براءة الاختراع . ولا يخلو المشروع أيضا من بعض التناقض في مواده والمثال على ذلك المادة ٢١ التي تنص على انه يحق لوزير البحث العلمي نزع ملكية الاختراع لأسباب قد يعتقد الوزير المختص انها قد تفيد النفع العام وهي بذلك تُلغى مادة سابقة لها «مادة ١٢» والتي تخول مالك البراءة دون غيره الحق في استغلال الاختراع .. بجميع الطرق

### تعديل

ولهذا القانون المشير قصة طويلة يرويها المهندس أحمد الشايب رئيس جمعية المخترعين فيقول انه قدم للجنة المشكلة لوضع مشروع القانون ورقة عمل يقول فيها يجب تنقية القانون القديم جانبا والبدء في دراسة مجموعة القوانين الدولية السارية في هذا الميدان ، إلا انها لم تقبل على الرغم من انه أرفق بها ٢٦ مستنداً عن دراسات تعديل القوانين .. بل ان عدم اهتمام اللجنة وصل لدرجة تجاهلها لمشروع قانون أعدته منظمة الوايبر وهي المنظمة ببراءات الاختراع على المستوى الدولي ، ومشروعها يناسب الدول النامية واستغرق اعداده خمس سنوات ، وحتى نتخذ موقفاً ايجابياً قدمنا عن جمعية المخترعين اقتراحاً بمشروع قانون يحتوي على ١٦٤ مادة يتلشى عيوب القانون الجديد لكن اللجنة اصرت على عدم دراسته أيضاً .

لذلك طلبنا من اكااديمية البحث العلمي والكلام مازال على لسان المهندس أحمد الشايب - تحويل مشروع القانون المقترح منا كجمعية مخترعين ، والمشروع الذي أعدته اللجنة الى منظمة «الوايبر» لدراستهما واختيار الاصلح منهما لمصر ، وعندما تم ذلك لم تدرس المنظمة العالمية للمشروعين واكتفت بتصميم مشروع جديد قالت انه انصب لمصر ، وعندما تم ارساله إلى اللجنة قامت بدراسته دراسة سطحية واكتفت بإبراز النقاط التي تدل على انه يمثل مشروعا رغم التقارب الواضح بينهما .. واصرت على موقفها من عدم تعديل اي مواد من التي نعترض عليها .. لذلك تقدمت بمذكرة إلى د. فينيس كامل جوية وزيرة البحث العلمي المطالب فيها بتشكيل لجنة محايدة لكنها لم

تستجيب وتم تحويل القانون بعبويه إلى مجلس الوزراء ..

وعندما وقعت مصر على اتفاقية الجات اعيد المشروع مرة أخرى إلى اللجنة ذاتها لتعديل بعض البنود بما يتفق مع الاتفاقية الجديدة ، وقامت بحذف براءة الدفاع السرية التي يجب ان ينص عليها في القانون وهو ما يهدد الامن القومي المصري ..

### سرعة

وقد صرح مصدر مسئول رفض ذكر اسمه ان مصر مجبرة على اقرار هذا القانون في اسرع وقت ، لان المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الوايبر» التي تخضع للدول الصناعية الكبرى اشترطت السرعة في اقرار مشروع القانون وفق البنود التي وضعها خبراء السفارة الأمريكية بالقاهرة حتى لا تقطع معرفتها السنوية والتي تبلغ ٢٠٠ ألف دولار تقدمها لأكاديمية البحث العلمي .

وأزاء كل هذه الحقائق كان من الضروري التوجه إلى أكاديمية البحث العلمي للتعرف على آراء المسئولين هناك حول هذه الحقائق الخطيرة ، فقامت د. سميحة القليوبي رئيس لجنة اعداد مشروع القانون أن أعادة صياغة القانون ليتوافق مع اتفاقية الجات امر صحيح لان مصر وقعت على هذه الاتفاقية ويجب مراعاة ذلك وأضافت أن المشروع منح المخترع حماية ابتكاره وحقوق الاحتكار لهذا الاختراع ، ومن الطبيعي ان يكون المشروع في خدمة الدول المتقدمة نظراً لريادتها في مجال الابتكارات الزراعية والصيدلانية والطبية .. إلى هنا انتهى كلام د. سميحة القليوبي إلا ان القانون مازال في ادراج مجلس الوزراء ، وفي مجمله يحمل تهديداً للامن القومي المصري ، وفي حاجة إلى قرار يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح .





المصدر : ..... الأهرام

التاريخ : ..... ١١ فبراير ١٩٩٥ ..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الجات .. والتكامل الاقتصادي العربي امام رجال الأعمال والمستثمرين العرب في مؤتمرهم السادس

التجارية العربية الذي أسهم مساهمة كبيرة في المجالين الفكري والعمل في وضع التصورات المستقبلية للبلاد العربية في ظل الواقع العالمي والمتغيرات العالمية، ويسهم في بناء القاعدة التي يرتكز إليها العمل الاقتصادي العربي المشترك في جميع مجالاته وقطاعاته من اتفاقيات وصناديق وشركات متخصصة ومنظمات واتحادات، يرى أن الخلافات العربية باتت تهدد كمال رسالته وجميع ما أنجزه بالتعاون مع سائر الدول العربية في المجالين التكاملي والتنموي، كما تهدد الوجود العربي ذاته.

ويرى أن الوسيلة الوحيدة لتحويل المسيرة العربية كلها إلى اتجاهات إيجابية بعيد عن كل تناقض أو تصادم هي بناء إطار اقتصادي عربي مشترك على غرار السوق الأوروبية لتعبئة كل القدرات العربية نحو البناء والاستثمار والتنمية على أساس سوق واسعة قادرة على إقامة المؤسسات الكبيرة، واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتوفير الحاجات والخدمات وفرص العمل للأجيال الصاعدة، وانتزاع موقع فعال في الاقتصاد العالمي. □

### عاطف عبدالله



د. إبراهيم الدجاني

قيام السوق العربية المشتركة التعامل الأمثل مع استحقاقات اتفاقية الجات، خاصة أن هذه الاتفاقية تجيز إقامة اتحاد جمركي أو منطقة للتجارة الحرة بين الدول المجاورة.

وأكد أن التطورات العربية والدولية تضع على عاتق الغرف العربية مهام ومسؤوليات لقيادة القطاع الخاص وتوجيهه ليكون بمستوى تحديات التنمية الاقتصادية في المرحلة المقبلة. ومضى يقول: إن الاتحاد العام للغرف

من المقرر أن يعقد المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في الإسكندرية خلال النصف الثاني من مايو القادم. صرح بذلك د. برهان الدجاني الأمين العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

وقال: سوف يعقد على هامش المؤتمر ندوة عن «الجات» وانعكاساتها على التجارة والاستثمار العربي، وأضاف أن المؤتمر سيتعرض لأوضاع العمل الاقتصادي العربي المشترك وتطوره، خاصة أن الأوضاع الاقتصادية الراهنة في البلاد العربية تؤكد حتمية التعاون والتكامل الاقتصادي نظرا لما بينها من مصالح مشتركة ومن طبيعة تكاملية على صعيدي الأسواق والموارد، ولفت الانتباه إلى أن العمل الاقتصادي المشترك يمر حاليا في مرحلة من المروحة لأسباب من بينها تركيز اهتمام الدول العربية على أوضاعها الاقتصادية الهيكلية للتعامل مع مشاكل المديونية ومواجهة التحديات.

ويرى أن الأوضاع الاقتصادية تسير باتجاه وضع أفضل لقيام السوق العربية المشتركة باعتبار أن القيود على التجارة







المصدر : ..... الأهرام

التاريخ : ..... ١١ فبراير ١٩٧٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## دراسة لخفض تكاليف المكاتب الاستشارية

كتبت - حنان حلوى:

الضوابط الفنية على أن جميع الدول المشتركة تلتزم بالمواصفات الفنية العالية التي تقرها منظمة الأمم المتحدة، وبما أن الهيئة العالمية للمواصفات والمقاييس قد أقرت «الايزو» ٩٠٠٠ فكان هذا نوعاً من الالتزام الأدبي لنا. وأضاف أن اتفاقية الجات تفتح المجال للمنافسة خاصة بعد فتح الأسواق، وشهادة الايزو تعطى الجهة التي انتجت هذا المنتج ليلاً على أنها تسيير على نهج متميز في الأداء. وجدير بالذكر أن الايزو غير ملزم طالما الإنتاج يؤخذ من السوق المحلية، وإذا كان الإنتاج سلعة بسيطة تصل



د. حسين موافى

من مصانع وأسواق الخارج بموجب عقد أو اتفاق تجارى. وأشار د. حسن إلى أن هناك الايزو من ٩٠٠١ إلى ٩٠٠٤، والايزو ٩٠٠١ يستخدم للمصانع التي تصمم منتجاتها وتحتاج للتنفيذ إلى ٢٠ بندا من بنود الايزو، أما الايزو ٩٠٠٢ فهو للجهات التي ليس بها تصميم للمنتجات. □

قال د. حسن موافى الخبير الاقتصادى ان العمل يجرى حالياً لإعداد برنامج يهدف لخفض التكلفة التي تحصل عليها الشركات الاستشارية في مصر من خلال تدريب العمال في المصانع والشركات وإعداد جزء منهم كمنفذين لبرامج «الايزو» المختلفة. وأضاف د. حسن أن وزير قطاع الأعمال العام د. عاطف عبيد قد أبدى رغبة في أن تحصل العمالة على التدريب الكافى. وأشار د. حسن إلى أن هناك فرقاً بين «الايزو» والجودة الشاملة، فالايزو تطور لوائح ونظم العمل بما يتفق مع مواصفات «الايزو» ٩٠٠٠ لضمان انسيابية العمل وتقليل الفاقد والهالك، وايضا لضمان استمرارية جودة الإنتاج ولضمان العائد القومى. وانتقل الدكتور حسن بالحديث عن الجودة الشاملة، وقال إنها تتطلب تغييراً كاملاً في آليات الإنتاج من معدات وآلات وصولاً لهدف منتج جيد، وبذلك تغفل على الايزو التي توصف بإجراءات العمل ولا تتدخل في الإنتاج ولا نوعية المنتج. وقال د. حسن: إن اتفاقية «الجات» نصت في باب







المصدر : ..... الأهرام

التاريخ : ..... ١١ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## توصيات ندوة البت وأثرها على صناعة التأمين العربية

٤- التنسيق بين التشريعات والقوانين  
الأشرف والرقابة على التأمين في الدول  
العربية  
٥- أهمية التعاون العربي وتعظيم دور  
لجنة مراقبي التأمين العرب تحت مظلة  
الاتحاد العام العربي للتأمين  
٦- ضرورة تبنى شركات التأمين العربية  
خطوات حصة لتدعيم قواعدها المالية  
وتطوير كفاءتها الفنية لكي تكون رأس المال  
والقاعدة الفنية لهذه الشركات في وضع  
يمكنها من مواجهة ألتأاق  
٧- أهمية السعي لاستثمار الأمانة الاحتياط  
الذاتى المخطى ويشكل بؤى إلى تصديق  
قائض في تأميني منهم في عدم الهيكل  
المالى للشركات

حول اثر اتفاقية الخدمات على قطاع التأمين  
في الدول العربية واكد المشاركون على:  
١- أهمية التنسيق بين الدول العربية في  
شأن الانضمام للاتفاقية اخذاً في الاعتبار  
اهداف السياسات الاقتصادية لكل دولة  
وصولا إلى قيام تجمع اقتصادى عربى  
٢- استعادة الدول غير المنضمة بصفة  
الدول التي انضمت إلى منظمة التجارة  
الدولية حتى يتمكن من الاستثمار بها عند  
تفاوضها  
٣- تطوير قوانين وتشريعات التأمين  
القائمة بما يتماشى مع التطورات الدولية  
والانضمام إلى اتحاد شركات التأمين العربية  
للحصول إلى أسواق التأمين العربية  
الأخرى

تتخذ لقرار المجلس الاقتصادي  
والاجتماعى بشأن التطورات الاقتصادية  
الدولية وتنفيذ القرار المؤتمر العام العشرين  
للاتحاد العام العربى للتأمين حول الاتفاقية  
العامه للتجارة والتعرفة (الجات) قامت  
الامانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة  
العامه للمشترون الاقتصادية) والامانة العامة  
للاتحاد العام العربى للتأمين بمقعد نفوة عن  
الجات وأثارها على صناعة التأمين العربية  
تحت رعاية الأمين العام لجامعة الدول  
العربية ومشاركة وفود من الدول العربية  
وممثلة ومؤسسات أسواق التأمين العربية  
وقد تدارك المشاركون أهمية اتفاقية الجات  
التي مستندت ضو إلى ٩٠٪ من التجارة  
العالمية وتركت المناقشات بصفة خاصة





المصدر : ..... الأهرام

التاريخ : ..... ١٢ فبراير ١٩٦٥  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### رئيس المفاوضين المصريين في الجات: مصر ملتزمة بتخفيض الجمارك وتحرير الخدمات كتب محمود الحضرى:

علمت «الأهرام» أن الحكومة تقدمت بالتزامين في اتفاقية الجات يقضى أحدهما بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات. ويقضى الآخر بتحرير تجارة الخدمات والتي تشمل البنوك والتأمين وسوق المال والسياحة والفنادق والانشاءات.

وكشف الوزير المفوض محمد مامون رئيس مجموعة المفاوضين المصريين في اتفاقية الجات، أن مصر طلبت تعويضاً خلال مناقشات جولة أرجواى نتيجة تأثر مصر بالصناعات الأجنبية مما أدى لتحويلها من دولة مكتفية ذاتياً عام ١٩٧١ إلى ثالث دولة مستوردة للغذاء حالياً. وقال إن مصر حصلت بصعوبة على إعلان باستمرار المساعدات والمنح لتلافى أى زيادة في أسعار الغذاء.

وأعلن - فى ندوة مفتوحة - أن الدولة ظلت تدعم الفلاح الأمريكى ضد مصالح الفلاح المصرى مؤكداً على أن دعم المستهلك هو مهمة الحكومة وليس مهمة المنتج. وقال إن مصر تقدمت برسوم جمركية أعلى مما هو مطبق حالياً ليصل إلى ٦٠٪ عام ٢٠٠٥ وهى نفس الشريحة التى يتم تطبيقها عام ١٩٩٥، مشيراً إلى أن الالتزام المصرى بدأ بنسبة ٨٠٪ عام ٩٥ ويتم تخفيضه بنسبة ١٠٪ كل ٥ سنوات. وأشار إلى أن حقوق الملكية الفكرية هى أخطر ما جاءت به اتفاقية الجات وأضاف أن مصر حصلت على حماية ٢٠ سنة مقابل ١٥ سنة حالياً كما حصلت فى قطاع الدواء على ٥ سنوات أخرى.





المصدر : العالم اليوم

١١ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والاعلام

آثار مفاوضات أورو جواي على الدول العربية «4-6»

## الأفضليات التجارية الممنوحة للعرب

الاتحاد الاوروبي التي تواجهها البلدان العربية فسوف نجد عدة ملاحظات في صالح بلدان المنطقة العربية اذا ما قورنت ببعض البلدان النامية الاخرى.

ان صادرات البلدان العربية باستثناء مصر وليبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية

وتونس هي صادرات محصورة بعدد قليل جدا من الخطوط التعريفية علما بان مجموع الخطوط التعريفية المصدرة لا يفوق الخمس مئة.

هناك تواتر مرتفع للغاية في الخطوط التعريفية المعنية من الرسوم وبالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 20 بالمئة من الخطوط المعنية نجد ان الخطوط المعنية الخاصة بالصادرات العربية تتراوح بين 65 و 97 بالمئة وبالقابل فان معظم البلدان العربية تتمتع فضلا عن معدلات الرسوم على اساس الدولة الاكثر رعاية او الاعفاءات التفضيلية بمعدلات تفضيلية ذات اهمية. ان معاملة اقل البلدان نموا التي تتمتع بها موريتانيا والسودان والصومال بموجب نظام الافضليات المعمم تؤدي الى اعفاء اكثر من 97 بالمئة من خطوطها التعريفية المصدرة اما البلدان العربية الاخرى التي تتمتع فقط بنظام الافضليات المعمم من جانب الاتحاد الاوروبي فما زالت لديها نسبة مرتفعة جدا من خطوط التصدير المعنية «اكثر من 80 بالمئة في كثير منها» وتشير ايضا المعلومات المتاحة الى ان اليابان تمنح اهم شركائها التجاريين من البلدان العربية تفضيلات تجارية ذات اهمية.

وبشان القياس الثاني للتفضيلات التجارية المقدمة للبلدان العربية من جانب الاتحاد الاوروبي واليابان بالقياس الى ما يقدم لبلدان مصدرة اخرى نجد ان موريتانيا تتمتع في السوق الاوروبية بأعلى التفضيلات التعريفية مقارنة بمسائر البلدان العربية اذ تواجه على صادراتها تعريفة وسطية معدلها 0.2 بالمئة فحسب مقابل تعريفة وسطية تواجهها البلدان المنافسة بمعدل 4.1 بالمئة وتتمتع المملكة المغربية

ان البلدان العربية ومنها خصوصا البلدان غير الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول قد تمتعت بأفضليات تجارية متنوعة منحها اياها البلدان الصناعية الرئيسية التي هي في عداد شركائها التجاريين ومن الممكن تلخيص السمات الرئيسية للافضليات التجارية على الشكل التالي منحت موريتانيا والصومال والسودان المعاملة المخصصة لأقل البلدان نموا بموجب نظام الافضليات المعمم من جانب الاتحاد الاوروبي واليابان والولايات المتحدة كما استفادت هذه البلدان من افضليات اضافية منحها اياها الاتحاد الاوروبي بموجب اتفاقية لوميه بوصفها اعضاء في مجموعة بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

تستفيد كل من المملكة المغربية وتونس والجزائر من افضليات تجارية منحها اياها الاتحاد الاوروبي بموجب اتفاقات بينه وبين هذه البلدان تدعى اتفاقات الاتحاد الاوروبي المغرب العربي- بموجب هذه الاتفاقات الشبيهة جدا باتفاقات الاتحاد الاوروبي- المشرق العربي- تتمتع جميع صادرات المنتجات الصناعية من بلدان المغرب العربي بحق دخول اسواق الاتحاد الاوروبي دون حصص محددة ودون رسوم جمركية وذلك باستثناء بنود محددة من المنسوجات والملابس التي تخضع لقيود تصدير وحصص طوعية وتمنع هذه الاتفاقات ايضا معاملة تفضيلية للصادرات الزراعية.

تشمل اتفاقات الاتحاد الاوروبي المشرق العربي التفضيلات التجارية الممنوحة من جانب الاتحاد الاوروبي لمصر والاردن وسوريا. تتمتع جميع البلدان العربية بمعاملة نظام الافضليات المعمم من جانب اليابان كما ان الولايات المتحدة تمنح المعاملة ذاتها للبلدان العربية غير الاعضاء في منظمة الاوبك.

ومن الممكن النظر الى مجموعتين مختلفتين من المؤشرات لقياس مدى هذه التفضيلات التجارية الاولى هي حصة الخطوط التعريفية المعنية او المتمتعة بمعدلات تفضيلية الثانية الفرق بين التعريفة الوسطية التي تواجهها صادرات البلدان العربية والتعريفات الوسطية التي تواجهها صادرات البلدان المنافسة في الاسواق الثالثة اذا ما نظرنا الى الوضع الحالي لتعريفات







المصدر : ..... العالم اليوم

التاريخ : ..... ١ شهر ١٩٩٥  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والجزائر والصومال بتفضيل تعريفي يقارب  
ثلاث نقط مئوية اما لبنان فيبدو انه يواجه اعلى  
تعريفة وسطية اذ يواجه رسوما تفوق بنسبة  
0.6 بالمئة ما تواجه البلدان المنافسة وتجد في  
السوق اليابانية ان الهوامش التفضيلية التي  
تتمتع بها جميع البلدان العربية هي اقل مما  
تتلقاه في السوق الاوروبية وهذا امر يعبر الى حد  
كبير عن الروابط الاقوى بكثير القائمة بين اليابان  
والبلدان المجاورة وكما يتضح من الهوامش  
التفضيلية الاعلى الممنوحة لكوريا ومقاطعة  
تايبان الصينية.

دراسة اعدھا بول شاربه ومحمد العريان  
وراقية معلى فتيحي الخبراء بصندوق النقد  
الدولي بإدارة الشرق الاوسط.





الامن الغذائي العربي على مشارف عام ٢٠٠٠

# دول عربية كثيرة تحت خط الجوع

## واتفاقية الغات ترفع اسعار السلع

□ بيروت - من بيار عطا الله:

أكد الأمين العام لاتحاد الصناعات الغذائية العربية الدكتور فلاح سعيد جبر، أن الواقع الغذائي في الدول العربية لا يبشر بالخير، خصوصاً وأن معدل ما تنفقه الدول العربية على استيراد المواد الغذائية يشكل عشرة في المئة من سوق التجارة العالمية لهذه المواد. واعتبر جبر أن معدل اتفاق الفرد العربي على الغذاء يتراوح بين ٣٠ و ٦٠ في المئة من إجمالي الدخل القومي. وهذا ما يستوجب مواجهة سريعة لهذا الوضع، خصوصاً وأن هناك الكثير من الدول العربية التي تعيش دون خط الجوع. وأضاف: «أن النفط ثروة ناضبة حتماً (...) راداً ما توافرت عوامل المال والتكنولوجيا معاً فبالإمكان الحديث عن سد الفجوة الغذائية ومواجهة خطر الجوع الذي يهدد العرب».

جاء كلام جبر في حوار مع «الحياة» التي التقته في بيروت أثناء انعقاد ندوة الجودة والنوعية التي نظمتها جمعية الصناعيين اللبنانيين، وفي ما يلي نص الحوار.

● كيف تقيم الامن الغذائي العربي على مشارف العام ٢٠٠٠؟

- الدول العربية تمر في مرحلة شح غذائي، إذ يبلغ عدد سكان الدول العربية ٢٤٠ مليون نسمة، يستوردون ١٠ في المئة من قيمة ما يدخل في سوق التجارة العالمية من هذه المواد. العرب ينتجون ٧٠٠ مليون رغيف خبز يومياً منها ٤٠٠ مليون تستورد موادها الأولية، ويشمل هذا الوضع باقي اصناف الحبوب الخشنة التي تشكل مدخلاً الى صناعة الاعلاف لقطاع الدواجن والبيض والابقار المدرة للحليب. ويظل العجز أيضاً قطاع الزيوت النباتية إذ يستورد العرب أكثر من خمسة ملايين طن زيوت خام أو مصنعة، كذلك يستوردون سبعة ملايين طن من السكر. كما يستهلك العرب ١٥ مليون طن من الحليب الخام الذي يدخل في صناعة اللبن والايحان (كل كيلو

غرام زبدة يحتاج الى ٢١ كيلو غرام حليب، وكيло غرام الجبنة يحتاج الى ١٤ كيلو غرام حليب).

جعل هذا الوضع المطارات والمرافئ مصدراً لعدد من السلع الغذائية الأساسية وليس الريف والسهول الزراعية. ويبلغ معدل استهلاك الفرد العربي سنوياً نحو ٧ في المئة، بزيادة قدرها ٣٠ في المئة عن معدل الاستهلاك العام نتيجة الزيادة في عدد السكان وارتفاع نسبة الاستهلاك وارتفاع معدلات الدخل. في حين أن إنتاج الغذاء يرتفع بنسبة ١,٧ في المئة، وهذا الفارق بين الاستهلاك والإنتاج يعوض عبر الاستيراد من الخارج. منذ عام ١٩٧٣ تاريخ أزمة الغذاء العالمية وارتفاع الاسعار الذي

رافقها، تعيش الدول العربية انكشافاً غذائياً خطيراً. وسوف ترتفع كميات الغذاء المستوردة الى ٦٠ مليون دولار بعد اتفاقية «الغات» في حين تشير الإحصاءات الحالية الى أن قيمة الاستيراد ٢٤ مليون دولار والصناعات ٤ بلايين دولار. رقم الصادرات صحيح لكن قيمة الاستيراد تبلغ أكثر من ٣٤ بليوناً لأن هذه الإحصاءات لا تلحظ استيراد مركبات العصير، أغذية الأطفال، المنتجات السكرية والمأكولات الجاهزة. وإذا لم تتعامل الدول العربية في ما بينها كوحدة اقتصادية، أقله على صعيد التنسيق لا يبشر الواقع الغذائي العربي بالخير. أسعار الغذاء سوف ترتفع سنة ٢٠٠٠ لأن أميركا وأوروبا سترفع الدعم تدريجياً عن المزارعين بناء على مقررات «الغات» أضف الى ذلك أن انفتاح روسيا (الاتحاد السوفياتي) وكمية الغذاء التي يستوردها من السكر والزيوت النباتية رفعت أسعار هذه السلع. وبالتالي قد تمتلك الدول العربية المال لكنها لن تجد ما تستورده من غذاء.

نوعية الغذاء

● كيف تقيم الوضع الغذائي العربي مقارنة بباقي انحاء العالم، هل هناك جوع في الدول العربية؟

- بعض الدول العربية يتجاوز المعدل العالمي لكنه لا يتجاوز المعدل في الدول الأوروبية والنامية. ما ينفقه المواطن العربي على غذائه يتفاوت بين ٣٠ و ٦٠ في المئة من إجمالي الدخل الفردي، لكن السؤال، ما هي نوعية الغذاء الذي يتناوله العربي، خصوصاً وأن الغذاء يحدد عمر الإنسان. المعدل الأقصى لعمر الإنسان في الدول العربية يتراوح بين ٧٣ و ٤٠ سنة أي أن المعدل العام هو ٥٠ سنة. أما في الدول المتقدمة يتراوح بين ٧٦ الى ٨٠ سنة. ذلك أن ما يتناوله المواطن الأوروبي من مصادر بروتينية حيوانية يبلغ ٣٥ مرة ضعف ما يتناوله المواطن العربي. لكننا إذا

أردنا رفع معدل الاستهلاك غراماً واحداً في اليوم من البروتينات فنحتاج عندها الى بليون دولار سنوياً. وفي هذه الحال لا يصنف غذاء العرب بالجيد، هناك مليون حالة وفاة تسجل بين ٨ ملايين طفل عربي يولدون سنوياً، والسبب الرئيسي سوء التغذية للأم المرضعة أو للطفل، ذلك نتيجة ارتفاع الاسعار وعجز رب الأسرة عن تأمين الغذاء.

نعم، هناك جوع في الدول العربية، في الصومال مثلاً، ذلك أن الاستثمار في الزراعة ضئيل جداً، والزراعة العربية تعتمد الوسائل القديمة، أضف الى ذلك أن النفط ثروة ناضبة، ويجب التفكير في المستقبل الذي نفتقرنا، الطعام العربي جيد لكنه ليس متكامل، وهناك الكثير من





المصدر: الحياة اللبنانية

التاريخ: ٩/٩/١٩٦٥

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العرب يعيشون دون خط الجوع.

### الاكتفاء الذاتي

● تتحدث عن التكامل الاقتصادي. ما مدى القدرة على صوغ أمن غذائي عربي متكامل على طريقة الوحدة الأوروبية؟ - في الامكان على المدى المتوسط ان نحقق الاكتفاء الذاتي اذا احسن استغلال الاراضي المتاحة في السودان، المغرب، سورية، العراق واليمن. طبعاً أي صناعة أو زراعة تحتاج الى المال والتقنية، وإذا توافرت هذه العوامل بإمكاننا ان نسد الفجوة الغذائية. في اعتقادي ان المجاعة سوف توحد العرب هناك اتفاق تحرير التجارة العالمية، الغات، الذي يلحظ رفع الدعم عن المواد الغذائية تدريجياً حتى عام ٢٠٠٠

وعندها لن تكون عائدات النفط والسياحة قادرة على تلبية حاجة العرب الاستيرادية، لأن المواطن العربي ينفق ٦٠ في المئة من دخله على الغذاء، وبالتالي سيدفع هذا الوضع العرب الى الاهتمام بالزراعة. ● ما هو حال السلع الغذائية

الاستراتيجية في العالم العربي؟ السلع الاستراتيجية المصنفة عالمياً هي المواد الغذائية الضرورية التي يتناولها الانسان ليستمر في الحياة والنمو والتكاثر. هذه السلع تبدأ بالحبوب وتحديداً القمح ثم الزيوت والالبان والسكر والاسماك. يستهلك العرب منها ٤٠ مليون طن قمح سنوياً بينما ينتجون ١٥ الى ١٧ مليوناً. الزيوت النباتية نسبة الاكتفاء الذاتي منها لا تتعدى ٤٠ في المئة

والباقي يجلب من الخارج. الالبان نسبة الاكتفاء الذاتي ٥٠ في المئة والسكر أقل من ٣٠ في المئة. واعتقد أنه في المدى القريب، من الصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المواد، ويقتصر الاكتفاء على قطاع الخضار والفواكه.

اما بالنسبة الى الثروة السمكية فهي غير متوافرة في كل الدول العربية لأنها مهاجرة. وأكبر موقع للأسماك في الدول العربية يقع في موريتانيا لكن المياه الإقليمية والاستثمار هناك بسيط جداً، وهذه الشواطئ مرتع للتهب العالمي. في اسرائيل الإنتاج السمكي لا يأتي من الصيد في البحر لكن من زراعة الاسماك التي تعطي إنتاجاً كبيراً وضخماً.

● النظام القاييمي الج / وو  
السوق الشرق اوسطية، ما : الة

صناعة الغذاء العربية على التعاطي مع تحديات السنوات المقبلة؟ - السوق الشرق اوسطية هي مشروع مارشال جديد، وهي مشروع الامن في ظل ما يسمى السلام. وأنا اسأل ماذا حل بالآلاف القرارات العربية التي اتخذت، أين السوق العربية لمواجهة تحديات القرن ٢١. العرب يتخذون في مسألة السوق الشرق اوسطية أو إدخال العقل الاجنبي الى اقتصادهم ومصالحتهم. السؤال هو هل ان العرب عاجزون عن العطاء والإنتاج، ثم ان ما يسمى بالسوق الشرق اوسطية ليست حكراً على اسرائيل بل تضم دولاً عدة ومنها تركيا.







## آثار مفاوضات أورو جواي على الدول العربية «5-6»

# التأثيرات على قطاع الصناعة والزراعة

الزراعية وهي نماذج تركز على الحدس الأساسي التالي : ان سياسات البلدان الصناعية تميل اجمالا إلى منح القطاع الزراعي حماية ايجابية تنشط الانتاج وتخفف الاسعار العالمية فاذا الغيت هذه الحماية هبط العرض من جانب البلدان الصناعية وارتفعت الاسعار العالمية وعلى العكس فان الضرائب الحدودية الكبيرة على الصادرات الزراعية والدعوم غير المستهدفة المنسوجة للمستهلكين وأسعار

الصرف المقيمة بافراط هي كلها عوامل تميل إلى فرض عبء ثقيل على القطاع الزراعي في البلدان النامية مما يؤدي إلى هبوط في الانتاج وارتفاع في الاسعار العالمية واذ يؤدي التحرير التجاري في البلدان النامية إلى إلغاء هذه الحماية السلبية فهو ينشط انتاجها ويضغط على الاسعار العالمية باتجاه الهبوط.

وفي اطار تصور ينطوي على تحرير تجاري تام محصور بالبلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتنبأ النماذج بارتفاع في الاسعار العالمية وان كان ذلك بدرجات متفاوتة فهي تتوقع ان يكون الارتفاع على اشده في أسعار منتجات الالبان والسكر واللحوم المحمية نسبيا حماية شديدة كما تتوقع ان يكون الارتفاع في سعر الارز اقل من الارتفاع في أسعار سائر انواع الحبوب لان لانتاج الارز في البلدان الصناعية أهمية ضئيلة نسبيا. وعندما يؤخذ في الاعتبار التحرير التجاري في كل من فئتي البلدان الصناعية والنامية فالنتائج التي تؤدي إليها مختلف النماذج هي اقل انسجاما اي ان هبوط الاسعار الناجم عن التحرير التجاري في البلدان النامية يميل إلى موازنة ارتفاع الاسعار الناجم عن التحرير التجاري في البلدان الصناعية ان أثر ذلك في البلدان العربية يتوقف على ميزانها التجاري فيما يتعلق بالمنتجات المتأثرة وعلى المستوى الاجمالي تشير دراسات

تنطوي جولة مفاوضات اورو جواي على تخفيضات تعريفية تختلف من قطاع صناعي إلى آخر دخل البلدان الصناعية وتتركز اهتمامات التصدير لدى البلدان العربية بشكل اساسي على ثلاثة قطاعات من اصل عشرة وهي : المعادن «الجزائر والبحرين ومصر وموريتانيا وقطر والامارات العربية المتحدة» والمنتجات الكيماوية «خصوصا المواد البتروكيماوية» الجزائر والاردن والكويت وليبيا والمغرب وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس» والمنسوجات والملابس «مصر والمغرب وسوريا وتونس والامارات العربية المتحدة». كذلك فإن لدى موريتانيا اهتماما بتصدير السمك والمنتجات السمكية ونجد ان مدى التخفيض في التعريفات متباين في هذه القطاعات فهو على اعلاه «بالنسبة المشوية» فيما يتعلق بالمعادن وعلى ادناه فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس والسمك والمنتجات السمكية.

التدريجي للاتفاقات من نوع اتفاق المنسوجات المتعددة الالياف سيؤدي في حال عدم تغير العوامل الاخرى إلى نتائج ايجابية في هذه البلدان غير انه من الممكن في الوقت

نفسه حدوث نتائج سلبية بسبب تقلص المعاملة التفضيلية وبالتالي من المتوقع ان يؤثر إلغاء اتفاق المنسوجات المتعددة الالياف تأثيرا كبيرا في المعاملة التفضيلية التي تمنحها الاسواق الاوروبية للمملكة المغربية وتونس وبصورة خاصة على هذين البلدين ان يواجه منافسة اشد نتيجة منح بلدان اخرى معاملة افضل «مثلا البلدان الاسيوية المنافسة» كذلك فإن على بلدان المغرب العربي ان تواجه التحدي الذي تطرحه بلدان اوروبا الشرقية التي تعيد تشكيل صناعاتها النسيجية والتي عقدت اتفاقات تجارية ثنائية ملائمة مع الاتحاد الاوروبي. ان قريبا من السوق الاوروبية المشتركة وقدرتها التنافسية قد يؤديان إلى تحول في قسم من التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بالتعاقد الفرعي.

واذا ما انتقلنا إلى القطاع الزراعي نجد ان السياسات المنحرفة كانت على اشدها فيه ونحن ثم فالنتائج الاصبغ تنبؤا في هذا المجال هي التي ينطوي عليها التحرير التجاري فيما يتعلق بالأسعار العالمية للسلع والرفاه وقد سمعت نماذج اقتصادية عديدة لتقدير أثر التحرير التجاري في الاسعار العالمية للـ

غير انه من المتوقع نظرا للتفضيلات التعريفية المذكورة انفا ان تصاب تلك البلدان العربية بخسائر نتيجة لتحويل التبادل التجاري مثال ذلك ان صادرات موريتانيا من خام الحديد ومن السمك والمنتجات السمكية التي تمثل اكثر من 95 بالمئة من مجموع صادراتها تدخل دون رسوم إلى اسواق البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبالتالي فالمرجح ان خفض معدلات الرسوم الجمركية على هذه البند استنادا إلى معاملة الدولة الاكثر رعاية سيحدث تحولا في التبادل التجاري ومن المرجح ان تتضرر الجزائر والمملكة المغربية وتونس من خفض الرسوم استنادا إلى معاملة الدولة الاكثر رعاية على المعادن والمنتجات الكيماوية والمنسوجات والملابس في سوق الاتحاد الاوروبي الذي يشكل سوقها الرئيسي لان جميع صادراتها الصناعية إلى هذه السوق معفية من الرسوم وستكون خسائر المملكة المغربية وتونس نسبيا اكبر من خسائر الجزائر لان حصة هذه القطاعات من مجموع صادرات كل منهما هي حصة اكبر.

يمثل قطاع المنسوجات والملابس أهمية استراتيجية بالنسبة إلى مصر وسوريا وتونس «ما يفوق 50 بالمئة من صادرات هذه البلدان من المنتجات المصنعة» وكذلك بالنسبة إلى المملكة المغربية «اكثر من 40 بالمئة من صادراتها من المنتجات المصنعة» والمتنظر ان الالفاء







المصدر : ..... العالم اليوم

التاريخ : ..... ٢٠١٩٩٥  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عديدة إلى أن البلدان العربية قد تتأثر  
سلبيا لأنها بلدان مستوردة للأغذية  
ومن الواضح أن مدى تأثر كل من  
الاقتصادات العربية يتوقف على  
التركيب السلعي لتجاريتها بالمواد  
الغذائية وكذلك على البلد المنشأ  
والبلد المقصد في هذه التجارة وتشير  
البيانات المعروضة سابقا إلى أن  
التأثر بارتفاعات الأسعار بقدر ما  
تحدث فعلا سيكون على أشده في  
بلدان الخليج وبالدرجة التالية في  
البلدان الأخرى غير بلدان المغرب  
العربي.

دراسة أعدها بول شاريه ومحمد  
العريان وراقية معلى قتيبي الخبراء  
بصندوق النقد الدولي بإدارة الشرق  
الأوسط.





المصدر : ..... الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢ فبراير ١٩٩٥

# المستقبل لن المنتج أم التاجر؟

وحقوق الملكية  
الفكرية

التجارة

العالمية

تزداد بنسبة

١٢٪ خلال

السنوات العشر

القادمة

الإنتاج

محموم

بالجودة

والطائر





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٥

وبدا  
عصر الجات منذ  
٢٤ يوما

من المهم ان نتوقف طويلا عند الجات .. فهي ليست اتفاقية محدودة، وانما مجموعة من الاتفاقات تحددت بعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات والمناقشات جرت على مدى الاعوام السبعة والاربعين الماضية منذ سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٩٤ .. ويبلغ عدد صفحات الجات نحو ألف صفحة غير ملحقاتها ومذكراتها التفسيرية، وهذا ما يجعل قراءتها

ودراستها وفهمها أمرا ليس سهلا، وليس إلا في مقدور عدد قليل من المتخصصين .. ونظر الشدة أهميتها وللتصاق تأثيراتها بحياة المواطن .. أيا كان .. فإنا نحاول عرض مفرداتها في بساطة تمهيدا لمناقشتها وبيان حصاد المكسب والخسارة .. منها .. ولقد عرضنا في الأسبوع الماضي دراسة عن الجات وتطوراتها منذ بداية المفاوضات

الدولية في جنيف ١٩٤٧ حتى جولة أورجواي الشهيرة والاخيرة في الدار البيضاء في ربيع العام الماضي .. واليوم نعرض دراسة أعدها الدكتور فاروق عبد الحليم شقوير وكيل أول وزارة الاقتصاد تحت عنوان «ملاحظات أولية» على اتفاقية الجات وأثارها .. وللأمانة فإنا نعرض للقسم الثاني من الدراسة وهو الأكثر اتصالا بنا .. والآن نقرأ معا:

كان اهتمام الدول النامية في المفاوضات السابقة على جولة أورجواي هو تحديد الاستثناءات التي ترغب في الحصول عليها من القواعد العامة، إلا ان اهتمام الدول النامية في جولة أورجواي كان في الواقع تحسين نظام التجارة العالمي وهو ما قادما إلى التمسك بالمصنوع على نصوص بمعاملة متميزة والذي يتطلب توقيعات ملائمة لتعديل أوضاعها ويمكنها من القيام بالتزاماتها بدلا من الاستثناءات التي كانت قائمة حينئذ دون وقت محدد لانتهائها.

وبالنسبة للتعريفات من المعروف ان معظم الدول النامية تضع قيودا على كيفية التنفيذ لاسواقها ان كانت قد حصلت على مزايا في اتفاقية الجات تمثلت في انها لم تلزم في الواقع بتخفيض معين لتعريفاتها الجمركية وان كانت بعض الدول وضعت حدودا قصوى على التعريفات الجمركية التي سوف تطبقها وان كانت التعريفات في الزراعة سوف تخفض تدريجيا خلال الفترة الانتقالية لجولة أورجواي، وقد اعفيت الدول ذات الدخل الذي يقل عن ١٠٠٠ دولار في السنة من هذا البند، وبالنسبة للسلع الاخرى غير الزراعية لا تتوافر معلومات كافية عن الالتزامات الاخرى للدول النامية، ففي مجال الخدمات فإن نحو ٧٠ دولة نامية التزمت بفتح اسواقها امام الخدمات، من امثلة ذلك حق انشاء بنوك اجنبية أو حق مزاولة مهنة المحاماة في دول لمحاميين من دول اخرى، هذا وقد قامت الدول النامية بتخفيض كثير من العوائق غير الجمركية، وهذه الاجراءات سوف تقلل من ضعف السياسات التجارية وتزيد من المنافسة في السوق المحلية وتوسع من فرص النفاذ لاسواق اخرى ويعتبر ادماج التزامات الدول النامية في هيكل واحد تحت مظلة منظمة التجارة العالمية يعني ان كل النصوص المتفق عليها سوف يتم تطبيقها بواسطة اطراف التعاقد، وبرجاء عام فإن الاحتياجات الخاصة للدول النامية قد اخذت في الاعتبار منع فترات انتقال أطول في تنفيذ التزاماتها مع استثناء الدول الأقل نموا من بعض الالتزامات وقد تمثلت التزامات الدول النامية في:

- زيادة عدد الالتزامات الخاصة بالتعريفات الجمركية التي تفرض، واجراء بعض التخفيضات على السلع الزراعية والسلع الصناعية مع وضع قيود تنظيمية على السلع الزراعية.
- قامت أكثر من ٧٠ دولة بوضع التزامات على الخدمات من بينها عدد من الدول الأقل نموا والتزامها بتطبيق اطار الاتفاقية على الخدمات.
- ازالة القيود التجارية الاجرائية على الاستثمارات خلال فترة ٧٠ - ٥ سنوات.
- الالتزام التدريجي بتطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية في كثير من المجالات.







المصدر : ..... الامم المتحدة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلقات التاريخ : ..... ٢ فبراير ١٩٩٥

### توسيع نطاق الجات، القواعد والمؤسسات،

يعتبر وضع قواعد لسلوك المتعاملين والاطار الذي ينظم ويراقب هذا السلوك احد العناصر الهامة لكيفية اداء التجارة الدولية، ومن المتوقع ان تكون ادارة قواعد العمل في الاتفاقية تحقق التطبيق المرن من الالتزام بالقواعد ويظهر ذلك من القيود التي تديرها الاتفاقية وخاصة في الحماية، والاعانات، والرسوم الرقائية ومواجهة الاغراق.

تحتوي اتفاقية الجات على نصوص (المادة ١٩) وتهدف لحماية المنتجين المحليين من الضرر الذي يتحقق من الزيادة السريعة في الواردات. وقد كان ضعف اداء القواعد الخاصة بالحماية في ظل الاتفاقيات السابقة مسئولا عن ظهور الاجراءات غير المحددة. وقد طورت اتفاقية الجات من لجان الحماية وحسنتها بحيث يمكن الاتفاق عليها لتغري الدول بالابتعاد عن الاجراءات غير الواضحة والتي لا يمكن التحكم فيها.

#### ١. الاعانات (SUBSIDIES):

رغم ان جولة طوكيو قد اسفرت عن اتفاق بشأن الدعم إلا ان جولة اورجواي اتخذت اجراءات أكثر تحديدا ووضعت نظاما لفرض الرسوم التعويضية على السلع المدعومة وكيفية اثبات الضرر. وقد قسمت الاتفاقية الدعم إلى ثلاثة انواع:

- دعم محظور وهو ذلك الدعم الذي يستخدم لزيادة صادرات سلع بذاتها.
- الدعم الذي لايزيد على ٥% من قيمة السلع وقد لايسبب ضررا لاطراف التعاقد. وقد يتطلب اتخاذ اجراءات وقائية في مرحلة من المراحل.
- دعم لا يستوجب لاتخاذ اى اجراءات تعويضية مثل المساعدات التي تقدم للابحاث الصناعية ودعم الثقة ودعم خاص بالتعديلات الهيكلية وكذا دعم البحوث والتطوير.

#### ب. اتفاق مكافحة الاغراق (ANTI DUMPING):

توصلت جولة اورجواي إلى اتفاق لمكافحة الاغراق يعتبر تقسيرا وتوضيحا لاتفاق جولة طوكيو مع تحديد معيار الاغراق والضرر الذي يقع على المنتج المحلي ولجاءات مكافحة الاغراق وكيفية تنفيذها وإلى جانب ذلك تم اكمال بعض التعديلات على احكام ومواد اتفاقية الجات مثل:

- اتفاق العوائق الفنية للتجارة
- اتفاق إجراءات تراخيص الاستيراد.
- اتفاق تجارة الطائرات المدنية.
- اتفاق المشتريات الحكومية.

#### ج. اتفاق الوقاية (SAFEGUARD):

للدولة العضو الحق في اتخاذ اجراءات وقائية لحماية صناعتها من زيادة غير متوقعة للواردات تسبب ضررا لهذه الصناعة، ويحدد الاتفاق هذه الاجراءات مثل فرض حصص، فرض رسوم اضافية، وسحب التزام بتنازلات جمركية ويمكن تطبيق هذه الاجراءات لمدة ٤ سنوات يمكن مديتها لسنتين سنوات في حالة استمرار الضرر.

د. اتفاق الخدمات (GATS) GENERAL AGREEMENT ON TRADE IN SERVICES  
وكما سبق ذكره يعتبر اكمال الخدمات ضمن اتفاقية الجات اهم اجازات جولة اورجواي والتي ستعمل على تأسيس نظام دولي متعدد لممارسة التجارة في الخدمات، هو ماسي دفع بالتحرير التدريجي للتجارة في هذه الأنشطة داخل كل دولة ويتضمن الاتفاق ثلاثة محاور رئيسية:

١. اتفاق للمبادئ، والاحكام العامة أهمها شرط الدولة الاولى بالرعاية.
- الوضوح والشفافية في الاجراءات.
- تنظيم تجارة الخدمات على المستوى المحلي.
- مفاوضات حول بعض القيود.

٢. ملاحق تتضمن احكاما خاصة ببعض قطاعات الخدمات التي لا تغطي احكام الاتفاق العام لماليتها مثل:

- الخدمات المالية
- النقل الجوي
- الاتصالات
- انتقال الأيدي العاملة.

٣. جداول الالتزامات التي تقدمها كل دولة بالقطاعات التي تلتزم بتحريرها من خلال فتح اسواقها امام الاجانب ومعاملتهم مثل المواطنين.

هـ. اتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS):  
حيث يضع حدا أدنى كمعيار لحق الملكية الفكرية لصمايته في سبعة مجالات وتوفير ميكانيكية لتطبيقها وآلية لفض المنازعات الخاصة بذلك وتشتمل الاتفاقية على احكام عامة ومبادئ أساسية مثل شروط الدولة الاولى بالرعاية وشرط المعاملة الوطنية، وتلتزم الدول المتقدمة بتنفيذ الاتفاقية خلال عام من تاريخ بدء تشريعات الاتفاقية بينما منحت الدول النامية خمس سنوات لبدء التنفيذ.

و. اتفاق اجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS):  
ويتضمن عدم قيام الدولة العضو باتخاذ اجراءات للاستثمار تؤدي إلى تقييد وتشويه التجارة الدولية وتضعف الاستفادة من فرص الاستثمار ووضعت الاتفاقية الشروط التالية:  
- عدم اشتراط استخدام نسبة محددة من الكون المحلي في المنتج النهائي للمشروع.  
- التخلص من مبدأ التوازن التجاري للصادرات واستخدامات المشروع.  
- الغاء شرط بيع نسبة معينة من الانتاج المحلي في السوق الخارجية.  
- الغاء شرط الربط بين موارد المشروع واستخداماته بالنقد الاجنبي.

### تقييم أولى لاتفاقية الجات

تدل الشواهد التاريخية ان الاتفاقية قد ساهمت وستظل تساهم في نمو التجارة العالمية وكذا الاستثمار والدخل - والمنفعة المباشرة والفورية - سوف تتحقق من تجنب تكلفة لا لزوم لها في حالة فشل المفاوضات والتي كان من المؤكد ستترتب اثارا خطيرة في العلاقات التجارية الدولية وتخييرا كبيرا في بدء الانتعاش الاقتصادي العالمي، والمنفعة المباشرة الثانية هي بث الثقة بين اطراف التجارة العالمية بتخفيض درجات عدم التاكيد في السياسات التجارية، وسوف يؤدي ذلك إلى تنشيط مبداء عالمية التجارة ويسهل الاستثمار في مجالات ذات مزايا نسبية





واضحاً ولكن معظم المنافع التي سوف تتحقق في الاجل للنوسمدر "شورل" حيث يبدأ تطبيق الاتفاقية بإصلاحاتها وقواعد ممارستها تدريجياً خلال ٥ - ١٠ سنوات، وهي فترة من المؤكد سوف تعطى الاستثمارات للتنفذه في ظلها فوائد واضحة وفي الاجل الطويل سوف تعطى جولة اوردجواي على وجه الخصوص فوائد تتمثل في جانيها الاستراتيجي في رفع كفاءة استغلال الموارد وزيادة نصيب الدول النامية بنحو الثلث من نمو الدخل العالمي الذي من المفترض ان يزيد بنحو ١٪ سنوياً وان كان القدر الاكبر من الفوائد يتوقف على درجة استجابة الدول للدول التي تحررت اقتصادياتها تحصل على مزايا افضل من تلك التي لم تفعل ذلك، اما الفوائد الناتجة من الجوانب الديناميكية لاتفاقية الجات من تفاعل عوامل المنافسة - لتساع نطاق المشروعات - الابتكار والتجديد ونمو الانتاجية.

١ - بالنسبة للدول النامية:  
من المتوقع ان تزيد التجارة العالمية على مستواها الحالي بنحو ١٢٪ خلال السنوات العشر القادمة، أي بمعدل سنوي يصل في المتوسط بين ٤ - ٥٪ وسوف تذهب معظم هذه المزايا للمنتجات ذات الامة للدول النامية مثل اللابس.

ب - الاثر المتوقع على الدول العربية:  
شمل التقرير الذي اعده الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية عن نتائج لاجتماع الخبراء العرب عرضاً تفصيلياً للأثار المحتملة للاتفاقية على الدول العربية والتي انتهت بوجه عام إلى:

١ - الاثر على الصناعة:  
من البداية استبعدت الجات البترول من مجال المفاوضات لكونها سلعة ذات وضع عالمي خاص وإذا فان تحليل المزايا يمكن ان يبدأ من قطاع الصناعة وخاصة في مجال الصناعة البتروكيماوية وما يتطلبه العمل على تسعير وجود هذه الصناعة في السوق العربية والتوجه لرفع القدرة التنافسية لها وتحسين ادائها واستكمال مراحل انتاجها، في نفس الوقت اتاحت الاتفاقية للدول العربية مدى زمنياً قدره عشر سنوات لتعديل أوضاعها فضلاً عن حق الدول العربية اتخاذ اجراءات لحماية انتاجها من ممارسات الدعم والاغراق، وان كانت صناعة البتروكيماويات العربية سوف تواجه قيوداً متزايدة في اسواق الدول المتقدمة بعد انتهاء فترات السماح الممنوحة لها كما انها ستزداد تكلفة انتاجها لتطبيق قيود الملكية الفكرية ولا مكانية اعتبار انخفاض تكلفة القيم نوعاً من الدعم قد تواجه باجراءات مواجهة الاغراق.

ومن المتوقع ان تواجه صادرات الدول العربية من الغزل والمنسوجات منافسة شديدة من دول جنوب شرق اسيا بعد ادماج اتفاقية المنسوجات في اتفاقية الجات. اما بالنسبة للأدوية فإن ٩٠٪ من براءات الاختراع الحالية للأدوية الاساسية سوف لا تمسها الجات وانما تقع المشكلة في الادوية الجديدة والبراءات الجديدة وحيث ان معظم براءات اختراع الادوية تتم في الدول المتقدمة فانه من المتوقع ارتفاع تكلفة هذه البراءات ويمكن للبحوث العربية المشتركة والاستثمار العربي المشترك مواجهة ذلك بمزيد من الاتجاه نحو خلق صناعة دواء عربية باقضاء الفترة الانتقالية.

٢ - الاثر على الزراعة:  
من المعلوم ان الدول العربية مستوردة صاف للمنتجات الغذائية الزراعية ولذا فان ازالة الدعم من الانتاج الزراعي سوف يمكن بعض الانتاج العربي الكفء من الدخول لاسواق الدول الصناعية وان كان في نفس الوقت سوف يؤدي إلى ارتفاع تكلفة استيراد السلع الغذائية للدول ذات العجز للواضع في اكتفائها الغذائي، وان كان من المتوقع الا يكون هذا الاثر قوياً نظراً للتدرج في تخفيض تكلفة الدعم وتقتصر الدول العربية اقامة نظام اقليمي لمخزون الطوارئ للحبوب وكذا تنمية التجارة العربية البينية بها.

٣ - الملكية الفكرية:  
تخضع نظم الملكية الفكرية إلى عدد من الاتفاقيات العالمية، وقد اعتمدت الجات هذه الاتفاقيات وهي من الامة بحيث يجب على الدول للتعامل معها بحذر من حيث ضرورة اصدار القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق مواطنيها من ناحية وايضاً مواجهة

التمسك والاحجاف الذي يمكن ان تستخدم به هذه الحقوق داخل الدول العربية من قبل الدول الاجنبية، من ناحية اخرى ولذا فانه من المطلوب ايجاد تنسيق قوي بين الدول العربية بالنسبة لمسائل الملكية الفكرية، وعموماً فانه امام جميع الدول عام كامل قبل الانضمام للاتفاقية، كما ان هناك ثلاثة اعوام اضافية بالنسبة للدول النامية.

٤ - قطاع الخدمات:  
نظراً لضعف البنية التحتية للقطاع الخدمي في الدول العربية واعتمادها على خدمات كثيفة العمل فان قدرتها محدودة في الاسواق العالمية وعلى الدول العربية اتباع سياسة حذرة في فتح اسواقها للمنافسة الدولية في قطاع الخدمات عندما ترغب للانضمام للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)، ويقترح الخبراء بعض مواقف منحدة متناسقة في نشاط المصارف والتأمين والاسواق المالية وقطاع النقل البحري والاتصالات والنقل الجوي.

#### مصر والجات

- انضمت مصر إلى عضوية الجات منذ ٢٤ عاماً أي في عام ١٩٧٠ بعد مفاوضات مكثفة استمرت مايقرب من سبع سنوات... وتعمل تجارة مصر مع دول الجات مايزيد على ٨٠٪ من إجمالي تجارتها الخارجية.. ومنذ تلك التواريخ تلعب مصر دوراً نشطاً فيه وتشارك في أعمال مختلف لجانته بل وتولت رئاسة العديد من تلك اللجان فيه  
- استفادت مصر من هذه العضوية من خلال استفادتها من التخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الاعضاء اضافة إلى مزايا جمركية اضافية (في إطار النظام المعمم







المصدر : ..... : المصنوع

للتنشر في الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... : فبراير ١٩٩٥

للمزاي (GSP) باعتبارها ناعية.  
- وفرت الجات الحماية لمصر من بعض ممارسات الدول الكبرى عندما تعرضت لاجراءات  
ضد بعض صادراتها (الغزل - الألومنيوم - الفيروسيليكون) بدعى ان هناك حالات دعم أو  
اغراق في هذه الصادرات.  
- تحصل مصر على معونة فنية من الجات مثل برامج التدريب الخاصة بالسياسات  
التجارية أو المساعدة الفنية في مجال وضع تشريع وطني ونظام لمكافحة الدعم والاغراق بما  
يكتل لها حماية صناعاتها الوطنية من المنافسة غير العادلة.  
فيما يتعلق بمصر وجولة أوروغواي يصبح الإشارة إلى النقاط التالية التي قدمتها وزارة  
الاقتصاد إلى مؤتمر الحوار الوطني في شأن وجهة نظر الحكومة للاتفاقية  
أولاً: تنبأت مصر منذ البداية إلى أهمية هذه الجولة وطبيعتها وآثارها المتوقعة على  
الصعيدين الدولي والوطني.. ولذا فقد شاركت فيها بفاعلية منذ مرحلة التحضير لها وفي  
كل مراحلها وفي مختلف لجان التفاوض في جنيف وقد حرصت المفاوضات المصرية على  
التسويق مع باقي الدول النامية كلما كان ذلك ممكناً.. كل ذلك له أثر إيجابي في وضع  
مصالح مصر في الاعتبار في هذه المفاوضات.  
ثانياً: من أجل ضمان المتابعة المستمرة للمفاوضات وتقييمها وإعطاء التوجيهات  
للمفاوض المصري تم تشكيل لجنة قومية لمتابعة جولة أوروغواي برئاسة وزير الاقتصاد  
والتجارة الخارجية تضم في عضويتها كافة الوزارات ذات الاختصاص والأجهزة المعنية  
بما في ذلك القطاع الخاص.  
ثالثاً: ان الجات والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ليست بالأمر الجديد على

وهنا تجدر الإشارة إلى ان الالتزامات  
التي ترتبت على مصر في إطار هذه الجولة  
كانت في بعض الأحيان أقل بكثير مما  
ترقبت على دول نامية أخرى وتم ذلك نتيجة  
تطبيق بعض المعايير التي توفر معاملة  
افضل أو التزامات أقل للدول صغيرة  
الحجم في التصدير أو للدول ذات الدخل  
الفردى في حدود معينة.  
سادساً: ان الحماية الحقيقية لأي دولة  
صغيرة الحجم في التجارة الدولية هي

الحماية التي يوفرها النظام التجاري متعدد الأطراف من خلال ما يوفره من قواعد وضوابط  
تطبق على جميع الأطراف كبيرها وصغيرها.. وتوفر حماية من الضغوط الثنائية  
والاجراءات الانفرادية..  
وقد ألقى السيد وزير الاقتصاد الضوء بصورة مختصرة على عدد من نتائج الجولة  
وتأثيرها على الاقتصاد المصري في المجالات التالية:

#### في مجال التخفيضات الجمركية

روعي في اعداد العرض المصري الخاص بتخفيض الرسوم الجمركية ثلاثة اعتبارات  
اساسية أولها توفير المستوى المناسب لحماية الصناعة الوطنية وحفظها على المنافسة ثانياً  
مراعاة أهمية الحصيلة الجمركية باعتبارها أحد عناصر إيرادات الدولة وأهميتها في خفض  
العجز في الموازنة العامة ثالثاً ان تتماشى مع التزاماتنا في إطار برنامج الإصلاح  
الاقتصادي بل أكثر من ذلك توفير مرونة وحركة أكبر خاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى  
والحد الأقصى للتعريفات ومن ناحية أخرى فان فترات تطبيق خفض الرسوم الجمركية  
تعتبر أطول من البرنامج الزمني في إطار برنامج الإصلاح.  
وفي المقابل سنستفيد مصر من التخفيضات الجمركية التي تلزم بها باقي الدول  
الأخرى سواء متقدمة أو نامية بما يتيح فرصة أكبر للوصول إلى أسواق تلك الدول خاصة  
بالنسبة للمنتجات التي تتوافر فيها الميزة النسبية لمصر.

#### في مجال الزراعة

سعى المجتمع الدولي إلى إزالة التشوهات في التجارة الدولية للسلع الزراعية من خلال  
إلغاء القيود الكمية وتحولها إلى تعريفات جمركية وأجراء خفض على مستويات التعريفات  
المطبقة إضافة إلى خفض بعض الإنتاج والتصدير، ومن ثم فقد تنبأت المفاوضات المصرية إلى  
إتار إلغاء الدعم والتي من شأنها زيادة أسعار وإيراداتنا من السلع الغذائية، حيث أثرت  
المفاوضات مبدأ تعويض الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية ومن بينها مصر ويكون  
هذا التعويض في شكل منح ومساعدات ومبيعات ميسرة.  
إلا أنه من ناحية أخرى فان اتفاق الزراعة الجديد له آثار إيجابية في المدى البعيد على  
الاقتصاد المصري حيث ان ارتفاع الأسعار العالمية - نتيجة إزالة الدعم - من شأنه زيادة  
فرص التوسع في إنتاج الحاصلات الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية وغيرها التي كان  
إنتاجها غير اقتصادي نظراً لانخفاض أسعار استيرادها، كما ان من شأنه إضافة وحدات  
جديدة من الأراضي المصرية لاهتزازها والتي كانت تكلف إصلاحها مرتفعة.. وباختصار  
كان للدعم آثار سلبية على قدرة الإنتاج الزراعي المصري في المنافسة الدولية.  
كما ان إزالة الدعم على السلع الزراعية من شأنه تعزيز القدرة التنافسية للسلع الزراعية  
التي تصنعها مصر، وأهمها القطن والأرز والخضر والفاكهة.

مصر.. فهي عضو في الجات منذ عام  
١٩٧٠ وقد سبق لها المشاركة في  
مفاوضات الجولة السابقة وهي جولة  
طوكيو.

رابعاً: ان الفلسفة الاقتصادية التي  
تطبقها مصر منذ نهاية الثمانينات (وهي  
الفترة التي واكبت عملية التفاوض في جولة  
أوروغواي) تقوم على أساس خلق نظام  
اقتصادي يعتمد على قوى السوق وينفتح  
على الخارج مع العمل على تحقيق نمو  
اقتصادي غير تضخمى.. وقد تم في سبيل  
تحقيق ذلك اتخاذ نوعين من الاجراءات  
الأول يستهدف إعادة التوازن على مستوى  
الاقتصاد الكلي، وشمل ذلك خفض معدلات  
التضخم وتخفيض العجز في الحساب  
الجاري والموازنة العامة، تحرير سعر  
الصرف وإطلاق أسعار الفائدة لقوى  
العرض والطلب، اتباع سياسات نقدية غير  
تضخمية، إعادة تنظيم قطاع البنوك وسوق  
المال مما يجعلها أكثر تجاوباً مع قوى  
السوق.. أما النوع الثاني من الاجراءات  
فهو اجراءات هيكلية تهدف إلى توفير  
الشروط اللازمة لدفع عجلة الاقتصاد  
القومي وتحقيق معدلات نمو إيجابية.

ويمكن القول بان ما استهدفه الإصلاح  
الاقتصادي المصري بشأن خلق اقتصاد  
وطني يقوم على أساس قوى السوق ومنفتح  
عالمياً يتميز بالكفاءة من خلال الاستخدام  
الأمثل لعناصر الإنتاج ويحقق معدلات نمو  
إيجابية على المدى المتوسط.. كل ذلك سار  
في خط مواز لمراحل التفاوض في الجولة،  
وبالتالي ومع نهاية المفاوضات كانت مصر  
قد قامت بالفعل بتطبيق نسبة كبيرة من  
الالتزامات التي تضمنتها الجولة بل انها  
سبقت في تنفيذها.

خامساً: راعت نتائج الجولة ظروف  
وامكانيات الدول النامية وتمثل هذا في أنه  
بالرغم من تساوى الدول المتقدمة والنامية  
في الحقوق إلا أنه فيما يتعلق بالالتزامات  
فقد تم توفير مرونة أكثر ومستويات أقل  
بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً.. كذلك تم  
توفير فترات انتقالية في عدد من الاتفاقيات  
تراوحت ما بين ٥ و ١٠ سنوات للدول  
النامية قبل تنفيذ التزاماتها مراعاة ظروفها  
وتعديل وتوفيق أوضاعها.





#### في مجال الخدمات

قدمت مصر التزامات محددة في عدد من قطاعات الخدمات التي تتناسب مع قدرتها التنافسية أو التي تم تحريرها بالفعل وفقا للضوابط والقوانين والقواعد التي تحكم أنشطة هذه القطاعات. راعت مصر في تقديم تلك الالتزامات أن تكون متماشية مع القوانين والقواعد المصرية التي تحكم تجارة الخدمات دون تحمل لعياء والتزامات تفوق إمكانياتنا مع العمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال السماح بإنشاء الشركات المشتركة وفقا لأحكام قانون الاستثمار.

وتتبع التزامات التحرير التي قدمتها الدول الأعضاء في الاتفاق فرصا أمام الصادرات المصرية من الخدمات خاصة للقطاعات التي بلغت مرحلة متقدمة من القدرة على المنافسة مثل قذوق البنوك المصرية في بعض الدول، وكذلك المهنيين المصريين والاختصاصيون سواء في الدول المتقدمة أو الدول الأخرى كما أن قطاع الانشاءات يمكنه أن يمارس نشاطه في الدول العربية والأفريقية نظرا للخبرة الكبيرة لهذا القطاع وسابق أعماله في تلك الدول. بالإضافة إلى ذلك فإن اتفاق الخدمات يتيح لمصر من خلال التزامات محددة الحصول على التكنولوجيا الجديدة والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة وتجارة الخدمات في الدول المختلفة والاستفادة من تجارب تلك الدول من حيث القدرة على الاطلاع على كافة النظم والقواعد التي تطبقها الدول المختلفة للتقمة والنامية.

#### في مجال الملكية الفكرية

من المؤكد أن هناك التزامات إضافية تتضمنها تلك الاتفاقية أعلى من تلك التي تتضمنها التشريعات الوطنية أو الموجودة في الاتفاقيات القائمة حاليا سواء فيما يتعلق بنطاق أو مدة الحماية ولكن في مقابل ذلك هناك مزايا إضافية أو مرونة تلخذ في الاعتبار أوضاع وقدرات دولة مثل مصر، وعلى سبيل المثال:

- سيؤدي رفع مستويات الحماية ووضع الوسائل التي تضمن الحصول على حقوق الملكية الفكرية في مجال حق المؤلف إلى تحقيق مزايا إضافية في مجال الأعمال الأدبية والمؤلفات والكتب وفي الشرائط والاسطوانات وأفلام السينما والفيديو والإذاعة والتليفزيون.

- لن تكون مصر ملزمة بتطبيق أحكام هذا الاتفاق قبل مرور خمس سنوات من بدء سريانه حتى تتاح لها مراعاة ظروفها طبقا لمتطلبات هذا الاتفاق كما يتاح لمصر عشر سنوات كفترة انتقالية قبل التزامها بتوفير حماية لبراءات الاختراع على أساس المنتج فيما يتعلق بالاختراعات الكيميائية الخاصة بالأغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية.

ليس هناك في الاتفاقية ما يحول دون قيام مصر بفرض نظام لضبط أسعار الدواء في إطار حقها في حماية الصحة العامة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الأدوية الأساسية (ESSENTIAL DRUGS) طبقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية قد دخلت في الملك أي لا تمتدح حاليا ببراءات اختراع ولم يتبق سوى نسبة ضئيلة لن تكون مصر مطالبة بتوفير براءة اختراع بالنسبة لها على أساس المنتج إلا بعد انتهاء الفترة الانتقالية، إذا كانت لم تصبح في الملك العام بعد، كذلك فلا يوجد ما يمنع مصر من استيراد الدواء حتى بالرغم من عدم الحصول على موافقة صاحب البراءة إذا تم الاستيراد من دولة أخرى تنتج بترخيص من صاحبه (تعتبر إيطاليا والبرتغال من أرخص دول للعالم في إنتاج الدواء).

كما تجدر الإشارة إلى أن توفير الشروط الأساسية لحماية الملكية الفكرية يسهم إلى حد كبير في جذب الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا الحديثة للصناعة له.

#### في مجال المنسوجات

يحقق الاتفاق مطالب للصناعة المصرية التي رأت أهمية أن يتم تحرير التجارة الدولية للمنسوجات بأسلوب تدريجي وعلى فترة زمنية قدرها عشر سنوات باعتبار أن هذه الفترة تعتبر كافية لرفع قدرتها على المنافسة العالمية.

وحصلت مصر على معاملة أكثر تفضيلا من بعض الدول النامية الأخرى وذلك باعتبارها دولة صغيرة الحجم في التصدير، وبالتالي فإن الحصص الخاصة بها ستزيد بمعدل أعلى من الزيادة في حصص تلك الدول، وسيلعب إجمالي نسبة الزيادة في حصص التصدير المصرية طبقا لهذا الاتفاق ١٥٠٪ خلال الفترة الانتقالية.

أما بالنسبة للتخفيضات الجمركية على مختلف بنود المنسوجات فقد روعي فيها أن تكون في حدود خفض الجمركي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بل أن خفض سيتم على فترة زمنية أطول، كما احتفظت مصر بحقها في الإبقاء على القيود الكمية بالرغم من أن إلغاء تلك القيود سيتم في برنامج الإصلاح الاقتصادي في فترة زمنية أقل.







المصدر : ..... الم ..... الم

التاريخ : ..... ٢ ..... ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## نظرة

### لجنة قومية

توجد في الحكومة لجنة  
للتابعة اتفاقية الجات  
ويوجد اشخاص مسئولون  
عن هذه العملية خاصة في  
الوزارات المعنية مثل  
الخارجية والاقتصاد  
والتعاون الدولي.. لكننا  
نقترح تشكيل لجنة قومية  
موسعة تضم مسئولين  
ومتخصصين وشخصيات  
عامة اي ما نسميهم أهل  
الخبرة وأهل الرأي تختص  
بدراسة تطورات الجات  
ومتابعة ما يدور بشأنها  
وينشر أو يقال عنها وكذلك  
التحليلات المختلفة.  
ويدخل في نطاق عمل هذه  
اللجنة القومية كل ما يتصل  
بالمنظمات الثلاث التي  
صارت تحكم الاقتصاد  
العالمي وهي: البنك الدولي -  
صندوق النقد - منظمة  
التجارة العالمية.. وهذه  
الأخيرة (منظمة التجارة)  
هي التي ستحل مكان أمانة  
الجات لتشرف على  
تنفيذها، واتصور انه من  
المهم جدا ان يكون طاقم  
هيكليها التنظيمي يضم  
بعضا من خبراءنا.

اعود فاقول ان هذه اللجنة  
القومية المقترحة ستجد  
امامها مهاما كبرى،  
وحسوية، واتصور انها  
تكون «أداة» فعالة ومؤثرة  
للجهاز الوزاري.  
وبدون ادعاء.. فإننا ونحن  
في بداية عصر الجات  
تختلف الآراء حول تأثيراتها  
ايجابيا أم سلبا على صناعة  
ما أو تجارة ما.. وتتناقض  
بشأن ما إذا كانت ستساعد  
التصدير أم لا.  
كذلك تختلف الآراء  
والتفسيرات حول «الميزة  
النسبية» وحول ما إذا كانت  
حقوق الملكية الفكرية  
ستفيدنا أم ستضرنا..  
وكيف؟  
ان كل هذه خلافات..  
سائدة وستستمر وستنشا  
تعقيدات تحتاج إلى حلول..  
وهذا ما يجعلنا نطالب  
بلجنة قومية تكون آلية  
مستمرة خاصة بالجات  
وما يصاحبها وما ينشأ  
عنها.. وتكون هذه الآلية  
«أداة» للدولة!





المصدر : العالم اليوم

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٥

آثار مفاوضات أورو جواي على الدول العربية (6 - 6)

# التأثيرات على السياسات الاقتصادية

للتحرير والإصلاح.. ونجد أن عنصر القطاع الخارجي في هذه البرامج يشمل ترشيد هيكلية التعريفات، وتخفيف الحواجز غير التعريفية، وإصلاح نظام الصرف، وإلغاء القيود على المدفوعات والتحويلات الجارية، وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، واستثمارات المحافظة، وقد تحقق في المملكة المغربية وتونس أبرز تقدم في هذه المجالات، إذ قامت السلطات إلى جانب تخفيض كبير في القيود التجارية الكمية وفي التعريفات، باعتماد قابلية تحويل العملة في إطار حساب العمليات الخارجية. وسيكون تحقيق تقدم أوسع في تحرير القطاع الخارجي عاملاً رئيسياً في تحديد قدرة البلدان المعنية على اغتنام الفرص المتاحة نتيجة لعملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف.. كذلك فإن الجوانب القطاعية المبحوثة سابقاً تثير تساؤلات بشأن تدابير معينة في ميدان السياسة الاقتصادية.. ونجد في القطاع الزراعي، أن بعض الخسائر الناجمة عن تدهور معدلات التبادل الجاري بسبب ارتفاع ثمن المنتجات الغذائية هي خسائر يمكن التعويض عنها في بلدان عديدة إذا أتيح لتغيرات الأسعار أن تعمل كحافز على زيادة الإنتاج الزراعي. ولذا فإن على الحكومات ألا تمنع آثار تغيرات الأسعار من الانتقال إلى الأسواق المحلية.. والسواقع أن التحدي الذي يثيره تقلص الأفضليات التجارية في وجه قطاع المنسوجات والملابس يشدد على

في الوقت نفسه، تباينا بين مختلف البلدان العربية.. وبالتالي، تبعاً للتنوع المذكور آنفاً في تركيب صادرات البلدان العربية، فإن التغطية التجارية للتدابير غير التعريفية هي مرتفعة جداً بالنسبة إلى بعض البلدان وخصوصاً التي يسيطر فيها تصدير المنسوجات والملابس كمصر والمملكة المغربية وسوريا وتونس.. ولذلك فإن تأثير هذه البلدان يتحرير التدابير غير التعريفية سيكون أكثر إيجاباً. وحتى تتمكن البلدان العربية من تحسين قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية التي ازداد فيها عنصر المنافسة، لا بد لها من تحقيق تقدم في إصلاح وتحرير اقتصاداتها.. ونظراً لعوامل عديدة منها المرحلة الطويلة التي مرت بها عدة بلدان في المنطقة وخصوصاً البلدان غير النفطية، فيما يتعلق بصناعة بدائل الاستيراد في إطار القطاع العام، فقد مالت المعدلات الفعلية للحماية نحو مستويات مرتفعة وباعتة على الانحراف، مما أدى إلى ارتفاع في التكاليف المحلية وإلى إعاقة قدرة هذه البلدان على المنافسة في السوق العالمية.. كذلك أحدثت هذه الاستراتيجية ضعفاً في عوامل المنافسة، وقد نجمت عنه حالات من عدم الفاعلية في ميداني الاستهلاك والإنتاج.. فضلاً عن تقويض قدرة هذه الاقتصادات على الاستجابة للتغيرات غير المرتقبة في الأوضاع الدولية للأسعار والطلب، لقد أدرك هذه الجوانب صانعو السياسات في المنطقة فأنطلقت بلدان عديدة في تنفيذ برامج شاملة

لا شك أن القيام، دون إبطاء، بإلغاء التدابير غير التعريفية على السلع الزراعية، والإلغاء التدريجي لاتفاق المنسوجات المتعددة الألياف في خلال عشر سنوات، وتعهده البلدان الأطراف في جولة أورو جواي بإلغاء التدابير غير التعريفية في خلال أربع سنوات هي كلها عوامل ستحدث تخفيضاً كبيراً في التدابير غير التعريفية التي تواجهها البلدان النامية، مما يسهم في تحسين إمكانيات وصولها إلى أسواق البلدان الصناعية.. وتشير التقديرات إلى أن متوسط نسبة التغطية التجارية للتدابير غير التعريفية ضد السلع المستوردة من البلدان العربية ستبهبط، نتيجة التنفيذ التام لاتفاقات أورو جواي، من 9 بالمئة إلى 6 بالمئة.. ومع أن هذا الهبوط ليس خالياً من الأهمية، فهو يمثل كسباً أقل بكثير من مكاسب البلدان الأخرى.. وبالفعل نقدر أن متوسط نسبة التغطية التجارية للتدابير غير التعريفية ضد السلع المستوردة من جميع البلدان النامية سيهبط من 18 بالمئة إلى ما يتراوح ما بين 4 و5 بالمئة، علماً بأن بعض بلدان جنوبى آسيا ستشهد هبوطاً بمقدار 33 نقطة مئوية.

وفيما يتعلق بالبلدان العربية كمجموعة، يعود التحسن الأقل درجة إلى أن التدابير غير التعريفية المطبقة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ضد الصادرات العربية هي حالياً على مستوى منخفض.. وهذا يعبر عن سيطرة منتجات لا تخضع عادة للتدابير غير التعريفية.. غير أن هناك





المصدر : ..... العالم اليوم .....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٤ ..... فبراير ١٩٩٥ .....

ضرورة تعزيز القدرة التنافسية  
لهذا القطاع، وذلك بوسائل عديدة  
منها تحسين جودة المنتجات  
واستهداف مجالات السوق التي  
هي أقدر على المنافسة من حيث  
الجودة. وهناك في ميدان السياسة  
الاقتصادية قضية أخرى تتعلق  
بتفاعل البلدان العربية مع النظام  
المعزز للتجارة الدولية المبني على  
قواعد، وبالنتائج التي يطرأ عليها  
هذا التفاعل من حيث الجهود  
المبذولة حاليا في المنطقة بهدف  
تنسيق السياسات.. وبإمكان  
العضوية في هذا النظام، وهي تشمل  
العضوية في المنظمة العالمية للتجارة،  
أن تحسن مصداقية سياسات  
التحرير التجاري للبلدان المعنية  
بتعزيز شفافية أنظمتها التجارية  
وقابليتها للتنبؤ.. وقد تكون لذلك  
أثار خارجية إيجابية في توجه أموال  
الاستثمار الأجنبي المباشر وغير  
المباشر.. وهذا يعني أن على البلدان  
العربية ألا تكتفى بالانضمام، في  
الوقت المناسب، إلى منظمة التجارة  
العالمية بل أن تقلل أيضا إلى أقصى  
حد ممكن من استخدام الترتيبات  
الانتقالية «كعدم ربط الخطوط  
التعريفية» التي تسهل العضوية  
لكنها تقوض عنصر المصداقية..  
أخيرا، لا بد من إجراء تنسيق دقيق  
بين هذا الجانب والجهود المبذولة  
حاليا للتوفيق بين الأنظمة التجارية  
الإقليمية وكالتى تبذل برعاية  
مجلس التعاون الخليجي».  
دراسة أعدها بول شاريه  
ومحمد العريان وراقصة علي  
الخبراء بإدارة الشرق  
الأوسط بصندوق النقد الدولي







المصدر : ..... العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٤ فبراير ١٩٩٥

## اتفاقية دورة اوروجواي هل توقف حركة تزوير الكتاب المصري؟



■ د. صليب بطرس ■

صدرت اتفاقية الجات  
الاول ولم يمض على انتهاء  
الحرب العالمية الثانية اكثر  
من سنتين فقد كان ذلك في  
سنة 1947، وعقدت عدة  
جولات شملت مفاوضات  
بلغ عددها ثمانى في جنيف:  
1947 وفرنسا عام 1949  
والملكة المتحدة 1951  
وجنيف 1956 و64 و67

رواشنطن 1979 واخيرا في اوروجواي 86 لم تشمل واحدة  
منها حق الملكية الادبية الخاصة بالكتاب. وكان من نتيجة ذلك ان  
اتجهت البلاد العربية - ومن بينها مصر - الى اتفاقية برن واتفاقية  
البونرسكو وكتاهما كانتا اداتين ضعيفتين لحماية حق الملكية  
الفكرية لانه حق هش تسمح طبيعته بالاعتداء عليه والالتجاء الى  
القضاء العادى ليس مجديا في استرداد الحقوق المعتدى عليها.  
ولم تكن البلاد النامية - ومن بينها البلاد العربية - وحدها هي  
التي خسرت من هذا الوضع بل ان البلاد المتقدمة فقدت الكثير  
هي الاخرى.

وترزعت الولايات المتحدة بصفة خاصة اثناء مفاوضات دورة  
اوروجواي جمع البيانات والمعلومات التي ساعدتها في اقناع  
الدول تضمن الاتفاقية الاخيرة ما ينظم الوسائل الكفيلة بحماية  
حق الملكية الادبية والفكرية.

بدرجة اخرى بكثير في البداية وسوف تزداد قوة مع مرور  
الزمن.

وتزوير الكتاب المصري في بعض البلاد العربية الاخرى هو  
الآفة الحقيقية التي قد تقضى على الكتاب المصري من الناحية  
الاقتصادية وقيل ان نسترسل افضل ان استبدل كلمة السرقة  
بعبارة تزوير الكتاب «وتقضى قواعد اللغة العربية الصحيحة ان  
تدخل الباء على الشيء المتروك وغير ذلك مما هو شائع خطأ -  
ولم يعد هناك محل لبقاء عبارة «خطأ شائع خير من صواب  
المتروك».

وتكمن خطورة السرقة «التزوير» اولا في انه يتناول الكتاب  
الرائج في الاسواق العربية التي تدفع القيمة بالعملات الاجنبية  
وبذلك تحرم السوق المصرية من جانب كبير من هذا المورد وتكمن  
ثانيا في ان التقنية الطباعية الحديثة تمكن السارق من ان يتفادى  
اكثر اجزاء العملية الطباعية كلفة وهي الصف والتجهيز  
والتوسيب ثم ثالثا يتفادى لصووس الثقافة من خلال عملية





المصدر : ..... وطني

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٥ فبراير ١٩٩٥

# خوام اقتصادي

## اتفاقية الجات والكتاب المصري



بقلم :

د. صليب بطرس

صدرت اتفاقية الجات الاولى ولم يمض على انتهاء الحرب العالمية الثانية اكثر من سنتين فقد كان ذلك في سنة ١٩٤٧. وعقدت عدة جولات شملت مفاوضات بلغ عددها ثمانى في : جنيف ١٩٤٧ وفرنسا عام ١٩٤٩ والمملكة المتحدة ١٩٥١ وجنيف ١٩٥٦ و٦٤ و٦٧ وواشنطن ١٩٧٩ واخيرا في اورجواي ٨٦ لم تشمل واحدة منها حق الملكية الادبية الخاصة بالكتاب. وكان من نتيجة ذلك ان اتجهت البلاد العربية - ومن بينها مصر - الى اتفاقية برن واتفاقية اليونسكو وكلتاهما كانتا اداتين ضعيفتين لحماية حق الملكية الفكرية لانه حق هش تساعد طبيعته الاعتداء عليه والاتجاه الى القضاء العادى ليس مجديا في استرداد الحقوق المعتدى عليها. ولم تكن البلاد النامية - ومن بينها البلاد العربية - وحدها هي التي خسرت من هذا الوضع. بل ان البلاد المتقدمة فقدت الكثير في هذه الغيبة.

وتزعمت الولايات المتحدة بصفة خاصة اثناء مفاوضات دورة اورجواي جمع البيانات والمعلومات التي ساعدتها في اقناع الدول على تضمين الاتفاقية الاخيرة ما ينظم الوسائل الكفيلة في حماية حق الملكية الادبية والفكرية بدرجة اقوى بكثير في البداية وسوف تزداد قوة مع مرور الزمن.

وتزويد الكتاب المصري في بعض البلاد العربية الاخرى هو الالة الحقيقية التي قد تقضى على الكتاب المصري من الناحية الاقتصادية. وقبل ان نستعرض افضل ان استبدل كلمة السرقة بعبارة تزوير الكتاب (وتقضى قواعد اللغة العربية الصحيحة ان تدخل الباء على الشيء المتروك وغير ذلك مما هو شائع خطأ - ولم يعد هناك محل لبقاء

عبارة : خطأ شائع خير من صواب مهجور. - ومعذرة في هذا الاستطراد).

وتكمن خطورة السرقة (التزوير) : اولا في انه يتناول الكتاب الرايح في الاسواق العربية التي تدفع القيمة بالعملات الاجنبية وبذلك تحرم السوق المصرية من جانب كبير من هذا المورد. وتكمن ثانيا في ان التقنية الطباعة الحديثة تمكن السارق من ان يتفادى اكثر اجزاء العملية الطباعية كلفة وهي الصف والتجهيز والتوضيب ثم ثانيا يتفادى لصوص النقاقة من خلال عملية السرقة دفع حقوق المؤلف. ومما يزيد الطين ببله ان هذه الكتب تدخل الى مصر بطرائق احتيالية لتباع في اسواقها وثمة وقفة هنا هي ان المؤلفين المصريين لجأوا منذ منتصف الستينيات عندما ضيقت سلطات العهد الناصري على المصريين جميعا الى التعاقد مع ناشرين لبنانيين مقابل الحصول على حقوقهم بالعملات الاجنبية وهم لا يعلمون ان ذلك التعاقد يصل الى مرتبة التنازل عن حقوقهم الى الابد لأن الناشرين يحاولون استغلال هذا التعاقد في

اكل حقوق المؤلفين بالباطل. وهناك صفقة ظلت تبيعها احدى دور النشر العريقة في مصر للحكومة الليبية ثم فقدت هذه الدار الصفقة التي بلغت قيمتها حوالى مليونى دولار وكان ذلك عام ١٩٧٩. ولم تنطق هذه الدار ببنت شفة. وضاعت الصفقة. وثمة حقيقة لابد ان اذكرها في هذا المقام وهي ان حكومة المملكة العربية السعودية لاتقبل استلام الكتب المتعاقد عليها ما لم تكن مصحوبة بشهادة رسمية تثبت ان الناشر على علم بتلك الصفقة. واخيرا عمل ناشرو البلاد المتقدمة وعلى راسهم الولايات المتحدة على ان تتضمن اتفاقية الجات (دورة اورجواي) نصوصا لحماية حق الملكية الفكرية في مجال الكتاب وغيره. وعن هذا الطريق يمكن لمصر وغيرها من البلاد العربية - الاخرى ان تحمي حقوقها ولكن ذلك لابد من ان تسبقه - في تصوري - خطوات تتطوى على تنظيم العلاقة على صعيد الوطن العربى عن طريق ابرام اتفاقية حقوق الملكية الفكرية لمجابهة الجات كتلة واحدة. وهذه الاتفاقية تحل الجانب الاكبر من مشكلة الكتاب في مصر اذا ما حدث وان ابرمت ولهذه المناسبة اعدت ورقة في منتصف السبعينيات بناء على





المصدر : .....وط .....نشر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٥ فبراير ١٩٩٥

طلب منظمة الثقافة والعلوم  
العربية لتقديمها الى مؤتمر قطر  
الذي انقضا وكانت تتضمن الاقتراح  
عقد اتفاقية كهذه ووضع مسودة  
لها .

ان تزوير (سرقة) الكتاب  
المصري لا يقل في جوهرة - في  
تصوري - عن احتلال بقعة من  
ارض مصر لاجوز السكوت عليه  
وبخاصة بعد اتفاقية اروجواي ولم  
يعد مستساغا ولا يمكن ان تظل  
نفسه خدودنا بايدينا في انتظار ان  
يكف اللص عن جرائمه . وحان  
الوقت الذي يتحتم على الناشرين  
عن طريق اتحادهم الذي انقضى على  
انشائه ثلاثون عاما القانون رقم  
٢٥ لسنة ١٩٦٥ .

ومعذرة ان اختم حديثي هذا  
بواقعة حقيقية . فقد جمعتني  
جلسة مع بعض الناشرين وسئل  
احدهم عن حالة النشر فرد قائلا :  
لقد هجرته . ولما سئل عن التجارة  
التي يستثمر امواله فيها اجاب  
استثمرها في تجارة الحمير ( اي  
والله يعلم الهاء ) لست امزح  
ولكنها حقيقة .







المصدر : ..... المصالح اليومية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... فبراير ١٩٩٥

# قطار الجات لن يصل محطة صناعة السيارات في مصر

5 مليارات جنيهه استثمارات و 9 مصانع  
و 67 ألف عامل و 80 شركة

تحقيق - عاطف فهم

رغم أن الجات هي اتفاقية القرض المكنة .. من يملكها يستطيع النفاذ للأسواق العالمية..  
إلا أن  
قطار الجات على ما يبدو لن يصل «محطة صناعة السيارات في مصر» .. فقد رفعت مصر  
راية العصيان «موقتا» ضد قرارات الجات المطالبة بخفض التعريفة الجمركية على السيارات  
المستوردة وأجلت القرار حتى منتصف عام 95..  
وهكذا رفعت الحكومة المصرية شعار «الصناعة الوطنية للسيارات أولا» ووفرت لها  
الحماية حتى وصل حجم استثمارات القطاع الخاص المصري في صناعة السيارات الوطنية 5  
مليارات جنيه وأصبحت الصناعة المصرية تغذي 50٪ من السيارات المصنعة في مصر  
وتسعى الحكومة لرفع هذه النسبة إلى 100٪ خلال الفترة المقبلة ووصل حجم الانتاج إلى  
472 ألف سيارة سنويا.







المصدر: ..... **المعاليق اليوم**

التاريخ: ..... **١٩٩٥** ..... **للنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات**

**محمد منصور:** نستهدف إقامة صناعات وطنية مغذية بنسبة 100% قريبا

**عادل الصيرفي:** عدد السيارات المستوردة لا يتجاوز 40 ألفا سنويا بنظام الجمارك الحالية

**حسين أباطة:** مصر تشترط تصنيع 40% من مكونات السيارة مقابل الإعفاء الجمركي

**عبد النعم سعودي:** مطلوب من الدول العربية التكامل في الصناعات المغذية

**محسن هلال:** لهذه الأسباب فرضنا تعريف جمركي مرتفعة على السيارات





المصدر : ..... العالم اليوم

التاريخ : ..... فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والإعلانية

وهي :  
إن العالم كله - بغض النظر عن التزاماته في الجات - يتجه نحو خفض التعريفات الجمركية على جميع الصناعات لتوفير مناخ المنافسة واحترام حق المستهلك في الحصول على السلع المناسبة بالسعر المناسب.  
والثاني أن المستثمرين المصريين في صناعة السيارات عليهم أن يحددوا حجم السوق الذي تسعى إليه هذه الصناعة وكذلك مكانه . هل هو «محلي» أم «تصديرى» ويكون ذلك واضحا في عقود الشركات «الأم» التي تمنحهم تراخيص الانتاج، لأنه في ظل الانفتاح العالمى حاليا لابد وأن تحصل الشركات المصرية على حق التصدير للأسواق المختلفة بحيث تقوم صناعة قوية وقادرة من حيث الحجم الاقتصادي لهذه الصناعة.

ثالثا : إنه في ظل السياسات العالمية الجديدة لم يعد هناك مكان لما يسمى بـ «الاكتفاء الذاتى» لصناعة ما لسوقها الوطنى.

ولكى نحدد الرؤية المستقبلية لصناعة السيارات في مصر يقول د. «محسن هلال» لابد من معرفة مايلي : الحجم المناسب لإقامة مصنع سيارات، حجم الصناعات المغذية وأنواعها وقدراتها التنافسية، الانواع المطلوبة في السوق المصرية وحجمها ولا توجد مشكلة في الجات تحول أمام قيام صناعة سيارات في مصر. ولكن المسألة تكمن أساسا في قوى السوق ومن ثم علينا أن نجد اجابات صريحة وواضحة لسؤالين هامين هما : (هل هناك مقومات لصناعة السيارات في مصر أم لا ؟ وما هي إمكانيات التصدير؟).

ويتفق «محمد لطفى منصور» رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات منصور للسيارات مع ما ذكره د. محسن هلال بأن مصر وإن كانت لم تقدم التزاما في مفاوضات الجات بخفض التعريفات الجمركية على السيارات نظرا لما تشكله حصيلة الجمارك من أهمية لميزانية مصر، إلا أننا يجب أن نعي ونذكر جيدا أن الاتجاه العالمى ككل يسير نحو اقتصاديات السوق الحر مما سيدفعنا عاجلا أو آجلا للخضوع لآليات السوق.

ومن الأمور المهمة التي تشهدها مصر حاليا هي قيام صناعة سيارات وطنية لها أبعادها الاجتماعية المهمة إلى جانب أبعادها

في البداية .. يرى د. محسن هلال مدير إدارة «الجات» سابقا في وزارة الاقتصاد أن التصدير أصبح الشعار السائد حاليا على الساحة العالمية فالجات من حيث السوق الدولى تعنى فتح الاسواق للمنافسة بحيث إن الذى يحكم قرارات دخول السوق من عدمه : «الجودة والسعر». والجات تحقق شيئا مهما هو المنافسة العادلة بمعنى الحد من سياسات الحصص «تحديد الكميات المستوردة من سلعة معينة» والحد من سياسات الاغراق (المضاربة في الأسعار وبيع السلع بأقل من أسعارها الحقيقية). وفي ضوء أنتهاج مصر لسياسة الإصلاح الاقتصادي فقد فتحت باب الاستيراد للواردات الأجنبية بما فيها السيارات، إلا أنها أبقت على تعريفات جمركية عالية لتحقيق هدفين أساسيين هما :

أولا : إيجاد حصيلة عالية من الجمارك لسد العجز في ميزانية الدولة.

ثانيا : توفير حماية مقبولة أو معقولة للصناعة الوطنية.

وما تم من اجراءات في هذا الصدد من قبل الدولة إنما سبق تنفيذ اتفاقية الجات من حيث الناحية الزمنية، لأن هذه الاتفاقية حتى الآن لم تؤخذ موضع التنفيذ في المجتمع الدولى حيث لم تنه بعض الدول حتى الان الاجراءات الدستورية الخاصة بالتصديق عليها فالجات لا تضع قواعد لصناعة بعينها، وإنما تضع قواعد عامة للسلوك التجارى الدولى وتنطبق على جميع الصناعات بما فيها صناعة السيارات وفي هذا الصدد فإن مصر لم تقدم التزامات محددة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية على السيارات وقد راعى المجتمع الدولى أهمية الدخل من جمارك السيارات بالنسبة لميزانية مصر، وأن ما يتم من تخفيضات جمركية في هذا المجال إنما يتم في ضوء سياسة التوازن بين حق المستهلك المصرى في الحصول على السلعة سواء كانت مستوردة أو محلية وبسعر مناسب وحق الدولة في توفير الحماية لصناعتها الوطنية.

ويرى د. «محسن هلال» أن السوق المصرى بالرغم من أنه سوق ضيق لاي صناعة بما فيها صناعة السيارات إلا أن مصر لديها فرصة كبيرة لقيام صناعة سيارات للسوق المحلى في ظل التعريفات الجمركية العالية.. ولكن لابد لرجال الأعمال والمستثمرين المصريين في هذا المضمار أن يضعوا نصب أعينهم ثلاثة اعتبارات مهمة





المصدر : ..... الصحافة السياسية

التاريخ : ..... فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والعلاقات

عامة من الصناعات الباهظة والمكلفة جدا، وبالرغم من اعتمادها في الدول الغنية على تكنولوجيا عالية والتي من شأنها الاستغناء عن عدد كبير من العمالة، إلا أننا في مصر نحرص كل الحرص على البعد الاجتماعي حيث تعتمد هذه الصناعة على اليد عاملة كثيرة سواء في المصانع التسعة الرئيسية والتي يقترب عدد العاملين فيها من نحو 12 ألف عامل، أو في الشركات الثمانين المغذية والتي يقترب عدد العاملين فيها من 55 ألف عامل والدولة تشجع بالفعل إقامة صناعة وطنية للسيارات، فهي على سبيل المثال تشترط على أي شركة عالمية للعمل في مصر أن يتم تصنيع 40٪ من مكونات السيارة في مصر مقابل إعفاء جمركي يتراوح ما بين 30 - 40٪ وكلما زادت نسبة التصنيع في مصر زاد الإعفاء الجمركي على ما يتم استيراده من مكونات يصعب تصنيعها في مصر في المرحلة الراهنة.

ويرى «حسين أباطة» أن صناعة السيارات مصر وأن كانت حديثة العهد إلا أنها ستتحسن وستصل إلى درجة تمكنها من الصمود والمنافسة ومصر بحكم موقعها ومكانتها وعلاقاتها الوثيقة مع العالمين العربي والأفريقي تستطيع أن تغزو هذين السوقين الكبيرين وأن كنت أرى أن الدخول للسوق العربي وهو كبير جدا لن يتحقق إلا من خلال تعاون عربي وثيق بين المستثمرين هنا وهناك من خلال إقامة صناعات مغذية متنوعة في أكثر من بلد عربي على أن يتم التجميع النهائي في مصر.

ويؤيد د. عبد المنعم سعودي، رئيس مجلس إدارة نيسان وسوزوكي إيجبت

الاقتصادية، فصناعة السيارات في أي دولة من الصناعات المكلفة، والتي تستوعب عمالة كبيرة ومن ثم كانت المبادرة الحقيقية من قبل الدولة بتشجيعها لنا نحن المستثمرين على إقامة صناعة وطنية في مصر ليس فحسب من أجل الإنتاج للسوق المحلي، وإنما للتصدير أيضا لزيادة العملة الصعبة بهدف استمرارية عجلة التنمية الاقتصادية ككل. ويرى محمد منصور أن التوسعات الكبيرة التي تشهدها مصر في صناعة السيارات تتم دائما في ظل حماية الدولة ودعمها فنحن كمستثمرين مصريين نستهدف إقامة صناعات مغذية كاملة في المستقبل القريب، ومساندة الدولة لنا واضحة في هذا المضمار فالحكومة تقوم بمنح المميزات للشركات العالمية العاملة في مصر.

والهدف هو وصول نسبة التصنيع كاملا في مصر إلى 100٪ خلال السنوات القليلة القادمة حيث تغطي الصناعات المصرية المغذية حاليا ما يقرب من 50٪ من السيارة المصنعة في مصر.

ويؤكد محمد منصور أن السوق المصري وأن كان ضيقا بالمفهوم الاقتصادي العالمي إلا أنه قادر على استيعاب مزيد من التوسع في حجم الطلب لا يزال كبيرا على المنتج المحلي والذي يعتبر على أعلى مستويات الجودة، فالسوق قادر على استيعاب نحو 100 ألف سيارة سنويا، وبالنسبة للتصدير فإنه يمكننا من خلال البروتوكولات والاتفاقات الثنائية الدخول في الأسواق الخارجية.

ويرى «حسين أباطة» رئيس مجلس إدارة «بيجو مصر» أن صناعة السيارات بصفة







المصدر : ..... السجل السنوي ..... ١٩٩٥

التاريخ : ..... ١٩٩٥

النشر والخدمات الإعلامية والمعلومات

وحتى تتحقق القدرة التنافسية للشركات الوطنية يجب أن يتم التشغيل على أسس اقتصادية أساسها الوحيد الكفاءة التي تحقق الجودة الأعلى والتكلفة الأقل وعلى ذلك فقد ان الاوان لفصل الاعتبار الاجتماعية والاقتصادية على أن يتم تحقيق الاعتبار السياسية والاجتماعية بوسائل أخرى بعيدا عن عمل آلة الانتاج ويمكن تحرير التكلفة الاقتصادية للنقل وغض النظر عن التكلفة الاجتماعية تدريجيا وعلى فترات زمنية طويلة مع التمهيد لذلك مع النظر في إلغاء الامتيازات المجانية تدريجيا والتي تمثل نحو 45% من جملة دخل النقل في مصر.

والسماح بتأسيس شركات النقل المشتركة والمتخصصة وفقا لما يلي :

البدء أولا بالمجالات غير التقليدية مثل عربات التلاجة والحاويات - أن تعطى الأولوية للمبالات التي تحتوى على تكنولوجيا متقدمة ثم باقى المجالات وفقا لقدراتها التنافسية ومستويات نموها - تحديد برنامج زمني بالنسبة للنقل البرى على أن يتم البدء بقطاع نقل البضائع مع استبعاد نقل الركاب بين الاقاليم في خطوط منتظمة في المرحلة الحالية.. وفى جميع الاحوال يجب الا تقل نسبة مشاركة الجانب المصرى عن 51% من رأس المال وفيما يتعلق بخطط النقل البرى الداخلى يجب العمل من الان على انسحاب الدولة في هذا المجال تدريجيا وتحويله إلى القطاع الخاص بحيث يتم تحويل بعض الخطوط إلى القطاع الخاص بنسبة قدرها 5% من الخطوط كل عام ويضيف عادل الصيرفى أن على رجال الأعمال المصريين المستثمرين في صناعة السيارات أن يتحركوا في ظل مايلي : أن مليون سيارة تسير في مصر 70% منها في القاهرة وحدها ولو أن الدولة تصدر تشريعا يلزم استبدال نحو 10% منها سنويا لاصبح السوق المصرى بحاجة لنحو 100 ألف سيارة سنويا ولكن شيئا من هذا لم يتم وأن عدد السيارات المستوردة لا يتعدى 40 ألف سيارة سنويا بنظام الجمارك الحالية، وأن كانت الدولة قادرة بل ويحق لها وضع ضوابط فيما يختص بالاستيراد دون تعارض مع الجات حماية لما يتم تصنيعه في مصر ولكن هذا لا يتم أيضا ولذا فإن الأمر يستلزم تحركا قويا وفعالا من جميع القائمين على صناعة السيارات أن أرادوا ثوابا واستمرارية داخلية وخارجية.

وجهة نظر حسن أباطة في أهمية الاتجاه نحو السوق العربى نظرا لكبر حجمه وقدراته الاستيعابية الهائلة فالرؤية المستقبلية لصناعة السيارات في مصر تحتم علينا أن نتحدث كعالم عربى وأن نحدد استراتيجيتنا في ضوء (البعد الاقتصادى والاجتماعى) وعلينا أن نستفيد من الامتيازات الممنوحة لنا ضمن دول عديدة من دول العالم النامى والمتمثلة في فترة السماح الممنوحة لنا لمواجهة الاخطار الناتجة عن تحرير التجارة العالمية والسوق العربى بما فيه دول الشرق الأوسط تعد بمثابة سوقا جيدة لمصر في مجال التصدير ولهذا فإنه من الأهمية القصوى لمصر بل وللدول العربية ضرورة التكامل العربى في مكونات الصناعات المغذية وعلى هذا فإنني أدعوا الدولة لأن تعامل الصناعات المغذية للسيارات والتي تقام في أى بلد عربى على اعتبار أنها صناعات محلية أسوة بما هو متبع في دول شرق آسيا.

ويرى المهندس «عادل الصيرفى» رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر لتجارة السيارات أن اتفاقية الجات وضعت من قبل الدول القوية ولم تمنح الدول النامية الوقت الكافى لدراستها الدراسة المتأنية حتى يمكن الاخذ برأيها بل ويمكن القول إن هذه الاتفاقية قد فرضت على الدول النامية ومن ثم فإن عواقب الجات على الدول النامية وخيمة فتحرير التجارة وتخفيض الجمارك يظلم الدول النامية ومن بينها مصر ولا مخرج لهذه الدول الا بالاسراع بالتصنيع المحلى بجودة عالية حتى يمكن التصدير للدول الأخرى المجاورة وهذا الهدف يجب

أن يوضع نصب اعين القائمين على صناعة السيارات وتجارتها بمصر فبغير الجودة لا يمكن اطلاقا منافسة السيارات المصنعة في الدول المتقدمة تكنولوجيا والمستوردة بعد تخفيض الجمارك ولو أنه في ظل اتفاقية الجات من الممكن وضع ضوابط لاستيراد كميات أقل من السيارات المستوردة حماية للتصنيع المحلى.

وفي تقدير المهندس عادل الصيرفى فإن وزارة النقل في مصر كانت اسرع الوزارات في مصر استفادة من الجات حيث تقدمت بطلب للجات لتستفيد مما هو متاح فيها، وتمكنت بالفعل من الحصول على فترة سماح مدتها 10 سنوات، يتم العمل خلالها على تحرير هذا القطاع الحيوى بحيث يؤدي دوره بفاعلية وكفاءة مواكبة للتطورات والتغيرات العالمية اضافة لوضع خطط جريئة لتطوير أوضاع النقل البرى في مصر على أسس اقتصادية.





الأمم

المصادر

نوفمبر ١٩٩٥

٥

التاريخ

للتنشيط والخدمات الصحفية والمعلومات

## مصر رئيسا للأطراف المتعاقدة في الجات

باريس من - شريف الشوباشي :  
انتخبت الدول الاعضاء في  
منظمة الجات مصر رئيسا  
للأطراف المتعاقدة خلال الفترة  
الانتقالية التي ينتهي فيها العمل  
بمنظمة الجات وتدخل فيها منظمة  
التجارة العالمية حيز التنفيذ فقد  
انتخب أمس الأول السفير منير  
زهران رئيس وفد مصر الدائم لدى  
المقر الأوروبي للأمم المتحدة  
بجنيف رئيسا للأطراف المتعاقدة  
في الجات وهي المرة الأولى التي  
ينتخب فيها مصري رئيسا لهذا  
التجمع العالمي وكان د. زهران قد  
انتخب في العام الماضي رئيسا  
لمجلس الجات الذي يضم ٤٨ دولة  
فقط من الاعضاء بالمنظمة وانتهت  
رئاسته في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤





المصدر : ..... الأمانة الاقتصادية

٦ فبراير ١٩٩٥

التاريخ : .....

للإشراف على الخدمات الصحفية والمعلومات

# سوق التأمين

## خلاف

إشراف

زينب إبراهيم

### في نادي الأغنياء ونوادي الفقراء

تعتبر منظمة التجارة الدولية W.T.O الورثية الأولى للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة الدولية حدثا اقتصاديا كبيرا له ابعاد عديدة على مستوى العالم النامي والمتقدم وسوف تعمل هذه المنظمة - اذا نجحت - على هيكلة الاقتصاد العالمي وفض منازعاته التجارية بشكل ملموس.

وليس من قبيل المبالغة ان منظمة التجارة الدولية سترفع حجم الدخل العالمي بمقدار ٥١٠ مليارات دولار سنويا وستحدث زيادة في حجم الصادرات السلعية الدولية بمعدل ٢٠٪ في عام ٢٠٠٥ الا انه مازال توزيع النفع والضرر من اتفاقيات الجات موضع جدل وخلاف في نادي الأغنياء ونوادي الفقراء.

والحقيقة تشير في المدى القصير والمتوسط إلى نفع كبير للدول المصدرة والغنية ونفع بسيط وضرر لبعض الدول النامية.







المصدر : ..... الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ..... ٦ فبراير ١٩٩٥

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويخضع اقتصاد الدول العربية للدرجة والكيفية التي تنسق فيها مفاوضاتها فإن كانت ثنائية فستعتمد على ضعف وقوة كل اقتصاد على حدة، وإن كانت عربية

جماعية فستكون المنافع

كثيرة وذلك يرجع إلى

التنسيق وقوة المساومة

الجماعية، ولذلك يجب

علينا في المنطقة العربية

مراقبة ودراسة منظمة

التجارة الدولية

W.T.O تلك المؤسسة

الهامة الموازية لصندوق

النقد الدولي والبنك الدولي والتي تأخر ظهورها كمؤسسة دولية مدة تقارب نصف قرن.

وصناعة التأمين تلعب دورا استراتيجيا في الاقتصاديات المعاصرة في ثلاثة مجالات هي إدارة المخاطر والازمات وإدارة المخدرات الفردية والمؤسسية والحكومية وإدارة الاستثمار ولذلك فالتقدم في صناعة التأمين له انعكاسات واضحة على معدل النمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل.

ونسبة الاقتصاد العربي ممثلا في المشروعات المشتركة والشركات العربية الدولية خارج المنطقة العربية تساوي عشرين ضعفا لحجم الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية في حين ان مخاطر الاستثمار العربي خارج المنطقة العربية يعادل خمسين ضعفا لحجم المخاطر في

المنطقة العربية، وتعتبر الطاقة الاستيعابية لسوق التأمين العربي كبيرة بالقياس لحجم الاعمال الفعلية الآن.

وسوق التأمين في هذا العدد يتناول المعوقات التي تواجه صناعة التأمين العربية وكيفية التغلب عليها والدور الاقتصادي للتأمين العربي في إطار العمل العربي المشترك من خلال بعض الابحاث التي قدمها خبراء التأمين المصريون والعرب في ندوة اتفاقية الجات واثارها على صناعة التأمين العربية التي نظمها الاتحاد العربي للتأمين والادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية..

### ■ ٣ نوادي عالمية

وقد ركز الدكتور بسام الساكت وزير الصناعة والتجارة الاردني [ سابقا ] والخبير الاقتصادي

والمحاضر بجامعة اكسفورد في بحثه عن « التعرف باتفاقية الجات مع التركيز على قطاع التأمين » على ان الجات تطلب من العضو الجديد ان يثبت

من البداية سقف تعرفته

الجمركية ويعطى مهلة

زمنية للتأقلم تتراوح بين

٤ و ١٠ سنوات حسب

وضعه الاقتصادي

وحسب نوعية السلع

والخدمات التي يطلب

فيها مهلة لالغاء التعريف

أو التخفيض التدريجي، وتعتبر المهلة فترة تصحيح وهيئة للتعامل مع قواعد الحرية التجارية وانفتاح الاسواق وتعطى الدولة التي يقل فيها دخل الفرد عن ألف دولار سنويا مهلة لرفع مستوى الدخل فيها، كما يطلب من العضو تجنب سياسة الاغراق والتعرف على قائمة السلع التي لايجوز فيها الدعم والسلع التي يلغى عنها الدعم.

وفيما يتعلق بالتأثيرات المتوقعة لاتفاقية الجات وورثتها منظمة التجارة الدولية يقول: توجد تأثيرات ايجابية كثيرة للاتفاقية ترتبط بمزايا السوق الواسعة والتنافس وتأثير ذلك على تحسين الكفاءة ورفع القدرة الانتاجية والتكنولوجية.

ويضيف: نحن أمام ثلاثة نواد عالمية مميزة بالقوة والنمو والمصالح هي: نادي المصدرين

للخدمات حيث بلغت صادراتهم من الخدمات لعام ١٩٩٢ ... للولايات المتحدة الامريكية ١٤٨ مليار دولار امريكي، فرنسا ٨٤ مليار دولار، ألمانيا ٦٠ مليار دولار، اليابان ٤٦ مليار دولار..

نادى مصدري السلع حيث بلغت صادرات السلع لعام ١٩٩٢ في الولايات المتحدة الامريكية ٤٤٧ مليار دولار ألمانيا ٤٤٨ مليار دولار، اليابان ٢٤٠ مليار دولار.







## الآخرون الاقتصاد

المصدر :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٥

■ نادى الدول النامية أو حديثة النمو ويشمل بقية دول العالم.

وسوف تشكل المنظمة الدولية للتجارة شرطة تجارية دولية وقاضيا وحكما لفض المنازعات وملزمة للمخالف ولذلك فلا بد من دراسة تفصيلية ومسبقة لابعاد الدخول للنادى التجارى الدولى، وإرسال مبعوثين من ذوى الكفاءات والخبرة فوراً إلى المنظمات الدولية للتدريب والتعرف على القوانين والانظمة التى تحكم الدخول والممارسة حتى يكونوا نواة التحرك والتفاعل الوطنى المستمر مع هذه المنظمة العالمية الجديدة التى ستحكم حياة ومستقبل الدولة الاقتصادى والاجتماعى.

ويؤكد الدكتور بسام الساكت: ان العديد من الدول العربية غير مهيأة للدخول فى الجات بالكامل ولا بد من التدرج من خلال جدول زمنى مدروس محليا وعربيا أى ضمن تكتل اقتصادى عربى لرفع قدرتنا على المساومة وتحسين شروط الدخول وهذا مسموح به ضمن اتفاقية الجات.

### ■ أسس الانضمام للجات

ان صناعة التأمين تحتاج إلى عناصر متعددة منها كثافة نسبية فى رأس المال ومخزون من الخبرة العلمية والتقنية فى التأمين وإلى بنية أساسية من المعلومات والادارة وإلى البنية المالية الناتجة عن خدمات المال والمصارف بجانب سلسلة من الاتصالات للمؤسسات التسويقية داخل البلد وخارجها.

وهذه الاحتياجات غير متوافرة بالفعل فى الدول العربية ومما يزيد الأمر صعوبة على قطاع التأمين هو اتجاه بعض الشركات العالمية الكبرى صاحبة الخدمات التأمينية إلى توحيد قدراتها ودمج موجوداتها ورفع رؤوس أموالها وذلك يمكنها من عرض خدمات تأمين سريعة جيدة وبأسعار منافسة ويتم ذلك أيضا ليس من خلال عمليات الاندماج من الشركات التأمينية الكبرى بل من خلال شراء شركة لاسهم شركات أخرى، ويتعدى التأثير السلبي على القدرة التنافسية لقطاع التأمين فى اسواق البلاد النامية ليصل إلى اضعاف قدرة صناعة التأمين للدخول فى

اسواق الدول المتقدمة أيضا. وعن الاسس التى يجب على الدول النامية مراعاتها عند الانضمام للجات يقول الدكتور بسام الساكت: أول هذه الاسس هو مفهوم التدرج فالحماية المؤقتة التدريجية التى تتيحها اتفاقية الخدمات ذاتها هى أداة لحماية الانخراط الوطنى وفرصة للعضو المتخضر لتنويع انتاجه فى قطاع الخدمة وتطويره. ضرورة قيام الدولة بوضع سقف لاعداد شركات التأمين التى يحتاجها اقتصادها وذلك لحماية المستثمر المحلى ووحدة السوق وعدم تفتيته.

ضرورة تجنب التحرير السريع لبعض نشاطات التأمين الاساسية ذات الأثر على حشد المدخرات الوطنى والاستثمار المحلى كنشاط التأمين على الحياة والصحة.

مراجعة دقيقة للتشريعات المالية والنقدية ووضع برامج للتدريب ونقل المعرفة التقنية فى مجالات التأمين ورقابة التأمين لخلق وتطوير طبقة مهنية فنية تخدم سوق التأمين لديها وتحمى منجزاتها.

ضرورة تعاون القطاع العام والقطاع الخاص فى البلاد النامية فى قطاع التأمين فى مجال مفاوضات الدخول فى الاتفاقية لوضع برنامج زمنى متكامل لعملية التحرير.

### ■ دور قطاع الخدمات

ويؤكد الدكتور معتصم سليمان مدير إدارة المال والتجارة والاستثمار بالادارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية - فى بحثه - ان القطاع الخدمى يلعب دورا رئيسيا فى عملية النمو الاقتصادى للدول العربية حيث ساهم بحوالى ٦٧٪ من نمو الناتج المحلى للدول العربية غير النفطية خلال عقد الثمانينات وحوالى ٤٠٪ للدول العربية النفطية لذلك ازادت أهمية قطاع الخدمات - خلال هذه الفترة - فى الاقتصادات العربية فارتفعت قيمته المضافة من ١٢٧,٢ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ١٩٣,٥ مليار دولار عام ١٩٩١، ومن ثم ارتفعت أهميته فى الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية من ٢٠٪ إلى ٤٦٪ خلال نفس الفترة.





المصدر : الأشراف الاقتصادي

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويتكون قطاع الخدمات في الاقتصادات العربية من أربعة قطاعات رئيسية هي قطاع الخدمات الحكومية، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وقطاع النقل والمواصلات وقطاع المالية والتأمين والبنوك وهو القطاع الأقل أهمية في قطاع الخدمات للدول العربية حيث لا تزيد نسبة مساهمته عن ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة ضعيفة مقارنة بأهميتها في الدول الصناعية حيث يسهم بحوالي ٢٠٪ من الناتج

المحلي لتلك الدول - والحديث مازال للدكتور معتصم سليمان - بجانب أن هذا القطاع لا يحظى بالاهتمام الكافي لدخل البلاد العربية حيث لا تزيد مساهمته في القيمة المضافة لقطاع الخدمات عن ١١٪ في الدول العربية خلال عام ١٩٩١، ويساهم قطاع التأمين بنسبة ١٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي

ويضيف الدكتور معتصم سليمان: بلغت قيمة واردات الدول العربية من الخدمات حوالي ٤٦,٥ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩٠، بينما بلغت صادرات الدول العربية من الخدمات حوالي ١٧,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة، أي أن العجز الإجمالي في ميزان تجارة الخدمات يصل إلى حوالي ٢٩ مليار دولار سنوياً. وذلك نتيجة

تخصيص الدول الدكتور بسام الساكت: العربية في تصدير عدد وزير الصناعة والتجارة العربي محدود من «سابقاً»

سلع الخدمات ● العديد من الدول هي الخدمات كثيفة العمالة مع كثافة رأسمالية محدودة بينما هي مستوردة للخدمات ذات الكثافة

الرأسمالية والخبرة العالية مثل خدمات المعلومات والاتصالات والخدمات المالية والمصرفية والتأمين.

## التاريخ :

### ■ معوقات صناعة التأمين

ويطرح الدكتور فريد النجار الخبير الاستشاري بجامعة الدول العربية - في بحثه - المعوقات التي تواجه صناعة التأمين العربية فيقول أنها تتمثل في التضخم الاقتصادي المتزايد حيث يجب تطوير عقود التأمين لتغطي أخطار تقلبات الأسعار في الواردات وأسعار العملة والتجزئة للسلع العربية، بجانب قلة انتشار المشروعات الصغيرة الحجم بالنسبة للشركات المساهمة كبيرة الحجم والشركات العربية المشتركة مما يؤدي إلى قلة الطلب على خدمات التأمين.

أيضاً منافسة مجالات الاستثمار الأخرى لشركات التأمين بعيداً عن تكامل الأدوار يقلل من الطلب على خدمات التأمين بالإضافة إلى أن انتشار فلسفة التأمين الذاتي لدى الأفراد مما يقلل من فعاليات شركات التأمين.

سيطرة عدد محدود من المؤسسين في شركات

التأمين الجديدة وعدم العمل على توسيع قاعدة الملكية مما يقلل من انتشار أنشطة شركات التأمين.

ما زال الوعي التأميني محدوداً بين فئات المجتمع العربي بسبب غياب تقسيم السوق التأميني إلى قطاعات وشرائح بالإضافة إلى التركيز على الانتاج التأميني وعدم تطبيق التسويق التأميني الفعال.

ويضيف الدكتور فريد النجار: يمكن سد الفجوة بين جانبي الطلب والعرض في صناعة التأمين العربية عن طريق تعبئة المخدرات العربية في قنوات التأمين العربية وتوزيع المخاطر وزيادة الوعي التأميني في المجالات الاقتصادية المختلفة بجانب أولويات إعادة التأمين العربي والاستثمار الفعال لأموال التأمين العربي، وتنمية كوافر عربية لصناعة التأمين وتخفيض أسعار الخدمات التأمينية والمخاطر، وتطبيق وثيقة التأمين العربية الموحدة على سائر السيارات عبر الدول العربية والتوسع في العنصرة المتخصصة وانتاج خدمات تأمين جديدة.

الدكتور معتصم سليمان: ويترتب على صعوبة سد







النظم التأمينية وإدارة المخاطر من خلال تطوير سماسرة التأمين، وتحسين أسواق التأمين وتشجيع المنافسة واستقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة والرقابة التأمينية الفعالة.

#### ■ موقف البلاد العربية

وعن موقف البلاد العربية من اتفاقية الجات يقول السيد حسين النبهاني الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين:

وقعت على الاتفاقية ست دول عربية هي الكويت وموريتانيا ومصر والمغرب وتونس والبحرين، وبذلك تكون هذه الدول قد قبلت بشروط الاتفاقية وتعهدت بتكييف أوضاعها القانونية والهيكلية بما يتناسب مع متطلبات الاتفاقية.

ويضيف: يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات تشمل: مجموعة يحتكر القطاع العام فيها نشاط التأمين ولايسمح للقطاع الخاص الوطني فيها بممارسة هذا النشاط ولذلك فإذا وجدت هذه المجموعة أن مصلحتها هي في الانضمام لاتفاقية الجات لأنها تحقق لها منافع في مجالات أخرى في النشاط التجاري السلمي أو الخدمي فعليها السماح لمواطنيها بتأسيس شركات تأمين خاصة سواء برؤوس أموال وطنية أو بالمشاركة مع رأس المال الخارجي والخبرة الخارجية عربية كانت أو أجنبية وينبغي كذلك وبصورة متزامنة وذم مع وتعزيز قواعد لتنظيم ورقابة نشاط الشركات الجديدة بشكل أكفأ وأوسع وأشمل لحماية مصالح مواطنيها المتعاملين مع هذه الشركات. مجموعة تتمتع فيها الشركات الأجنبية بحرية العمل ليس عن طريق الشركات المشتركة فقط بل عن طريق التوكيلات والفروع وبصورة

أوسع وأكثر تحراً مما تسعى الاتفاقية إلى تحقيقه لذلك فإن قرار إنضمام هذه المجموعة إلى الاتفاقية يعتمد على تقييمها لمصالحها الأخرى من خلال الانضمام إلى الاتفاقية.

مجموعة أخيرة تأخذ بتعدد الشركات الوطنية ولايتطلب تكيف أوضاعها لتتجاوب مع متطلبات الاتفاقية إلا تغييرات هيكلية غير جوهرية، وهذه المجموعة إذا وجدت لها مصلحة وطنية في الانضمام إلى الاتفاقية فإن تكيف

مدير إدارة المال والتجارة الفجوة والاستثمار بجامعة الدول التأمينية العربية:

الإتجاه نحو

زيادة المخاطر

مما يقلل من

فرص

الاستثمار،

وفقدان نسب

متزايدة من

المخزونات في

قنوات التأمين،

وضياع فرص تسويقية لشركات التأمين العربية بالإضافة إلى زيادة فرص الشركات الأجنبية للتأمين وإعادة التأمين وبالتالي غياب الدور الإقتصادي لشركات التأمين في الإقتصادات العربية.

#### قطاع التأمين

العربي يساهم بـ ١ ٪

نقط من الناتج

المحلي الإجمالي!

#### ■ نموذجاً مستقبلياً للتأمين

ويقدم الدكتور فريد النجار نموذجاً مستقبلياً لصناعة التأمين العربية يناسب التحولات الدولية مثل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة الدولية والإتجاه نحو التكتلات الإقتصادية ويستفيد أيضاً من الطاقة الإستيعابية لسوق التأمين العربي، ويعتمد هذا النموذج على

إدخال خدمات تأمين جديدة ومحاولة التغلب على مشاكل ارتفاع أقساط التأمين بسبب عوامل المخاطرة المالية وتطوير أسلوب تحمل النتائج لكل شاخص وتطوير أساليب التأمين على الصادرات وتيسير إتاحة التأمين الائتماني داخل الدول العربية من خلال زيادة القدرات الخاصة بالسمسرة وإعادة التأمين ويتطلب ذلك إنشاء شبكات من شركات التأمين الائتماني بالإضافة إلى التأمين الإلكتروني عن طريق النقل الإلكتروني لخدمات التأمين ومفوعات الأقساط والتعويضات وذلك بهدف زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف وتقديم معلومات دقيقة وسريعة وتحسين الإقتصاد العربي وإيجاد معاملات تأمين أفضل.

ويحقق تكامل أسواق التأمين العربية التغلب على الأزمات والمخاطر وزيادة في المخزونات والاستثمار وتقليل المخاطر ويتطلب ذلك تطوير







المصدر :

## للنشر والخدمات الصدفية والمعلومات

أوضاعها التأمينية يعتبر أمراً ثانوياً.

ويؤكد: أن نشاط التأمين في الدول العربية شهد تقدراً كبيراً من التطور والتقدم ولذلك لم يعد مهدداً بشكل مقلق من المنافسة الأجنبية خاصة إذا تعززت أجهزة الرقابة الفنية والمالية والإدارية على نشاط التأمين بما يحمي القطاع الوطني من المنافسة غير المشروعة ويحمي المواطنين من الممارسات غير السليمة كما أن للمنافسة الأجنبية في مجال تطوير الخدمات أثراً إيجابياً في تطوير قطاع التأمين الوطني لصالح المواطنين وإبخال تغطيات تأمينية جديدة وخطط تسويقية وأساليب اكتتابية غير متعارف عليها.

ويضيف حسين النبهاني: أن حجم التأييد الذي تمتعت به الاتفاقية حتى الآن والمتمثل في توقيع ٢٤ دولة عليها في أن

واحد وتوقع إنضمام دول أخرى إليها في المستقبل سيجعل الدول التي قد تختار عدم الإنضمام إليها بصورة قاطعة تعيش في عزلة دولية عن حركة التجارة العالمية.

كما أنه في حالة اختيار أي دولة الإنضمام إلى الاتفاقية فإن عليها تكييف أوضاعها خلال خمس سنوات من تاريخ إقرارها وعليها اتخاذ عدة إجراءات منها:

وضع دراسة إقتصادية دقيقة لدى حاجة السوق إلى المزيد من الشركات تعتمد في اتخاذ أي قرار بشأن إنشاء شركات جديدة وطنية أو مشتركة.

وضع شروط مشددة لتأسيس شركات التأمين تتناول تحديد حجم رأس المال المدفوع، وتحديد حصة رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي في الشركات المشتركة، وتكوين مجلس

الإدارة والشروط الواجب توافرها في أعضائه بجانب تحديد الحد الأدنى للمؤهلات الفنية والمالية للمدراء التنفيذيين في الشركات وتحديد مبالغ مناسبة كوفية لقاء ممارسة أنواع التأمين المختلفة، وتحديد أسلوب استثمار أموال الشركات بما يخدم الإقتصاد القومي. وضع نظام شامل وكفء للإشراف والرقابة

وتكوين هيئة متخصصة تضم مؤهلات فنية ومالية وإدارية تتولى تنفيذ نظام الإشراف والرقابة.

الإستفادة من تجارب الدول الأخرى في ممارسة الإشراف والرقابة بالإضافة إلى إجراءات رادعة وعقوبات مشددة لتجنب ارتكاب المخالفات.

الإهتمام ببرامج التدريب للعاملين في قطاع التأمين وفي هيئات الإشراف والرقابة وإلزام الشركات بوضع خطط وبرامج لتنمية الوعي التأميني وتوسيع قاعدة انتشار التغطيات التأمينية المختلفة وإنشاء جهاز خاص لمتابعة شؤون الاتفاقية ومراقبة حسن تنفيذها.





الأهرام الاقتصادي

المصدر :

6 فبراير 1990

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## منظمة التجارة العالمية ..

### . خارج الأمم المتحدة .

دكتور / وليد محمود عبدالناصر

اتفقت الدول الاعضاء في اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية في اجتماع رأسته سنغافورة على انه لن يكون للمنظمة توصية من اللجنة الفرعية للشئون القانونية والمؤسسية والإجرائية. وقد اتخذ هذا القرار على أساس عدم وجود أرضية لأية ترتيبات مؤسسية رسمية بين المنظمتين، الا أن هذا القرار لم يحل دون التأكيد على الحاجة لاقامة أو اصر علاقة تعاونية بين المنظمتين.

وكان وراء هذا القرار اساسا الدول الأطراف الرئيسية في التجارة الدولية وهي الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الاوربي واليابان التي تحرص على تجنب السماح للأمم المتحدة بممارسة أي تأثير مباشر على المنظمة الجديدة، كذلك شاركت دول نامية في معارضة وجود صلات

مؤسسية بين المنظمة الجديدة والأمم المتحدة خوفا من ان يؤدي ذلك الى فرض الدول الكبرى ادارتها ونفى أي مكاسب تكون لبعض الدول النامية أو مجموعات تكون قد حققتها في اطار مفاوضات ذات صبغة تجارية بحتة. وقد استند المعارضون لاقامة أي علاقة مؤسسية بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية الى أن اتفاقية مراكش التي انشأت الأخيرة لم تحتو على اية أحكام تدعو لأن تكون المنظمة الجديدة جزءا من نظام الأمم المتحدة أو لأن تدخل في علاقة مع الأمم المتحدة، بل أكدت على الاستقلال التام لهذه المنظمة الجديدة. كما استند المعارضون الى تباين العلاقة التعاقدية التي تتصف بها منظمة التجارة العالمية بما تمليه من حقوق وواجبات على

كاتب هذا المقال شغل منصب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ في جنيف حول موضوع العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين الدول ذات الانظمة المختلفة خلال الفترة مابين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٢ كما شغل خلال نفس الفترة منصب المتحدث باسم المجموعة الافريقية في جنيف حول موضوعات التجارة والخدمات ونقل التكنولوجيا ، وهو حاصل على درجة الدكتوراة في العلاقات الدولية من جامعة جنيف.





المصدر : ..... **الأهرام الاقتصادي** .....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٦ فبراير ١٩٩٥ .....

الاطراف المتعاقدة عن الطبيعة السياسية لعمل منظمة الأمم المتحدة، وكذلك الى أن اتساع عضوية الأمم المتحدة عن عضوية منظمة التجارة العالمية قد يفتح الباب لتدخل دول غير أعضاء بالمنطقة في أعمالها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الا أن اتفاقية مراكش لم تحل دون اتخاذ المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الترتيبات اللازمة للتعاون الفعال مع منظمات دولية أخرى لها مسئوليات ذات صلة بولاية منظمة التجارة العالمية، ومن المتوقع أن تتولى اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل القانونية والاجرائية والمؤسسية صياغة اقتراحات للجنة التحضيرية للمنظمة بشأن مثل هذه الترتيبات.

وقد تغلبت وجهة النظر الداعية لاقامة ترتيبات ذات طبيعة عملية مع الأمم المتحدة دون ترتيبات مؤسسية رسمية، والى امكانية اقامة ترتيبات على أساس كل حالة على حدة طبقا لحاجات العمل بالمنظمة الجديدة. ومن المؤكد ان منظمة التجارة العالمية ستجد نفسها مضطرة للتعامل - بل والتعاون - مع عدد من المنظمات والوكالات الدولية الاخرى بخصوص قطاعات مختلفة في مجال السياسات التجارية. ولن يقتصر ذلك فقط على مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير) وانما ايضا سيتضمن جهات أخرى أكثر التصاقا بالأمم المتحدة مثل الانكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) والوايبو (المنظمة العالمية للملكية الفكرية).

ونذكر هنا ان السكرتير العام للأمم المتحدة كان قد أعرب عن الأمل - في خطابه امام ندوة الأمم المتحدة الدولية الخاصة بالكفاءة التجارية التي عقدت بأوهيو - في ان تصبح منظمة التجارة العالمية جزءا من اسرة مؤسسات الأمم المتحدة، وطرح البعض تصورهم في أن تتمتع المنظمة الجديدة بوضع الوكالة المتخصصة - خاصة في اطار حديث عن انشاء مجلس أمن اقتصادي بالأمم المتحدة - أو على الأقل ايجاد صلة معائلة لتلك القائمة بين الأمم المتحدة وكلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على اعتبار أن منظمة التجارة الدولية شكلت اصلا الركن الثالث - مع الصندوق والبنك - لمؤسسات بريتون وودز في اطارها الاصلى بحيث تصبح المنظمات الثلاث هي المنظمات الدولية الاساسية في القطاع المالى.

كذلك كان السكرتير العام للأمم المتحدة قد أعرب عن الأمل ايضا في أن تلعب منظمة التجارة العالمية دورا في اطار تنفيذ خطته للتنمية - AGENDA FOR DEVELOPMENT - وتقريره حول المنظمات الدولية العاملة في مجال التجارة المتعددة الاطراف والذي قدمه للجمعية العامة في دورتها





المصدر : ..... الإضراب الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٥

الأخيرة ، وبالمقابل اقترح بيتر سذرلاند مدير عام الجات صياغة المنظمة الجديدة علاقتها مع المنظمات الأخرى بما يتفق مع الاحتياجات العملية والمحددة للمنظمة الجديدة كما تحددت في الاتفاقية النهائية لجولة اوروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف.

ويجدر الذكر هنا أنه قد تكررت الاشارات في بيانات العديد من الوفود الاعضاء في الاجتماع المذكور سلفا للجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية الى الرسائل المتبادلة في عام ١٩٥٢ بين السكرتير التنفيذي حينذاك للجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات) وبين السكرتير العام للأمم المتحدة، وهي الرسائل التي تناولت امكانية ايجاد صلة مؤسسية بين الجات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بهدف

تجنب الأزدواجية أو تدخل العمل فيما بين المنظمين. وتوصلت تلك الرسائل الى استنتاج مفاده انه - في ضوء الترتيبات الوثيقة والفعلية بين الجات والأمم المتحدة - فليس من الضروري وجود ترتيب خاص أو منفصل أو رسمي بين المنظمين، وبالتالي لم تتوصل الجات حينذاك الى اتفاق مع الأمم المتحدة لجعلها وكالة دولية متخصصة.

الا ان المدير العام للجات قد حصل على عضوية اللجنة الادارية للتنسيق للأمم المتحدة ، كما حصلت الجات على كافة الحقوق التي تحظى بها الوكالات المتخصصة - خاصة تبادل المعلومات والوثائق والتمثيل المتبادل في الاجتماعات وانشطة التنسيق. كذلك تشترك سكرتارية الجات في عدد من الاجتماعات عبر القطاعية وعبر المؤسسية خاصة تلك التي تعنى بالتنمية المستدامة وتغير المناخ واحصائيات التجارة الدولية وغير ذلك. وقد اعتبرت الدول التي اشارت الى تلك الرسائل المتبادلة بين السكرتير العام للأمم المتحدة والسكرتير التنفيذي للجات في عام ١٩٥٢ ان الاستنتاج الذي توصل اليه حينذاك يجب أن يسرى على علاقة الأمم المتحدة بمنظمة التجارة العالمية.

ونعتقد انه من الهام بشكل خاص ان نتعرض هنا للعلاقة المتوقعة بين منظمة التجارة العالمية والانكتاد ( مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). ومن منظور تاريخي، فان العلاقة بين الجات والانكتاد لم تنظمها أي اتفاقية عامة وانما حكمها ماورد بالجزء الرابع من اتفاقية الجات ( الجزء الخاص بالتجارة والتنمية) من أحكام بشأن التعاون في المسائل المتصلة







المصدر : الأهرام الاقتصادي

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ذى الحجة ١٩٩٥

بالتجارة والتنمية مع الانكساد. وتحظى  
سكرتارية الجات بالدعوة لحضور اجتماعات  
مبثات الانكساد بما فى ذلك مجلس التجارة  
والتنمية واللجان الدائمة ومجموعات العمل  
المختلفة بصفة المراقب، كذلك دعيت سكرتارية  
الجات لحضور الاجتماعات غير الرسمية  
التي عقدها مجلس التجارة والتنمية بالانكساد  
لمراجعة تطورات جولة اروجواى للمفاوضات  
التجارية المتعددة الاطراف فى مراحلها  
المختلفة.

كذلك تحظى سكرتارية الانكساد بدورها  
بوضع المراقب فى كافة الاجتماعات العادية  
والدورية بالجات، انطبقت نفس القاعدة على  
الوضع الذى حظيت به سكرتارية الانكساد فى  
عدد من الاجتماعات الرسمية لبعض  
مجموعات التفاوض بجولة اروجواى. وقد  
جسد مركز التجارة الدولية الذى اصبح منذ  
عام ١٩٦٨ تحت ادارة مشتركة بين الجات  
والأمم المتحدة ممثلة فى الانكساد مدى التعاون  
الوثيق بين الجات والانكساد وهما معا مسئولان عن وضع السياسات  
والبرامج للمركز والاسهام فى ميزانيته.

وقد اشارت اتفاقية التجارة فى الخدمات - التى تقع ضمن الاتفاقيات  
النهائية لجولة اروجواى والتى تم توقيعها فى مراكش - الى ان  
منظمة التجارة العالمية ستحدد الترتيبات اللازمة للتشاور  
والتعاون مع الامم المتحدة والوكالات المتخصصة  
المعنية بالخدمات - بما قد يشمل الانكساد.

ومن المفترض ايضا استمرار التعاون بين  
الجات والانكساد فى مجال برامج ومشروعات  
المساعدة التقنية - خاصة للدول الأقل نموا -  
فى المجالات المتصلة بالتجارة. كما من  
المنتظر ان يتمتع مدير عام منظمة التجارة  
لعالمية بما يتمتع به مدير عام الجات من  
حق مخاطبة مجلس التجارة والتنمية  
بالانكساد، بينما يستمر سكرتير عام  
الانكساد فى مخاطبة الاجهزة المعنية فى  
المنظمة الجديدة - خاصة مايتعلق منها  
بقطاع التجارة والتنمية.

كذلك من الوارد اجراء دراسات مشتركة بين





الإهرام الإقتصادي

المصدر :

فبراير ١٩٩٥

٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سكرتاريته المنظمين في اطار خطوط توجيهية  
متفق عليها بشكل مشترك وايضا تنظيم ندوات أو  
مؤتمرات في مجالات معنية ذات اهتمام مشترك. ويمكن تبادل  
المعلومات بشكل دوري ومنتظم بين السكرتاريته بالإضافة الى عقد  
اجتماعات بين كبار المسؤولين في سكرتاريته المنظمين بهدف تجنب  
ازدواج العمل بينهما، على ان يخضع مثل هذا التعاون والتنسيق بشكل  
عام لمعايير مشتركة وعلى اساس دراسة كل حالة على حدة واعتماد مبدأ  
المرونة في هذا السياق.





المصدر : ..... الشرق الأوسط

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٩ من شهر ١٩٩٥

مواجهة تجارية بين الإمارات وأميركا في مباحثات براون بأبوظبي اليوم

# الإمارات في «البجاة»... وأبوظبي تطالب بأن يشمل الإنهاء النفط أميركا تطلب إلغاء الرسوم الجمركية كشرط لقبول







أبوظبي:  
من تاج الدين عبد الحق

قالت مصادر اقتصادية في الإمارات ان اعتراض الولايات المتحدة على قوائم السلع التي حددتها دولة الإمارات العربية المتحدة في المفاوضات الخاصة بانضمامها الى اتفاقية «الجات» ستكون محورا رئيسيا في المحادثات التي يجريها رونالد براون وزير التجارة الأميركي مع نظيره الإماراتي سعيد غباش في أبوظبي في أول زيارة لوزير تجارة أميركي للإمارات. وقالت المصادر ان هذه المحادثات ربما كانت حاسمة لجهة استمرار الإمارات في مساعيها للانضمام الى «الجات» مشيرة الى ان اللجنة الوزارية الخاصة المشكلة من وزراء الاقتصاد والمواصلات والبنك المركزي في دولة الإمارات انتهت في الاجتماع الذي عقده في السابع من يناير (كانون الثاني) الماضي الى أن الإمارات تضع في اعتبارها عند اتخاذ قرار نهائي للانضمام للمنظمة المصلحة الاقتصادية الوطنية وكذلك التزامات الدولة في إطار مجلس التعاون الخليجي والاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس.

وأكدت المصادر ان انضمام الإمارات لعضوية «الجات» يجب ان يحافظ على المكتسبات الاقتصادية والتجارية الوطنية. وكانت الولايات المتحدة قد طلبت من الإمارات اجراء مفاوضات بخصوص تخفيض السقوف العليا للرسوم الجمركية التي حددتها دولة الإمارات في جداولها.

ووفق وجهة نظر الولايات المتحدة فإن الرسوم الجمركية التي حددتها الإمارات في جداولها بنسبة 40 في المائة عالية جدا ويجب تخفيضها كما جرى ويجري مع دول أخرى. وأشارت الولايات المتحدة الى انها تفاوضت مع بعض الدول لاتباع نمط تبادل عدم فرض رسوم جمركية على بعض السلع الصناعية في التعامل التجاري معها، وانها ترغب في ان تتبع نفس النمط مع دولة الإمارات. وطالبت الولايات المتحدة

الإمارات الا تحدد أي رسوم جمركية على الورق والاعشاب والصلب والمعدات الزراعية والمعدات الطبية والادوية وفرض نسبة 5.5 في المائة فقط كحد اعلى على الكيماويات. وكان ممثل دولة الإمارات قد أجرى مفاوضات مع ممثل الولايات المتحدة لاجتماع اللجنة

التحضيرية لمنظمة «الجات» في الرابع من نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي للمصادقة على جداول الالتزامات التي تتضمن السقوف العليا للرسوم الجمركية المقترحة على المنتجات الزراعية والصناعية.

وقد أعلنت الإمارات الممثل الأميركي بانها قد حددت السقف الاعلى للرسوم الجمركية بنسبة 40 في المائة على جميع المنتجات الزراعية والصناعية بدون استثناء حيث انها قريبة من النسب التي فرضتها العديد من الدول النامية. وأشارت الى ان نسبة 100 في المائة التي حددتها الكويت ونسبة 35 في المائة التي حددتها البحرين في جداولها قد تم قبولها ووافق عليها جميع أعضاء الجات. وبما أن الإمارات هي عضو في مجلس التعاون الخليجي فلا يمكنها فرض رسوم جمركية تختلف كثيرا عن تلك التي تحددها باقي الدول الأعضاء في المجلس كما وانه لا يمكن مقارنة الدولة بدول أخرى مثل تايلاند التي تسبق الإمارات بمراحل في مجالات التصنيع والتصدير.

وأضاف ممثل الإمارات ان الفوائد التي ستجنيها بلاده لعدم فرض رسوم جمركية على السلع الزراعية والصناعية ستكون اقل

بكثير من الفوائد التي ستحصل عليها الدول التي ستصدر لها وذلك نتيجة لحدودية الصادرات غير النفطية للإمارات.

وقد طلبت الولايات المتحدة تحديد نفس الرسوم الجمركية التي سيطالبها من السعودية وبحيث تكون منخفضة او معدومة على الاطلاق.

كما رفضت واشنطن من جانب آخر فكرة خفض الرسوم الجمركية على النفط الذي هو السلعة الرئيسية في صادرات الإمارات

بحجة وجود قيود قانونية تمنع الولايات المتحدة من تنفيذ ذلك. وكان سعيد غباش وزير الاقتصاد والتجارة بدولة الإمارات قد ابلغ مجلس الوزراء في مذكرة له الى احتمال قيام الإمارات بتخفيض الحد الأقصى للتعريفات الجمركية على السلع المصنعة من 40 الى 35 في المائة بهدف تمرير الجداول وهي نفس النسبة التي حددتها البحرين كذلك تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات الالبان الى حدود 50 في المائة بدلا من نسبة 100 في المائة المحددة في الجدول.

وتجدر الإشارة الى ان الجداول التي قدمتها الإمارات لن تقبل اذا اعترضت عليها أي من الدول الاعضاء مما يحرم الإمارات من امكانية الانضمام لمنظمة

«الجات» في الوقت الحالي الامر الذي يعرضها في المستقبل الى اجراءات انضمام اطول وأكثر صعوبة.

على سعيد آخر ذكر تقرير اقتصادي ان الولايات المتحدة تعد ثاني اكبر شريك تجاري للإمارات بعد اليابان حيث بلغ اجمالي واردات الإمارات من البضائع الأميركية عام 1994 حوالي مليار و600 مليون دولار في حين بلغ اجمالي صادرات الإمارات للولايات المتحدة حوالي 600 مليون درهم.

وتستورد الإمارات من الولايات المتحدة المعدات ووسائط النقل والمعدات الالكترونية فيما تصدر الإمارات للسوق الأميركية النفط الخام والملابس الجاهزة.

وتقول مصادر أميركية ان براون سيحاول خلال زيارته الحالية للإمارات دعم الشركات الأميركية للحصول على بعض العقود الدفاعية ومن بينها شراء معدات بحرية وتنفيذ بعض المشروعات الانشائية والبترونية.

ويرافق الوزير الأميركي وفد يضم عددا من رؤساء الشركات الأميركية الكبيرة وتعتبر الإمارات هي المحطة السادسة في جولته الحالية التي شملت حتى الآن الهند والكويت واسرائيل وقطاع غزة ومصر.





المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٥

### الاعتراضات الأميركية تمنع الامارات من الانضمام الى غات

وقالت المصادر ان براون دعا دولة الامارات للانضمام الى منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن اتفاقية «غات». وكانت الامارات اعطت الشهر الماضي اشارات قوية على عدم رغبتها في الانضمام لهذه المنظمة بسبب اعتراضات اميركية على جداول خاصة بالتعريفات الجمركية قدمتها الامارات للجنة التحضيرية الخاصة بالمنظمة.

وقال مصدر رفيع المستوى لـ «الحياة» ان المسؤولين في دولة الامارات «يشعرون بأنه في ضوء الاعتراضات الأميركية لن يكون في وسع الامارات الانضمام للمنظمة». مؤكداً ان الامارات ستأخذ الموقف الذي يتفق مع مصالحها الوطنية وينبع من كونها عضواً في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والالتزام بتنفيذ احكام الاتفاقية الموحدة.

وطالب براون من المسؤولين في الامارات تقديم مساعدات لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأطلع غباش على نتائج اجتماع طابا بين وزراء الاقتصاد والتجارة في الولايات المتحدة ومصر والأردن وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني وإسرائيل.

■ أبو ظبي - «الحياة» كشفت مصادر اقتصادية في أبو ظبي أن موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل كان أحد أبرز المواضيع التي طرحها رونالد براون وزير التجارة الأميركية مع محدثيه في أبو ظبي أمس.

وعقد براون محادثات فور وصوله مساء أمس الى أبو ظبي مع سعيد غباش وزير الاقتصاد والتجارة. وقالت المصادر ان وزير التجارة الأميركي أكد ان رفع المقاطعة العربية لإسرائيل سيساهم في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط. وكانت الامارات أعلنت أمس رفضها في صورة «غير مباشرة» رفع المقاطعة واعتبرت على لسان وزير الدولة لشؤون المال والصناعة السيد أحمد حميد الطاير ان المقاطعة «حق تكفله الاعراف والقوانين الدولية».

وذكرت المصادر لـ «الحياة» ان وزير التجارة الأميركي لم يوجه أي طلب رسمي للإمارات برفع المقاطعة مع إسرائيل، مؤكداً ان براون أعرب عن أمله في أن يتم البحث في موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل في اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي سيعقد في آذار (مارس) المقبل.





المصدر : .....  
المصدر :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥



# نظام الحكم العالمى

## الحزام

## الاخلاق باتفاق الجزء

## يستوجب عقاب الكل!

هل ننجح فى تعظيم الفوائد

ألم نترأخى لنحصد الخسائر؟







الأمم المتحدة

المصدر :

١٢ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لدينا ما يدخل في قانون حماية الملكية الفكرية .. الفكر والثقافة والفن .. الكتاب والفيلم والمسرحية .. الأغنية والموسيقى وسائر ألوان الابداع .. فهذه كلها كنوز مصرية تجرى سرقتها والتعامل معها بالغش والتدليس لتباع في العواصم العربية وأوروبا وأمريكا وغيرها دون أى عائد على المنتج والمبدع المصرى .. ولدينا أنواع معينة من حاصلات الزراعة والبساتين يمكن ان تنتج في فترات معينة لتسويقها في الخارج ..

ولدينا القطن .. الذى كنا نطلق عليه اسم الذهب الأبيض .. وهو لا يحتاج منا سوى ان نحترمه لتجويده ورفع كفاءته ليبيع شرقا وغربا ، والأهم من هذا لكي نغزله وننسجه ونصنع منه ملابس عالية الثمن ..

ولدينا براءات اختراع حبيسة الادراج تحتاج لمن يفتش عنها ويستثمرها لتتحول الى اجهزة وادوات وانشاج ..

إن لدينا الكثير والكثير مما يجب علينا ان نهتم به ونرصده ونصنعه لنحسب المكسب والخسارة ، وهناك الآن لجنة وزارية مهمتها دراسة الجات لتعظيم الفوائد وتقليل حجم الخسائر .. لكننا نظن - وليس كل الظن اثما - اننا في حاجة الى ما طالبنا به في الاسبوع الماضى وهو تشكيل لجنة قومية من المسؤولين واهل الخبرة والرأى لدراسة ومتابعة تنفيذ اتفاقيات الجات وآلياتها وما يترتب عليها .. وفي تصورنا فان هذه اللجنة تضم اجهزة سياسية وفنية .. وتنبثق منها مجموعات عمل تختص بمجالاتها الرئيسية ومجالسها الثلاثة للسلع والخدمات والملكية الفكرية .. وإيجاد صلات بالمؤسسات الثلاث التى صارت تحكم العالم اقتصاديا وهى : منظمة التجارة العالمية والبنك الدولى وصندوق النقد ..

ولعلنا بعد هذا نذكر ان هذه هى الحلقة الثالثة للأسبوع الثالث على التوالي ، لتعرضنا لقضية الجات ومناقشتنا لابعادها وظروفها وتأثيراتها ..

فى الحلقة الاولى تحدثنا عن تاريخ وتطورات الجات وتأثيراتها بصفة عامة على مصر والعرب ..

نتنفس عصر الجات العالمى .. الذى بدأ فى أول يناير الماضى .. شئنا أو لم نشأ .. ومع انه لدينا مثل سائر الدول النامية .. فترة سماح نرتب خلالها اوضاعنا .. الا أننا ومنذ الآن ندخل العصر بتطبيق قوانينه وقواعده الجديدة التى تنظم التجارة العالمية وتضبط حركة التعاملات وفق مقاييس محددة .. فاذا خالفت دولة ما احدى هذه القواعد فانها لن تتعرض فقط لعقوبة واحدة ، وإنما ايضا ستوضع فى

القائمة السوداء لدى منظمة التجارة العالمية .. وهى الجهة المكلفة بإدارة وتنفيذ ومراقبة اتفاقيات الجات .. من مقرها فى جنيف ! من هنا يتحتم علينا ، فالأمر ليس اختيارا - ان نسرع فى إعداد أنفسنا .. بدءا من معايير حاكمية للانتاج إلى تحديد السلع المعروضة فى الأسواق مع بيان مصادرها وأنواعها .. وما الى ذلك علينا أيضا ، وبصراحة .. ان نحسب حجم الأعباء التى ستترتب على الجات ومنها زيادة فاتورة

الغذاء ، فالقمح مثلا الذى نستورد منه نحو ٢٥٪ لتحديد درجة جودتها الى تجريم الغش والتقليد من احتياجاتنا سيرتفع سعره لأن الدول المصدرة .. الغربية .. سترفع الدعم عن المحاصيل الزراعية مما سيؤدى الى زيادة ثمن القمح وغيره من المنتجات الزراعية .. كذلك سيرتفع سعر الدواء والمنتجات الصيدلانية والحاسبات والأجهزة الالكترونية نتيجة تنفيذ قوانين حماية الملكية الفكرية حيث سيكون

هناك تشدد فى حماية حقوق براءات الاختراع .. وبها تبطل تماما «فهلوة» الهندسة العكسية ، حيث يقوم احدهم بفك جهاز معين للوقوف على سر عمله ، ثم يحاول حتى ينجح فى هذا ، ومن ثم يصنع جهازا آخر مماثلا له بمكونات محلية .. فإن تلك الأعمال الفهلوية تعتدى على حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ! ولكن ، وفى المقابل فإن لدينا ما ندخل به عصر الجات ونجنى به ثمراتها ..







المصدر :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٨٨

قرارات بشأنها تم اقرارها في  
البيان الختامي لجولة اورو جوى  
بمراكش وهي :

١ - التجارة والبيئة  
ب - الاتصالات الاساسية BASIC  
TELECOMMUNICATIONS

ج - الخدمات المالية

د - النقل البحري

هـ - انتقال الأشخاص الطبيعيين

٦ - يلاحظ كذلك ان الدول  
المتقدمة سعت في المراحل  
الاخيرة من المفاوضات اضافة  
موضوعات جديدة لجدول عمل  
المنظمة منها معايير العمل  
الدولية التي يصدر الجانب  
الامريكي والفرنسي عليها ،  
وبالمقابل طالبت الدول النامية  
باضافة سياسات الهجرة  
وسياسات المنافسة التقليدية  
للمصنعات والخرابطين بين  
موضوعات النقد والتمويل  
والتجارة وبين المديونية والفقر  
وتدهور اسعار السلع ومعدلات  
التبادل التجاري في غير صالح  
الدول النامية والاتجاه نحو  
الاقليمية ، واقامة آلية لتعويض  
تآكل المعادلات التفضيلية ،  
والعلاقة بين التجارة والتنمية  
والاستقرار السياسي . والاجراءات  
التجارية الانفرادية .

ولذلك لم تنجح الدول المتقدمة  
في فرض موضوع معايير العمل  
وينتظر ان يشكل مع موضوعات  
البحث الاخرى المطروحة من  
جانب الدول النامية القضايا  
المستقبلية لسياسات تحرير  
التجارة العالمية .

### ثانيا :

لكل هذه الاعتبارات نصت  
الفقرة ٤ من المادة الثانية من  
اتفاقية انشاء منظمة التجارة  
العالمية على ان اتفاقيات جات  
١٩٩٤ تختلف قانونيا عن  
الاتفاقية العامة للتعريفات  
والتجارة لعام ١٩٤٧ .

١ - ويرجع ذلك الى حجم الدور  
الذي سوف تضطلع به المنظمة  
العالمية للتجارة في ادارة  
الاقتصاد العالمي بخلاف جذريا  
عن المرحلة السابقة والتي فشلت  
خلالها محاولات انشاء هذه  
المنظمة العالمية نتيجة لاعتراض  
الكونجرس الامريكي على ميثاق  
هافاثا في عام ١٩٤٨ والذي كان  
يعطى للاحكام الدولية سيادة على

دولة القدرة على حماية حقوقها  
اذا كانت تتنافس بالموارد  
والوسائل الفنية التي تمكنها من  
الفهم الدقيق لبنود واحكام  
اتفاقيات جولة الاورو جوى  
واتخاذ الاجراءات القانونية  
اللازمة لحماية مصالحها .

٤ - ويلاحظ ان اتفاقيات جولة  
الاوروجوى ، التي سوف تقوم  
المنظمة العالمية للتجارة بتنفيذ  
احكامها لضبط قواعد السلوك  
للتبادل التجاري فيما بين الدول ،  
تختلف اختلافا جذريا عن  
اتفاقيات عام ١٩٤٧ المنشأة والتي  
اقتصرت على التجارة الدولية في  
السلع التي انحصرت بدورها في  
السلع الصناعية نتيجة رفض  
الدول المتقدمة لادماج قطاع  
الزراعة ، كذلك استمر هذا  
الوضع في الجولات المتتالية  
وحتى جولة الاورو جوى التي  
بدأت في عام ١٩٨٦ . حيث اتفق  
على مايلي :

١ - توسيع نطاق الاتفاقيات  
الخاصة بالتدفقات السلعية  
لتشمل قطاع الزراعة والمنسوجات  
والملابس .

ب - ضم قضايا جديدة لم تكن  
محلا للمفاوضات المتعددة  
الاطراف وهي الخدمات والملكية  
الفكرية وسياسات الاستثمار .

ج - تعريف الخدمات التي تدخل  
في اطار النظام التجاري الدولي  
وتحديدها في : الخدمات  
المصرفية والتأمين وسوق المال  
والنقل البري والبحري والمقاولات  
والسياحة والاتصالات السلعية  
واللاسلكية والخدمات المهنية  
كالمكاتب الاستشارية .

د - تناول الجوانب التجارية  
للملكية الفكرية ومنها حماية  
الملكية الادبية والفنية  
والصناعية ، وهي ترتبط ببراءات  
الاختراع والعلامات التجارية  
والمؤلفات والمصنفات الفنية .

هـ - سياسات الاستثمار في  
الدولة والتي تنظمها القوانين  
الداخلية على اساس ان الاحكام  
في قوانين الاستثمار تؤثر على  
سير التجارة الدولية ، وبالتالي  
تؤثر على حركتها بنفس الاثر  
الذي تحدثه التعريفات الجمركية .

٥ - كما يلاحظ ان المفاوضات  
سوف تستمر خلال المرحلة  
التالية في عدد من الموضوعات  
التي لم يتم الاتفاق بشأن قواعد  
واحكام السلوك فيها ، وصدرت

وفي الحلقة الثانية ركزنا على  
دراسة وزارة الاقتصاد التي  
اعدها الدكتور فاروق شقوير  
وكيل اول الوزارة وتحدثنا عن  
اهمية التجارة العالمية التي من  
المستوقع ان تزداد بنسبة ١٢٪  
خلال السنوات العشر القادمة  
بمتوسط بين ٤ - ٥٪ كل سنة ..  
وكذا عن الانتاج وحقوق الملكية  
وغير ذلك .

وفي هذه الحلقة نعرض لدراسة  
وزارة الخارجية المصرية ، او على  
وجه الدقة ادارة الشؤون  
الاقتصادية الدولية حيث عكف  
على اعدادها مجموعة من  
الدبلوماسيين الخبراء ومعهم .  
ولا اقول باشراف - السقيرة  
الممتازة هاجر الاسلامبولي .  
وتركز هذه الدراسة على انشاء  
منظمة التجارة العالمية ومقرها  
اجنيف - فنقول :

### ١ - اولاً :

١ - يمثل انشاء هذه المنظمة  
تحولا كبيرا في النظام التجاري  
العالمي حيث يصبح لجميع الدول  
الاعضاء مجموعة اكثر اتساقا من  
الحقوق والالتزامات لمواجهة  
التحديات التي ينطوي عليها  
القرن القادم . فهي منظمة دولية  
تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع  
القواعد واتخاذ الاجراءات  
واصدار الاحكام بشأن كافة  
المجالات التي اصبحت تشكل  
مصادر رئيسية للتوتر في  
العلاقات التجارية التقليدية  
والجديدة ، فضلا عن انها سوف  
تتصدى في المراحل التالية  
لقضايا اخذت تشير توترات  
جديدة في العلاقات التجارية  
الدولية وينبغي معالجته .

٢ - وتمثل المنظمة  
الاطار المؤسسي الذي سوف  
يتولى تنفيذ متابعة ومراقبة  
تنفيذ الدول لكافة الاتفاقيات  
التي تحدد شكل الاطار القانوني  
الذي يضع ضوابط واحكام  
تحرير التجارة العالمية وسبل  
تسوية المنازعات التجارية بين  
الدول وفق احكام ملزمة لا يمكن  
التحلل منها طواعية او  
مخالفتها .

٣ - ويفرض وجود هذه المنظمة  
تعزيز دعائم النظام التجاري  
العالمي من خلال تحديد القواعد  
التي تحكمه بحيث يصبح لكل







القوانين الداخلية - وان كان ذلك يقتصر على مجال التبادلات السلعية - وفقا لأحكام اتفاقيات الجات ١٩٤٧.

ولذلك لم تتعد الجات الأصلية لعام ١٩٤٧ في هيكلها وأوضاعها قبل جولة الأوروغواي الأخيرة مجرد اتفاقية دولية لتحرير التجارة مع وجود سكرتارية محددة العدد للإشراف على تنفيذ الالتزامات تفتقر إلى وجود أجهزة دائمة تميز المنظمات الدولية، ولم يكن للجات هيكل تشريعي أو تنفيذي واقتصر الأمر على تشكيل اللجان الحكومية.

٢ - يختلف الوضع الآن بعد انشاء المنظمة العالمية للتجارة وتوسيع نطاق البحث لقضايا لم يكن من الممكن افعالها في إطار الجات القديم، فضلا عن إقامة هيكل تنظيمي للمنظمة وتمتعها بالشخصية القانونية وفقا لأحكام المادة الثامنة وتمتعها بالمزايا والحصانات التي تتمتع بها منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وفقا لقرار الجمعية العامة لعام ١٩٤٧.

٣ - وتتمتع أحكام الاتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة بالسيادة على كافة أحكام الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتلزم الدول الأطراف بالتأكد من اتفاق قوانينها الداخلية واللوائح الإجرائية فيها مع الالتزامات الواردة في اتفاقيات جولة الأوروغواي، التي سوف تتولى المنظمة متابعة تنفيذها ومحاسبة المخالف منها وفق الضوابط والقواعد المنصوص عليها في اتفاقية تسوية المنازعات وأحكام جهاز تسوية المنازعات المشكل لمراقبة تنفيذ الأحكام والتوصيات واتخاذ القرارات اللازمة بالتدخل المؤقت من الالتزامات وإصدار الأحكام بشأن المخالفات التي قد ترتكب من إحدى الدول الأطراف.

٤ - هذا فضلا عن توليها مسئولية التعاون مع مختلف المنظمات الدولية داخل إطار الأمم المتحدة والتي تتداخل أحكام الاتفاقيات الأخيرة مع مجال عملها، كالمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة العمل الدولية والمجلس الدولي للتسويقية الجمركية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان

الاقتصادية الإقليمية وصناديق التمويل بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية في إطار الأمم المتحدة سواء بالنسبة للسلع الأساسية أو اتفاقيات البيئة أو برامج العمل المختلفة في إطار كافة أجهزة الأمم المتحدة.

هذا بالإضافة إلى مشاركتها لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في إدارة الاقتصاد العالمي والإشراف على عمليات دمج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي.

### ٣- ثالثا: نطاق ولاية المنظمة:

١ - وفقا لأحكام المادة الثانية من اتفاقية انشاء المنظمة فإنها تصبح الإطار المؤسسي لإدارة العلاقات التجارية بين الدول وفقا للاتفاقيات، بالإضافة إلى الاتفاقيات الأربع التي تلزم فقط

الدول الموقعة عليها وتسمى -PLU- RILATERAL TRADE AGREEMENTS.

كما تنص الفقرة ٤ من هذه المادة على أن اتفاقيات الجات ١٩٩٤ تختلف قانونيا عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٤٧.

٢ - وظائف المنظمة: تحدها أحكام المادة الثالثة في: ١ - تسهيل تنفيذ وإدارة وعمل اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، اتفاقيات جولة الأوروغواي والاتفاقيات الأربع التي يرمز لها -PLURILATERAL AGREEMENTS- وتشكل الإطار

التفاوضي بين الدول الأعضاء في علاقاتها التجارية المتعددة الأطراف والإطار المخطط به تنفيذ نتائج هذه المفاوضات وفقا لما يقرره المؤتمر الوزاري.

ب - إدارة وجهاز تسوية المنازعات وفقا للاتفاقيات الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات في المحق الثاني والتي تنشئ هذا الجهاز.

ج - إدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية وفقا لأحكام الاتفاقية في المحق رقم ٣

د - التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وأجهزته التابعة.

٣ - الهيكل الأساسي: ١ - المؤتمر الوزاري الذي يتكون من جميع الدول الأعضاء ويعقد اجتماعا كل عامين ويتمتع بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقيات تحرير التجارة بما في ذلك تعديل بنود الاتفاقية المنشأة.

ب - المجلس العام ويتكون من كافة الدول الأعضاء ويتولى مسئوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده، ويقوم بوضع القواعد التنظيمية واللوائح الإجرائية الخاصة به ويعمل

اللجان المختلفة، ويتولى مسئولية وضع الترتيبات اللازمة مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى والتي تضطلع بمسؤوليات متداخلة مع تلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.

ج - جهاز تسوية المنازعات والذي يشكل أحد الأجهزة الرئيسية التي تشمل ولايته كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكامل. ويعتمد على أسلوب تسوية المنازعات المنصوص عليه في أحكام الاتفاقية الخاصة به، والتي تتضمن إجراءات متتابعة في إطار زمني محكم لتسوية المنازعات التجارية بين الدول تبدأ أولا بالدعوة للتشاور ثم ببذل المساعي الحميدة ثم التوفيق ثم الوساطة ثم من خلال تشكيل دوائر PANELS للتحكيم وفق قواعد محددة ملزمة للدول الأطراف.

وبعد القرار الصادر عن هيئة التحكيم في نزاع ما الأساس الذي يسمح فيه للطرف المضاد باتخاذ إجراء مضاد في إطار مواد والتزامات أحكام الاتفاقيات المختلفة، على أن يتناسب مع حجم الضرر عن المخالفة محل النزاع.

كما يقضى النظام الشامل لتسوية المنازعات بضرورة ابداء أسباب وقف التمتع بالمزايا التي تتيحها الاتفاقيات مع إتاحة حق التظلم للطرف المشكو في حقه عن طريق دوائر التحكيم التي تصدر قرارات نهائية ملزمة.

ويتسبب هذا النظام الحق في اتخاذ إجراء مضاد أولا في نفس مجال المخالفة أو في نفس الاتفاق ولكن في قطاع آخر، وأن لم يتيسر ذلك فيتم الإجراء المضاد في أي اتفاق آخر بمعنى أن ارتكاب مخالفة العضو في اتفاق





المصدر :

1990

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالرعاية في مجال الخدمات يعني أنه إذا أعطيت ميزة لدولة فإنها تنسحب تلقائياً إلى باقي الدول الأعضاء في المنظمة.

كما أن الالتزام بمبدأ الشفافية يعني أن يتم الإعلان بصورة واضحة عن كافة القيود واللوائح التي تنظم الخدمات وما يرد عليها من تعديلات ويعطى الحق لأي دولة طرف الشكوى إلى جهاز تسوية المنازعات.

كما تتولى هذه الآلية وضع الصيغة التي تقوم كل دولة بمقتضاها بإعداد تقرير مراجعة سياساتها التجارية.

ويتولى جهاز مراجعة السياسات اختيار رئيسه ووضع القواعد الإجرائية اللازمة للوفاء بالمسؤوليات المنوطة به وفقاً لأحكام الاتفاق الخاص به. هـ - تشكيل ثلاثة مجالس:

مجلس للسلع ومجلس للخدمات ومجلس للملكية الفكرية ويختص كل مجلس بإدارة ومتابعة تنفيذ أحكام الاتفاقيات الخاصة به تحت إشراف المجلس العام، وتتولى هذه المجالس المسؤوليات المنصوص عليها في الاتفاقيات المختلفة ويضع كل منها اللوائح الإجرائية بعمله. ويمكن لكل مجلس إنشاء أجهزة فرعية عندما تدعو الحاجة لذلك.

و - يتولى المؤتمر الوزاري إنشاء اللجان التالية:

لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود موازين المدفوعات، لجنة الميزانية والشؤون المالية والإدارية والتي تتولى المسؤوليات المختلفة المحددة بالاتفاقيات.

وتقوم لجنة التجارة والتنمية بالمراجعة الدورية لدى تنفيذ الأحكام الخاصة بالدول الأقل نمواً وفقاً للاتفاقيات، واقتراح اتخاذ إجراءات محددة على المجلس العام.

تتولى الأجهزة المنصوص عليها في الاتفاقيات الأربع - PLU - RILATERAL المسؤوليات الخاصة بها، وهذه هي الاتفاقيات التالية: - اتفاقية التجارة في الطيران

الخدمات يمكن الرد عليها بإجراء انتقامي في اتفاق السلع أو الملكية الفكرية أو غيره CROSS RETALATION.

ورغم ما يمكن أن ينجم عن هذا الأسلوب من آثار سلبية على الدول الصغيرة - التي قد تفتقر لامكانيات التعامل مع أحكام هذا النظام الشامل لتسوية المنازعات - فإنه قد وضع الضوابط الكفيلة بالتأكد من عدم إمكان اتخاذ إجراء مضاد في نفس القطاع أو نفس الانفاق قبل جواز اتخاذ الطرف المضار من إجراء انتقامي في قطاع آخر.

هذا بالإضافة إلى قواعد استئناف الأحكام الصادرة عن الدوائر المختلفة وسبل مراقبة مدى التزام الدول بتنفيذ الأحكام والتوصيات المختلفة.

ويتولى الجهاز تعيين رئيس له، ويضع القواعد الإجرائية اللازمة للوفاء بالمسؤوليات المنوطة بها وفقاً للاتفاقية.

د - آلية مراجعة السياسات التجارية:

وهي المنوطة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقاً للفتترات الزمنية المحددة بنص الاتفاق وتتراوح بين عامين للدول المتقدمة ثم أربعة للدول النامية وأخيراً ست سنوات للدول الأقل نمواً.

وتتولى هذه الآلية مراجعة السياسات التجارية للوقوف على مدى تمشيها مع أحكام اتفاقيات الجات الجديدة التي تمتد لتشمل قضايا الخدمات التي تنظمها القوانين واللوائح الداخلية في الدولة، بمعنى أن النظام الداخلي سوف يكون محلاً لمراجعة دورية في هذا الجهاز مما يعنى امتداد ولاية المنظمة العالمية إلى القيود واللوائح الداخلية التي تنظم مباشرة الخدمة في الدولة، وأن تطبيق شرط الدول الأولى

المدنى. - اتفاقية المشتريات الحكومية.

- الترتيبات الدولية لمنتجات

الالبان. - الترتيبات الخاصة بلحوم

البقر.

هذه الاتفاقيات تلزم فقط الدول

الاطراف فيها دون غيرها ومصر

عضو فيها باستثناء اتفاقية

المشتريات الحكومية.







المصدر : الشرق

نسخة ١٩٩٥

١١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية بين مصر وتونس لمواجهة اتفاقية « الجات »

طلبت الغرفة الاقتصادية المصرية التونسية بالاتحاد العام للغرف التجارية بإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية بين البلدين بعد اتفاقية « الجات » وظهور نتائجها . كما أوصت لجنة التجارة والاستثمار واللتان تم تشكيلهما بالغرفة ، بتعديل قوائم السلع المتبادلة بين البلدين والمطلوب ادخالها ضمن الإعفاءات الجمركية . أشار تقرير للغرفة الاقتصادية المصرية - التونسية ، الى ان هناك طفرة في التجارة بين البلدين ، حيث ارتفعت الصادرات التونسية لمصر بنسبة ٤٠٠٪ وزادت الصادرات المصرية لتونس بنسبة ٦٠٪ خلال العام الماضي كما بلغت قيمة صادرات مصر لتونس خلال عام ١٩٩٣ حوالي ١٦,٣ مليون دولار . وارتفعت عام ١٩٩٤ الى ٢٦ مليون دولار . وبلغت قيمة صادرات تونس لمصر عام ٩٣ حوالي ٤,١ مليون دولار ، وارتفعت عام ١٩٩٤ الى ١٧ مليون دولار . وذكر

التقرير ان هناك تخطيطا لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خاصة في قطاع السياحة . تدرس تونس حاليا إلغاء التصاريح المسبقة وتبسيط الاجراءات الاستيرادية من مصر . وازالة معوقات التبادل التجاري . وطالب عبد العليم نواره رئيس الغرفة بإعادة دراسة قوائم السلع كل ستة أشهر لإضافة سلع جديدة اليها او حذف بعضها لتطوير التبادل التجاري بين البلدين .





الإحصاء

المصدر :

١٢ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مجلس الوزراء يناقش آثار «الجات» الأربعاء

### الاستمرار في تبسيط إجراءات الاستثمار وتلافي السلبيات السابقة في الحج

المال اتخذت اجراءات مماثلة وأعدت مشروع قانون جديد ببعض التعديلات تتماشى مع القيسيرات الجديدة للمستثمرين، ولتنشيط البورصة وسوق الأوراق المالية. وأوضح رئيس الوزراء في تصريحات صحفية ان الحكومة حريصة على أن يخرج مرسوم الحج القادم بصورة مثالية وأن العمل سيجري لتلافي السلبيات التي حدثت في الأعوام السابقة، وأن الحكومة حريصة على توفير كل الرعاية للحجاج المصريين وأن اللجان شكلت لهذا الغرض خاصة لمعالجة أماكن حجاج القرعة بحيث يتوافر فيها كل الشروط اللازمة. وقال انه تقرر توجيه كل الحصة التي كانت مقررة في الأعوام السابقة لبعض الجهات كالأحزاب والمؤسسات الصحفية الى وزارة الشؤون الاجتماعية.

يناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأربعاء القادم برئاسة الدكتور عاطف صدقي آثار اتفاقية «الجات» على الاقتصاد المصري والقواعد الجديدة التي تحكم التبادل التجاري بين مصر والدول المختلفة في إطارها، ويستعرض الاجراءات التي اتخذتها مصر بشأن الاتفاقية والمميزات التي حصلت عليها بعدم سريان أحكام الاتفاقية على بعض الصناعات المصرية مثل المنسوجات لفترة سماح محددة. وأكد الدكتور عاطف صدقي ان الحكومة مستمرة في تبسيط الاجراءات أمام المستثمرين، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس حسني مبارك في إطار دفع النشاط الاقتصادي والاستثماري في مصر لتوفير فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية، مشيراً الى أن قرارات إعفاء المشروعات الاستثمارية من الرسوم صدرت بالفعل وأن هيئة سوق





الناس والاقتصاد

وإذا كان رئيس الوزراء يشير إلى إعلان الرئيس مبارك لهذه تنفيذ المشروعات حتى ٥٠ مليون جنيه دون الرجوع إلى هيئة الاستثمار، وكذا إعطاء الأراضي الصحراوية بالصعيد بالمجان، فإن هذا أمر محمود وهو يضيف إلى الاقتصاد المصري طاقات جديدة. ولكن الطاقة الإنتاجية القائمة تحتاج إلى مراجعة في التكلفة اسسوة بالجديد من المشروعات، ويجب أن تحسب المنتج المصري من الرسوم ومقابل الخدمات المغالى فيها والتي تفرضها أجهزة الدولة وكذا الهيئات التي تحتكر هذه الخدمات، وفي اعتقادي أن النولة تصمم على ذلك من وجهة نظرها بأن كل زيادة في الموارد من شأنها أن تعمل على تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة، فرسوم الوارد عند استيراد الخامات التي تصل إلى ٦٪ مطلوب الغاؤها، والتمغة النسبية التي لا يفهم معناها، كذلك ضرورة تخفيض سعر الأراضي في المدن الجديدة اسوة ببيع الأراضي مجانا بالصعيد، ووقف أية زيادات لفترة معينة حتى تنشأ حالة من الاستقرار والاسراع بالانتهاء من قانون منع الاحتكار في خدمات كثيرة خصوصا في خدمات الموانئ والطارات، هذا بعض من كثير يعرفه المنتج المصري عن تكاليف ورسوم مقابل خدمات ولايقدم مقابلها خدمات. نوع الإنتاج لمن؟ يقال إن هناك ضوابط ومعايير وشروطا تحدد الوحدات المتميزة .. وفي اعتقادي أن أهم هذه الضوابط استقدام تكنولوجيا حديثة وترشيد وخفض التكلفة والفترة على المنافسة في الأسواق الخارجية خصوصا ونحن نخل زمن الحات.

بدأت المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي مرحلة الانطلاق إلى الانتاج والتصدير، هكذا كان خطاب الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء في الاحتفال بعيد العمل والانتاج يوم الخميس الماضي، ونحن لاننكر نتائج الإصلاح الاقتصادي التي بدأت منذ عام ٨٦ بالإصلاح المالي والنقدي والذي كان من آثاره التي تكرر قولها وسماعها من كل مسئول هو تخفيض عجز الموازنة والسيطرة على معدل التضخم وتكوين احتياطي كبير من النقد الاجنبي، ولو لم يكن هذا قد حدث ماكان لنا ان ندخل المرحلة الثانية التي قال الدكتور رئيس الوزراء انها بدأت .. مرحلة الانطلاق إلى الانتاج والتصدير، فالاستثمار والانتاج لاينطلق الا في ظروف مستقرة لسوق الصرف ونظام ضريبي معقول يشجع ولايقصر وانصافا للحق، لايمكن ونحن نتحدث عن بدء مرحلة الانطلاق إلى الانتاج دون ان نعود بالذاكرة إلى ما قبل عام ٨٦ وعلى وجه التحديد عام ٨١/٨٢ بدء الخطة الخمسية الاولى التي اعيدها الدكتور جمال الجندوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتي وضع فيها البنية الاولى للإصلاح الاقتصادي وهي اصلاح البنية الأساسية الاولى - طرق - مرافق - كهرباء - صرف جديد - اتصالات وكولا هذه البنية التي انفقنا عليها مليارات الجنيهات ماكان يمكن ان تبدأ في مرحلة الإصلاح الاقتصادي الاولى التي نسميها الإصلاح المالي والنقدي والتي يعبر عنها بعض الخبراء بانها البنية الأساسية الثانية - والتي نعدها يمكن القول باننا على اعتاب مرحلة الانطلاق إلى الانتاج والاستثمار.

أعود الى خطاب الدكتور رئيس الوزراء حسيب قسالى ان الدولة خفضت في الشهور الثلاثة الاخيرة تكلفة الاستثمار لتشجيع المستثمرين والمنتجين في جميع القطاعات للدخول في الإنتاج وزيادته، كما ونوعا واسعارا معقولة.

عبد الرحمن عقل







المصدر : .....  
الجمهورية العربية السورية

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٥

## تلاعب في «الدروباك» ومصلحة الجمارك آخر من يعلم!

صناعة المنسوجات المصرية يجب أن تطور نفسها وتستعد للمنافسة العالمية بعد تطبيق اتفاقية الجات خاصة أن مصر تتمتع بفترة سماح كبيرة قبل تطبيق الجات على صناعة المنسوجات. ولكن البعض يستغل ثغرات في نظام «الدروباك» والسماح المؤقت لتحقيق أموال طائلة على حساب الصناعة المحلية بالإضافة إلى تهريبهم من تسديد أموال مستحقة للدولة حيث يسمح هذا النظام باستيراد بعض الخامات ومستلزمات الإنتاج لتصنيعها في مصر بهدف إعادة تصديرها وبالتالي تعفى هذه الواردات من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات والهدف واضح من هذا النظام وهو تشجيع الصناعات التصديرية. ولكن ما يحدث شيء آخر بل على العكس فإنه يدمر الصناعة الوطنية باغراق السوق ببضائع مستوردة ورخيصة لتمتعها بالاعفاء الجمركي تحت نظام «الدروباك» وتمنعوا بالاعفاء الجمركي ولكنهم لم يعيدوا تصدير الكميات المتفق عليها مرة أخرى وهذا إن دل فإنما يدل على أن هناك من يتلاعب بإجراءات تشجيع التصدير ويستغلها لضرب الصناعة المحلية.

والغريب أن مصلحة الجمارك المنوط بها التأكد من سلامة الإجراءات لم تكشف ذلك .. ولكن جهات رقابية أخرى كشفت المستور وأماطت اللثام عن وقائع متعددة للتلاعب «بالدورباك» بينما مصلحة الجمارك - آخر من يعلم!

هيئة الرقابة الإدارية وضعت يدها على مخالفات عديدة تكشف هذا التلاعب والتواطؤ وأحدى هذه الوقائع تنلخص في أن إحدى الشركات الخاصة التي تقوم باستيراد الأقمشة المحظورة لتصنيعها وإعادة تصديرها تحت نظام الدروباك والسماح المؤقت قامت ببيع هذه الأقمشة في السوق المحلية.

### تحقيق : أمال علام

وقد تم تشكيل لجنة بمصلحة الجمارك للبحث فيما اكتشفته هيئة الرقابة الإدارية وابلغت به وزارة المالية وبعد البحث تبين صحة ما جاء بالتقرير وأضافت اللجنة أنه تم تصدير بعض الملابس الجاهزة الوارد مستلزمات إنتاجها من أقمشة وأكسسوارات على ذمة إفراج وارد لم يتم تجديدها في المدة القانونية المقررة لذلك.

أيضاً عدم تقديم المستورد لعينات من رسائل الوارد لمطابقتها بجمرك الصادر على الأصناف المصدرة بمعرفة الجمرك وعدم قيام المسؤولين بجمرك الصادر بقرية البضائع بتحريز عينات بعض الحالات من الأصناف المصدرة لأجراء المطابقة قبل تسوية تلك الشهادات بالإدارة العامة للسماح المؤقت والدروباك كذلك عدم قيام المسؤولين بجمرك الصادر بإجراء تخصيص على أذن الإفراج بمشمول بعض شهادات الصادر.

### تلاعب

والتبث التقرير أيضاً عدم مطابقة العينات الخاصة ببعض أذن الإفراج على الأصناف وهو ما يشير إلى تلاعب المستورد في نوعية الخامات التي قام بتصديرها للخارج هذا فضلاً عن مخالفة القرارات الاستيرابية التي تحظر دخول تلك الأصناف للبلاد والتهرب من الضرائب الجمركية وضرائب المبيعات المستحقة عليها.

وأثناء قيام اللجنة بدراسة أوراق ومستندات هذا الموضوع تبين أن هذا المستورد كان يمارس ذات النشاط بشركته تحت اسم آخر بنفس مقر شركته الجديدة وأن شركته القديمة قام بتصفيته وأسس شركته الجديدة محل البحث ولدى تصفيته لشركته السابقة استورد جميع خطابات الضمان عن شهادات الوارد الجمركية سماح مؤقت سابق استيرادها باسم الشركة المصفاه، ولكن بمراجعة اللجنة لمستندات هذه الشركة الأخيرة اتضح وجود مخالفات تتمثل في عدم إعادة تصدير كميات كبيرة من أصناف مختلفة «أقمشة ومستلزمات» متبقية بحالتها على قوة شهادة الصادر الجمركية وتم تسوية ٣٥ شهادة وارد سماح مؤقت على قوة تلك الشهادة طبقاً للتسوية التي تمت ومن هنا تبين للجنة أن هناك بعض الأصناف من الأقمشة والمستلزمات لم يتم إعادة تصديرها فعلياً ضمن شمول شهادة الصادر وذلك من خلال مطابقة مستندات الشهادة وتقرير







الإحصائيات

المصدر :

١٢ مايو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ادارة الخبرة الحسابية وبخصوص الكميات المتبقية بحالتها والتي لم تتم إعادة تصديرها، وقد بلغ اجمالي وزن مشمول بيانات المواد التي تم استيرادها حوالي ٢٠ طنا تقريبا من الأقمشة ومستلزماتها بينما الثابت ان ماتم تصديره فعليا بموجب بيان الشحن هو ٨٥٦٠ كيلو جراما بالعبوات داخل عدد ٢ حاوية تم تصديرها عن طريق جمرک الاسكندرية أي أنه لم يتم تصدير مايقرب من ١١.٥ طن من الأقمشة والمستلزمات بالرغم من انه قد تمت تسوية وضع الشهادات الخاصة بهذه الواردات ووردت عنها خطابات ضمان بالكامل رغم عدم تصدير كامل الكميات

المتبقية بحالتها فعليا بما يعد تهريبا بمقتضى المادة ٩٨ والمادة ١٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢.

هذا فضلا عن انه قد تبين للجنة ان هناك بعض الكميات من الأقمشة والمستلزمات لم يتم اثباتها بتقرير ادارة الخبرة الحسابية لكميات متبقية ولم يتم المستورد باعادة تصديرها فعليا وتمت تسوية اوضاعها ورد الضمان عنها وعلى سبيل المثال كمية مقدارها ٧٧٦ قاروصة زراى معدنية وكمية ١٩٦ كيلو جرام خيط نايلون و٥٠٠ ٣٢٦٠ كيلو جرام قماش.

وانتهى تقرير لجنة الجمارك بموافقته على كل ما جاء بتقرير الرقابة الادارية من وجود بعض المخالفات فى تطبيق قواعد

نظام السماح المؤقت عند اتمام الاجراءات واقتُرحت

اللجنة تكليف ادارة التفتيش العام بإيفاد بعض

مفتشى الادارة لاعداد تقرير آخر بهذا الخصوص

والزام المواقع الجمركية بتحرى الدقة فى البيانات والالتزام بالتعليمات الصادرة من مصلحة الجمارك بخصوص نظام السماح المؤقت والدروياك.

ومن هنا يتضح ان حظر استيراد الأقمشة الاجنبية الذى تقرر اصلا

لحماية الصناعة الوطنية أدى الى ارتفاع سعر هذه الأصناف فى السوق

المحلية وهذا ما أغرى بعض المستوردين باستغلال الاستثناء المقرر

للصناعات التصديرية ويقوم باستيرادها تحت نظام السماح المؤقت

ويطرحها للبيع فى السوق المحلية محققا ربحا كبيرا ثم يحتال على

التخلص من الالتزام بالتصدير بالغش والتواطؤ مع الموظف المختص

سواء من حيث الكمية او من حيث النوعية ولا يمكن اثبات التواطؤ او

الاهمال على موظف حيث ان التوجيهات والتعليمات الصادرة اليه هى

تسهيل وسرعة اتمام الاجراءات الجمركية للتصدير، اي انه غير ملزم

بكشف اكثر من ٥% من عدد طرود الرسالة المصدرة ومن السهل على

المصدر ان يصدر ٥% من الأصناف المستوردة وي طرح ٩٥% منها فى السوق

المحلية محققا بذلك ارباحا تصل الى اكثر من ١٠٠% من قيمة الرسالة

وذلك بالطبع على حساب حقوق الخزانة العامة وكساد المنتجات المحلية

المماثلة المجمعة بأنواع الضرائب التى افقتها قدره على منافسة المنتج

الاجنبى الذى تمكن من دخول السوق غير محمل برسوم وضرائب ..

وهنا تثار عدة تساؤلات أين أجهزة الرقابة المسئولة سواء داخل او

خارج مصلحة الجمارك؟ من المفروض ان هناك جهازا رقابيا داخل

المصلحة يكتشف هذه الثغرات التى تفرغ النظام من مضمونه وتضيع

على الخزانة العامة ملايين الجنيهات ، ولماذا انتظر هذا الجهاز

المعلومات التى وردت اليه من الرقابة الادارية ولماذا لم يبادر هو بكشف

هذه الحقائق قبل الأجهزة الرقابية الخارجية ؟ خاصة أنه كان معروفا

بنشاطه فى ملاحقة المتهربين من التجار فى شوارع القاهرة قبل الغاء

الحكمة الدستورية المادة التى تلزم حائز السلع الاجنبية بالثبات سداد

الرسوم الجمركية فماذا حدث الآن خاصة وفى هذه الحالة يحدث التهريب

داخل الدائرة الجمركية وليس خارجها؟ ولنتساءل أيضا أين دور الجهاز

المركزي للمحاسبات وهو الجهاز المسئول عن حماية حقوق الخزانة

العامة ولديه المتخصصون فى هذا المجال بعكس هيئة الرقابة الادارية

التي اكتشفت هذا التلاعب؟

وحتى لا يتكرر ذلك وتستفيد مصر من فترة السماح فى تطبيق بنود

اتفاقية الجات على المنسوجات ولا تكون فترة السماح لصالح بعض

التجار الذين يجيدون اساليب الاحتيال على نظم السماح المؤقت

وتحويلها لصالحهم وليس لصالح الصناعة المصرية فإتينا نطالب باعادة

النظر فى ضوابط وقواعد نظم السماح المؤقت والدروياك وسد الثغرات

التي ينفذ منها هؤلاء التجار ويمكن الاستعانة عند اتمام هذه الاجراءات

بعضو من لجنة مصرى المنسوجات المصرية.





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤ فبراير ١٩٩٥



## آلية اجتماعية .. لمواجهة المتغيرات التجارية العالمية

تشير المتغيرات العالمية الحالية إلى أن هناك حاجة ماسة لآلية اجتماعية فعالة لمواجهة المتغيرات التجارية والاقتصادية الجديدة.. فعلى الصعيد التجارى العالمى قد أصبح من المقرر أن تسفر اتفاقية الجات فيما يتعلق بالاتفاقية الزراعية عن ارتفاع فى أسعار الواردات المصرية نتيجة رفع الدعم الذى كانت تمنحه الدول لصادراتها .. وبالنظر الى كون مصر إحدى الدول المستوردة الصافية للغذاء فسوف يترتب على رفع الدعم طفرات كبيرة فى أسعار غذائها المستورد من الخارج .. لقد أكد لى السفير الدكتور منير زهران رئيس البعثة المصرية بجنيف على أن فاتورة استيراد الغذاء المصرى ستزيد بمئات الملايين من الدولارات خلال السنوات القادمة وأن المستهلك المصرى قد يصبح هو المتحمل لذلك

العبء الناتج عن الاتفاقية الدولية كذلك فمن غير المنتظر أن تقوم الدول الغنية بإعطاء تعويضات كافية عن تلك الأضرار الناتجة عن الاتفاقية أن تلك الحقائق تطرح تساؤلا أساسيا وهو هل هناك حاجة حالية الى آلية اجتماعية جديدة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية والتجارية وتأثيراتها على المواطن المصرى .  
أن ذلك كله يطرح ضرورة النظر الى البعد الاجتماعى للتنمية فى مصر ليس فقط بمنظور محلى يأخذ بالتأثيرات الضارة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى اعتباره ولكن بمنظرة متسعة تشمل أثر المتغيرات التجارية والاقتصادية العالمية على رجل الشارع العادى .





المصدر : .....  
الأسبوع

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١٤ فبراير ١٩٩٥

## د. جويلي للأخبار : دعم محدودى الدخل في ظل اتفاقية الجات

كتبت نجوى عويس :

كما اوضحت الخطة ان نسبة  
اعتماد مصر على واردات القمح ٥٥ .  
السكر ٣٠ . الزيوت ٩٠ . الارز  
١٥ . اللحوم الحمراء ١٠ .  
وسظهر اثار الجات على مصر نتيجة  
للتركيب المحصولي لهذه السلعة  
وما تتخذه الدولة من اجراءات  
نتيجة حجم الدعم على السكر  
التمويى ( البطاقات ) الامر الذي  
يتطلب ان تقوم ادارة قطاع التجارة  
الداخلية بدور اساسى لاسيما فيما  
يتعلق بتوفير مخزون استراتيجى ورفع  
كفاءة التصنيع لتقليل التكاليف ومنع  
الاحتكار وشبكة توزيع على درجة  
عالية من الكفاءة

اعدت وزارة التموين استراتيجية  
جديدة لمواجهة اتفاقية الجات واثارها  
على التجارة الداخلية  
تتضمن الاستراتيجية استمرار دعم  
محدودى الدخل في ظل اتفاقية الجات  
صرح بهذا - للأخبار - الدكتور  
احمد جويلي وزير التموين والتجارة  
الداخلية قال روعى في خطة الوزارة  
التي ستعرض على مجلس الوزراء غدا  
المناف العالمى بعد اتفاقية الجات مع  
عدم استبعاد اسدماج مصر من  
التكتلات في الشرق الاوسط وارabia  
والدول العربية







المصدر : .....  
 المصدر : .....  
 المصدر : .....

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٥  
 للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

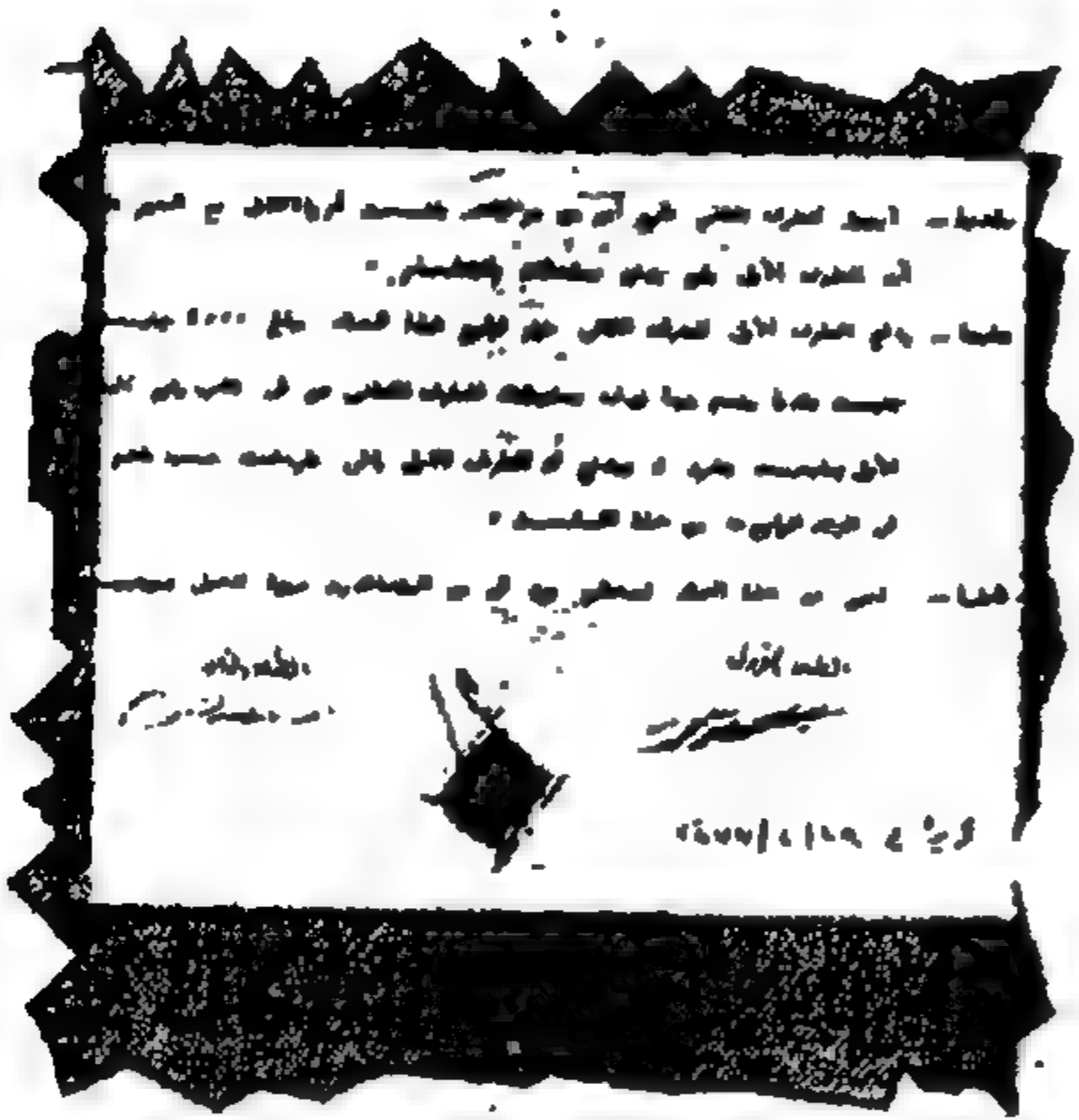
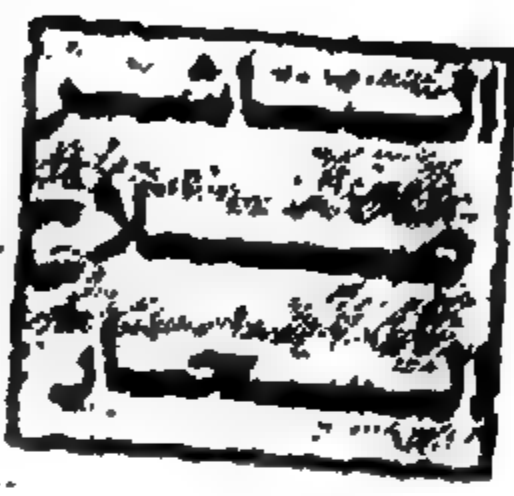
حقيقة تشويه أعمال إسماعيل عبد القدوس ونجيب محفوظ

# ليس تشويهاً لكنه تصور

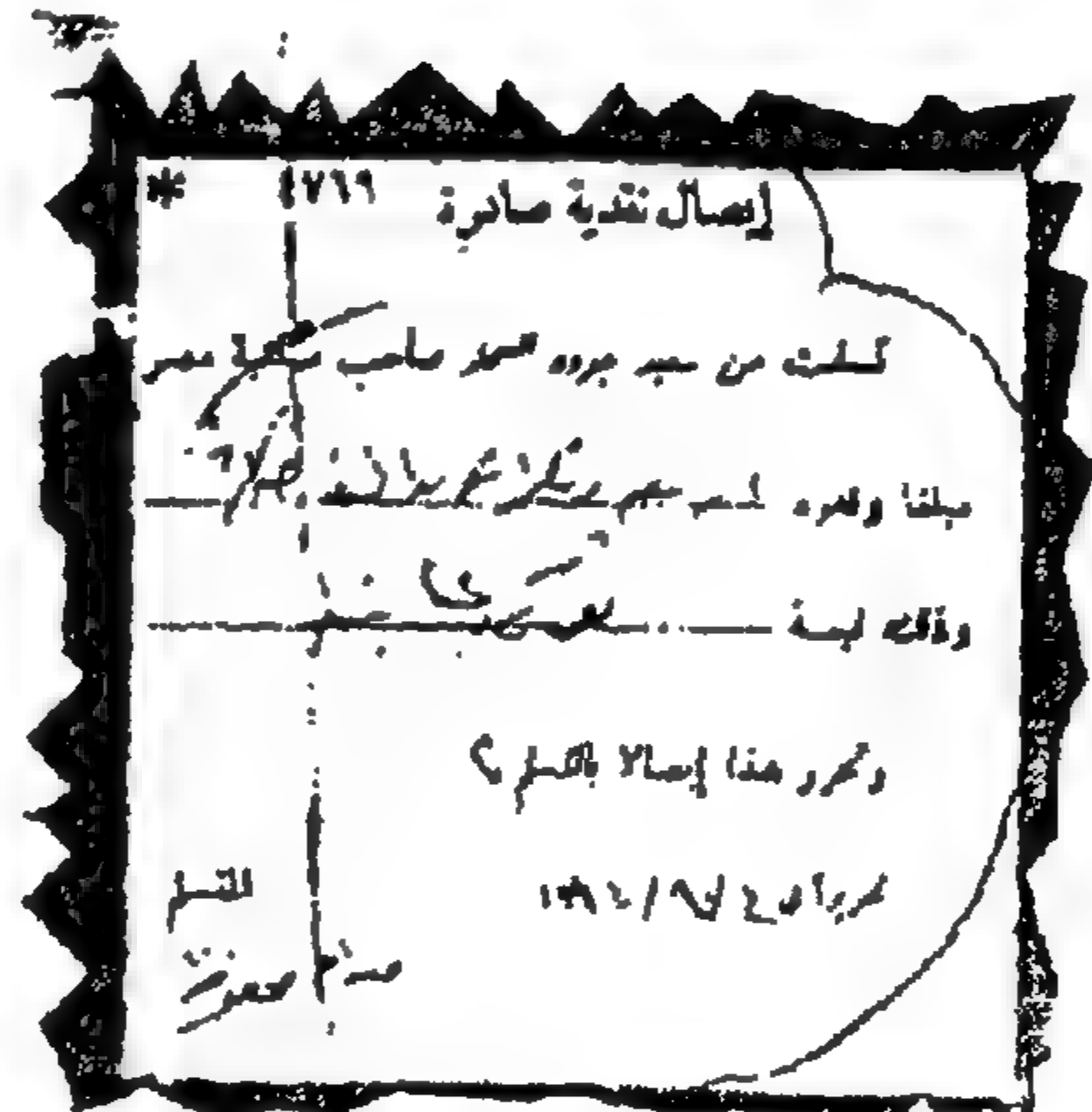
## من وازع دينسي

### عر ضناً إعدام النسخ المحرفة

### وطباعة أخرى بديلة لكنهم رفضوا!!



صورة لمقد بين إسماعيل عبد القدوس  
 والنشر يهود تاريخه إلى عام ١٩٧٧



صورة لاستمالة نجيب  
 محفوظ عن بعض رويته

في ٢٨ مارس للقليل فنظر محكمة جنت الآن كوة في الانعام للناشر القديم من محمد واحد  
 عبد القدوس نهلى الانوب كراجل إسماعيل عبد القدوس ضد إسماعيل مكتبة مصر، سميد جوية  
 المسجل وشركائه موضوع الدعوى كما جاء في صحيفة الادعاء هو تعريف الناشر - دار مصر -  
 لاجل العمل المكتوب إسماعيل عبد القدوس (رواية لنا حرة) دون ان تكتبى مع او من رويته  
 وفي عدد لشهر الحلى من مجلة لاهل تحقيق ليس يتم دار النشر انها بتعريف بعض العمل  
 نجيب محفوظ، ويستدل المحرر بمطالع من دورات مطبوعه وخصوصاً إسماعيل والخريف و  
 بديلة ونهاية لا يرصد في الاولي ١٤٩ تحريفاً وفي الثانية ٨٨.  
 هذه الاتهامات بتشويه العمل لهية للكتيبين كوهين تشير اكثر من علامة لستلهم خصوصاً من  
 دار نشر مهمة اضطلمت منذ ما يقرب من نصف قرن بنشر العمل ككل الادباء والكتاب للصريين،  
 وكانت في حالات كثيرة الناشر كوحيد لا يصلهم، ويكفى ان نتذكر اسماء مثل نجيب محفوظ  
 وإسماعيل عبد القدوس ويوسف ادريس وقولهم للحكوم وعبد صمد جوية المسجل ويكتفي  
 وعبد حاميم عبد الله ويوسف إسماعيل لتعرف حجم الدور الذي لعبته تلك الدار في اضاءة مناخ ثقافي  
 متميز ونشرها لولدت أدباء كثر ومازل لهم دور مهم في الحياة الثقافية العربية، ومن ثم ان سقطات  
 من هذا النوع لابد وان تنبر رعب مثل عائلته تتناسب وحجم الدور من تنمية والقيمة لادباء الذين  
 تعرضت أصلاًهم للتعريف من تنمية لغوي.

تحقيق :  
 عماد القسزالي





# للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

١٤١٠ ربيع الأول ١٩٩٠

● الحكمة لا تخرج عن كونها رزقاً ميثاقاً من قبل شوقي الأثير سعيد السحر، لكنه طبع خطأ ولم تكن تنشر أن تحصل الأمور إلى هذا الحد.

● هل هو لوزع النهي المظلم، أم الرخوة في بقول لسواك، محفلة التحليل مزيج من الفرج؟

● كذا تعلم تلمحاً أن رويات لسان عبد القادر لم تكن تلك الأسوان، لأن ما توشح به يتناقض تماماً مع توجهات تلك القول.

● هل سبق ورأيت عليكم تغري من هذا الفرج؟

● مطالعة فنن تتعامل بالثقة مع كل كلمة، لدرجة أن لندينا عذراً واحداً نتعامل به معهم. وقد رأينا نسبة مستحلفهم والذين ما بها دون أن يكون تلك مستحفاً في العادة، ويكفي أن تعرف أنهم يتلقون مستحلفهم مقدماً قبل الجمع، وهذا لا يحدث مع أي دار نظرية ومن ثم فإن صولات لسان لسان مستحفاً لسانها ومهزواً ويكره من كل ما جرى، ضمن لم نره رباً واحداً فيه لسان لسان أو شخصيته، وإن أسلمهم، هل تعرف كتاب واحد من بين ١٥ كتاباً لا يهتم جريمة مستحلف لسانها، خصوصاً وأنتا لسانها بلغة واحدة، وتصويره، لكن روية لسان لسانها لا تفسد خلف مغري، وحملات لا يخلو كثير منها من الغريز.

● ونفكر هنا أن التعامل بين دار مصر ولسان عبد القادر منذ ما في عام ١٩٤٦، بروايات ليست لسانها، وتكون في الشوب الاسوي، ولا شيء بهجه، وانقطع لفترة الطبع لسانها في دار الهلال، وبعدت حتى عام ١٩٧٧.

● يقول الدكتور صلاح، في تلك السنة كان الاستاذ لسان يشكو عدم وجود كتبه في السوق لسانها ٢٧ كتاباً دفماً واحدة والمقرات بها السوق للمصري والمصري، كان ذلك هو أسلوب التعامل بهذا الكتاب، تلك المطلة والقرآن. اختياراً لسانها لو شئتكم الشخصية عند هذا الحد، ولي نمل بشكل روي، خصوصاً أن لسانها لم يمسر بلغة واحدة لا لسان فيه واستعملها لتصوره به لغة حسن تهيبة تستحل الاعتبار.

توجهت تلك الاتهامات إلى الدكتور صلاح السحر اشتقق لسان سعيد السحر والديور لسان للدار، وعلت بالعتها، إلى الاتهام بتشويه بحسن له مل نجيب محفوظ، لسان مشهوراً إلى أن نجيب محفوظ منذ بدأ يتعامل مع مكتبة مصر قبل ٥٠ عاماً، في منذ صدور ثلثي لسانه الرواية برهوس، والعلاقة بين الطرفين قائمة على الثقة المطلقة، واستمرت هكذا علاقة صداقة أكثر منها علاقة بين نظري ومؤلف، ولم يحدث في هذه الفترة ما يخالف لسانها نجيب محفوظ وثقت في لسانها للكتابة المؤملات بلغة كماله.

ولكن ان العلاقة جرت مع نجيب محفوظ على أن يقدم لسان رويات مكتوبة بخط اليد، وتوازي المكتبة طبعها وتصميمها ونظيرها بنة مطلة من الاستاذ نجيب محفوظ وهو ما كتبه في نشر من مطبوعه وهضيل.

استوصوا الاستاذ نجيب محفوظ عن بعض لسانات لسان نسخها إليه للحرر (بمصر مصر مجلة الهلال) فأنكر ما كتبه للحرر على لسانها بصورة لسان شوبها، ولكن أن ما كتب يستفيد لوجبة بين وبين مكتبة مصر.

ويستل لسانها، لأن كان التحليل للنشور قد ورد على لسان محفوظ تلك المطلة في نشر لسانها للكتابة لسانها، لسان لسانها أن

تستل من لسانها لسانها هذا المنشور والأجله بطبع لسانها نسخ مكتبة مصر بالعتها لسانها لوجبة لسانها نجيب محفوظ، ومن ثم لسانها كانت تلك لسانها مصرقة، لأن تلك لسانها أن الأعمال للكتابة للنشور في بيروت ستكون مصرقة لسانها لسانها هو الأساة إلى نور نشر مصرية لسانها نور نشر بيروتية؟

● ومع ذلك نولي حيلة أن لسانها وقع.

● هنا واقع لا أنكره، وأن لم تكن للسلة تمت بحسوء مية، فبعضها كان سطلات طابعية، وبعضها سطلات من جانب لسان الكبر سعيد لسان (٨١ عاماً) من منطلق الثقة للثقة به، وبين هؤلاء المكتبة، ومع ذلك نحن لسانها بلغة واحدة، ونم تصويره لسانها مع نجيب محفوظ

بمجرد اتصال تلغرافوي وعرضنا على روي لسان عبد القادر لسانها لوجبة في الاسواق ويعد طبعها من جديد، وأن ملان عن تلك مصرقة في صحت يومية.

● ولزج نهني ولوس ملها، ولم لم يتم ذلك وتنتهي للثقة وميا؟

● لست لروي، لقد كان لديهم لسانها عجب على بصميد للرفاق ولحالة إلى الغضاء على لرجم من مهم تلقوا ملها توزيع ٤ طبعات من تلك الحرفة، لأن ينتهي إلى تلك، وهم اكتشفوا لسانها بالصفحة من خلال الاعداد الكبيرة لسانها، ضمت من الرواية في سهرجل لقرابة للجميع.

● أنا لم تستعملوا لسانها من لوزع قبل ح. ه. ه. في لرواية؟

● اتصلنا بلعل محمد عبد القادر ونسخر له وتكن ربه عر صيد، أو بمعنى آخر مهمما منه موهفته على التعديلات، لكنه بعد ذلك على برجه من كل ما جرى، والمنا فكرتم في لسانها لسانها؟





المصدر : الأمم المتحدة

١٥ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### مجلس الوزراء يناقش اليوم اتفاقية الجات والعلاقات التجارية

يعقد مجلس الوزراء اجتماعا اليوم برئاسة الدكتور عاطف صدقي لمناقشة عدد من التقارير السياسية والاقتصادية والأمنية المهمة. كما يناقش المجلس اتفاقية الجات وأثارها على الاقتصاد المصري والعلاقات التجارية.





١.١ ج ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# مجلس الوزراء وافق على

## اتفاقية تساهم في تطوير سياستنا

صادق : الاتفاقية تساهم في تطوير سياستنا

## الاقتصادية والتجارية

# الاصلاح الاقتصادى يرفع السلع المصرية إلى مستوى المنافسة

كتب - محمد فتح الله :

وافق مجلس الوزراء على انضمام مصر لاتفاقية الجات ورفع مشروع القرار الجمهورى الى رئيس الجمهورية تمهيدا لاحالته الى مجلس الشعب .

كما قرر المجلس ان تتولى اللجنة الوزارية للانتاج متابعة تنفيذ التوصيات التى تقدمت بها كافة الوزارات والهيئات ، والتى انتهت اليها اوراق العمل والدراسات الفنية ، ووضع الخطط التفصيلية المتكاملة بين قطاعات الدولة فى كافة المجالات ، بهدف تعظيم الامكانيات على المدى المتوسط والبعيد ، ومواجهة السلبيات فى اطار منظمة التجارة العالمية .

واكد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ان انضمام مصر الى هذه الاتفاقية يتيح لها تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادى من خلال تعظيم الامكانيات ، كما يتيح لها القدرة على التعامل مع السلبيات المحتملة باعتبار ان تلك السلبيات قائمة . واكد ان السياسات التى تتبعها الحكومة حاليا بمواجهة الزيادة فى

الاسعار العالمية للسلع والخدمات ، بهدف عدم القاء اعباء جديدة على المواطن . وصرح صفوت الشريف وزير الاعلام بان المناقشات تناولت انضمام مصر الى هذه الاتفاقية تمهيدا لعرض هذا الموضوع على مجلس الشعب مشيرا الى ان مصر وقعت على الوثيقة النهائية لجولة اورجواى مع شرط موافقة المؤسسات الدستورية فى مصر على هذا الانضمام .







المصدر : ..... الأهرام المسببات

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١٤٩٥ هـ

## ■ مجلس الوزراء يوافق على انضمام مصر لاتفاقية «البحر» إجراءات حكومية لمواجهة الزيادة المتوقعة في الأسعار

### العالمية في ظل تنفيذ الاتفاقية استراتيجية متكاملة لاستغلال مزايا «الجات» في دعم الاقتصاد المصري في المرحلة القادمة

للكميات المطلوبة للأسواق الخارجية ودور الدولة في تحقيق أقصى إفادة من خلال أجهزة فنية وإدارية قادرة.

وقال وزير الإعلام إن مجلس الوزراء أكد أن أحكام اتفاق تجارة الخدمات في إطار «الجات» والالتزامات التي قدمتها مصر لتحرير قطاعات الخدمات المالية والإنشائية والسياحية والنقل البحري تمشي جميعها مع القوانين والتشريعات المصرية وتأتي في إطار سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبية في مصر خاصة في هذه القطاعات.

وأضاف أن المجلس أوصى بمشاركة مصر في المفاوضات التي ستعقد بشأن قطاعات النقل البحري، وانتقال العمالة والاتصالات، والتي تستهدف زيادة مستوى تحرير هذه القطاعات، كما أوصى المجلس بأن تقوم قطاعات الخدمات بإعداد دراسة تفصيلية عن أوضاعها في ضوء أحكام اتفاقية الجات والالتزامات التي قدمتها مصر بحيث تتم تهيئة قطاعات معينة لتحريرها وقطعها أمام المنافسة الأجنبية وذلك على ضوء نتائج المفاوضات المقبلة حتى لا تتأثر هذه القطاعات بالتزامات يتعين عليها تحملها وهي قطاعات البترول والتعدين والاستثمارات الهندسية والنقل والمسابحة والمراجعة.

وقال السيد صفوت الشريف إن مجلس الوزراء أوصى كذلك بأن تقوم قطاعات الخدمات بدراسة التزامات التحرير التي قدمتها مختلف الدول في إطار جولة أوروغواي لزيادة فرص الإفادة من أسواق هذه الدول وتحديد المشكلات التي تواجهها في هذه الأسواق.

وأختم وزير الإعلام تصريحاته بأن المجلس أوصى أيضا بمتابعة موضوع تجارة الخدمات والمفاوضات الخاصة بها، وذلك على مستوى قومي تمثل فيه جميع الأجهزة والقطاعات الخدمية في مصر، للتعامل مع النظام التجاري الدولي الجديد الذي يشمل السلع والخدمات والعمل على استثمار المكاسب لصالح الاقتصاد المصري مع الحيولة دون أن تشكل اتفاقيات التوبة والدعم ومكافحة الإغراق عقبات أمام الصادرات المصرية.

مراد عز العرب

الفكرية وبين الدولة أو الشركات التي تستغل هذا الحق.

وأضاف أن الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء تناول خلال المناقشات الخطوات الكبيرة التي اتخذتها مصر في مجال الإصلاح المالي والنقدي، لإيجاد البيئة والناخ للامتثال لتطبيق الإنتاج والتصدير.

وأشار إلى أن هذه الخطوات ستؤدي إلى وصول السلع المصرية إلى مستوى المنافسة من خلال العمل المتواصل والجهد والارتقاء بمستوى الجودة ومراعاة المواصفات الفنية والمعايير القياسية الدولية واستخدام التكنولوجيا المتقدمة.

وأوضح وزير الإعلام أن الدكتور صدقي أكد أن علينا الاستفادة من المرونة التي تلحقها لنا مجموعة الاتفاقيات الجديدة التي تتطلب وتساهم في الوقت نفسه في تطوير سياسة مصر الاقتصادية والتجارية، بما يخدم التنافس الذي نأمل تحقيقه للسلم المصرية.

وأشار إلى أن عدد الدول التي صدقت على اتفاقية الجات حتى آخر ٩٤ بلغ ٨١ دولة تمثل تجاريتها أكثر من ٩٠٪ من التجارة العالمية.

وأشار صفوت الشريف إلى أن مناقشات المجلس حول اتفاقية الجات قد أكدت أن مصر قطعت شوطا بعيدا في مجال تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال برنامجها للإصلاح الاقتصادي على نحو يجعل التزاماتها نتيجة لتطبيق الاتفاقية التزامات محدودة. وقال إن المناقشات قد أوضحت أن تأثير الاتفاقية على حجم وأعباء استيراد السلع الزراعية والآثار السلبية المتمثلة في زيادة الأعباء نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية، سيقابل بعناصر إيجابية. تتعلق بالتركيب المحصولي في مصر لصالح المحاصيل البديلة للواردات مما يحقق الاعتماد على الذات في المستقبل.

وأضاف أن الاتفاقية تفتح فرصا تصديرية جديدة أمام السلع المصرية بشرط ارتفاع مستوى جودتها ومواصفاتها والقدرة الإنتاجية على توفير

تمهيدا لبدء تنفيذها، وافق مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور عاطف صدقي على انضمام مصر إلى اتفاقية الجات، ورفع المجلس مشروع قرار جمهوري إلى الرئيس حسني مبارك بهذا الشأن تمهيدا لإحالة مشروع القرار إلى مجلس الشعب للحصول على الموافقة الدستورية على انضمام مصر للاتفاقية وبدء تنفيذها.

وعقب اجتماع مجلس الوزراء صرح السيد صفوت الشريف وزير الإعلام بأن المجلس كلف اللجنة الوزارية للإنتاج بمتابعة تنفيذ التوصيات التي تقدمت بها جميع الوزارات والهيئات حول تنفيذ الاتفاقية.

وأضاف أن الدكتور عاطف صدقي أكد أن انضمام مصر إلى اتفاقية «الجات» يتيح لها تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال تعظيم الإيجابيات والقدرة على التعامل مع السلبيات المحتملة في إطار هذه الاتفاقية، مشيرًا إلى السياسات التي تتبعها الحكومة حاليا لمواجهة الزيادة في الأسعار العالمية للسلع وذلك بهدف عدم إلقاء أعباء جديدة على المواطنين.

وقال السيد صفوت الشريف وزير الإعلام إن مجلس الوزراء استعرض تأثير اتفاقية الجات على الاقتصاد المصري من خلال الدراسات التي بدأتها مصر منذ عام ١٩٨٨ التي أعدتها لجان فرعية ولجنة رئيسية تمثل جميع مؤسسات الدولة.

وأشار إلى أن مناقشات المجلس شملت كذلك الآثار والأبعاد المختلفة على المدينين القريب والبعيد في مجالات الزراعة وصناعة المنسوجات والنفاذ إلى الأسواق الخارجية وحماية الإنتاج المحلي وفي مجال الخدمات. كما تناولت المناقشات الخدمات المالية التي تفرضاها «الجات» والسياسات المصرية في هذا المجال التي تشمل الخدمات المصرفية والتأمين وإعادة التأمين والأوراق المالية والإنشاءات والسياحة.

وأوضح وزير الإعلام أن مناقشة وثيقة «أوروغواي» شملت مجال حقوق الملكية الفكرية حيث تم التوصل إلى اتفاق يوفّر مزيدا من الحماية لصقوقي الملكية الفكرية، في مجالات براءات الاختراع، وحقوق التأليف، والمصنفات الفنية، والعلامات التجارية، والتصميمات الصناعية، كما تنظم الاتفاقية العلاقة بين صاحب الحق في الملكية





الأهرام

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ فبراير ١٩٩٥

# محس الوزراء يوافق على انضمام مصر إلى «الجات»

في اجتماع برئاسة صدقي

الترامات إضافية محدودة على مصر لتطبيق الاتفاقية  
محاصيل بديلة للواردات الزراعية.. ودراسة تحرير بعض قطاعات الخدمات  
اللجنة الوزارية للإنقاذ تتابع تنفيذ توصيات المجلس







في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور عاطف صدقي وافق مجلس الوزراء على انضمام مصر الى اتفاقية الجات ورفع مشروع قرار جمهوري الى الرئيس حسنى مبارك تمهيدا لاحالته الى مجلس الشعب.

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الاعلام عقب الاجتماع بأن المجلس قرر أن تتولى اللجنة الوزارية للانتاج متابعة تنفيذ التوصيات التي تقدمت بها كافة الوزارات والهيئات حول تنفيذ الاتفاقية. وأشار إلى أن الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء أكد أن انضمام مصر الى اتفاقية الجات يتيح لها تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادى من خلال تعظيم الايجابيات والقدرة على التعامل مع السلبيات المحتملة فى اطار هذه الاتفاقية كما أكد الدكتور صدقي السياسات التي تتبعها الحكومة حاليا لمواجهة الزيادة فى الأسعار العالمية للسلع وذلك بهدف عدم القاء اعباء جديدة على المواطنين.

وقد أجرى مجلس الوزراء مناقشة مستفيضة أمس للوثيقة الختامية لجولة أورجواي التي تتعلق باتفاقية التجارة الدولية المعروفة باسم الجات.

وقال وزير الاعلام ان مناقشات المجلس اكدت ان مصر قطعت خطوات كبيرة فى مجال تحرير التجارة الخارجية فى نطاق الإصلاح الاقتصادى على نحو سيجعل التزاماتها الاضافية بسبب تطبيق الاتفاقية محدودة.

وأضاف ان التأثيرات السلبية لتطبيق الاتفاقية بالنسبة لزيادة اعباء استيراد السلع الزراعية بالنظر الى زيادة الأسعار العالمية، ستقابلها عناصر ايجابية تتعلق بالتركيب المحصولى فى مصر لصالح المحاصيل البديلة للواردات وعلى نحو يحقق الاعتماد على الذات فى المستقبل.

كما أكد وزير الاعلام ان اتفاقية الجات ستفتح فرصا تصديرية جديدة أمام السلع المصرية بشرط ارتفاع جودتها.

وقد أوضح الوزير ان مناقشات المجلس أمس تضمنت انضمام مصر الى هذه الاتفاقية تمهيدا لعرضها على مجلس الشعب. وقال أن مصر وقعت على الوثيقة النهائية لجولة أورجواي بشرط موافقة المؤسسات الدستورية فى مصر على النظام الذى نأتى به الاتفاقية.

وقام وزير الاقتصاد السيد محمود محمد محمود بتقديم تقرير لمجلس الوزراء حول الاتفاقية والهدف منها باعتبارها الاطار العام للنظام التجارى الدولى الذى يضمن استقرار الاسواق الخارجية بعيدا عن التيارات السياسية: واستعرض المجلس فى مناقشته الموسعة أمس تأثير الاتفاقية على الاقتصاد المصرى فى مختلف مجالات الائتمان والزراعة وصناعة المنسوجات، وكذلك بالنسبة للوصول الى الاسواق الخارجية

وحماية الانتاج المحلى فى مجالات الخدمات المختلفة وكذلك الخدمات المالية التي تفرضها الاتفاقية وسياسة مصر فى هذا الشأن. كما تضمنت المناقشات مجاء فى الاتفاقية فى مجال حقوق الملكية الفكرية، وخاصة بالنسبة لما ورد عن براءات الاختراع وحقوق التأليف والمصنفات الفنية وحماية الأسرار التجارية.

وقال وزير الاعلام ان الدكتور عاطف صدقي أكد خلال المناقشة ان الخطوات الكبيرة التي اتخذتها مصر فى مجال الإصلاح المالى والنقدى لاجاد البيئة والمناخ الملأ لانتقال الانتاج والتصدير ستؤدى الى ان تصل السلع المصرية الى مستوى المنافسة وذلك بالعمل المتواصل والارتفاع بمستوى الجودة ومراعاة المواصفات الفنية واستخدام التكنولوجيا. وقال الدكتور عاطف صدقي ان عدد الدول التي صدقت على اتفاقية الجات حتى آخر عام ٩٤ بلغ ٨١ دولة تمثل تجارتها أكثر من ٩٠٪ من التجارة العالمية.

كما أكد مجلس الوزراء فى مناقشته ان احكام اتفاق تجارة الخدمات فى اطار اتفاقية الجات والالتزامات التي قدمتها مصر لتحرير الخدمات المالية والانشاءات والنقل البحرى والسياحة تتمشى جميعها مع القوانين والتشريعات المصرية وتأتى فى اطار سياسة تشجيع الاستثمار فى مصر وأوصى مجلس الوزراء بمشاركة مصر فى المفاوضات التي ستعقد حول قطاعات النقل البحرى وانتقال العمالة والاتصالات وتهدف الى زيادة مستوى تحرير هذه القطاعات كما أوصى مجلس الوزراء بأن تقوم قطاعات الخدمات فى مصر باعداد دراسة تفصيلية عن أوضاعها فى ضوء اتفاقية الجات والالتزامات التي قدمتها مصر بحيث تتم تهيئة قطاعات معينة لتحريرها وفتحها أمام المنافسة







المصدر : ..... الزمان ..... رابع

التاريخ : ..... ١٢ شباط ١٩٩٥ ..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأجنبية في ضوء المفاوضات المقبلة وهي قطاعات البترول والتعدين والاستشارات الهندسية والنقل والمحاسبة والمراجعة كما أوصى مجلس الوزراء بأن تقوم قطاعات الخدمات المصرية بدراسة التزامات التحرير التي قدمتها مختلف الدول وبحث فرص الاستفادة من أسواق هذه الدول وأوصى المجلس بدراسة موضوع تجارة الخدمات والمفاوضات الخاصة بها وذلك على المستوى القومي وتمثل فيه كافة الأجهزة والقطاعات الفنية في مصر للتعامل مع النظام التجاري الدولي الجديد الذي يشمل الخدمات والعمل على استثماره لصالح الاقتصاد المصري والحيلولة دون أن تضع اتفاقيات الوقاية والدعم ومكافحة الاغراق عقبات أمام الصادرات المصرية.

ومن جهة أخرى صرح السيد صفوت الشريف بأن مجلس الوزراء استعرض تقريراً قدمه السيد حسن الألفي وزير الداخلية حول الموقف الداخلي والأمني وما تقوم به أجهزة الأمن من مبادرات وإيجابيات في مواجهة عناصر العنف وكشف نشاطها. وأشار التقرير إلى محاولات الإثارة التي تقوم بها قلة من العناصر التي تمارس نشاطاً محظوراً مستغلة وجودها وتسليها إلى عدد من النقابات المهنية، والتي تحاول أن تفرض وصاية على الأغلبية العريضة وأن تخرج العمل النقابي عن أهدافه وتقوم بالترويج لمعلومات مزيفة وترفض الإجراءات التي تحقق العدالة والديمقراطية. وأكد تقرير وزير الداخلية احترام القانون ورفض وصاية القلة ومواجهة محاولات الإثارة أو الخروج عن الشرعية بكل حسم حفاظاً على أمن واستقرار الوطن وحماية لحقوق الأغلبية من أبنائه.





المصدر : ..... المستشعر

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# «الجات» تهدد الصناعة

## الوطنية

كان من المتوقع أن تشهد الدوائر الاقتصادية حركة غير عادية ابتداءً من أوائل الشهر الماضي موعد بدء تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية المعروفة باسم «الجات».. غير أن الأمور لا تزال في حالة سكون تام، ويظهر هذا بوضوح في كافة الشركات والمصانع ومواقع الإنتاج المصرية المنوط بها الدخول في ميدان المنافسة داخلياً وخارجياً، كما تقضى بنود الجات، ومن المتوقع في ضوء الوضع الحالي للصناعة المصرية أن تشهد المواقع الإنتاجية تراجعاً حاداً في أرقام مبيعاتها، طالما ظلت الشركات المصرية على نفس أساليب التسويق والبيع القديمة.

وفي ضوء التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة تثار عدة أسئلة مهمة عن تأثير «الجات» على الصناعة الوطنية والاستعدادات الرسمية المطلوبة لمواجهة الخطر القادم.

### بدايات الجات

ولدت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية «الجات» عقب أحداث الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٦، ووقعت عليها آنذاك ٢٣ دولة، وكانت أهدافها تحرير التجارة الدولية، وإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة، وعدم التمييز في المعاملات التجارية بين السلع الوطنية والمستوردة، وعقدت ثمانين جولات أهمها الجولة الأخيرة المعروفة بجولة أورجواي، والتي استمرت ست سنوات، وأسفرت عن موكد المنظمة العالمية للتجارة (WTO) بدلا من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية، ووقعت عليها في ختام المفاوضات ١٢٢ دولة، وجرت مراسم التوقيع في مدينة مراكش المغربية في ١٥ من فبراير العام الماضي، وبدأ السريان الفعلي للاتفاقية أوائل هذا العام لتشكل الضلع الثالث لثالث المنظمات المالية الدولية مع (صندوق النقد والبنك الدوليين).

وتتضمن اتفاقية «الجات» عدة بنود ستؤثر في مسار اقتصاديات دول العالم الثالث، وأهمها البنود التي تتعلق بتجارة السلع الزراعية والمنسوجات والاستثمار والملكية الفكرية والخدمات المالية.

وشملت الاتفاقية في جولتها الأخيرة، ولأول مرة تحرير التجارة بالنسبة للسلع

### تحقيق: أحمد عبد المنعم

الزراعية التي خضعت لقواعد الاتفاقية.. أما تحرير تجارة المنسوجات، فقد اتفق على منح الدول النامية التسهيلات بتمتع بميزة نسبية في هذا المجال مهلة عشر سنوات قبل خضوع تجارتها في هذا المجال لقواعد المنافسة، بحيث تتمكن خلالها من تحسين هذا النشاط.

وفيما يخص إجراءات الاستثمار، فهناك نغمة دولية تدعو لإزالة كافة القيود على الاستثمار خارج الحدود، ولو اقتضى ذلك تغيير القوانين الوطنية للدول الأعضاء في «الجات».. غير أن ذلك أيضا فيه تفاوت، إذ إن مدة إلغاء تلك القيود لا تتجاوز سنتين بالنسبة للدول المتقدمة، و(٥) سنوات للدول النامية.. كما أنه تأكيداً على حماية الدول المتقدمة فكرياً تضمنت اتفاقية الملكية الفكرية توفير حماية لمدة ٢٠ عاماً لبراءات الاختراع، و(١٠) سنوات للعلامات التجارية والتصميمات الصناعية.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: ما تأثيرات «الجات» على الاقتصاد المصري؟

### ارتفاع فاتورة الغذاء

الدكتور زكريا بيومي - أستاذ المالية العامة بحقوق المشوقية - يرى أن «الجات» ربما تؤدي فعلاً إلى زيادة الصادرات سواء كانت صادرات السلع المتقدمة أم النامية، غير أن

ذلك سوف يترتب عليه خفض الحصيلة من الضرائب، ومن ثم زيادة عجز موازين المدفوعات مع انعكاس ذلك سلباً على ضعف برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبالتطبيق على حالة دولة مثل مصر التي تتميز بضعف إنتاجها، فإنها لن تستفيد من زيادة الصادرات، ذلك أنها تعاني خلافاً حاداً في الميزان التجاري، حيث تزيد نسبة الواردات على الصادرات، وبلغت قيمة الصادرات المصرية عام ١٩٩٢ (٢,٧) مليار دولار في حين بلغت قيمة الواردات ٧,٩ مليار دولار.

ويلفت د. بيومي النظر إلى مخاطر «الجات» على الاقتصاد المصري، والتي تتمثل في زيادة فاتورة الغذاء، قائلاً: دولة مثل مصر تستورد مواد غذائية بما يعادل ٢١٤ مليون جنيه مع أنها دولة زراعية، وبما أن السلع الزراعية خضعت لقواعد «الجات»، فإن الدول الكبرى سرف تلغى دعمها للسلع الزراعية، والنتيجة زيادة أسعارها وانعكاس ذلك على قائمة المشتريات الغذائية في كل منزل. ولن تقتصر مخاطر «الجات» على مصر فقط، بل ستشمل كافة الدول العربية، كما يقول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، من منطلق أن حجم الواردات الغذائية للدول العربية بلغ حوالي ١٥ مليار دولار، كما تستورد الدول العربية ٢٠٪ من تجارة العالم من القمح و١٦٪ من الألبان و١٢٪ من البيض و١٠٪ من السكر.

### وضع الصناعة المصرية

#### غير مطمئن

«حل الوضع الحالي لمواقع الصناعات المصرية يؤهل مصر للصمود في وجه مخاطر «الجات»»

الأرقام والإحصاءات المتعلقة بنشاط المواقع الإنتاجية لا تبشر بخير.. فالشركات الهندسية أنتجت العام الماضي بما قيمته مليارات جنيه لكن مخزونها تجاوز ٥٠٠ مليون جنيه بعد أن تراجعت كثيراً أرقام المبيعات، والسبب - كما ذكرت مجالس إدارات الشركات - حالة الركود الشديد التي تعانيها السوق المصرية فضلاً عن عمليات تهريب الأجهزة الكهربائية عبر الحدود





المصدر :

المصدر :

التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الجات» حماية لمصانعنا، حيث تحتوي على بنود تسمح للدولة بفرض رسوم جمركية لحماية صناعاتها الوطنية.

ويضيف: نحن نصدر منتجات حديدية بكميات كبيرة للخارج، وإذا كانت «الجات» تضع قيوداً وحصصاً للتصدير، فسوف تضار شركة الحديد والصلب من جراء ذلك لأننا فتشوق على كثير من الدول في أسعار منتجاتنا، وهذه ميزة تفتح لنا كثيراً من الأسواق.

ويتفق رئيس شركة الحديد والصلب مع وزير الصناعة في أن الشركات الضعيفة يجب ألا تستمر، كما يجب ألا توفر لها الحماية، ويخفف من هذا القلق أن عدد هذه الشركات محدود للغاية لكن القلق الأكبر يحيط بمصير كثير من الشركات الهندسية والكيمياوية ليس فقط لأن بعضها متعثرة لكن لأن التهريب والإغراق في منتجات تلك الشركات وارد بشكل كبير. ومن هنا أطلق صرخة تحذير من مخاطر الإغراق. ومكافحة ذلك تحتاج إلى برامج معينة، ومصر غير مؤهلة لتطبيق تلك البرامج، حيث تنذر الكوادر التي تنفذ مثل هذه البرامج، والدليل على ذلك أن ميناء مثل ميناء الإسكندرية يمكنك أن

من الملايين المهرية بلغت قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه على حد قول عبد الوهاب الشرقاوي نائب رئيس غرفة صناعة الغزل والنسيج.

ون ظل الخطر القادم من الخارج في صورة الإغراق تجد الصناعة المصرية نفسها في الداخل محاطة بضربات الديون التي بلغ إجماليها بالنسبة للشركات العامة ٢٦ مليار دولار لصالح بنك الاستثمار القومي، بالإضافة إلى الديون الدولارية المستحقة على الشركات، والتي زادت فوائدها بسبب التغير المفاجيء في أسعار الدولار، وتسقوى في ذلك شركات القطاع الخاص أيضاً، والتي لا تعتبر أفضل حالا من نظيرتها في قطاع الأعمال، حيث تواجه الشركات الخاصة ١٣ نوعاً من الضرائب والرسوم بالإضافة إلى الارتقاع الرهيب في أسعار الطاقة.

### سقوط الشركات «الخائبة»!

سالت الرجل المسئول عن الصناعة المصرية الدكتور إبراهيم فوزي -وزير الصناعة- قائلاً: هل الوضع الحالي للشركات المصرية يجعل مصر قادرة على الوقوف ضد مخاطر «الجات»؟

رد وزير الصناعة قائلاً: إن الشركات «الخائبة» لن تقوى على المنافسة، ذلك أن «الجات» ومعها مواصفات الإيزو تفرض على الشركات مستوى معيناً من الجودة، الأمر الذي يجعل الكثير من الشركات المتعثرة تسقط في الطريق، ومن هنا فإننا نطالب الشركات المصرية دائماً بتطوير الأداء والسعي لغزو الأسواق العالمية بالسلع الجيدة.

نفس السؤال طرحت على الدكتور على حلمي، الذي يشغل مسؤولية إدارة أكبر تجمع صناعي في مصر، ويتعرض منتجاته لمنافسة حادة.. فقال: نحن كمصنع للحديد والصلب، نعاني قبل تطبيق «الجات» منافسة أنواع رخيصة من المنتجات الحديدية الواردة من روسيا وأوكرانيا وليبيا، وهما توفر

## وزير الصناعة: الشركات «الخائبة» تسقط في طريق الجات

الليبية.. وربما كان هذا أيضاً هو السبب الذي جعل مجلس إدارة شركة مثل «كولدير» تعد موازنة أقل من أرقامها عن الأعوام الماضية، بل وتتوقع حدوث خسائر.

كما وصل الأمر في شركة أخرى هي «الشركة العامة للأعمال الهندسية» إلى أن تجاوز المخزون السلعي حد ٢٣٤ مليون جنيه، وبررت الشركة ذلك أمام جهاز المحاسبات بعدم قدرة السوق المحلية على استيعاب سلع الشركة كما وسعراً.

وتقول الإحصاءات إن الإنتاج الصناعي المصري بلغ عام ١٩٩٢ ما قيمته ٢٧ مليار جنيه منها ٦ مليارات جنيه في قطاع الغزل والنسيج (عام وخيام) صدرت منها الصناعة النسيجية بما يوازي مليارات ٨٨٢ مليون جنيه، ولكن سرقة الغزل والنسيج فرجئت وقبل تطبيق قواعد «الجات» يفرض

رئيس شركة الحديد والصلب:

الشركات الهندسية

والكيمياوية تواجه

منافسة غير عادلة

والشركات الضعيفة

يجب أن تختفى







المصدر : .....  
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ - فبراير ١٩٩٥

تفعل فيه أي شيء.  
ويؤكد د. على حلمي أن الخطورة تتمثل في  
أننا لم نستعد بعد لمواجهة مخاطر «الجات»  
فالاتفاقية تحوى بنوداً غير واضحة لرؤساء  
الشركات، ومن المؤكد أن هناك كثيرين لم  
يقرأوها.

### العمال ومخاطر «الجات»

الدكتور حسين شحاتة - استاذ الاقتصاد  
بجامعة الأزهر - يسلط الضوء على خطر آخر  
من مخاطر «الجات» يتعلق بمصير عمال  
الشركات التي ستعثر في الطريق، ويقول: إن  
انضمام مصر إلى اتفاقية «الجات» ربما  
تترتب عليه زيادة نسبة البطالة بين العمال  
لإضافة إلى البطالة الفعلية التي تزيد على  
٣٠٪ من قوة العمل، وذلك لأن الدول العربية  
سوف تصبح في مجموعها دولاً مستهلكة،  
وبذلك سوف تصبح البطالة إحدى الصور  
الناجمة عن آثار «الجات».

هذه المخاطر التي تواجه العمال دفعت  
سيد راشد - رئيس اتحاد العمال - إلى أن  
يعلن أمام الجمعية العمومية لنقابة  
الصناعات الهندسية عن تشكيل لجان خاصة  
داخل اتحاد العمال لدراسة آثار اتفاقية  
«الجات» على الصناعة الوطنية ومستقبل  
العمال.

سألت كمال أبو ريا - مستشار الشركة  
القابضة للصناعات الهندسية - عن رؤيته  
لمخاطر «الجات» على الصناعة والعمال، فقال:  
إن صناعاتنا تتمتع بحماية منذ عام ١٩٦١،  
وكفأها ذلك لتتطرق نحو التصدير، لأن  
الصناعة لو ظلت خائفة سوف تظل على هذا  
النحو إلى الأبد، ولأننا لن ننعزل عن العالم،  
فلابد من التعامل مع «الجات» بتعديل  
الأوضاع الداخلية للشركات، ويضيف قائلاً:  
ليس من المعقول أن شركة تباع إنتاجها بـ ٢٧  
مليون جنيه، وتخسر ١٩ مليون جنيه..  
فإدارة مثل هذه الشركة لا يمكن أن تتواءم  
لها حماية، إنما تطرد فوراً بدلاً من أن تتركها  
تحتكر السوق.

ويضيف من الخطأ الاستغناء عن ميزات  
الموقع الجغرافي كمصدر، وكذلك توافر الخامات  
في الأوتقاء بصناعاتنا، فالاتفاقية سوف  
تطبق.. وعلينا أن نصالح أحوالنا، ونعدل  
مستويات شركائنا لنستطيع المنافسة.







المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ندوة

# وبدا عصر الجات منذ ٤٨ يوما

... ولا تزال مع قضية الجات .. ففي الأسابيع الثلاثة الماضية استعرضنا ثلاث دراسات من ثلاث زوايا مختلفة لتأثير هذه الاتفاقيات الجديدة التي تشكل نظاما اقتصاديا حاكما وحازما للعلاقات الدولية، ستكون فيه الولاية والكلمة الفصل لثلاث منظمات عالمية هي: منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد، وكان استعراضنا لهذه الدراسات هو التعرف على كيفية تعظيم الفائدة وتقليل الخسائر. غير أن السؤال الذي راودنا وغيرنا.. وتردد كثيرًا كان عن نظامنا الاقتصادي المتمثل في مجموعة من المؤسسات والجهات المختلفة وهل هو في ضوء تغير وتطور النظام العالمي، قادر على التعامل مع هذه المستجدات ومواجهة الأخطار القادمة مع الجات؟ اجابة عن هذا السؤال تأتي هذه الدراسة التي أعدها السفير فاروق حلمي مدير إدارة

التعاون الدولي في وزارة الخارجية وهي، وهناتزايد أهميتها ليست مجرد رؤية شخصية له، وإنما حصاد ونتيجة دراسة علمية موضوعية ميدانية قام بها فريق خبراء دوليين في إطار مشروع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بهدف إقامة آلية لدعم الانتاجية والجودة وبحوث التطوير، وآلية أخرى لتنمية التجارة والاستثمار والسياحة في مصر على غرار الآليات الناجحة في دول النمرور الآسيوية. وقد استغرق إعداد هذا البرنامج طوال العام الماضي (١٩٩٤) تغلغل زيارات لمواقع عديدة ولقاءات مع وزراء ومسؤولين مصريين.. وانتهى الى ان النظام المؤسسي في المجال الاقتصادي، الصناعي، الانتاجي، العلمي، التجاري، ليس على المستوى المطلوب والملائم للمستقبل.. وان عملية إصلاحه ستصادف عقبات وعثرات وتحتاج الى وقت طويل، ومن ثم

فإن المطلوب الآن وفهرا انشاء نظام مواز جديد من مجموعة آليات تشارك فيها الحكومة، والقطاع الخاص وتعنى بمصادر تمويل منفصلة. وذلك لمواجهة المطلوب في عصر الجات الذي بدأ منذ ٤٨ يوما.. ومع اننا.. مثل الدول النامية، نأخذ عشر سنوات سماحا قبل ان تطبق علينا تماما وتتساقط كل الحواجز امام كل أنواع التصدير والاستيراد... فإن هذا، بداية، لن يؤجل لينفذ دفعة واحدة وإنما بالتدريج فضلا عن ان اعداد المؤسسات والكوادر اللازمة يستغرق وقتا، ومن هنا يتحتم البدء فورا. وفي شهر مارس القادم ستعقد ندوة لمناقشة كيفية التنفيذ وتعديلها الآن مجموعة عمل برئاسة الدكتور عاطف عبيد وزير التنمية الادارية وسيشارك فيها الوزراء وممثلو الحكومة والقطاع الخاص.. وستكون الأفكار الأساسية التي ستناقشها الندوة هي ما سنعرضه الآن:





المصدر: الإحصاء ٢٠١٢

التاريخ: ١٧ / ٢ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الأخطار القادمة مع البات: هل نواجهها بالمؤسسات الحالية أم نحتاج لغيرها؟ هيكمل مقترح لنظام مؤسسي جديد يلائم المتغيرات العالمية

ان دراسة فاروق حلمي تبدأ بدراسة أهمية الإصلاح المؤسسي في مواجهة التحديات الراهنة وتحقيق الانطلاقة الاقتصادية .. فيعدد مجموعة من الأسباب والملاحظات:

● أولاً : جسامة التحديات تقتضى المسارعة بإصلاح مؤسسي فعال :

١ - لقد تمكنت مصر خلال السنوات الأخيرة من تحقيق إنجازات ايجابية في مجال التكيف الهيكلي ، وذلك من حيث تحرير الاسعار واستقرار سعر الصرف وخفض عجز الموازنة العامة وتخفيض معدلات التضخم وخلق احتياطي كبير من النقد الاجنبي، وكذا من حيث البدء في برامج فعلية لتحرير التجارة وخصخصة قطاع الاعمال العام وتشجيع تنمية القطاع الخاص .. وكل ذلك يوفر الاساس والارضية الملائمة للإصلاح الاقتصادي.

٢ - إلا ان ماتحقق من انجازات ليس كافيا وحده لتمكين مصر من بدء تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المرجوة، اذ مازال هناك العديد من المشاكل المترتبة على مخلفات الماضي تعوق قدرة مصر على الانطلاق والنمو. فقد كشفت التقارير المقدمة من كل من المنظمات الصناعية والتجارية المصرية والمؤسسات الدولية الى مؤتمر تنمية القطاع الخاص - الذي عقد في أكتوبر ١٩٩٤ تحت رعاية كل من الحكومة المصرية والبنك الدولي والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ووكالة المعونة الأمريكية - عن ان الاقتصاد المصرى يواجه تحديات ضخمة خلال السنوات العشر الأخيرة تتمثل في:

- تناقص القيمة الحقيقية للأجور ومتوسط دخل الفرد السنوى ، وتناقص معدلات الاسعار.

- عدم كفاية معدلات الاستثمار لاستيعاب الاعداد المضافة الى القوى الصالحة للعمل والمقدرة بنصف مليون شخص كل عام ، وعدم كفاية معدلات اعادة الاستثمار وتجديد المعدات فى المشروعات، ويزيد من حدة ذلك تراجع استثمارات قطاع الاعمال العام فى اطار سياسة الخصخصة وعدم قيام القطاع الخاص بملء الفراغ.

- تزايد معدلات البطالة الحقيقية التى يقدرها البنك الدولى بـ ١٧.٥ ٪ وتوقع استمرار ارتفاعها نتيجة عدم كفاية معدلات الاستثمار، هذا بخلاف استمرار المعدلات المرتفعة للبطالة المقنعة.

- انخفاض مستوى الانتاجية ، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الاسواق الدولية، وتناقص مطرد فى ارقام الصادرات على مدى السنوات الثلاث الأخيرة.

- انخفاض نسبة القيمة المضافة المحققة من الصناعة نتيجة للاعتماد على التكنولوجيا المستوردة وضالة الاتفاق على بحوث التطوير . وكذا نتيجة لتأخر حالة الصناعات المغذية ، وضعف الصلات المباشرة بالاسواق الدولية مما يجعل اطرافا خارجية تستفيد بالقيمة المضافة.







الأمم المتحدة

المصدر :

١٧ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويزيد من جسامه هذه التحديات ، الأخطار القادمة في غضون سنوات معدودة نتيجة اتفاقيات الجبات وتحرير التجارة العالمية التي تهدد صناعتنا واقتصادنا مالم تسارع برفع الانتاجية وزيادة القدرة التنافسية للانتاج المصري ، حيث ستتعاظم المنافسة أمام صادراتنا في الاسواق الخارجية بعد الغاء القيود امام دول يتميز انتاجها عن الانتاج المصري جودة وسعرا ، كما ستكون سوقنا مفتوحة لمنتجات اجنبية أجود وأرخص لا تستطيع مصانعنا منافستها ، مما قد يؤدي بها الى التوقف بل اننا سنضطر لمواجهة هذا الوضع الاخير خلال السنوات القليلة القادمة قبل انتهاء مهلة السنوات العشر التي حددتها اتفاقية الجات ، نتيجة قيام مصر بازالة القيود على الواردات والتخفيض التدريجي والمطرد للرسوم الجمركية.

٣ - انتهى مؤتمر تنمية القطاع الخاص ، في اكتوبر ١٩٩٤ الى التوصية بمجموعة من الاصلاحات التي تستهدف خلق مناخ موات خاصة في مجالات : استقرار السياسات الاقتصادية واستمراريتها - الانظمة القانونية والادارية والقضائية - التمويل والانظمة التمويلية الوسيطة - الضرائب - الموارد البشرية . وتسعى مجموعة عمل الآن الى اعداد مشروعات القوانين والقرارات اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات.

٤ - وبافتراض انه سوف يتم بالفعل خلق مثل هذا المناخ المشجع ، فان ذلك لن يكون كافيا وحده ايضا لتمكيننا من الانطلاق ودفع عجلة النمو . اذ ان الامر يعتمد على مدى قدرة الآليات والاجهزة القائمة على تحقيق ذلك.

٥ - تقتضى التحديات الضخمة التي تواجه مصر في المرحلة الحالية تعاوننا مكثفا ومنظما بين الحكومة والقطاع الخاص - بل والمجتمع المصري كله . يستهدف التركيز على تحقيق زيادات مؤثرة في معدلات الاستثمار الوطنى والاجنبى . وتشجيع اقامة الصناعات التصديرية ، ودعم الانتاجية ورفع مستوى جودة الانتاج والخدمات والترويج الفعال للصادرات المصرية في الاسواق الدولية.

٦ - الا ان التساؤل يظل بعد ذلك : كيف نحقق هذه الاهداف - كيف نبدا ومن أين - وماهى الوسائل التي يمكننا اتباعها لتحقيق ذلك - وهل يمكن للأطر المؤسسية القائمة باوضاعها الحالية ان تؤدي المهام المطلوبة لمواجهة التحديات وبدء الانطلاق ام انها تحتاج الى تعديل يضمن حشدا افضل للطاقات واستخداما امثل للموارد والقدرات ؟ ويجدر بنا في هذا المجال ان نستفيد من التجارب الناجحة للآخرين وان نقننى او نقنيس منها ما يصلح لظروفنا خاصة ان التعثر الذى تعكسه الحقائق المتقدمة يدل على ان الآليات والاجهزة القائمة غير قادرة على تحقيق تقدم.

● ثانيا - الدروس المستفادة من التجارب الناجحة لدول أخرى :

٧ - تفيد تجارب النمر الاسيوية وغيرها من دول الشرق الاقصى بانها قد استطاعت تحقيق الطفرة الاقتصادية الهائلة التي حدثت في فترة زمنية وجيزة نتيجة مجموعة من العوامل أهمها : اهتمامها بالعنصر البشرى وتنمية مهاراته وقدراته ( تقوم سنغافورة بتدريب ٤٠٠ ألف مواطن سنويا بما يعادل ربع القوى العاملة وبذلك يعاد تدريب الفرد كل اربع سنوات لرفع مستواه ) وكذا قيامها بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورعايتها عن طريق توفير مراكز التدريب على التكنولوجيا المتقدمة والربط بينها وبين مراكز البحث العلمى ، والسعى للتواصل لرفع مستوى جودة المنتجات والخدمات ، والتركيز على الصناعات المقامة من اجل التصدير ، وفتح الباب على مصراعيه لزيادة الاستثمار سواء من حيث التشريعات او الاجراءات او الانظمة المالية والضريبية والقضائية.

٨ - ولم تتمكن دول الشرق الاقصى من تحقيق هذه الانجازات الا عن طريق ما انتهجته من اصلاح مؤسسى وما اقامته من آليات لدعم الانتاجية والجودة وبحوث التطوير من ناحية ولتنمية التجارة والترويج للاستثمار والسياحة من ناحية أخرى ، فقلد انشأت تلك الدول جميعها مؤسسات عالية التنظيم تجمع في مجلس ادارتها كلا من الحكومة والمنظمات التجارية والصناعية وممثلى مجتمع الاعمال ، حيث يشتركون معا في وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات الاقتصادية وخطط العمل فى الميادين المذكورة ، فى ضوء ما يقدمه الجهاز الذى يعمل تحت توجيههم من توصيات ، بالإضافة لقيام هذا الجهاز نفسه بتنفيذ خطط للصادرات والاستثمار والسياحة خارجيا عن طريق المكاتب التجارية والسياحية التى تتبع تلك المؤسسات فى الخارج.







المصدر : ..... **الأسبوع**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١٢ فبراير ١٩٩٥

٩ - وهذه المؤسسات ليست هي بالتنظيمات الحكومية او تنظيمات القطاع الخاص، وانما هي اجهزة مستقلة قامت على اساس مساندة من الحكومة ، ومشاركة فعالة من المجتمع ، وفي مقدمته مفكروه وعلماءه وشخصياته العامة ورجال اعماله . ولقد وقرت الدولة لتلك المؤسسات تمويلا ضخما ومنظما يمكنها من الاضطلاع بمسئولياتها، واستقطاب افضل الخبرات للعمل بها بمرتبات عالية ويعقود شخصية، وتمارس هذه الآليات عملها بعقلية واسلوب القطاع الخاص مبتعدة بذلك عن اى شعبة للبيروقراطية، كما أنها قدر إيرادات مقابل الخدمات التي تؤديها تضاف الى ميزانيتها وتمكنها من توسيع نطاق نشاطها والارتقاء بمستواها.

١٠ - ولقد تمكنت دول الشرق الأقصى بذلك من تحقيق العديد من النتائج الحاسمة، فلقد ادى الاشتراك الحقيقي والمقنن بين الحكومة ومجتمع الاعمال في رسم وتنفيذ السياسات الى تحفيز القطاع الخاص على توسيع نطاق استثماراته ، وادى اشراك رؤساء المنظمات والاتحادات الصناعية والتجارية في مجلس ادارة المؤسسة الام الى القضاء على التنافس الضار القائم بينها. واستمرار كل منها في اداء مهمته الاصلية مع التنسيق الكامل بين انشطتها وتعاونها مع المنظمة الام لتحقيق الاهداف دونما ازدواجية او تضارب. كما ادى اعفاء الادارات الحكومية من الوظائف التي اوكلت الى المؤسسات المستقلة المقامة الى تخفيف الاعباء عن الحكومة وتفرغها لاداء مهامها، واضطلاع كل من الحكومة والمؤسسات باداء مسئولياته بكفاءة أعلى .

١١ - ورغم انتقال عدد من الوظائف من الحكومة الى الآليات المذكورة ،

فان الحكومات في تلك الدول تستمر في القيام بدور هام ومؤثر في عملية التنمية من خلال استصدار القوانين والقرارات المتصلة بالسياسات الصناعية والتجارية والاقتصادية الاخرى التي توصى بها مجالس ادارة المؤسسات المستقلة ومراجعتها ، وتوفير وتحديد البنية الاساسية والخدمات التي تزيد من قدرة الصناعة على ان تصبح اكثر منافسة، ومساندة برامج التنمية المتواصلة للانتاجية وتحسين جودة الانتاج، وتشجيع الابتكار والاختراع وتسهيل نقل التكنولوجيا وبناء تكنولوجيا وطنية متطورة. هذا الى جانب اضطلاعها في مجال التجارة بالتفاوض مع الحكومات الاجنبية، والسعى لحماية حقوق الدولة وتنفيذ التزاماتها في الاتفاقيات الدولية وتطبيق السياسات التجارية واللوائح الخاصة بتراخيص الاستيراد والتصدير وشهادات المنشأ وتعميم المعلومات ذات الصلة بالتجارة الخارجية على مجتمع الاعمال وتنظيماته وما الى ذلك.

١٢ - قد يذهب البعض الى القول بان النظم التي طبقت في النمرور الآسيوية قد لا تناسب مصر لاختلاف ظروفها واوضاعها الا انه يرد على ذلك بان الكثير من تلك الدول كان يمر بظروف مشابهة لظروف مصر الحالية وان الانظمة المطبقة بها واشكال الآليات التي اعتمدت عليها في المسارعة بعملية التنمية قد اختلفت وفقا لوضع كل بلد واحتياجاته ، ورغم هذه الاختلافات فان القاسم المشترك الاعظم الذي يجمع بينها جميعا هو سعيها لتحقيق اهداف مماثلة «صناعات صغيرة» انتاج من اجل التصدير - دعم الانتاجية والجودة - ترويج علمي منظم للاستثمار والصادرات... وكذا وجود نفس مؤسسات تنمية الانتاجية والتجارة في كل بلد رغم اختلاف اشكالها او تكوينها ، ومن ثم فان هذه الاطر المؤسسية التي اثبتت نجاحها وساعدت على النمو السريع في جميع هذه الدول، انما هي تصلح ايضا لمصر بشرط ان يتم «تصميم» تلك المؤسسات على اساس يراعى اختلاف الاوضاع والاحتياجات المصرية.

١٣ - يزيد من تأكيد حاجة مصر لاقامة آليات مماثلة ان اصلاح الجهاز الاداري في مصر قضية ليست يسيرة وسوف يستغرق سنوات طويلة، ولا تسمح التحديات التي تواجه مصر بالانتظار، وانما لابد من المبادرة بانتهاج اساليب جذرية وفعالة تتمثل في اسناد بعض الوظائف الى المؤسسات المستقلة المقترحة.

● ثالثا - الآليات المقترحة اقامتها في مصر:

١٤ - بناء على اتفاق بين الحكومة المصرية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP تم طوال عام ١٩٩٤ تنفيذ مشروع لدراسة اقامة آليات مماثلة لتلك المقامة بنجاح في دول الشرق الأقصى مع مواجعتها لوضع مصر واحتياجاتها وقد تم استقدام خبراء ممن شاركوا في اقامة تلك الآليات في الشرق الأقصى . حيث قاموا بدراسة القطاعات والأنشطة الاقتصادية





المصدر : الأهرام

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥ فبراير

المختلفة، وتنسب كافة الأجهزة والهيئات المصرية الحكومية والمدير الحكومية العاملة في ميادين الانتاجية والجودة والبحث العلمى والتجارة والاستثمار والسياحة، لتقييم مدى كفاءة ادائها وتحديد مواطن القوة والضعف فيها.

١٥ - أسفر المشروع عن اعداد تقرير ضمنه الخبراء نتائج براساتهم. وقد اوصى التقرير بضرورة تركيز الجهود على محورين رئيسيين من اجل دعم الانتاجية على مختلف المستويات:

أ. تنفيذ برامج مساندة من قبل الحكومة للمساعدة على تحقيق قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادى، وتأكيد التوجه التصديرى للاقتصاد المصرى وضمان تواصل النمو الاقتصادى.

ب. خلق الاطر المؤسسية القادرة بالفعل على تنفيذ ذلك.

١٦ - ولقد اعرب الخبراء عن اعتقادهم بأن البرامج المقترحة تنفيذها بمساندة الحكومة ينبغي ان تنصب على المجالات التالية:

- تشجيع التصدير بما يتضمنه من انتاج أنظمة جديدة للالتزام بالمعايير الدولية

- تنمية الصناعات الصغيرة.

- تنمية الصناعات المغذية.

- تدريب وتنمية الموارد البشرية

- انتاج تكنولوجيا جديدة ملائمة.

- الاهتمام بتصميم المنتجات وبحوث التطوير.

وقد اقترح الخبراء عددا من الاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة المدى الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف.

١٧ - ولتنفيذ هذه البرامج اعرب الخبراء عن ايمانهم بضرورة وجود اطر مؤسسية فعالة وقادرة وجمعت مقترحاتهم مابين اصلاح وتدعيم بعض الأجهزة القائمة، وبين خلق اليات وأجهزة جديدة تستوعب ما يصلح من اصول وموارد بعض المؤسسات القديمة التى رأوا ضرورة ادماجها فى الجديدة. ولقد تبين للخبراء من فحصهم للأجهزة القائمة انه يكتنفها صعوبات جسيمة تعوق قدرتها على تنفيذ السياسات المرجوة من بينها:

- نسبة عالية من العمالة الزائدة، وشيوع البيروقراطية وضعف الحافز والروح المعنوية نتيجة ضالة المرتبات.

- عدم وجود تناسب بين الخبرات المتوافرة وبين احتياجات السوق خاصة بالنسبة للتسويق فى الخارج

- قدم المعدات وعدم مسايرتها للتقدم التكنولوجى، وضعف الخبرة الفنية بالتالى لدى العاملين.

- عدم توافر التمويل الكافى لاداء الأنشطة.

- عدم توافر الثقة لدى قطاعى الاعمال الخاص والعام فى قدرات هذه الأجهزة، وعزوفهما عن استخدام خدماتها على اساس تجارى.

١٨ - وفى ظل هذه المعطيات انتهى التقرير الى حتمية اقامة اليتين جديتين مستقلتين على المستوى القومى، تكونان على غرار الليات القائمة فى الشرق الاقصى، ولكنهما تختلفان فى تكوينهما واغراضهما بما يلائم الظروف المصرية ويحكم انشاء هاتين اليتين المبادئ العامة التالية:

- ان البرامج والأنشطة التى يقترح اضطلاعهما بها مبنية على اساس احتياجات الاقتصاد المصرى، ليس فقط من وجهة نظر واضعى التقرير وإنما فى رأى الخبراء المصريين وقيادات القطاعات الاقتصادية ذاتها.

- ضرورة الاستفادة من الليات القائمة ما امكن. باستثناء تلك التى اثبتت عجزا كاملا عن تحقيق الاغراض. وقيام المنظمتين الام الجديتين بتسهيل عمليات التخطيط والتنسيق لأنشطة الأجهزة القديمة الصالحة بعد تطويرها وسد النقص ببرامج اضافة مكملة.

- استقلال اليتين الجديتين وممارستهما للأنشطة المرسومة خارج اطار الجهاز الحكومى الذى يحتاج اصلاحه الى وقت طويل وتقاضى العاملين بهما - بعلوم شخصية - لمرتبات تفوق مرتبات القطاع الخاص ضمانا لتوظيف افضل الخبرات وتوفيرا للحافز.

- اضطلاع المؤسستين ببعض المهام التى ينبغى أصلا ان يقوم بها القطاع الخاص، وذلك الى حين توافر القدرة لديه لتوليها.

- تكوين مجالس ادارة المؤسستين على اساس مبدعى تحقيق المشاركة الكاملة والحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص. ومنح القطاع الخاص دورا قايما فى النشاط الاقتصادى.





المصدر : ..... الأمانة العامة

١٧ شهر ربيع الأول ١٩٩٥

التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• اشترك رؤساء التنظيمات الصناعية والتجارية والمهنية القائمة في ادارة المؤسسات بما يقوى «اشراك» اللازمة على المستوى القومي ، ويضمن التزام تلك التنظيمات في ادائها لانشطتها بالاستراتيجيات التي يتم الاتفاق عليها على مستوى المنظمة الام.

• قيام الحكومة بضمان توفير مورد مالى منتظم للليتين الجديتين لتمكينهما من اداء مهامهما. يضاف الى ما تقدم من عائد مقابل الخدمات التي تقدمانها وبمرور الوقت وازدياد قدرتهما على اجادة تلك الخدمات

فانهما تصبحان معتمدتين على انفسهما في التمويل.

• أهمية مشاركة الدول والهيئات الدولية المانحة في مرحلة انشاء المؤسسات.

• أهمية الاستعانة بخبرات اجنبية لتدريب العناصر المختارة للعمل في الليتين. وقد اعربت المؤسسات المناظرة في هونج كونج وسنغافورة عن استعدادها للمعاونة في انشاء الآليات الجديدة في مصر وتدريب اعضائها.

١٩ - ولضمان التنسيق بين الليتين المقترحتين ، اوصى التقرير بانشاء المجلس الاعلى للتنمية الاقتصادية

• يكون برئاسة رئيس الوزراء ، وعضوية اعضاء من مجلسي ادارة المؤسسات الاخرين العاملين في مجال الانتاجية والجودة وبحوث التطوير، وفي مجال تنمية التجارة والاستثمار والسياحة.

• يتولى المجلس بالإضافة للتنسيق بين الاستراتيجيات ، وبرامج العمل في الميادين المذكورة توجيه مساعدات التنمية المقدمة من الدول والهيئات الدولية المانحة وفقا للأولويات التي يتم الاتفاق المشترك عليها مما من شأنه تفادي ما يحدث من تجزؤ وتكرار وازدواجية وتحقيق الاستخدام الامثل للمساعدات.

٢٠ - فيما يلي نبذة موجزة عن الليتين المقترحتين، وتكوينهما وانشطتهما:

### مجلس الانتاجية والجودة وبحوث التطوير

• يختص بدعم الانتاجية في مختلف الميادين الصناعية والزراعية والخدمية وتحسين جودة الانتاج ونقل التكنولوجيا وتطوير البحث العلمى - موجهها جهوده الى مستويات ثلاثة:

• مستوى السياسات : عن طريق تقديم التوصيات الى الحكومة بشأن توفير المناخ وتدعيم وخلق الآليات التي تحتاجها تنمية الانتاجية.

• مستوى الصناعة: عن طريق تحديد المشاكل المعوقة للنمو، واعداد استراتيجيات لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية.

• مستوى المشروع: عن طريق توفير المساندة الفنية للمشروع وتدريب القوى العاملة فيه من عمال ومديرين .

• ويتكون المجلس من مجلس ادارة يرأسه احد نواب رئيس الوزراء ويضم عددا من الوزراء المعنيين ورؤساء المنظمات الصناعية والتجارية وممثلين لقطاعي الاعمال العام والخاص وميادين الادارة والقوى العاملة والمهنية

والحرفية والاكاديميين. ويشمل المجلس ادارات للبحوث - وتخطيط السياسات - ونقل التكنولوجيا - وتقديم الاستشارات - والتدريب - والجودة

المتكاملة كما يتبع المجلس «مراكز اقليمية للانتاجية» تقوم بالتنفيذ الفعلى لبرامج دعم الانتاجية والادارة والجودة ، وتقديم الاستشارات والتدريب

للمشروعات ، ويتولى المجلس ايضا توجيه المراكز والمعاهد والهيئات الاخرى المعنية والتنسيق بينها.

### مجلس تنمية التجارة والاستثمار والسياحة

• وهو ذو التوجه الخارجى ويختص باستكشاف الاسواق الدولية الملائمة لتصدير المنتجات المصرية واحتياجاتها واجتذاب الاستثمارات الاجنبية وتنشيط السياحة الى مصر والقيام بالدعاية اللازمة لدعم صورة مصر في

الخارج وترويج منتجاتها وابرازها كمركز ملائم للاستثمار والسياحة. كما يقوم بتنظيم عقد المعارض فى الداخل والخارج والاشتراك فى المعارض الدولية. ويتولى تنفيذ برامج فى الداخل لتعميم المعلومات التجارية

والتعريف بالاسواق المستهدفة ومتطلباتها.







المصدر : الأمانة العامة

١٢ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- ويتكون المجلس من مجلس إدارة برئاسة أحد نواب رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء المعنيين ورؤساء المنظمات الصناعية والتجارية وممثلي قطاعي الأعمال العام والخاص وممثلين لقطاعات النقل البحري والجوى والبنوك وسوق المال. وينطوي المجلس على إدارات رئيسية لتخطيط السياسات. ولعمليات تنمية الأسواق. وللإشراف على المكاتب التجارية والسياحية في الخارج - ولإقامة للمعارض والمؤتمرات الدولية في الداخل كما يضم أقساما للمعلومات والبحوث والمطبوعات والمعارض وغيرها.

٢١- يعتزم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP تقديم ومناقشة التقرير الخاص بهذه الإصلاحات المؤسسية في اجتماع يتم الدعوة لعقده على مستوى عال في آخر مارس القادم ويشارك فيه رؤساء مجلسي الانتاجية والتجارة في هونغ كونج ، وخبراء من المركز الرئيسي للبرنامج الإنمائي في نيويورك.

#### الخلاصة

٢٢- لقد كثر الحديث عن الأهداف وكثر عقد المؤتمرات والندوات التي تنتهي يوميا تقريبا بإصدار توصيات وتكرار ترديد نفس الأهداف، ولقد أصبحت الأهداف الآن واضحة تماما ، وأن الأوان لأدراك أن تحقيق الأهداف لن يتأتى باستخدام نفس الوسائل والآليات القائمة وأن الأمر يقتضي تغييرا جذريا يتلاءم مع جسامه التحديات التي تواجه الوطن ، واستحداث آليات قادرة على التصدي لهذه التحديات والتغلب عليها.

٢٣- لقد طالب السيد رئيس الجمهورية في الاجتماع الذي عقده يوم ١٢ يناير الماضي بتقييم الأداء في مختلف قطاعات الدولة باشتراك المستثمرين في رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، ولكي يتحقق هذا التعاون ويكون فعالا فإنه ينبغي أن يكون في صورة شراكة مقننة ومبنية على أساس تنظيم جيد ومؤثر مماثل للتنظيمات الناجحة في الشرق الأقصى. ولا يكفي أن يكون ذلك في صورة لجنة أو لجان عليا وإنما يجب أن يساند ذلك أجهزة تحشد أعلى الخبرات وقادرة على أداء المهام بصورة أفضل من الإدارات الحكومية.

٢٤- كذلك فقد أبرز السيد رئيس الجمهورية ضرورة زيادة الانتاجية الصناعية والزراعية والتركيز على الصناعات ذات القدرة التصديرية وإحداث نهضة استثمارية من خلال تشجيع رأس المال المصري والأجنبي وإزالة كل العقبات أمامه. وتمثل الآليات المقترحة في مشروع الأمم المتحدة السبيل العملي والابوات التي لاغنى عنها لتحقيق هذه الأهداف مثلما تم في دول الشرق الأقصى.

٢٥- أن قيام مثل هذه الأجهزة المستقلة خارج إطار الجهاز الحكومي ليس بالأمر الجديد في مصر ، فلقد تم ذلك في إنشاء بعض المؤسسات مثل « مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار » و« الصندوق الاجتماعي للتنمية » واثبت كل منهما فعاليتها ويجدر بنا أن نعلمه في المرافق الحيوية للاقتصاد المصري التي يتوقف عليها تحقيق الانطلاقة المنشودة.







المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٨ / ٩ / ٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



طالب رجال الصناعة والمستثمرين من الحكومة بزيادة من الدعم والحماية للصناعة الوطنية الوليدة خلال الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاقية الجات حتى تتمكن هذه الصناعة من المنافسة في السوق المحلي والخارجي مع المنتجات الاجنبية بعد تحرير التجارة والتطبيق الكامل لاتفاقية الجات .

وطالبوا بانضباط الجهاز الحكومي

## رجال الصناعة بعد اتفاقية الجات

# فترة انتقالية لتطبيق الاتفاقية حتى تتمكن الصناعة المحلية من المنافسة انضباط الجهاز المخوّم وتخفيف الأعباء الضريبية والفساء المخطوات الادارية

وخفض تكلفة الانفاق به وتخفيف الأعباء الضريبية والغاء الخطوات الادارية غير المطلوبة والاسراع في اصدار القوانين والقرارات الوزارية التي تحارب الدعم والإغراق الوارد من الخارج .  
كان مجلس الوزراء قد وافق على اتفاقية الجات واجلها للرئيس مبارك لاصدار قرار جمهوري بها واجلتها الى مجلس الشعب :





المصري

المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الاسراع باصدار القوانين والقرارات التي تعارب الدعم والاغراق

تحقيق :

جلال راشد

مشير أبو العلا

محمد المزراوى

واضاف انه في المرحلة الاولى من تطبيق الاتفاقية العشر سنوات الاولى لا يجب ان يخفى علينا ان هناك ترتيبات لاعتبارها فترة انتقالية للدول النامية ومنها مصر لعمل الدعم المباشر للصادرات وتحجيم بعض الواردات بأي اسلوب .

وقال الا ان هناك ترتيبات خاصة لاتفاقية المنسوجات والسلع الزراعية ويجب الاستفادة منها بالكامل بالبحث والمناورة في داخل الاتفاقية .

وقال يجب الاسراع في اصدار القوانين والواردات التي تفلن اعمال لجان محاربة الدعم والاغراق وتحديد اسعار حكومية للواردات مع عدم المغالاة في الاجراءات الاخرى حتى لا تكون عائقا في الصناعة وبالتحديد الرقابة النوعية على جاحات ومستلزمات انتاج المصانع .

وفي ظل الحرية الاقتصادية يجب ان نسوى نور جمعيات حماية المستهلك لتوجد التوازن بين اساليب الحماية من المصانع التي يطالب بها الصناع وصالح المستهلك المصري المطحون .

قال عادل العزبي رئيس شركة السويس الدولية للملابس : « ان الجهات يضع كل منتج اما مستوليته المفترض توافرها من البداية ولكن اقرار اتفاقية الجات ووصولنا في مجال المنافسة العالمية بكل ماتحمله ضراوة وشراسة يؤكد ضرورة تمسك

سيكون اكثر فلا مجال للتراجع الان او تعدد مضار هذا الاتفاق لاتنا اصيحنا جزءا من هذه الاتفاقية ويجب ان نهىء انفسنا على التعامل معها وتطبيع ظروفنا للاستفادة منها .

### حرية اكثر للتجارة

وقال انه لاشك ان اتفاقية الجات تعطي حرية اكثر للتجارة بين الدول وتتفاوت الاستفادة منها حسب كفاءة الدول في تأدية خدماتها وانتاجها . وأوضح انه من المعروف انه في ظل الاتفاقية الحديثة وبثودها فان صادرات وانتاج ايدولة لم يعد اساسه الميزة النسبية فقط ولكن اصبح الميزة التنافسية بالدرجة الاولى ثم الميزة النسبية بعد ذلك .

كما سيتم في ظل اتفاقية الجات تخفيض الرسوم الجمركية على معظم الواردات ورفع أي عوائق عن الواردات بخلاف التعريفة الجمركية ومعاملة الواردات نفس معاملة الانتاج المحلي .

وبذلك سوف تشتد المنافسة وسيكون الاعتماد على خفض التكلفة بقدر الامكان بتخفيض العوادم والاهتمام بالجودة وزيادة الانتاجية . . . . . تمتاز مصر بأن العمالة لديها مازالت اقل تكلفة من العمالة في معظم الدول بخلاف دول بسيطة مثل بنجلاديش والهند واندونيسيا وسريلانكا وبعض دول امريكا الجنوبية والبحر الكاريبي . .

وقال انه من وجهة النظر للصانع المصري والمصير كذلك فان الميزة التنافسية لا تتحقق بالضبط وجودة وخفض تكلفة الانتاج في الوحدة الانتاجية فقط . . . . . ولكن يجب ان تمتد الى جميع مراحل الدولة والجهاز الحكومي فنجاح الانتاجية والصادرات نجاح دولة وليس نجاح مصنع فيجب ان يرشد الاتفاق الحكومي ويكفي الاحتكارات في الخدمات وغيرها وتخلف الاعباء الضريبية وتلغى الخطوات الادارية غير ملائمة .

ويقول مدوح ثابت مكي .. وكيل اتحاد الصناعات ان الاتفاقية عند تطبيقها في مصر .. لاشك انها ستعرض لبعض الآثار السلبية الناتجة عن منافسة دول قوية للمنتجات المصرية في السوق المحلي مما يؤثر على الانتاج والصناعة المحلية . .

وقال ان اتفاقية الجات اصيحت واقفا .. ولذلك يجب على الحكومة ان تحاول تجنب أي سلبيات ستتربط عليها واحمها :

● ازالة كافة العوائق والاعباء التي تقع على المنتج المحلي وان يكون المناخ الذي يعمل فيه هو نفس المناخ الذي يعمل فيه المنتج في الدول المنافسة . . من حيث خفض تكلفة الانتاج اسعار الاراضي .. الضرائب .. اعفاءات التصدير من جانب اخر يجب

على المنتج ان يسعى لتطوير الانتاج والاخذ بالاسباب التكنولوجية . . والالتزام بالمواصفات القياسية حتى نستطيع مواجهة المنافسة العالمية . . وقال ان مصر فعلا .. اتخذت في خطوات اصلاح الاقتصادى مجموعة من الاجراءات والسياسات التي تجعلها تتجاوز ما هو مطلوب منها لاتفاقية الجات . . فقد حققت نجاحا في المجال المالي النقدي . . خاصة في مجال السياسات الخارجية . .

واكد ان المنتج المصري يجب ان يطور نفسه عن طريق رفع جودة منتجاته . . مع خفض التكلفة . . وتطبيق منتج جيد ينافس المنتجات الخارجية .

وبالنسبة للسلع الغذائية والزراعية . . يجب ان تقوم مصر بتطوير التركيب المحصولي بحيث تخصص في السلع التي لا تتعرض للمنافسة الشديدة المتوقعة حدوثها من السلع الزراعية المستوردة من الدول المتقدمة .

وقال ايهاب المسيري عضو مجلس ادارة غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات انه لاشك ان انضمام مصر الى منظمة التجارة الدولية (الجات) منذ فترة طويلة مكسب لمصر لانه كلما تأخرت دولة في الدخول فان التنازلات التي يطلب منها تقديمها لقبول عضويتها في اتفاقية الجات





المصدر : الجمهورية

١٨ فبراير ١٩٩٥

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

المنتج المصري .. المدير المصري ..  
الفنى المصري .. العامل المصري  
بكافة قواعد واصول الجودة .  
نحن وفى مجال تصدير الملابس  
جاهزة من المؤسف فى نفس الوقت  
ان اكثر من ٧٠٪ من المنتج المصري  
خاصة للاسواق الامريكية يعتمد  
الخامات وخاصة الالمشة المستوردة  
من الخارج بنظام السماح المؤقت  
سواء من باكستان او الهند او الصين  
فإذا ما علمنا ان اغلب هذه الصادرات  
تصنع من الالمشة القطنية لابد ان  
يعتبرنا الالم والحزن الشديد لاننا قد  
ترينا منذ الصغر على انا بلد زراعى  
واننا اسواد القطن فى العالم ولكن بكل  
الالم لم نستطع كمصنعى ملابس  
جاهزة الحصول على الالمشة  
المناسبة كطلب المستوردين بالجودة  
والسعر اللذين نحصل عليهما من تلك  
الدول التى تستورد منها بنظام السماح  
المؤقت .. ولعل وصولنا فى دائرة  
اتفاقية الجات يرتفع بمستوى  
المسؤولية الانتاجية الى المستوى  
الصالح لاثبات المقدرات المصرية امام  
الهجمة العالمية الشرسة .

وقال اننى اتشدد وزارة الصناعة  
واتحاد الصناعات والهيئات  
والجمعيات المهتمة بالانتاج بالاتفاق  
جميعا فيما بينها على برامج تدريب  
حقيقى داخل مواقع الانتاج لهدف واحد  
وهو الوصول الى الجودة العالمية  
والتي تتطلب اسواق التصدير والنقطة  
الثانية تخفيف الاعباء على المنتجين  
بقصد التصدير وجميعنا يقر بتنوع  
الاعباء المالية غير المنطقية على  
حلقات الانتاج المختلفة ولطه انكر هنا  
موضوع الدفعة النسبية المفروضة  
على رأس المال للشركات المساهمة  
ونشر مايليد اتخاذ قرار بتعديل هذا  
النق فى القانون ثم لم نسمع شيئاً بعد  
ذلك لم نر خطوات تطبيقية فى هذا  
السير .. لوضاً العالم كله وعمل بنظام  
يسمى ( التالى ريت ) وهو النظام  
الذى يكلل رد انواع معينة من الضريبة  
عند التصدير







المصدر : ..... : المصدر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ١٠ ١٩٩٥

## ماذا بعد « الجات » ؟

بقلم : جلال دويدار

الجات ليس « بعبعا » أو خطرا يهدد بعض الدول دون ضابط أو رابط ولكنه مثل أي عمل جماعي له سلبياته وإيجابياته والشاطر هو الذي يمكنه أن يزيده من مكاسبه على حساب خسائره . ولقد أصبحت مصر بعد موافقة مجلس الوزراء في دائرة « الجات » تلك الآلية المعقدة التي سيتم من خلالها تنظيم حركة التجارة العالمية . هذه الموافقة لن تصبح نهائية إلا بعد إقرار مجلس الشعب للاتفاقية . ويقضى طلب الموافقة وفقا لنص الاتفاقية بأنه ليس من حق النواب مناقشة بنود الاتفاق للاعتراض على بعض بنودها أو اقتراح تعديل بعضها وإنما المطلوب منهم الموافقة أو الرفض لها كما هي بكل بنودها . وعلى كل فإنه ليس أمامنا سوى الموافقة وإلا كان علينا أن نستعد لمواجهة العزلة التجارية والحرمان من حق التجارة الحرة التي تفتح الأسواق تعاملًا وتصديرًا واستيرادًا .

●●●

ومن أجل أن نتمكن من مواجهة ما سوف تفرضه علينا اتفاقية الجات فإنه لا بد من فتح باب المناقشة على كل المستويات لاقتراح الإجراءات الواجبة لمرحلة التطبيق بما يحقق زيادة الفائدة التي تعود على الاقتصاد الوطني وعلى أفراد الشعب مع تقليل أضرار أي آثار جانبية . يقول الخبراء أنه سوف يكون على مصر في ظل « الجات » العمل على مواجهة ثلاث قضايا رئيسية هي :

- الاستعداد لزيادة الدعم الداخلي لفاتورة استيراد المواد الزراعية والغذائية لتمويل الزيادة في أسعارها نتيجة رفع الدول للدعم الذي كانت تقدمه لمنتجاتها .. يدخل في ذلك القمح والذرة والالبان بكل منتجاتها . يتطلب ذلك دراسة الأعباء التي سوف تقرب على هذه الخطوة عند تطبيق « الجات » .

وحتى لا تصبح الزيادة في اعتمادات الدعم للمواد الزراعية الغذائية عبئا ثقيلا وسلبيًا على الموازنة العامة للدولة وعلى مشروعات التنمية فإنه من الواجب إيجاد بدائل غذائية ووسائل ترشيد الاستهلاك وزيادة الإنتاج الغذائي لتحقيق الاكتفاء الذاتي على قدر الامكان .

- والنجاح فيما تقضى به الاتفاقية بالنسبة لفتح الاستيراد ورفع القيود على التجارة مع العالم الخارجي فإنه من الضروري الارتفاع بمستوى الإنتاج وتجويده وخفض التكلفة . ان هذه العوامل من أهم الوسائل للوقوف أمام المنافسة العالمية . الى جانب أهمية الجسم والقوة في مواجهة سياسة الاغراق السلعي التي تقوم بها بعض الدول .

- القضية الثالثة تتعلق بأهمية زيادة صادرات المنتجات الجيدة الصنع باعتبارها خطوة أساسية لضمان التوسع في إقامة المشروعات لزيادة فرص العمل وتحقيق فائض من العملات الحرة - عائد من التصدير - لتمويل احتياجاتنا من المنتجات الأجنبية .





المصدر : ..... الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٥

٣٣٣  
إن مرحلة ما بعد « الجات » تعني أنه لا مكان للكسالى وأصحاب  
الشعارات وإن البقاء على الساحة للأصليين من المنتجين العارفين  
الذين يحرصون على اقتناء كل إمكانيات الإنتاج المتقدم .  
إن تحقيق النصر في معركة « الجات » خلال السنوات القادمة  
واحتواء أخطارها لصالح الاقتصاد الوطني .. يتطلب توافر الحوافز  
التي تشجع الاجادة والابتكار حتى يكون للإنتاج المصري شخصيته  
المميزة والقادرة على المنافسة العالمية جودة وسعرا .





## مصادا التمسح بالدين في تشويه أعمال إسماعيل؟

احمد عبد القدوس

جاءنا من الزميل محمد عبد القدوس تعليقا على ما نشرته لخبير الأدب الأسبوع الماضي وما نشرته الولد على لسان الفخر صلاح السحر يوم الثلاثاء الماضي ما يلي :

١ - إن لسرة الكاتب الراحل والمقت على إعدام النسخ المحرفة من قصة « أنا حرة » وطبع أخرى ببيلة ، لكن اصحاب مكتبة مصر اخلوا بوعودهم وفوجئت الاسرة بنسخ مزورة موجودة في معرض الكتاب الاخير مما دفعا إلى اللجوء إلى القضاء .

٢ - زعم النشور انه قد اخذ موافقتي ضمتيا على إجراء تعديلات في قصة « أنا حرة » وهذا غير صحيح ابدا وهو يعلم قبل غيره ان هذا الامر الخطير يحتاج إلى موافقة صريحة ومكتوبة .

٣ - إن « حشر الدين » في تشويه قصص والدي دفاع خائب لتبرير الجريمة وهو عذر القبح من الذنب ذاته ، من المؤكد ان الاسلام يرفض التزوير وتشويه كتب الادباء والفكرين والنشورين طريق واحد فقط هو الامتناع عن طبع مالا يعجبه من كتب والدي . اما تشويهها فآراء مع غيري عملا غير اخلاقي

٤ - إن حقوق الاسرة المالية المستحقة كان بعضها متاخرا وقد دفعها النشور في محاولة لترضييتنا . فهو لم يمتن علينا بشيء ، لكن تبقى قصة « أنا حرة » التي قلم بتشويهاها وغيرها من قصص والدي فنحن مصممون على وضع حد لهذا العبث الذي لم يسبق له مثيل من قبل . ولعلنا في لخبير الادب ، وكل اقلام الشرفاء في مساعدتنا على التمسك لهذه الجنبية الخطيرة .

محمد عبد القدوس





المصدر :

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٠٢ - ١٩٩٥

## لعودة .. للإنفلاق ! الجات .. انتفاخ على العالم والتمدد انتاجنا الوطنى

● ما كادت الحكومة تعلن موافقتها على انضمام مصر الى اتفاقية التجارة الدولية المعروفة باسم « الجات » ، حتى خرج دعاة الانفلاق والعزلة بصياحهم المعتك .. يقولون ان هذه الاتفاقية ستدمر انتاجنا الوطنى لأن المستورد سيفرق اسواقنا المحلية بجودة عالية وسعر أرخص .. وفي هذه الحالة ستتوقف المصانع عن العمل ويشرد العاملون .

● ويطلب دعاة الانفلاق والعزلة بضرورة التخلأ ، التدابير ، الكلفة لحملية الانتاج المحل الذى أصبح مهددا وبلا مستقبل في ظل تطبيق اتفاقية « الجات » .

### التعليق

● بكل تأكيد .. هؤلاء القوم لا يعيشون زماننا ولا يفهمون طبيعة المتغيرات السريعة التى يشهدها العالم والمتغيرات الأخرى التى يشهدها الآن في انطلاقه السريع الى القرن الحادى والعشرين .. فالعالم أصبح ، كرة صغيرة ، والتطورات التكنولوجية المتلاحقة في عالم الاتصالات والمواصلات أزال الحدود القائمة بين الدول والشعوب وصار من المستحيل ان يعود أى مجتمع للانفلاق مرة أخرى .

● واتفاقية « الجات » ، والتجارة الحرة بين الدول أحد مظاهر المتغيرات المذهلة التى يشهدها ويشهدها العالم حاليا إذ انها تعنى حرية انتقال السلع والبضائع والمنتجات والتكنولوجيا بين الدول دون أدنى عوائق .. وبهذا فمن المتوقع اذا ما نجح تطبيقها ان يصبح العالم منطقة تجارية واحدة حرة لا مكن فيها للجمارك ولا لوسائل الحماية التقليدية .

● ولحسن الحظ بالنسبة لنا ان جاءت اتفاقية « الجات » ، بعد سنوات ناجحة من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى .. بما يتيح لمؤسساتنا الاقتصادية ان تدخل الى مجال المنافسة وهى وانقة في قدراتها الانتاجية بعد ان اعيد صياغة مستوى الاداء في هذه المؤسسات ليعل من قيمة الانتاج والجودة .. بعيدا عن « الدعم » الحكومى واجراءات الحماية التقليدية .. وبالتالي فإن الإصلاح الاقتصادى قد رفع السلع المصرية الى مستوى المنافسة العالمية .

● وإذا كان من مخاطر « الجات » ، الحقيقية فتح اسواقنا امام المنافسة الحرة للسلع والبضائع المستورد فإن من ايجابياتها الكبرى فتح الاسواق العالمية امام المنتج المصرى الجيد والمتميز .

● على الجانب الآخر فإن « الجات » ستؤدى الى وفرة كبيرة من السلع العالمية الرخيصة في السوق المصرية وبالتالي تساهم في خفض الاسعار طبقا لنظرية العرض والطلب .. وفي مقابل ذلك سيصبح على مؤسساتنا الانتاجية العمل بكل طاقاتها لانتاج سلع بسعر منخفض وجودة عالية حتى تستطيع ان تواجه السلع المستوردة .. وستكون المنافسة في هذا المجال لصالح المستهلك أولا وأخيرا .

● واستعدادا لتطبيق « الجات » ، أعلنت الحكومة رفع الحظر عن الاستيراد .. فيما عدا ثلاث سلع سوف يتم رفع الحظر عنها تدريجيا .. كما ان التعريفة الجمركية ستكون في اتجاهها للخفض على السلع المستوردة حتى لا تكون التعريفة الجمركية بديلا عن الحظر .

● كما استعدت الحكومة لتطبيق « الجات » ، بالأسلحة التشريعية اللازمة مثل قانون الغش التجارى وقانون منع الاحتكار وقانون مواجهة الاغراق و.. حتى تتوافر بالفعل الحرية الاقتصادية التى هى الفضل الطرق لرفاهية الانسان المصرى .

ولكن - بالطبع - هذا شيء .. وانتظار المنتج المصرى لحملية الدولة الى الأبد كما يريد دعاة الانفلاق والعزلة شيء آخر .







المصدر : ..... **الأهرام المصري**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ..... **٢٢ فبراير ١٩٩٥**

□ في ظل اتفاقية الجات :

## مطلوب إنشاء مكتب عربي لبراءات الاختراع

في الاجتماع الفني لمكاتب براءات الاختراع بمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد صباح اليوم برئاسة الدكتور علي حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمي، دارت المناقشات حول دور هذه المكاتب في ظل اتفاقيات الجات التي سيؤدي تطبيقها إلى ظهور تحديات حقيقية لاقتصاديات الدول النامية .. وتأتي براءات الاختراع لتسد ثغرة في الحائط الضخم الفاصل بين الدول المتقدمة والنامية.

اعلن الدكتور علي حبيش ان مكاتب براءات الاختراع بالدول العربية سوف يقع على عاتقها خلال المرحلة القادمة خاصة بعد تنفيذ اتفاقية الجات دور هام وجوهري في دعم الاقتصاد والتنمية السياسية، لذا يجب على جميع الدول العربية الاستعداد لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة من خلال تطوير مكاتب براءات الاختراع وتزويدها بأحدث الأجهزة العلمية المتطورة.

دول العالم العربي حتى نستطيع ايجاد مكان للمنتج العربي وسط المعركة التنافسية الدولية المقبلة بعد اتفاقية الجات.

ولكى يتم تحقيق ذلك لابد ان يصاحب انشاء المكتب العربي لبراءات الاختراع اهتمام كبير بالتقنيات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك بين مجموعة الدول العربية وفي مقدمتها مشاكل ندرة المياه ونظم توفير استهلاكها وتقنيات الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعية في المناطق الصحراوية وتقنيات الجوانب البيئية في مختلف المجالات والاستخدام الأمثل للطاقة الطبيعية من شمس وحرارة ورياح.

ان معالجة هذه المشاكل - كما يقول رئيس أكاديمية البحث العلمي لابد وان يتم في نطاق الأنظمة الدولية المتعارف عليها بما لا يتعارض مع أعرافنا الدينية والاجتماعية بحيث يتم عمل تقييم موضوعي لقوانين براءات الاختراع المعمول بها حاليا والعمل على التنسيق بينها للوصول الى قانون براءات لاختراع عربي موحد يتناسب مع الظروف الاقتصادية بالمنطقة العربية.

سلامه حربي

وأضاف رئيس أكاديمية البحث العلمي قائلا: ان سعة العصر الذي نعيش فيه هي بالتكتلات الدولية حيث تنتشر مكاتب براءات الاختراع الاقليمية في مجال الملكية الفكرية، ومن بين هذه التكتلات المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع ومكتب الملكية الصناعية في أفريقيا، وأن مواجهة هذه التكتلات تفرض علينا التنسيق والتعاون والعمل بأسرع مايمكن لإنشاء مكتب عربي اقليمي لبراءات الاختراع على غرار المكتب الأوروبي يكون هدفه التنسيق بين مكاتب براءات الاختراع بالدول العربية وتدريب العاملين بها وتبادل الوثائق والمعلومات.

وأكد الدكتور علي حبيش ان انشاء مكتب عربي لبراءات الاختراع يحتوي على مركز توثيق نموذجي وقاعدة بيانات عربية تحتوي على جميع وثائق براءات الاختراع الصادرة في العالم وفي الدول العربية. سوف يخضع الحقوق المادية والأدبية للمخترعين العرب من السرقة والمطو كما يحدث الآن.. وأضاف الدكتور علي حبيش انه يجب على جميع الدول العربية العمل وبشكل سريع على انشاء مصدر موحد للمعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع لتجميع البيانات والوثائق الخاصة بالاختراعات والإعلان عنها واتاحتها للمستثمرين على مستوى





المصدر : الأهرام

٢٠ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

تعليق من مستشار البنك الدولي

## آليات اجتماعية وليست آلية واحدة

كمقدمة لتوظيفها طبقاً لخطة علمية يتفق عليها. ٤ - دراسة خبرات المجتمعات التي كانت معنا (في دائرة التسخلف) ومبقتنا إلى دائرة

التقدم - خصوصاً في آسيا. ٥ - الثاني في عملية الإقتراب من النظام العالمي الجديد بمعطياته وتناجيه السياسية والإقتصادية والاجتماعية، والعمل في ذات الوقت على دراسة أبعاد هذا النظام واليانه. ٦ - يتحدد الهدف النهائي للإصلاح في الإقتصاد على الذات.

ومن ناحية أخرى، فإن الأمر - كما نرى - لا يحتمل الانتظار حتى تتجمع أمامنا الدراسات والبحوث والبيانات والإحصاءات الضرورية والمناسبة لوضع خطط مقبولة وطويلة الأجل لتحقيق هدفنا في الإقتصاد على الذات. ولذلك نقترح عسداً من الإجراءات كبدائية للإصلاح الاجتماعي المنشود:

١ - التركيز إعلامياً وتشريعياً على تكثيف العوائد الاجتماعية لاستخدامات رؤوس الأموال في المشروعات الاستثمارية الخاصة، أو ما يعرف بالبعد الاجتماعي لرأس المال. لقد أصبحت حقيقة مؤكدة أن العامل المتعلم والمدرّب جيداً والذي يلمن على حاضره ومستقبله مالياً وصحياً وأسرياً... يعطي إنتاجاً أفضل من غيره، الأمر الذي ينعكس على القيمة المضافة الكلية إقتصادياً وإجتماعياً.

٢ - اليده في إدخال الشباب في دائرة الضوء السياسية. إن هذه عملية أساسية لترجمة طموحات الشباب ترجمة عملية، كما أنها تعد مقدمة ضرورية لانتقال السلطة بين الأجيال.

٣ - عدم التخلي أو التخلّص من دور الدولة كمؤسسة قاندة في عمليات تخطيط التنمية وتحديد أهدافها ومناجاة التنفيذ وتحسين الأداء. ويعني ذلك بناء جسور قوية بين أجهزة الدولة من جهة والمستثمرين من جهة أخرى بهدف محدد هو تلبية مصالح الغالبية العظمى من الناس تدعيمها للإستقرار الإجتماعي.

٤ - تعظيم الأدوار الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني من خلال الاستثمار الإنتاجي لأموالها.

٥ - الكشف الذاتي والمستحضر للتأديج القوية من أفراد المجتمع خصوصاً في الحالات الإبداعية والعلمية والإنتاجية. إننا لا نرغم تقديم توصية تفصيلية بها على كل أمراءنا الإجتماعية، ولكنها مجرد محاولة على الطريق نحو تنمية اجتماعية إقتصادية متوازنة.

٦ - عبيد الزمباب إبراهيم أسساز علم الإجتماع ومستشار البنك الدولي في لندن.

الاستيعاب للمأوى نشرت صفحة موارد وتنمية رؤية مفاهيمها ضرورة استحداث آلية اجتماعية جديدة وموسومة لمواجهة المتغيرات التجارية العالمية خاصة تلك

الناتجة عن إنشاقية الزراعة. في إطار إتفاقية الجات والتي من شأنها رفع الدعم عن السلع الزراعية عالمياً وبالتالي ارتفاع أسعار الغذاء في مصر بالنظر لكونها بلداً مستوردة صافية للغذاء. ومن ثم فإن تلك الحقائق توجب توسيع إطار السياسات الاجتماعية الحالية والتي تقتصر فقط على مواجهة سبلتسيات برنامج الإصلاح الإقتصادي. وفي هذا الإطار فقد تلقينا تطبيقاً من أحد الأساتذة المتخصصين وهو يعمل كمستشار بالبنك الدولي يؤكد فيه على ضرورة وضع برنامج للإصلاح الإجتماعي يتواءم مع برنامج الإصلاح الإقتصادي القائم السيد... المشرف على صفحة موارد وتنمية بمناسبة ما نشر في صفحتكم بتاريخ ١٤/٢/١٩٩٥ تحت عنوان: للحوار الآلية اجتماعية لمواجهة المتغيرات التجارية العالمية. أرجو للتفضل بنشر رؤيتي - مساهمة ملى في هذا الحوار - إذا رأيتم مناسبة للنشر ترتبط بالمتغيرات الاجتماعية في نشأتها وتطورها وحتى استقرارها لتصبح جزءاً من التسبيح الاجتماعي. يمرأجل متعددة ومعقدة، كما تستغرق وقتاً طويلاً. وتتفاوت التعقيدات وطول الوقت المستغرق من مجتمع إلى آخر (حسب درجة التقبل الاجتماعي، وحسب جدوى السياسات المخططة والمنفذة، ومدى ارتباطها بمصالح الغالبية العظمى من أفراد المجتمع) ومن هنا كانت دعوتنا - ولا زالت - لوضع برنامج للإصلاح الاجتماعي يتواءم مع برنامج الإصلاح الإقتصادي القائم. وترتكز أسس برنامج الإصلاح الاجتماعي على عدة مبادئ، أهمها في اعتقادنا:

١ - الكشف عن الملامح والسمات الإيجابية والسلبية في شخصية الإنسان المصري، وهذا الكشف ليس جديداً حيث توجد لدينا في الأقسام المتخصصة بجامعاتنا ومراكز بحوثنا عشرات البحوث والدراسات الجادة حول هذه المسألة.

٢ - التعرف التعميلي (والوضوحي) على مشروعات وبرامج التنمية في مصر الحديثة (مشروع محمد علي - مشروع جيمال عبد الباقى - المشروع المعاصر) ودراسة آثار وأجزاء المقاربات بينها، واستخلاص الدروس المستفادة من كل منها. وهذا أيضاً ليس جديداً حيث تكتظ مكتباتنا ورؤوس خبرائنا بعلوميات جادة حول هذه الموضوعات.

٣ - الإحصاء الدقيق (والموضوعي أيضاً) لمواردنا الإقتصادية والجشيرة المتاحة





المصدر: ...

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ فبراير ١٩٩٥

## عادل حمودة

# خُتَان نجيب محفوظ وإحسان عبد القدوس ويوسف إدريس في الفجالة!

بلاختصار يحتل هذا الزائر  
الغامض حياة المبدع حتى  
يصبح هو صاحب هذه  
الحياة .

والإبداع تعب عن الموهبة .. والموهبة  
ليست ورقة ينصيب .. وليست قبعة حاوي  
تخرج منها المنديل الملونة .. وليست سلعة  
كاملة الدسم نحصل عليها من القرب ، سوهر  
ملوحت ، .. إنها مشي مسفر على سطح من  
الكبريت المشتعل .. رحم نشط للصبر  
والعفانة والام .. ومن هذا الردم يخرن  
الشعر ، والفيلم ، والذنب ، والنوتة  
الموسيقية .. كل حرف مكتوب بالطلق ..  
بالتوتر .. كل عمل ينتهي ، بشيط ، جزء من  
الاعصاب .. فلا ولادة بلا اشتعل .. أو  
احتراق .

الإبداع مثل الحب .  
زائر غامض يدق الباب  
دون استئذان .. يأتي  
هجاء .. لا يندرك  
تليفونيا .. لا يرسل إشارة  
برق قبل أن ينفجر  
راعدا .. أو ينهمر مطرا ..  
تجده جالسا على رصيف  
القلب .. ثم قبل أن  
تسأله : من أنت .. أو  
تتعرف على ملامحه ،  
يتروك ويقفز سباحا في  
الدم ، ويحتل الأطراف ،  
ويسيطر على العقل ..  
ثم .. يضع ساقا فوق ساق  
ويدخن سيجارة وزاء  
سيجارة ، وينفث الدخان  
في وجهك وهو يعطى  
لنفسه الحق في أن يعبت  
بكل ما يخص المبدع ..  
أقلامه .. أوراقه ..  
فراشه .. أحلامه ..  
أحزانه .. ثيابه .. فرشاة  
أسنانه .. وأدوات  
الحلاقة .. ثم يتجرا أكثر  
ويتدخل في حياة المبدع  
الخاصة وشئونه  
العلمية .. فهو الذي يختار  
المرأة التي يحبها  
المبدع .. والحزب  
السياسي الذي ينتمي  
إليه . والمذهب الفني  
الذي يتحمس له ..







المصدر : هوز السوسوف

التاريخ : ٢٠ شهر ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لذلك ذهبتني وذهبتني جرة نشر  
روايات نجيب محفوظ وإحسان عبد القدوس  
ويوسف إدريس في العيث برواياتهم  
والاعتداء عليها وإسقاط تغييرات بالحنف  
وبالإضافة على أصولها .. إن هذه التعديلات  
كما يقول حلمي النمنم في مجلة الهلال - عدد  
فبراير ١٩٩٥ - شملت - حذف بعض الجمل  
لو العبارات وأجزاء من الحوارات - كما تم  
استبدال بعض الكلمات بمواظفات لغوية  
أخرى .

وقد وقع أكثر من ١١٩ تغييرا في رواية  
السلمن والخريف - و٨٨ تغييرا في رواية  
بداية ونهاية - وهما لنجيب محفوظ .. وهذا  
المثال يشير إلى حجم الجريمة أو الفضيحة أو  
المصيبة التي امتدت لتشمل رموز الإبداع  
الأدبي في مصر وأولهم حاصل على جائزة  
نوبل .

إنها عملية - خطن - جرت في سن  
الشيخوخة لنجيب محفوظ - ولجتماني  
إحسان عبد القدوس ويوسف إدريس - بعد  
أن رحلا إلى العالم الآخر - وأصبح لا حول  
لهما ولا قوة .

كيف تجرا النشر وامسك بمشرط وراح  
يقطع ما يراه زائدا - ومثرا للأعصاب !! كيف  
واقته الشجاعة - وهو عريق في النشر ويعرف  
قيمة الكلمة - ليفعل ذلك دون أن تهتز يده أو  
يضطرب ضميره !!

لقد سل الدم ليلوث لجسد وليلاب هؤلاء  
الكتاب .. وسمعتنا الحضارية أيضا .. كيف  
ندعو النفس من شتى بلإح الأرض ليزوروا  
وطنا يمزق لحم الكتاب - ويعتبر ما يكتبونه  
زوائد دودية ؟ .. كيف ندعو رؤوس الأموال

للاستثمار في وطن لا يعرف الفرق بين نجيب  
محفوظ ومكدونالد .. بين إحسان  
عبد القدوس وبيتزا هت .. بين يوسف  
إدريس واكيلس الشيبسي ؟

لا أحد يزور بلدا يطعن الأدباء بالخطوة .  
ويشعل النيران في مؤلفاتهم .. لا أحد يلقي  
أمواله في بلد يظلمه الأنوار . ويستعد  
للمودة إلى الكهف .. لذلك فالجريمة التي  
وقعت ليست فقط جريمة حضارية وإنما هي

جريمة اقتصادية أيضا .

وقد دافع النشر ( وهو في الفجالة قدم  
أحياء النشر في القاهرة ) عن نفسه قائلا :  
« إن الحكيمة لا تخرج عن كونها وأزعا دينيا  
من قبل شقيلى الأكبر سعيد السعير . لكنه  
كأن خطأ . ولم تكن نتمنى أن تصل الأمور إلى  
هذا الحد » - جريدة الوفد ١٤ فبراير ١٩٩٥ .  
والمنز أسوا من الذنب .. فلو أزع الدينى  
لا يعطيه الحق في أن يكتف بكتبا - سرا ودون  
استئذان أصحاب الشأن - لهذا اعتداء على  
الحقوق لا يقره الوازع الدينى .. وكان الأجر  
به - مدام النشر يشمره بالخطيئة - ألا يعيد  
الطبع أصلا .. وإن يقتل عن أربلحه لنشر  
آخر - لا يرى في هذه الروايات جريمة تستحق  
إقامة الحد !

لكن النشر أراد أن يحافظ على أربلحه .  
ويرضى في الوقت نفسه ما يسميه بالقوازع  
الدينى .. وربما كانت عمليات « الخطن »  
التي جرت تزيد من عدد القراء فيكسب النشر  
بذلك الدنيا والآخرة !

لا يهم أن الاعتداء كان ضد روايات نجيب  
محفوظ الذى كان أن يدفع حياته ثمنا لما  
كتب .. ولا يهم أن الاعتداء شمل روايات  
إحسان عبد القدوس ويوسف إدريس بعد أن

أصبحت دار الموتى - عجزين عن الدفاع عما  
صاغته أيديهما !

إن سقوط الثقافة يسبق سقوط النظام في  
المجتمع .. للثقافة تشكل الضمير العلم ..  
والاعتداء عليها خلق لهذا الضمير قبل  
الانهيار .. ولقد ازدهرت مكتبة الإسكندرية  
- وكانت الأغنى كتبا - في الأيام الأولى لحكم  
البعث .. وعندما تخلف هذا الحكم  
وتراجع - وأصبحت مصر على وشك الوقوع  
فريسة في أيدي الرومن - قرر يوليوس قيصر  
إشعل النيران في السلمن الحربية الراسية في  
الميناء . فاحتدت الستة الذهب إلى مخزن  
القمح والكت . وانت عز ١٠٠ ألف مجلد  
وانتهت مكتبة الإسكندرية .

وقبل أن يسيطر القتل على بغداد أحرقوا  
الكتب .. دمروا الثقافة قبل الأرض .. فلا





المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٥

تصرفاتهم .. وجاء النور على يد المبدعين  
والفنانين واصحاب الخيال . ونجوم الجراة  
قبل ان ياتى بالسلاح والفتوحات  
والتكنولوجيا .. فلا رلمية بدون حضارة ..  
ولا حضارة بلا ثقافة .. ولا ثقافة في الظلام ..  
الثقافة نور يبدد الظلام .

واسوا عهود الديمقراطية في الولايات  
المتحدة الامريكية كلن عندما سالت  
المكثوية .. حين اصيب الضمير بورم سرطاني  
اسمه الخوف من الراى الآخر والمكرة  
الببيلة .. ولقد ابداع حريته في كلمة  
مجالاته .. ووجد المبدعون انفسهم يعملون في  
صناعة الاحذية .

لا يمكن تفسير ما يجرى في مصر الان بعيدا  
عن هذا السجل الاسود لتدمير الابداع تهيدا  
لتدمير المجتمع .. لقد بدلوا بالمصادرة .. ثم  
بالحجوم على المبدعين واتهامهم بالكفر  
والإباحتية .. ثم امتدوا إلى سياسة التجويع ..  
فللبدع الذى لا يستجيب لهم يموت جوعا او  
يميش على حد الكفاف .. ثم .. لم يتردوا في  
إطلاق الرصاص واستعمال الاسلحة  
الببيضاء .. وهامم يجرون عمليات ختان  
لهم .. في القبور !

ولن يتوقف الامر عند هذا الحد ..  
فشعارهم ، الإنفلام التلم لو الموت الزؤام ،  
وهو شعار يستوعب السجل الاسود لسحق  
الثقافة الذى يسبق سحق النظم وسحل  
المجتمع .. لكننا لا نستوعب ذلك ولا نزال  
ننظر إلى ما يجرى ببلاهة نأسد عليها .. ولن  
نطق او نتنبه إلا بعد ان تقع الواقعة ..  
وتقوم الساعة ..

يرحمكم الله . ■

مقاومة لشعب احترق إبداعه وتاريخه  
ومصادر معرفته بأسرار الكون .. وقد ادرك  
النازيون هذه الحقيقة فجرموا قراءة بعض  
الكتب والروايات وبواوين الشعر التى  
حرموها .. وكلفت هذه المؤلفات تنتصر  
للحرية والمساواة .. وتلفذ النازيون بالقدفلة  
عند درجة حرارة ٤٥٠ فهرنهايت .. درجة  
احتراق الكتب .. وتلذذوا اكثر بتعذيب  
الشعوب التى احتلوها .. تلذذوا بدماء لوركا  
ودانتى وسيلكوفسكى .. وقلوبت هذه  
الشعوب بحفظ الكتب المتنوعة بلقنص ..  
كانت مقاومتهم على هذا النحو اكثر شراسة من  
المقاومة السرية المسلحة .

والى العصور الوسطى - عصور الظلام -  
سدت محكم التفتيش التى راحت تحبس  
الناس على افكارهم وثقافتهم لا على





المصدر : **الأهرام المصري**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢٢ فبراير ١٩٩٥**

□ في ظل اتفاقية الجات :

## مطلوب إنشاء مكتب عربي لبراءات الاختراع

في الاجتماع الفني لمكتب براءات الاختراع بمنظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد صباح اليوم برئاسة الدكتور علي حميش رئيس اكااديمية البحث العلمي، دارت المناقشات حول دور هذه المكاتب في ظل اتفاقيات الجات التي منبذتها تطبيقها التي تظهر تمهيدات حقيقية لاقتصاديات الدول النامية. وتلقى براءات الاختراع لتسد ثغرة في الجانب الضخم الفاصل بين الدول المتقدمة والنامية.

لكن الدكتور علي حميش ان مكاتب براءات الاختراع بالدول العربية يتوقف على عاتقها خلال المرحلة القادمة خاصة بعد تنفيذ اتفاقية الجات دور هام وجوهري في دعم الاقتصاد والتنمية السياسية. لذا يوصى على جميع الدول العربية الاستعداد لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة من خلال تطوير مكاتب براءات الاختراع وتزويدها بالحدث الاجهزة العلمية للتطوير.

وقال العالم العربي حتى نستطيع إيجاد مكان للمنتج العربي وسط للمركبة التنافسية الدولية للتي بعد اتفاقية الجات.

ولكن يتم تحقيق ذلك لابد ان يصاحب انشاء المكاتب العربي لبراءات الاختراع اهتمام كبير بالتقنيات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك بين مجموعة الدول العربية وفي مقدمتها مشاكل ندرة المياه ونظم توفير استهلاكها وتقنيات الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعية في المناطق الصحراوية وتقنيات الجوانب البيئية في مختلف المجالات والاستخدام الأمثل للطاقة الطبيعية من شمس وحرارة ورياح.

ان معالجة هذه المشاكل كما يقول رئيس اكااديمية البحث العلمي لابد وان يتم في نطاق الأنظمة الدولية للتعارف عليها بما لا يتعارض مع اعرافنا الدينية والاجتماعية بحيث يتم عمل تقييم موضوعي لقوانين براءات الاختراع المعمول بها حاليا والعمل على التنسيق بينها للوصول الى قانون براءات اختراع عربي موحد يتناسب مع الظروف الاقتصادية بالمنطقة العربية.

**سلامة حري**

واضاف رئيس اكااديمية البحث العلمي قائلا: ان صمة العصر الذي نعيش فيه في التكتلات الدولية حيث تنتشر مكاتب براءات الاختراع الاقليمية في مجال الملكية الفكرية، ومن بين هذه التكتلات للمكتب الأوروبي لبراءات الاختراع ومكتب الملكية الصناعية في فرنسا، وان مواجهة هذه التكتلات تفرض علينا التنسيق والتعاون والعمل بالسرعة ما يمكن لإنشاء مكتب عربي لتكثيف لبراءات الاختراع على غرار المكتب الأوروبي يكون نفسه التنسيق بين مكاتب براءات الاختراع بالدول العربية وتدريب العاملين بها وبمقابل الوثائق والمعلومات.

واكد الدكتور علي حميش ان انشاء مكتب عربي لبراءات الاختراع يحتوي على مركز توثيق نموذجي وقاعدة بيانات عربية تمتد على جميع وثائق براءات الاختراع المسجلة في العالم وفي الدول العربية سواء بحسب الحقوق للملكية والادبية للمخترعين العرب من البرقة والسطو كما يحدث الآن. واضاف الدكتور علي حميش انه يجب على جميع الدول العربية العمل وبشكل سريع على انشاء مكتب موحد للمعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع لتجميع البيانات والوثائق الخاصة بالاختراعات والاعلان عنها وتاحتها للمستثمرين على مستوى







الإمام

المصدر :

٢١ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مشروع يحمي حقوق الناشرين ومصالحهم المادية والأدبية القيد بسجل الناشرين شرط المزاولة ورسم القيد ألف جنيه كتب - عادل النقيب

سنوات متصلة مع درجة مناسبة في الثقافة وترتيب على القيد في السجل أن يصبح القيد عضوا في الاتحاد وتنتخب الجمعية العمومية في أول اجتماع لها ١٠ من أعضائها المجلس الإداري بالاقتراع السري يشترط في كل منهم ألا تقل عن ٢٠ سنة وأن يكون قد مضت سنتان على الأقل على قيده بسجل الناشرين أو على مزاولة المهنة للنشر وتكون مدة العضوية للمجلس ٤ سنوات ويجوز تجديد عضوية أكثر من مرة ويضم إلى المجلس بالتميين بقرار من الوزير المختص خمسة أعضاء ممثلين عن الثقافة والتعليم والأعلام.

وتحدد رسم القيد في سجل الناشرين بمبلغ ألف جنيه ورسم الاشتراك ١٥٠ جنيه تدفع جملة أو على أقساط شهرية ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ٦ أشهر وغرامة لا تتجاوز ١٠ آلاف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ومصادرة موضوع المخالفة وجوبيا لكل من يراول مهنة النشر ولم يكن مقيدا بسجل الناشرين وذلك لمواجهة ظاهرة التزوير التي تضر بأبلغ الضرر بمصلحة الناشر والمصلحة العامة.

يبحث لسم التشريع بمجلس الدولة برئاسة المستشار عبد المنعم قنبر الله ونائب رئيس المجلس مشروع قانون بتعديل قانون اتحاد الناشرين الذي مضى على صدوره ٢٠ عاما، ويستهدف التعديل الذي أعده السيد فاروق حسنى وزير الثقافة حماية حقوق الناشرين ومصالحهم المادية والأدبية ورفع مستوى مهنة النشر ودعم رسالتها وتسوية ما قد يحدث من خلافات بين الناشرين، واشترط لتفعيل القيد بسجل الناشرين لمزاولة مهنة النشر ويستثنى من هذا الشرط مؤلف الكتاب واشترطت التعديلات ألا يقل وأسماء الناشر المضمين لمزاولة المهنة عن ٥٠ ألف جنيه والوزير المختص بناء على طلب مجلس الاتحاد زيادة أو نقص هذا المبلغ ويجب أن تتحقق في الناشر أو في مهله إذا كان الناشر شخصا اعتباريا أن يكون حاصلا على مؤهل عال أو مستعلا بالتأليف أو الترجمة أو الصحافة وله انتاج مناسب تقرره اللجنة المختصة بالمجلس الأعلى للثقافة أو عمل في صناعة النشر خمس







المصدر : .....  
العدد : .....  
الطبعة : .....  
العدد : .....  
الطبعة : .....

٢٢ فبراير ١٩٩٥

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## د. سرحان: لا تغيير بين رؤساء تحرير مجلات الهيئة وأطالاب وزير الداخلية بالتدخل لمنع تزوير الكتاب



د. سرحان



د. سرحان

نفى الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب ما تردد حول حدوث تغييرات في الهيئات للمجلات التي تصدرها الهيئة (أبداع - القاهرة - المسرح - الفنون الشعبية). وقال إن هذه الأقاويل مجرد شائعات ابتلى بها الواقع الثقافي. وأضاف: لم تكن كذلك في الستينات، والفروض أن تدخل الحياة الثقافية بما هو أهم من التنمية والاستثمار الثقافية المصرية من خلالها.

وكان قد تردد أخيرا ترشيح بديل لرئيس تحرير مجلة أبداع الشاعر أحمد مبدل المصطفى حجازي وكذلك مجلة القاهرة التي يرأس تحريرها الدكتور علي شكري، وتبلغ أرقام توزيع

### تقرير: عماد الغزالي

تنفيذها متخسرون، وقال: لدينا خطة مدروسة جدا وموزعة على عدد من السلاسل، فيها نسبة للكتب العامة ونسبة للمشروعات، لدينا مطبوعات محدودة مثل الكتب الثلاثة

والأعمال الكاملة والموسوعات، وسلاسل في كل مجالات الفكر والمعرفة، في الأدب والفن والرواية والمعلم والتكنولوجيا وكتب الأطفال، وكل سلسلة لها مسئول يعرض خطة السنوية المكلف بها وتتم الموافقة عليها بعد إقرارها من لجان متخصصة في كل فرع من فروع الكتاب، ومن مجمل هذه المقترحات ترسيم ملامح الخطة السنوية، ونجعل بها هامشا حوالي ٥٪ للطوارئ. ونعني بها هامشا كبيرا أو دراسة في ذكرى أحد الكتاب أو حدث يستحق أن يصدر عنه كتاب، وهذا لا يتجاوز ٥٪ من الخطة كما ذكرت. وحول الانتقادات الموجهة لإصدارات الهيئة من الأعمال الكاملة للكتاب والمبدعين، ميز سمير سرحان بين الإصدارات التي يطلق عليها الأعمال الكاملة وتلك المخصصة لأعمال كتاب مازال إنتاجهم مطروحا على الساحة الثقافية، وقال إن الأعمال الكاملة تختص فقط بالكتاب الذين رحلوا عن عالمنا ولم يعد ممكنا أن تصدر لهم أعمال جديدة، بينما تختص الثانية بكتابا مازالوا على قيد الحياة. ورحب بإصدار الهيئة للأعمال الكاملة لرواد رحلوا كان لهم دور مهم في الثقافة المصرية ولم يحوزوا شهرة تتناسب وحجم عطائهم مثل طاهر الأشبين وغيره، بشرط وجود محققين أمثالهم لهم بانجاز تلك الأعمال كما جرى في إصدار الأعمال الكاملة لبعض حقا فؤاد دوازة.

وقال إن الهيئة تستعين في مثل تلك الظروف بمثقفين من خارجها، ولا تعهد بتلك الأعمال لموظفيها إلا في أضيق الحدود. وأعلن الدكتور سمير سرحان عن تخصيص قاعة كاملة في معرض القاهرة الدولي للكتاب في العام المقبل، للإصدارات الحديثة (إصدارات العام) في مصر والعالم العربي. وأضاف: إننا سنشر الأجنبيات. «بمحتوى يدخل القارئ» فيتمتع عن إصدارات العام في كل الفئات. وأضاف: بدلتنا العمل على تحقيق تلك الفكرة من الآن، غير أن الصعوبة التي تواجهنا هي أن حجم الإنتاج المتميز في العالم كله يتضاعف سنة بعد أخرى.

المجلات الشهريتين ستة آلاف نسخة وثمانية آلاف نسخة على التوالي.

وأكد رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب أهمية استمرار المجلات الصادرة عن الهيئة (القاهرة - أبداع - المسرح - الفنون الشعبية) باعتبارها أهم مجلات في العالم العربي بشيئة للثقافة في العالم العربي كله، الذين يعتبرونها علم مصر الثقافي في كل مكان، للمستوى الرابع جدا الذي تقدمه كإصدارات موسوعية تعمل لواء الثقافة المصرية.

وطالب الدكتور سمير سرحان في لقاء ضم بعض المثقفين بالشأن الثقافي عقد مكتبته بالهيئة، بتدخل وزير الداخلية اللواء حسن الأسلي لوضع حد لتفاسد تزوير الكتاب المصري، مشيرا إلى أنها أشكل قومي يستلزم تنسيقا بين وزراء الداخلية العرب (٠٠٠) لأن التزوير كله يقع على الكتاب المصري، ولابد أن يتخذ وزراء الثقافة العرب أيضا وهم يهتمون مرة كل سنتين لجهاد جماعيا لادانة هذا التزوير.

وأثنى سرحان على مبادرة اللواء حسن الأسلي بمرضى موضوع تزوير الكتاب على وزراء الداخلية العرب في الاجتماع الذي ضمهم في تونس أخيرا. وأعلن رئيس هيئة الكتاب عن مراقبة وزير الثقافة فاروق حسني على تفصيل جائزة مالية لم تعد قيمتها بعد. تمنح لأفضل عمل أدبي مقروء على غرار جائزة جيونكور الأدبية في فرنسا، ونشهد رجال الأعمال المصريين المساهمة في قيمة الجائزة (التكون حافزا للمبدعين على الاجتهاد ولا يكتفى بالتقدير الأدبي). وستخصص لجنة متابعة الأعمال الإبداعية على مدار العام من نقاد ومتخصصين ومثقفين بالشأن الثقافي، من أن يقدم المبدع نفسه بانتخابه إلى اللجنة ويحضر لا يترشح من ترشيح هيئة أو مؤسسة له كما هو الحال في جوائز الدولة التشجيعية والتفكيرية.

وأكد الدكتور سمير سرحان وجود خطة واضحة المعالم لدى الهيئة فيما يتعلق بأولويات نشر الكتب يشرف على





المصدر : .....  
الأمم المتحدة

التاريخ : .....  
١٢ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## المطالبة بإنشاء مكتب عربي لبراءات الاختراع

كتبت - سهير هدايت:



فيفيض جوده

طالب الدكتور علي حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بإنشاء مكتب عربي إقليمي لبراءات الاختراع ومكتب آخر للملكية الصناعية بالتنسيق بين مكاتب الاختراع العربية وتدريب العاملين وتبادل الوثائق والمعلومات.

ولكن رئيس الأكاديمية في افتتاح المؤتمر العربي لبراءات الاختراع أن براءات الاختراع في الفترة القادمة يقع عليها دور هام وجوهري في دعم الاقتصاد والتنمية السياسية وطالب بضرورة تقييم قولته براءات الاختراع.

وأشار الدكتور محمود سعادة نائب رئيس الأكاديمية إلى أهمية الاهتمام بالتقنيات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك في الدول العربية وفي مقعدها مشاكل ندرة المياه ونظم توفير استهلاكها وكيفية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

وأكد السيد شريف سعد الله ممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية والويو أن التعاون مع البلدان العربية يمثل مكانة هامة في برنامجها الشامل للتعاون الإنمائي لدعم الجهود التي تبذلها في مجال الملكية الفكرية.

شارك في المؤتمر رؤساء مكاتب براءات الاختراع في كل من مصر والسعودية والجزائر وسوريا ولبنان وموريتانيا والأردن والسودان والمغرب والامارات واليمن وتونس ويعقد المؤتمر جلساته الختامية بعد غد لإعلان قراراته وتوصياته.





المصدر : **العالم اليوم**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢١ فبراير ١٩٩٥**

## ✓ رغم دورها المهم 1% فقط من الدخل القومي العربي مساهمة قطاع التأمين

□ كتب - عاطف فهم:



سعد كانوني

تشكل الجات تحديا خطيرا لجميع قطاعاتنا الاقتصادية في المنطقة العربية ومنها قطاع التأمين الذي يلعب دورا حيويا ومؤثرا في اقتصاداتنا العربية.

في ضوء «الجات» وتحدياتها.. حاورت «العالم اليوم» سعد كانوني رئيس الاتحاد العربي للتأمين لمعرفة وجهة نظره ورؤيته المستقبلية للنهوض بهذا القطاع المهم في ظل تعاون عربي مشترك لمواجهة أشوار الجات المتوقعة.

يرى سعد كانوني رئيس الاتحاد العربي للتأمين بأن صناعة التأمين عربيا ليست بالمستوى المنشود لها في وقتنا الحالي مقارنة مع الدول الأخرى فلا تتعدى نسبة مساهمة هذه الصناعة 1% من الدخل القومي العربي ككل بينما تتعدى أكثر من 10% في بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان ودول أوروبا ولعل ذلك يعود إلى حداثة هذه الصناعة في عالمنا العربي كما أن هناك سببا رئيسيا آخر يرتبط مباشرة بأسواقنا العربية حيث تفتقر هذه الأسواق إلى «بائعي التأمين» أو ما يمكن تسميته بـ «تسويق التأمين».

ويؤكد سعد كانوني أن الحكومات العربية في ظل انتهاجها لسياسات التحرر الاقتصادي تشجع ويقوة قطاعات التأمين في دولها باتخاذها للعديد من القرارات مثل استحداث أنواع من التأمين الإجباري كالتأمين على الحرائق كما في تونس والتأمين على حوادث العمل كما في مصر والمغرب كما ساعدت بعض الحكومات العربية هذا القطاع من خلال الإعفاءات الضريبية على بعض أنواع التأمين مثل التأمين على الحياة أو التأمين البحري كما في تونس والمغرب وفي المملكة العربية السعودية سوف نجد أن حكومة المملكة تهنيء جميع السبل للنهوض بهذا القطاع.







المصدر : ..... الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢٠ فبراير ١٩٩٥

### تأثير إتفاقية الجات على مصر يبحثها مؤتمر دولي بواشنطن

لقى رجل الأعمال الأمريكي (المصري الأصل) الدكتور ماجد السعيد كلمة أمام المؤتمر الدولي الذي تنظمه وزارة المالية والتجارة الأمريكية بواشنطن حول تأثير إتفاقية الجات على الاقتصاد المصري والفرص المتاحة لزيادة تصدير المنتجات المصرية لأمريكا والدول الأوروبية.





المصدر : الجمهورية

١٩٩٥

٢٤ يناير

التاريخ :

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## اتفاقية الجات أمام مجلس الشعب الشهر القادم التضخم يعود للانخفاض بعد ارتفاع طفيف في يناير

كتب عبدالله نصار وجلال راشد ومحمد العزاوي

أعلن الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء ان اتفاقيات الجات ستعرض على مجلس الشعب الشهر

القادم بعد مناقشتها في مجلس الوزراء .

تقارير يناير الماضي .. كما ان  
ميزان المدفوعات كان يعاني  
الكثير واصبح يحقق فائضا .

### بدء المرحلة الثانية

واضاف رئيس الوزراء ان  
المرحلة الثانية للاصلاح  
الاقتصادي بدأت منذ عام وهي  
تتركز على تشجيع الاستثمارات  
وزيادة الانتاج وزيادة الصادرات ..  
سلسلة مترابطة من السمائل  
الاساسية في التنمية يتم تنفيذها  
الان تنصب كلها على زيادة الانتاج  
بالصورة التي تحققت الان وان  
ماتحقق الان ايضا فهو ضئيل جدا  
بالنسبة لما نرجوه ومانعمل من  
اجل تحقيقه الفترة الحالية .

واوضح ان الصناعة هي  
الركيزة الاساسية لبناء الاقتصاد  
والثقل وحجر الزاوية الرئيسي  
بالنمسة للتنمية في المرحلة  
القادمة الى جانب دور الزراعة  
والسياحة ولكن الصناعة قادرة  
على تحقيق الكثير في المرحلة  
القادمة ونحن نجتمع مع رجال  
الصناعة والتصدير من ان لآخر  
وان المحور الرئيسي الذي نسير  
فيه تدعيم الصناعة .. ولابد من  
مواجهة العقبات وازالتها .. اكد ان  
كل المسائل تعالج بتفاهم كامل ..  
قبل هذه الحول تتم مناقشتها قبل  
صدورها مع رجال الصناعة .

واضاف انه لا فرق بين القطاع  
الخاص والعام ونفكر حاليا في  
اصدار قانون واحد للاستثمار  
بكافة انواعه .

الحكومة .. لمشروعات  
البنية

### للقطاع الخاص .

اكذ ان المرحلة الثانية للاصلاح  
الاقتصادي بدأت منذ عام تقريبا  
وتهدف الى تشجيع الاستثمار  
والانتاج وزيادة معدلات التصدير ..  
وقد انخفضت معدلات التضخم  
بصورة ملموسة ورغم انها حققت  
ارتفاعا طفيفا في يناير فانها  
ستعود الى الانخفاض مرة اخرى .  
قال انه سيتم خفض الرسوم  
الجمركية على مجموعة جديدة من  
السلع الوسيطة بواقع ١٠٪  
وسيصدر القرار خلال ٣ شهور ..

جاء ذلك امس اثناء لقاء رئيس  
الوزراء مع اعضاء اتحاد  
الصناعات المصرية برئاسة محمد  
فريد خميس وحضر اللقاء د. فتحي  
سرور رئيس مجلس الشعب  
ود. كمال الجنزوري نائب رئيس  
الوزراء ووزير التخطيط ووزراء  
الاعلام والحكم المحلي والصناعة  
والاستثمار .

قال ان الاجتماعات مع  
المسؤولين في اتحاد الصناعات  
تحقق نتائج ايجابية ولموسة  
للتعاون الجاد بين الحكومة  
والاتحاد لتحقيق نمو حقيقي  
للاقتصاد المصري ..

واضاف ان المرحلة الاولى من  
الاصلاح الاقتصادي كان هدفها  
تحقيق الاستقرار الاقتصادي  
والاصلاح المالي والنقدي وتم ذلك  
بالفعل حيث انخفض عجز الموازنة  
واستقرت اسعار الصرف وانكر  
معدلات التضخم التي انخفضت  
بصورة كبيرة جدا .

واكد رئيس الوزراء على ان  
معدلات التضخم سوف تعود  
للاتخفاض مرة ثانية خاصة في





المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ يوليو ١٩٩٥

وقال ان الحكومة مقبلة الفترة القائمة على قصر دورها على تنفيذ مشروعات البنية الأساسية وترك جميع القطاعات الانتاجية للقطاع الخاص.. مسئولية انشاء المشروعات على القطاع الخاص وسوف تتجه الحكومة الى تدعيم مشروعات البنية الأساسية البنية الاجتماعية الصحية بنساء المستشفيات وسوف يترك الانتاج كله للقطاع الخاص .

التصدير .. للقطاع الخاص  
واضاف ان الحكومة تقدم

بدراسة ازالة كافة معوقات التصدير من اجل زيادته وتركه للقطاع الخاص وجارى ازالة معوقات الاستثمارات تباعا وجارى خلق الجو العام المناسب للعملية الاستثمارية ككل والتعاون الجاد بين كافة القطاعات وخاصة الصناعة مع الحكومة فهناك بعض المسائل يتم وضعها موضع التنفيذ بما يخدم قضية الانتاج.. يخدم ونحقق في هذه المسائل بالتدرج منها الغاء الدفعة النسبية على راس المال وقرار جمهوري بتخفيض الجمارك على ١٨ سلعة من السلع الرأسمالية التي تدخل في مقومات الانتاج .

#### قائمة جديدة

وقال رئيس الوزراء اتنا ندرس حاليا تخفيض الجمارك على ١٨ سلعة رأسمالية جديدة.. يتم تخفيض جماركها بنسبة ١٠٪ ستصدر خلال اربعة شهور .

واكد رئيس الوزراء على ان الفترة القادمة ليست سهلة بالنسبة للانتاج خاصة مع تزايد الحرية الاقتصادية بين دول العالم بمقتضى اتفاقية الجات وان الابواب سيتم فتحها وسوف نشارك في هذه العملية والا سوف نضيع تحت الرجلين قبل هذه التحديات.. الحرية الاقتصادية .

#### جودة الانتاج

أكد رئيس الوزراء على ان فتح الابواب على مصراعيه المرحلة القادمة سواء صناعة او خدمات

وان فتح الابواب لادخل للبنك او صندوق النقد الدولي وانها الجات ومن الممكن ان يضاف الى اتفاقية الجات شركات البشر ولا بد من النظر في الصناعة والزراعة والخدمات المختلفة مثل البنوك وشركات التأمين وانه ليس امامنا من سبيل الا من مواجهة التحديات والاخذ بـ ٢٤ اتفاقية انت بها الجات .

وطالب بالاستعداد الجاد في الصناعة والسياحة والزراعة لبدء تطبيق الجات بجودة الانتاج حتى يمكن المنافسة حاليا وتخفيض تكلفة الانتاج ودعا الشركات الصناعية للحصول على علامة الجودة الايزو .

واكد وزير الصناعة الدكتور ابراهيم فوزي ان هناك تفهما كاملا بين الحكومة ورجال الصناعة في مصر وان المواجهات العالمية بين الدول في اسواق التجارة فقط الان .

وقال محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات وجمعية مستثمري العاشر من رمضان ان اتحاد الصناعات وصل مع وزارة المالية الى حلول كثيرة تناسب جميع طلبات رجال الاعمال وان هناك اخبار سارة لمجتمع الصناعة في مصر سوف يعلنها وزير المالية قريبا .

واكد على ان رجال الاعمال يعيدوا استثمار ارباحهم ومرة ثانية في المشروعات وتوسعات جديدة لاستقرار الوضع الامنى والسياسات الاقتصادية والنقدية والمالية التي سارت عليها الحكومة الفترة الماضية .





الحفظة

المصدر :

للنشر والأخذ بالصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٠٥

## اتفاقية الجات يناقشها مؤتمر دولي عن المشروعات الصغيرة الشهر القادم

تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول  
النامية .. إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة  
وكيفية مواجهة مشكلات المجتمع .. توجيه المشروعات  
الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير .. مواجهة تحديات  
اتفاقية الجات .. التعاون الاقليمي لتنمية المشروعات  
الصغيرة والمتوسطة .. دور التشريع في تنمية  
المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

صرح مصطفى الخطيب الوزير المفوض التجاري  
المصري في الاردن، انه سيعقد بالقاهرة المؤتمر  
الدولي الثامن للمنظمة العالمية للمشروعات الصغيرة  
والمتوسطة خلال الفترة من ٢٠-٢٣ مارس القادم تحت  
عنوان «استراتيجية تمويل وإدارة المشروعات  
الصغيرة والمتوسطة في الدولة النامية» .  
وقال ان المؤتمر سيناقش التحديات التي تواجه







المصدر :

٢٠٦ شهر ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الايزو ٩٠٠٠ وسيلة وليست غاية

م. محمد هشام الديب  
وكيل وزارة الإنتاج الحربى

الإدارة الشاملة للجودة والتي تعتبر القوة المحركة لعملية التحسين المستمر لنظام الجودة حيث أن أى شركة يتم تأهيلها فى مجال الجودة طبقا للمنتجات العالمية لنظام الجودة.

وباختصار يعتمد مفهوم الإدارة الشاملة للجودة على فلسفة الاستغلال الأمثل والتحكم الكامل فى الموارد البشرية والمادية بأى مؤسسة أو هيئة بالقصى فاعلية لتحقيق أهداف وسياسة المؤسسة. أن الإدارة الشاملة للجودة رحلة طويلة بدون توقف لتحسين جودة الإدارة وإدارة الجودة.

أن تطبيق مجموعة المواصفات الايزو ٩٠٠٠ هو الانطلاق نحو الإدارة الشاملة للجودة ومن الجدير بالذكر أن الهيئة العالمية للتوحيد القياسى قد قامت باصدار المواصفة الايزو ٩٠٠٤ فى عام ١٩٩٣ والخاصة بإرشادات تحسين الجودة.

والحقيقة فى مصر فإن المؤسسات والشركات الصناعية فقط هي التي قامت بالاسراع فى تطبيق الايزو ٩٠٠٠ ورغم ان هذه المواصفة صالحة للتطبيق بكل من قطاعي الإنتاج والخدمات إلا أن قطاع الخدمات بمصر مازال بعيدا عن موضوع الجودة ومن الضروري اهتمام قطاع الخدمات بتطبيق نظام توكيد الجودة حتى تكون جميع المؤسسات الصناعية والخدمية بمصر تقدم منتجات وخدمات ذات جودة عالية.

وفى بعض القطاعات الخدمية مثل بعض شركات البترول والمدارس والجامعات والمستشفيات وشركات السياحة والنقل والمواصلات فإن تطبيق الإدارة الشاملة للجودة يكون أكثر ملاءمة من تطبيق المواصفة الايزو ٩٠٠٠ وفى هذه الحالة يلزم طرفة مناخية وثقافية حتى يفسنى تطبيق الإدارة الشاملة للجودة والتي تعتمد على الشوار الطويل للتحسين المستمر.

فى الشهور الماضية حدثت طفرة كبيرة بانتظمة الجودة فى معظم الشركات والمؤسسات الصناعية المصرية ولقد كان ذلك لعدة أسباب رئيسية أهمها نمو الوعي بموضوعات الجودة على كافة مستويات العاملين والذراء الإدارة العليا بالمؤسسات الصناعية تجاه موضوعات الجودة علاوة على المنافسة القوية المنتوقعة بالأسواق المحلية والعالمية بين المصنع والبضائع المصرية والسلع والبضائع الأخرى المستوردة والتي ستكون الجودة هى المعامل الحاسم

فى هذه المنافسة وكانت ايضا توصيات اتفاقيات الجات العالمية سببا آخر حيث أن هذه الاتفاقية قد أبرزت الوقت الضوء على أهمية الجودة للسلع والمنتجات التي سيتم تبادلها بين الدول الأعضاء بهذه الاتفاقية.

وكان من الطبيعي نتيجة للعوامل السابقة ضرورة اسراع المؤسسات والشركات الصناعية المصرية الى البدء فى تطبيق متطلبات توصيات نظم الجودة العالمية مجموعة الايزو ٩٠٠٠ وتأهيل نظم الجودة بهذه الشركات طبقا لمتطلبات المواصفات العالمية تمهيدا للحصول على شهادات المطابقة لها والتي تؤهل هذه الشركات فى مجال التصدير وتحقيق نصيب ومشاركة بالسوقين المحلية والعالمية.

ومن الجدير بالذكر أن مجموعة مواصفات توكيد الجودة الايزو ٩٠٠١ قد قامت بنشرها الهيئة العالمية للتوحيد القياسى بسويسرا فى عام ١٩٨٧ من خمسة اجزاء رئيسية فقط.

وفى عام ١٩٩٤ تمت إعادة إصدار هذه المواصفة من خمسة اجزاء رئيسية علاوة على تسعة اجزاء فرعية سبق إصدار بعضها فى الأعوام السابقة والباقي تحت التصويت ليصل عدد الاجزاء للمواصفة الايزو ٩٠٠٠ الى اربعة عشر جزءا تغطى جميع متطلبات نظم توكيد الجودة وإدارة الجودة.

والاجزاء الرئيسية التي صدرت فى عام ١٩٩٤ هي الايزو ٩٠٠١ وهى مواصفة استرشادية للاختيار والاستخدام لباقي اجزاء مجموعة المواصفات.

أما المواصفة الايزو ٩٠٠٢ فهي نموذج لتوكيد الجودة فى أعمال التصميم وال تطوير والإنتاج والتجهيز والتكريب والخصائص المواصفة الايزو ٩٠٠٣ هي نموذج لتوكيد الجودة فى أعمال الإنتاج والتكريب والخدمات. أما المواصفة الايزو ٩٠٠٣ فهي نموذج لتوكيد الجودة فى أعمال التعنيس النهائي والاختيار والجزء الخامس من مجموعة المواصفات هي المواصفة رقم الايزو ٩٠٠٤-١ وهى خاصة بالارصادات لإدارة الجودة وعناصر نظام توليد الجودة.

واحب ان انوه الى ان تطبيق كل من المواصفة رقم الايزو ٩٠٠٠-١ مع المواصفة الايزو ٩٠٠٤-١ هي لأغراض توكيد الجودة داخل المؤسسة بمعنى اعطاء الثقة والضمان للإدارة العليا بأن نظام توكيد الجودة بالمؤسسة أو الشركة يحقق اهداف وسياسة الجودة.

أما المواصفات الايزو ٩٠٠١، ٩٠٠٢، ٩٠٠٣ فهي مواصفات لأغراض التفاقية بمعنى انها مواصفات يتم تطبيقها على نظام الجودة داخل الشركات والمؤسسات بهدف اعطاء الثقة للعميل أو المتعاقد والمستخدم بأن نظام الجودة سوف يحقق مطالب الجودة بمنتجات الشركة مع الإرضاء التام للعملاء وتعتبر هذه المواصفة لأغراض توكيد الجودة الخارجية.

إن تطبيق الايزو ٩٠٠٠ يكون له صلاحية لمدة ٣ سنوات يتم خلالها مراجعة كل ٦ شهور بواسطة الجهة المعتمدة التي تعطى شهادة المطابقة الدولية لهذه المواصفة وليس معنى انه تم اعتماد نظام الجودة بالشركات طبقا لمتطلبات المواصفات العالمية لغناء البضائع والسلع المصدرة من الفحص والاختيار قبل التصدير وخاصة السلع التي تتعلق بمجالات الامان والصحة إلا ان تطبيق الايزو ٩٠٠٠ بالطبع ومن المؤكد يعطى فرصة جيدة وكبيرة للمؤسسات والشركات فى مجال التصدير.

ويمكن تقسيم المنتجات والسلع والبضائع الى ثلاثة انواع الاول هو المنتجات الصناعية والزراعية والبرولية والغذائية والمعدات والماكينات والاجهزة والخامات والمكونات..... الخ. والنوع الثاني هو انتاج البرامج والتصميمات والوثائق والسجلات. اما النوع الثالث فهو بالطبع الخدمات.

ومن الواضح ان تطبيق مجموعة المواصفات العالمية لمتطلبات نظام توكيد الجودة هو ليس الا بداية انطلاقا نحو تطبيق مفهوم





المصدر : السوفيت

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٥

قلم رصاص

## حروب الجسات

كان من المتوقع أن يكون اليوم الأحد هو عشية الحرب الأمريكية الصينية بسبب ما أعلنته أمريكا من اتهامات للصين الشعبية باستنساخ المنتج الفكري والفني والثقافي الأمريكي الأمر الذي أضاع علي المؤسسات والشركات الأمريكية ملايين الدولارات، وقد نجحت المفاوضات الأمريكية الصينية التي جرت بينهما منذ أيام. وهذه نغمة الحرب ووافقت الصين علي اغلاق بعض المصانع التي تنتج استخوانات الليزر (المنحلة) لتهتة نائرة أمريكا.

وقبل تحرش الولايات المتحدة الأمريكية بالصين تحت زعم حماية حقوق الملكية الفكرية حاولت الصدام مع اليابان للسبب نفسه، وتمت تهتة الموقف بوسيلة أو أخرى. وأعيد الي ذاكرة القراء ما نشرته هنا منذ سنوات وكانت الخارجية الأمريكية قد أرسلت الي الخارجية المصرية تحذيرا الي مصر بوقف ما أسمته بالقرصنة للصربية للمنتجات الفكرية الأمريكية وهدت رسالة الخارجية الأمريكية بوقف للعونة الأمريكية عن مصر.

وكان موقفنا - نحن أعضاء مكتب حماية حق المؤلف التابع للمجلس الأعلى للثقافة - رائعا وفي مستوي الذود عن السيادة الوطنية. ويتلخص الرد في أن مصر انضمت الي اتفاقية برن عام ١٩٧٦ ولم تكن أمريكا حين المناقشة قد انضمت الي الاتفاقية. وأن الانتاج الذي يتعرض للقرصنة هو الانتاج المصري في طول أمريكا وعرضها. وليست مصر هي التي تقوم بالقرصنة. وسجلنا عدم الاستجابة للتهديد الأمريكي تحت أي ظرف من الظروف.

وتلخص السيناريو الذي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تلعبه مع مصر منذ سنوات ثم مارسته مع اليابان وصعدت به الموقف أخيرا مع الصين هو أن تقوم الاتحادات والمؤسسات والشركات الفنية والفكرية والثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية بحصر ما تعرضت له من قرصنة في مختلف بلاد العالم وتقدير الخسائر المالية. ثم تقوم هذه المنظمات بالضغط علي الإدارة الأمريكية وخاصة وزارة الخارجية للمطالبة نيابة عنها بحقوقها المالية. والباقي معروف وهو أن تمارس الإدارة الأمريكية دورها في تهديد البلاد التي تنهها هذه المؤسسات بالسطو علي أعمالها. وتستخدم الحكومة الأمريكية ثقلها في المطالبة بحقوق هذه المنظمات، والتهديد بقطع للعونات أو فرض الجمارك علي بضائع الدول موضع الاتهام كما حدث مع اليابان، أو التهديد بالحرب كما حدث أخيرا مع الصين.

لم يكن من الغريب إذن أن تتفق للولايات المتحدة مع عدد من الدول للتقدمة في ائماج حقوق الملكية الفكرية وجعلها جزءا من النظام التجاري الدولي بعبارة أخرى بخلول حقوق الملكية الفكرية جزءا من اتفاقيات الحات. ولم يكن من الغريب أيضا أن تكون (الجسات) هي العصا القليظة في يد أمريكا وهذا ما رأيناه مع مصر واليابان أو مع الصين أخيرا.

هذا، وقد وافق مجلس الوزراء المصري علي انضمام مصر الي اتفاقية الجسات في منتصف الشهر الحالي، ورفع مشروع القرار الجمهوري في هذا الشأن الي رئيس الجمهورية تمهيدا لاحالته الي مجلس الشعب. وقد قرر المجلس أن تقولي اللجنة الوزارية للانتاج متابعة التوصيات التي تقدمت بها كافة الوزارات والهيئات والتي انتهت اليها أوراق العمل والدراسات الفنية ووضع الخطط التفصيلية للتكاملة بين قطاعات الدولة في كافة المجالات بهدف التركيز علي الإيجابيات ومواجهة السلبيات في اطار منظمة التجارة العالمية.







المصدر : **السوق**

٢٦ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن المعروف أن (وثيقة اورجواي) شملت مجال حقوق الملكية الفكرية بما يحقق المزيد من الحماية لحقوق الملكية الفكرية في مجالات براءات الاختراع وحقوق التأليف والتصنف الفنية، والعلامات التجارية، كما تنظم الاتفاقية العلاقة بين صاحب الحق في الملكية الفكرية وبين الدولة أو الشركات التي تستغل هذا الحق.

وأيا كان الأمر فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الحيات في تخصيص وحماية حقوق مؤسساتها وأفرادها الفكرية. وإن كنا نرفض الموقف المتعسف للولايات المتحدة الأمريكية الذي يصل إلى حد قطع المعونات والتهديد بالحرب فأننا نطالب مجلس الوزراء وقد وافق علي هذه الاتفاقية بأن يضع الخطة الشاملة لحماية حقوق الملكية الفكرية للمواطنين المصريين. وعلي مجلس الوزراء أن يضع نظاما تشارك فيه الخارجية المصرية والداخلية ووزارة الثقافة واتحاد الناشرين واتحاد الكتاب لاستخلاص حقوق المصريين المعرضة للقرصنة.

ولا بأس أن نعيد القول بضرورة أن توقع مصر (الاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف) وقد سبق أن أوصي مكتب حماية حق المؤلف المصري بأهمية الانضمام إلى هذه الاتفاقية العربية.

أما وقد وافق مجلس الوزراء المصري علي اتفاقية الحيات فليس أمامنا سوى تحجيم السلبيات إلي أقصى مدى، وعلي مجلس الوزراء أن يفيد من تجربة العلاقة بين الحيات واليابان، والحيات والصين الشعبية، وليس صعبا علي المجلس أن يستفيد من بحوث الخبراء المصريين وكلماتهم في الندوات المختلفة في هذا الشأن وخاصة الندوة التي سبق أن عقدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية، وندوة المجلس الأعلى للثقافة والتي أوجزتها للصحف المصرية.

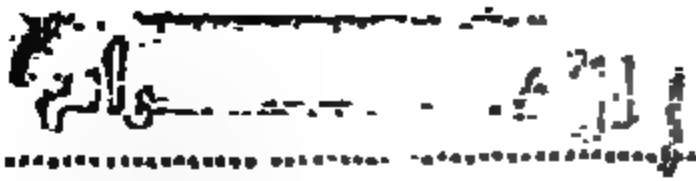
إننا لا نياس من الكتابة في هذا الموضوع طالما هو يتصل بالسيادة الوطنية. لقد شاركت بالحديث في ندوات مختلفة، وقد كتبنا أكثر من مقال في هذه الزاوية، وما قد وصل الأمر بأمريكا أن تستخدم (الحيات) في تهديد الصين الشعبية بالحرب وذلك دفاعا عما أسمته حقوق الملكية الفكرية لاتحاداتها ومؤسساتها وشركاتها ومصانعها التي تعمل في هذا المجال.

ونحن لدينا - مثل سائر الدول النامية - فترة سماح ترتب خلالها أوضاعنا. وأظن أن ترتيب الأوضاع في ظل مثل هذه الاتفاقيات، يجب أن يتم من خلال العلم والمعرفة وتبادل الخبرات المختلفة، والإفادة من مراكز البحوث، والعلماء وهم علي مستوى رفيع في مصر.

**لمعي الطيمي**







٦١ فروردین ۱۳۹۵

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

## التاريخ :

**البراءات للاختراع الجديد فقط ومنعها عن كل ما يخل بالأداب أو النظام تراخيص إجبارية لاستغلال الاختراع للدفاع القومي والمنفعة العامة**

وصحة الإنسان أو الحيوان أو النبات  
والبيئة، الاكتشافات والنظريات العلمية  
والطرق الرياضية والبرامج والمخططات،  
وطرق تشخيص وعلاج وجراحة الإنسان  
والحيوان، والنباتات والحيوانات، فيما  
لا يعتبر كائنات دقيقة.

ويمنح حق طلب براءات الاختراع للمصريين والأجانب الذين يقيمون في مصر أولهم فيها مؤسسات صناعية أو تجارية والذين ينتمون الي بلاد تعامل مصر بالمثل، وللشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة بأرباب الصناعة أو المنتجين أو العمال التي تؤسس في مصر أو بلاد تعامل مصر بالمثل، وكذلك الأشخاص الاعتبارية العامة.

التي تصدر في مصر أو الخارج أو  
سقطت في الملك العام علي نحو يسمح  
للأفراد والجهات الحكومية وغيرها  
بالإفادة منها لخدمة التنمية، وإن تمنح  
براءة اختراع عن كل اختراع جديد،  
ويجوز منح تراخيص إجبارية باستغلال  
الاختراع إذا رأي الوزير المختص أن  
استخدام البراءة بواسطة الدولة أو الغير  
يمثل ضرورة للدفاع القومي أو لأغراض  
المنفعة العامة غير التجارية وإذا لم  
تستفصل البراءة عن طريق إنتاج  
أو استيراد المنتج محل الحماية.

ولا تمنح براءة الاختراع في الحالات التي يكون من شأن استغلالها اخلال بالآداب والنظام او للحاق للضرر بحياة

يبحث قسم التشريع بمجلس الدولة برئاسة المستشار عبد المنعم فتح الله رئيس القسم ونائب رئيس المجلس مشروع قانون براءات الاختراع ونماذج النقطة الذي تم إعداده معدلا للقانون رقم ١٢٢ لسنة ٤٩، وتم استحداث هذه التعديلات منصوص اتفاقية «الجات» في شأن التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.

تضعفت التعديلات اختصاص مكتب براءات الاختراع باكاديمية البحث العلمي بتقديم الخدمات الاعلامية في شأن البراءات والمعارف الفنية الناشئة عنها





المصدر : ..... العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢٧ فبراير ١٩٩٥

د. عادل جزارين لـ «العالم اليوم» :

## لجنة مصرية دائمة لمواجهة مخاطر «الجات»

□ كتب - عاطف فهم:

ودعا د. جزارين في حديثه لـ «العالم اليوم» الى استعداد الدول النامية بعدد من الاجراءات لمواجهة مخاطر تنفيذ هذه الاتفاقية.

واضاف قائلاً: شاركت في مايو من العام الماضي في اعمال الندوة الدولية التي اقامتها منظمة «الاونكتاد» تحت شعار «اتفاقية الجات وأثارها على الدول النامية».. وكنت رجل الاعمال الوحيد من بين حوالى 42 عضواً من الخبراء في قضايا «الجات».

تضمنت مناقشات الندوة البنود المختلفة في اتفاقية «الجات» سواء ما يتعلق منها برفع الدعم عن الحاصلات الزراعية وتحرير التجارة «التتمة ص (2)»

اقترح د. عادل جزارين عضو جمعية رجال الاعمال المصريين، ورئيس اتحاد الصناعات المصرية السابق تشكيل لجنة فنية مصرية دائمة يشارك فيها خبراء حكوميون من وزارتي الاقتصاد والخارجية، وممثلون لرجال الاعمال من القطاع الخاص لتابعة اتفاقية «الجات» وتنفيذ بنودها وتكون اللجنة بمثابة حلقة الوصل بين الحكومة ورجال الاعمال لمواجهة الاتفاقية وحل المشاكل الناجمة عن تطبيقها.

ويقول د. عادل جزارين ان «الجات» لها أثارها البعيدة على جميع الدول النامية.





المصدر : ..... العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢٢ جريز ١٩٩٥

### لجنة مصرية دائمة

وخفض الرسوم الجمركية والتحرر من نظام الحصص في تصدير المنسوجات والملابس. كما شملت الندوة محاربة سياسة الاغراق وضرورة وجود قوانين منظمة لذلك، واتفاقيتي تحرير الخدمات والملكية الفكرية فضلا عن البنود الخاصة بالبيئة وشروط العمل.

وفي ضوء تلك التحديات الخطيرة - يقول .. د. جزارين - قدمت تقريرا مفصلا لكل من وزير الاقتصاد وجمعية رجال الاعمال المصريين.

.. اشرت فيه الى الامة القصوى لشرح الاتفاقية وابعادها لرجال الصناعة والاقتصاد في مصر والاتفاق معهم على الخطوات اللازمة لمواجهة هذه الآثار والاستفادة منها.

ويلخص د. جزارين اهم مقترحاته في تقريره في عقد ندوة او سلسلة ندوات يدعى اليها الخبراء من مصر وخارجها لمناقشة الاتفاقية وبنودها وشرح ابعادها لرجال الاعمال.. وقد تم ذلك فعلا حيث نظم

مركز الدراسات الاستراتيجية الاقتصادية - برئاسة د. مصطفى خليل رئيس وزراء مصر الاسبق - مجموعة ندوات بالاشتراك مع «الجات».. وتخصصت كل ندوة في احد بنود الاتفاقية. ويجري الاعداد حاليا بين هذا المركز وجمعية رجال الاعمال لندوة دولية يشارك فيها خبراء «الاونكتاد» لشرح الاتفاقية بالتفصيل.





المصدر : ..... الكواكب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ جويلية ١٩٩٥



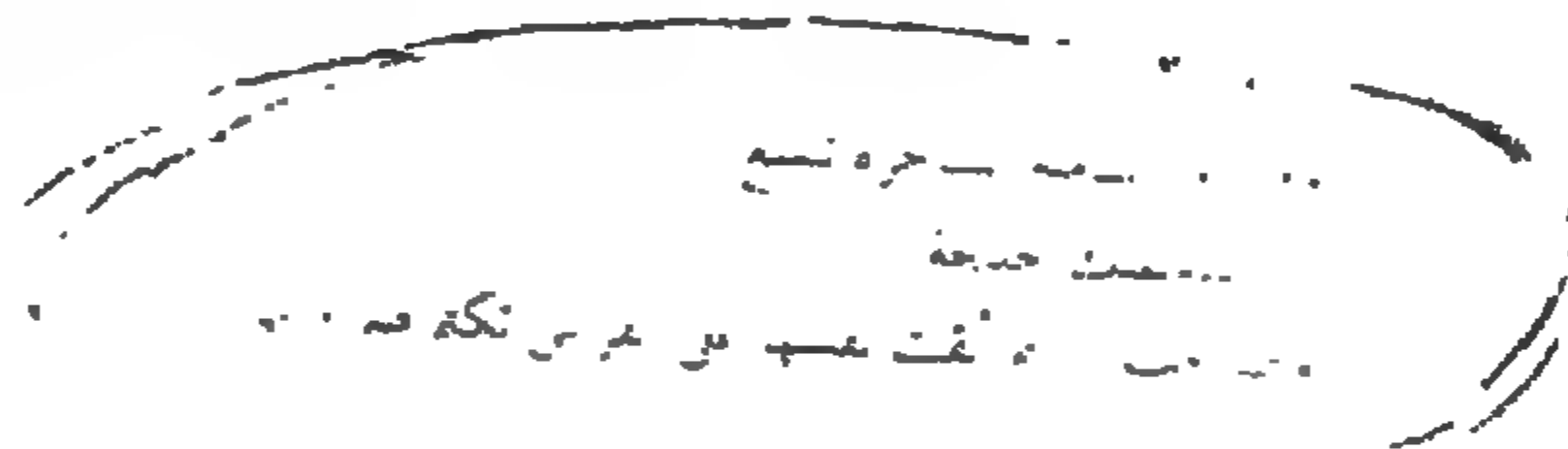
تصريف الاعمال الفنية

احسان يوسف الاخوان

الشيخ الميراثي والفن

وتتمثل المحاولة في تزوير  
وتحريف اسماله الروائية  
والقصصية بتغيير عبارات  
ووضع عبارات اخرى جديدة  
تناقض كل ما عاش احسان  
يدافع عنه، وتضاد ما كتبه  
هو بقلمه، ويقوم بهذه العملية  
ناشر كتبه - كتبة مصر  
بالفجالة - وقد سبق ان  
تناولت هذه القضية في  
الصيف الماضي على  
صفحات «المصور»  
بخصوص رواية «أنا حرة»  
والتحريف الذي تعرضت له.

صورة من النص الأصلي



... شين بمر... حدث... من مرة عمو... حين...  
... حدث... معرف... حين... وعنه مرة...  
... يوم... يوش... صلات

صورة من... درة

● تعرض الكاتب  
المصري والاديب الراحل  
احسان عبد القدوس في  
حياته الى عدة محاولات  
للاغتيال، وكانت كلها بسبب  
مقالاته ومواقفه السياسية،  
لكنه منذ وفاته يتعرض  
لمحاولة اغتيال شديدة  
البشاعة في رواياته وقصصه  
القصيرة تنفذ في صمت تام،







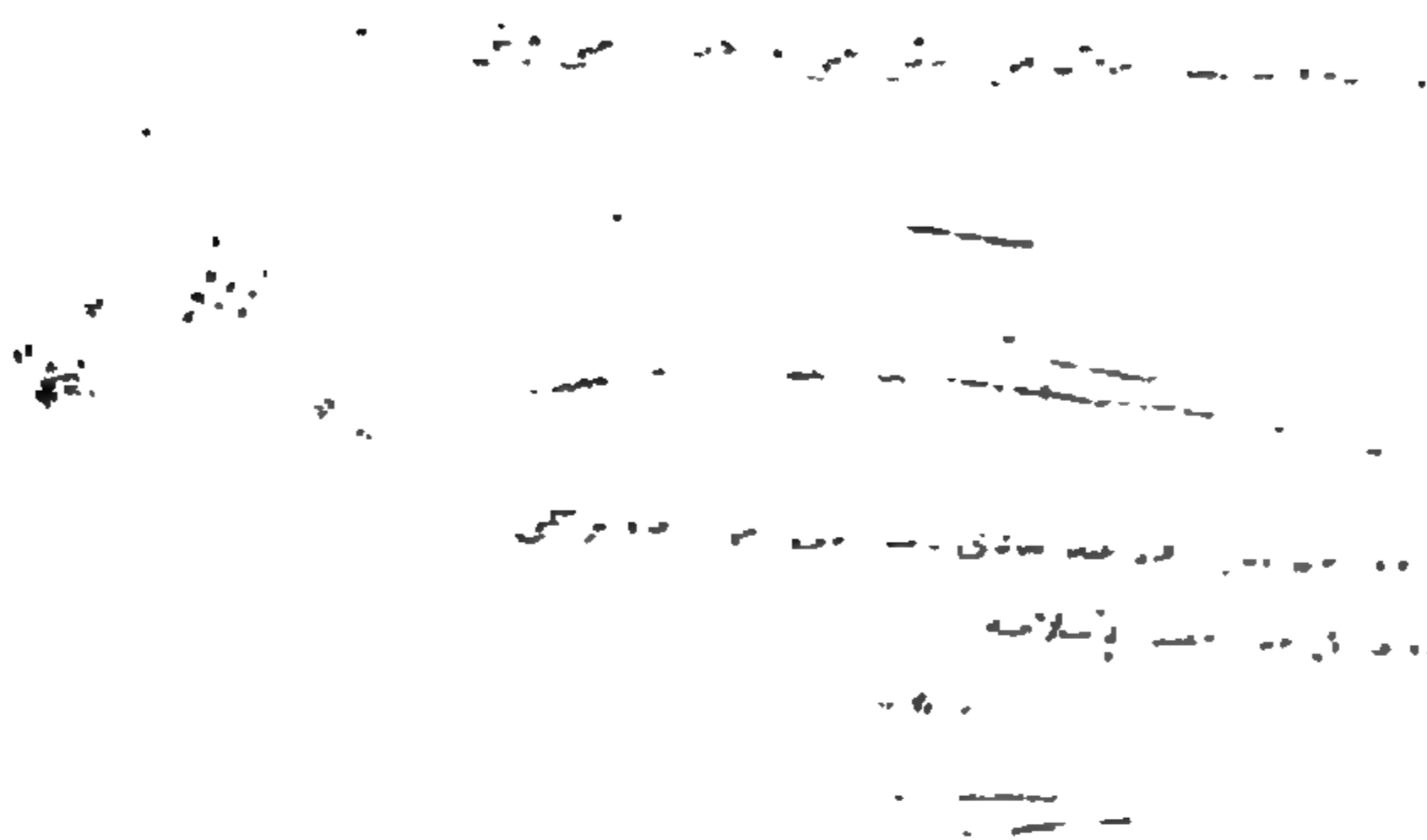


المصدر : السجل

٢٨ فبراير ١٩٩٥

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صورة من النص الأصلي



صورة من النسخة المزدرة

أخر طبعة غير محرقة، تحمل نفس سعر الطبعة المحرقة. تضم المجموعة نص رسالة كان قد كتبها احسان الى الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٥٥ تتعلق بمجموعة البنات والضيف التي كانت تنشر وقتها في «روز اليوسف» بعد ان ابلغه الاستاذ محمد حسنين هيكل رأى الرئيس عبد الناصر في المجموعة، وكما يبدو من نص الرسالة ان الرئيس لم يكن راضيا عنها - لم تمنع المجموعة ولم تحرف رغم ذلك!!! - وبالإضافة الى نص الرسالة هناك سبع قصص قصيرة. وظل نص الرسالة والقصة السابعة فقط دون تحريف. أما باقي القصص فقد طالها التحريف على النحو الآتي.

● القصة الاولى «الراقصة والطبال»

— صفحة ٢٥ السطر السادس من اعلى يقول الكاتب وعرفت

بحيث ان من يقرأ هذه الطبقات يكشف انه امام احسان آخر ليس هو ذلك الكاتب الليبرالي الذي عرفناه، ولا هو ذلك الانسان المتسامح المتفتح والذي يدعو الى الاقبال علي الحياة والتمسك الانسانية الرقيقة، ولكنه شيء آخر عني النقيض من ذلك تماما. وقبل ان نتعرض بالتفصيل الى تلك الاعمال فإنه من الصعب ان نضع تاريخا مؤكدا لوقوع ذلك التحريف، لسبب بسيط هو ان الناشر لا يضع تاريخ كل طبعة عليها، ولكن تنشر بدون تاريخ وبقلم الايداع الذي حصل عليه في النسخة الاولى ومن ثم فهذا الرقم يتكرر مع كل طبعة.

ونقف الان مع المجموعة القصصية «أسف» لم اعد استطيع. وقد صدرت طبعتها الاولى سنة ١٩٨٠، واتوقع أن يكون تحريف هذه المجموعة قد وقع في الثمانين الاخيرين، لان

## حلمى النهم

ويومها اتهم الناشر - د صلاح السحار - الاستاذ محمد عبد القدوس بجل الاستاذ احسان بأنه اعطى موافقة على ذلك، ولكن ثبت بطلان ذلك الاتهام، خاصة بعد ان تبين لنا ان الناشر قام بتحريف «الحرام» للدكتور يوسف ادريس، وتجاسر على تحريف بعض اعمال نجيب محفوظ.

بعد ذلك قال د صلاح السحار: إن ما حدث بالنسبة لرواية احسان «أنا حرة» كان خطأ لن يتكرر وسيقوم باصلاح هذا الخطأ، وابلغ نجلى احسان.. زميلنا الصحفي محمد والمهندس احمد بأنه قد سحب النسخ المحرقة من الرواية وانه اعد لها حتى كان معرض القاهرة الدولي للكتاب الشهر الماضي، فقد فوجئت بأن أنا حرة المحرقة تباع لدى عدد من دور العرض - وكانت هناك مفاجأة أخرى اقسى من الاولى وهي ان التحريف قد امتد الى عدد غير قليل من اعمال احسان الأخرى - كان يكفي ان ننصف احد الاعمال حتى نقارنا كلمات وعبارات / بسقيم ابدا ان يكون احسان قد كتبها وبعد مقارنة الاعمال المعروفة بطبعاتها الاصلية يتبين بالفعل ان هناك يدا غنيظة قد امتدت بانبعث اليها





### صبورة من النص الأصلي

[illegible]

لذلك أمس بجانب ضريح الحسين  
اعتقاداً فاسداً أنك انه يمكن ان  
يقذفك من المصيبة الكبرى وفي  
نفس الفقرة وبعد سطرين يقول  
الكاتب.. كما تتعاملون مع مدرس  
الدرسة فتعطونه رشوة قبل  
الامتحان بشهر.. ولكن تم  
التحريف وصارت.. فتقبلون عليه  
قبل الامتحان بشهر.. وفي السطر  
التالي مباشرة يقول الكاتب «الله  
يامغفلون ليس في حاجة الى  
رشوة. ولكن بعد التحريف  
صارت الله يامغفلون ليس في  
حاجة الى تعبدكم

- ص ٤١ يقول الكاتب، ولماذا  
لا يتصور الله كما يصوره له  
خيله

ويعد التحريف صارت. ولماذا  
لا يتصور الرجوع كما يصوره له  
خضاله

من ٦٤ يقول الكاتب، وربما  
كان مفردا في ستراف نفسه  
وكن هكذا كل نصية في أوائل  
من البلوغ ونم تريف العبارة  
نفسه ولكن هذا كثير من  
صفيه في أوائل من البلوغ

- صفحة ٤٤ يقول الكاتب  
 بها صديقة نخلية وبعد  
 تحريف عميق أنها صديقة  
 حملة وبالفعل هي حملة

۱۔ اے مصلحتی! میں نے جس نے علی حوالہ مصلحت ہنسنے  
 - علی یہ ہے کہ وہ ...  
 ۲۔ اے مصلحتی! میں نے جس نے علی حوالہ مصلحت ہنسنے  
 ۳۔ اے مصلحتی! میں نے جس نے علی حوالہ مصلحت ہنسنے  
 ۴۔ اے مصلحتی! میں نے جس نے علی حوالہ مصلحت ہنسنے

مُورِدَةٌ مِنَ النِّسْجَةِ الْمَزُودَةِ

عليه سميرة ليالي بلازواج لكن  
العبارة صارت وعرضت عليه  
سميرة استهتارا ليالي بلازواج  
- صفحة ٢٢ السطر الخامس  
من !على يقول الكاتب وحه  
مصنوع في صنفا بركاتك  
ياسيد يابنوي. وفي حصة  
الجديده من حور سيد  
يسوي

وهي السطر الخامس من  
سطر يقول الكاتب: «هو...»  
خلف كل هذا الفن. وصورة...  
هو الذي ابدع كل هذا الفن.  
- صفحة ٢٤ السطر ريم  
من اعلى بر حتى لظهور...  
توزيع على التواحد هي...  
كود...  
ظهور...  
تكنوس

بصیہ	بصیہ	بصیہ	بصیہ
لافتار	لافتار	لافتار	لافتار
سی	سی	سی	سی
خبر	خبر	خبر	خبر
بصیہ	بصیہ	بصیہ	بصیہ
بصیہ	بصیہ	بصیہ	بصیہ





المصدر : ..... للكاتب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢٨ - ١٩٩٥

- آخر صفحة ٦٥ وأول من ٦٦. كلما التقيا حتى داخل المدرسة وكنتهما رجلان من زبائن حتى واحد.. لكن بعد التحريف صارت العبارة «داخل المدرسة ورحم الله ابراهيم عبد الهادي باشا الذي الفى البقاء الرسمي الذي كان وصمة عار في جبين مصر الاسلامية».

وهكذا اخرج الناشر العبارة من حدود النص الروائي ليضعها في سياق آخر مقحم تماما على القصة.

- من ٧٧ «وبدأت ساقاه تعيشان بين ساقها طوال الدرس».

«وبدأت ساقاه لسفاته تعيشان بين ساقها».

- من ٨٠ «إنها عملية تدريب على تنمية الذكاء.. أي أنها يمكن أن تعتبر عنصرا من عناصر التربية ولكن بعد التحريف صارت.. أنها عملية تدريب على تنمية الذكاء. هكذا صور له فهمه السقيم أنها يمكن أن تعتبر عنصرا من عناصر التربية».

● القصة الثالثة والتي تحمل المجموعة عنوانها «أسف» لم أعد استطيع.

- من ٩٦ «إنه أيضا يريد».

ولكن السارة - ترب - أنه أيضا يريد ما في بناء أبيها وغناه

- من ١٠٠ «وأصبح من حقه أن يقضى الأول فوق هذا الفراش وبعد السريد» وأصبح لفساده يفهم أنابل

- من ١٠٨ «أبواب الجنة فتحت أمامه وبعد التحريف أصبح «أبواب النور مفت» أمامه

- من ١١٠ نشوة الوصول إلى الجنة. ولم تترجمها إلى نشوة الوصول إلى العبي

- من ١١١ وشدة في دلال إلى غرقتها. «أصبحت وشدة في دلال فاجز إلى حرمها

- من ١١٢ «ومر به في آخر النهار إلى الفراش وبعد السريد» أصبح الفراش «السر»

- من ١١٣ «سكنت كأنها موسم» «و» «وسكنت كموسم»

● القصة الرابعة «خان يعيش مع لسان»

- من ١١٩ «ومعه التقاليد التي يفرس بها» «الاسترام في مظاهر بيرو» «بها حياة» كل واحد هناك - - الآخر

وبعد السريد «مظاهر بيرو» وكأنها مشرور واحد هناك

يمشق الآخر.

- من ١٢١ يقول الكاتب..

ورقصات كورية كأنها خطوات ملائكة عدن إلى الدنيا عبر التاريخ ولكنها بعد تدخل السحار صارت ورقصات كورية كأنها خطوات جوار حسان.

- يقول الكاتب من نفس

الصفحة.. «أبتسم في سعادة وبعد التحريف وأبتسم في خبث».

● القصة الخامسة

«الزجاجات الفارغة».

يتجاوز التحريف هنا آراء أقوال الكاتب الكبير في القضايا الاجتماعية والعاطفية ليمتد إلى آرائه السياسية والتربوية، فالكاتب الكبير الذي عاش ليبراليا ومن أشد انصار الحرية السياسية وبميام الأحزاب يصبح هنا مجندا بقيام حزب ديني في مصر ورفضه تماما لقيام حزب ليبراليين.

يقول - صفحة ١٤١ السطر الثالث من أسفل - على لسان مصطفى أحد أبطال القصة ولا أدري لماذا ترفض المتحدثين بالدين قاعدة سياسية كاشيوعيين ثم يرفض أيضا المؤذير بالدين. وسجل أنه «بنا» العبارة على النحو التالي «و» «مزي وسخن ترفض







المصدر : ..... الكاتب

للتنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢٨ فبراير ١٩٩٥

اللحدين بالدين كقاعدة سياسية  
كالشيوعيين لماذا ترفض ايضا  
المؤمنين بالدين.

- ص ١٥٢ يقول الكاتب فإذا  
كفر احدكم بجمال عبد الناصر لم  
يجد شخصية اخرى يلجأ إليها  
وتضمنه الى جماعتها. لا يجد إلا  
الله ويتفرغ للدين.. ولكن اسلوب  
الكاتب لم يعجب السحار فحرفها  
بهذا الشكل فإذا كره احدكم  
جمال عبد الناصر لم يجد  
شخصية اخرى يلجأ إليها وتضمنه  
الى جماعتها.. لا يجد امامه إلا  
ان يتفرغ للدين..

● القصة الاخيرة «قبل ان  
نخرج الحقيقة من الباب».

- ص ١٥٨ لن اصدقك ولو  
لبنها مليون مرة.. انى اعرفك  
ولكن الناشر اضاف اليها انى  
اعرفك عينك زائفة

- نفس الصفحة يقول الكاتب  
مأنت تريد ان تجرب هذه الطامية  
فى الفراش ولكن الناشر جعلها  
مأنت تريد أن تجرب هذه الطامية  
وستدونها

.. لصفحة والى ان

ترجمت لك نفسها وجسدها فى  
شقة صديقك عثمان. لكن الناشر  
حذف كلمة وجسدها.

- ص ١٥٩ يقول الكاتب  
تجربة اشترطت عليك الزواج قبل  
ان تبدأها.. البنج قبل اجراء  
العملية. البسطة قبل الدبح.. لكن  
الناشر حذف جملة البسطة قبل  
الدبح..

- ص ١٦٦ بل ان المجتمعات  
الاكثر تقدما لم يعد يهمها صفة  
الابوة. فقام الناشر بحذف كلمة  
تقدما ووضع مكانها انحلالا.

- ص ١٦٧ الاب الحقيقى  
يجب ان يكون الدولة التى تمتلك  
الملاجىء لتربى فيها الاطفال..  
ولكن الناشر تدخل بالاضافة  
لتصبح الاب الحقيقى فى رأيهم  
يجب ان يكون.

- ص ١٦٨ ينهى الكاتب  
القصة بالعبارة التالية. وصرخت  
ثم القت نفسها على الفراش تكتم  
صرخاتها.. لكن هذه النهاية لم  
تعجب الناشر فأضاف اليها فقرة  
كاملة ومى.

«والنساء كلهن يمرن اذا  
تحدثن أزواجهن عن امرأة

غيرهن، حتى لو كان هذا الحديث  
عن معرفتهم بها قبل زواجهن.  
وهذه الغيرة غالبا ما تنتهى بأن

تهدم بيوتهن بالطلاق

هذا ما قام به الناشر «مكتبة

مصر» بالنسبة لمجموعة قصصية

واحدة.. ترى ماذا فى المجموعات

والروايات المتبقية لامسان عبد

القدوس ؟؟





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: **الوفد**

التاريخ: ١٩٨٨/١٠/١٠

## رأى الوفد

### الرزاز يتحايل على «الحات» !!

بقرار فرض ضريبة مبيعات على السيارات من ناحية وزيادة هذه الضريبة على بعضها من جهة أخرى يكون الدكتور الرزاز قد مد مأساة الضرائب إلى كل موقع في مصر !!

●● والدكتور الرزاز بذلك ضمن لخزانة الحكومة عدم المساس بحجم الدخل الذي تمثله الحكومة من جيوب كل المصريين.

●● ذلك أنه بعد إعلان مصر انضمامها رسمياً لاتفاقية «الجات» كان متوقعاً أن تنخفض أسعار كثير من السلع وفي مقدمتها أسعار السيارات ووجد وزير المالية أن هذا يعني خسارة جسيمة للحكومة.. وأن كان خيراً لكل الناس.. وبحسب الوزير عن وسيلة يعوض بها الخفض المتوقع في إيرادات الجمارك والضرائب والرسوم فكان أن تفتق ذهنه إلى ما يحفظ للحكومة عائداتها ولا تمسها قواعد «الجات» وغير «الجات»..

●● وجاء قرار الوزير بزيادة ضريبة المبيعات على السيارات ليعوض عائد هذه الضريبة الخفض المتوقع من تنفيذ اتفاقية الجات !!

وهذا القرار سوف يحرم كثيراً ممن كانت حلالمهم تصبو إلى اقتناء سيارة حتى ولو كانت نصف عمر بل ضاع إلى الأبد هذا الحلم في مصر ساءت فيه خدمات وسائل المواصلات العامة سواء داخل المدن أو خارجها..

●● ونقول للحكومة ورئيس الحكومة، وإيضاً للمالية ووزير المالية إن أسعار السيارات المستعملة في مصر أصبحت أضعاف أسعارها خارج مصر ولذا كان سعر السيارة خارج مصر ١٠ آلاف جنيه مثلاً فإن سعرها أصبح في مصر ٤٠ و ٥٠ ألفاً وكل هذا بسبب الضرائب المتتالية والجمارك المشتعلة والرسوم الإضافية التي لا تعرف لها سبباً أو سعراً ثابتاً ثم تجيء ضريبة المبيعات الأخيرة لتقضي على الأمل الذي كان يراود البعض..

ولهذا السبب وجدنا مصر وقد أصبحت سوقاً للسيارات المستعملة.. بل مخزناً لكل ما هو قديم ومتهالك من السيارات.

●● ويا وزير المالية: بعض الرحمة ونحن نودع شهر فرحة !!

**الوفد**





المصدر: .....  
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ مارس ١٩٩٥

**مجلس الشعب يناقش اتفاقية «أجبات» هذه الدورة**

**٥١ ٪ من النـسـاجـات**

**القـسـومـى يـنـتـظـر**

**مـنـافـسـة أـجـنـبـيـة**

**قـادـمـة مـع «أـجـبـات»**

مصر تستعد لمواجهة «باصـدار قـوانـين  
مـنـع الأـحـتـكـار، ومـكـافـة الأـغـراق،  
بـعد ٥ سـنـوات .. التـعـريـفـة الجـمـركـيـة ٣٦ ٪ فـقـط  
«فـاتـورـة الطـعـام، تـزـيـد ٢٥ مـليـار جـنـيـه سـنـويـا





المصدر :

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٥

●● يناقش مجلس الشعب خلال هذه الدورة الاتفاقيات التي انتهت إليها منظمة «الجات» في دورة «اورجواي» والتي وقعتا مبدئيا ١٢٧ دولة في عاصمة المغرب «الدار البيضاء» ، في انتظار موافقات برلمانات العالم عليها حتى تصبح نافذة المفعول تحت مسمى جديد : «منظمة التجارة العالمية» ذات صلاحيات تفوق صلاحيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالنسبة لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء .

.. الاتفاقيات الجديدة بالضرورة سترفع «فاتورة الطعام» الذي نستورده ..  
وستلزمنا بخفض جمركى مع سائر الدول لصالح «حرية التجارة» .. لكن الخطر  
الأكبر المتوقع من هذه «الحرية» يتمثل فى منافسة البنوك وشركات التأمين  
الأجنبية لشركائنا وبنوكنا بما تملك من أدوات متطورة خاصة أن هذه «الأوعية  
المالية» تعتمد عليها الدول النامية فى تمويل التنمية وسائر الأنشطة  
الاقتصادية والتجارية .

«المصور، تطرح القضية على رجال البنوك والتأمين.. فما هي رؤيتهم؟» ●●

التجارى .. وان كان حجم مئزر الدول العربية  
قد يتعدى عشرة مليارات دولار خلال العام  
الاول .

ودعم أن المنظمة الجديدة لم يتم اختيار رئيس لها حتى الآن انتظارا لما تسفر عنه «الانتخابات» من جانب الدول الأعضاء خلال الشهر القادم «أبريل» حيث يجرى الآن صراع عنيف بين المرشح الأمريكي لورانس المنظمة وهو «كارلوس بالفياس» ورئيس المكسيك السابق في مواجهة المرشح الأوربي «ريناتورو جيرو» وزير تجارة إيطاليا السابق ، وعندما يتم اختيار رئيس المنظمة يمكن القول أنها ستكون «المؤسسة الثالثة» إلى جوار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وإن كان توقع العالم كله حول دور المنظمة الجديدة الذي سيكون أكثر «سطوة» من البنك والصندوق فيما يتعلق بالدول النامية .

صحيح ان الاتفاقيات المختلفة التي وقعتها

عندما يناقش مجلس الوزراء مجموعة   الاتفاقيات الدولية التي انتهت إليها «الجات» ، كانت أمامه صورة واضحة بكل الآثار المتوقعة، سواء كانت سلبية أو إيجابية .. لهذا عهد المجلس إلى مجموعة وزارية تعاونها مجموعة فنية لتحديد الأعباء المتوقعة ، واقتراح ما تراه من سياسات ومواجهات تتمثل أساسا في قوانين «منع الاحتكار» وقانون «مكافحة الإغراق» في ظل محاذير وضعيتها «الجات» ، تعطى هذه المنظمة حق التفتيش ضد أى نوع من أنواع الحماية للسلع المحلية أمام منافسة السلع الوافدة .

وتقول بعض التقارير التي نوقشت في مجلس الوزراء إن مصر تستورد ٧٠٪ من طعامها وأن إلغاء الدعم على السلع الزراعية من قبل دول الاتحاد الأوربي ومن قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، سوف يرفع «فاكتورة» الواردات المصرية الغذائية ، إلا أن عملية إلغاء الدعم من قبل هذه الدول سوف تجنول على خمس سنوات قائمة بحيث لا يتم خفض الدعم بأكثر من ٢٠٪ هذا العام وإن كان حجم الدعم الأوربي يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار ولا يقل عن ٢٤٠ مليارا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ورغم هذه الأرقام الكبيرة فإن حجم تأثير مصر خلال العام الأول قد لا يتعدى ٨٠٠ مليون دولار سوف يكون لها تأثير على الميزان







## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٢٠٠٥

### مساجد عظيمة

الدول والتي تقوم عليها المنظمة الجديدة قد «اعطت مهلة» للدول النامية فيما يتعلق بالمنسوجات حتى عام ٢٠٠٥ ، وفيما يتعلق بالخدمات خاصة الخدمات المالية المتمثلة في البنوك وشركات التأمين ، إلا أن السلطات المنوطة للمنظمة الجديدة تتعدى حدود توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، إلى حق التفتيش من خلال «بوليس خاص» له صلاحيات التفتيش والضبط ، ليس لافراد ، وإنما للدول وحكومات ، في حالة قيام أي دولة بالاخلال بشروط وقواعد حرية التجارة ، سواء بالاعم لسلع التصدير ، أو فرض سياسات الحماية الجمركية على الواردات الاجنبية . ومن هنا يأتي تخوف الدول النامية اذا اضيفت له احكام «حقوق الملكية الفكرية» التي تشمل براءات الاختراع أو تقليد السلع أو طبع أفلام السينما والتلفزيون والكاسيت والكتب والفنون المختلفة ، ومن المعروف أن الأعداء على حقوق الملكية الفكرية تجارة رائجة وتشكل حجما داخل اقتصاد الدول النامية ، بل أكثر رواجاً داخل بعض الدول الآسيوية المسماة «النمور» وهي التي قام اقتصادها أساساً على تقليد السلع وتصديرها بأسعار رخيصة .

#### الأرباح للكبار فقط

ومن هنا أيضا يأتي حرص الدول الصناعية المتقدمة على «دور» المنظمة الدولية الجديدة ، إذ تقرر مكاسب الدول المتقدمة من تطبيق احكام دورة اروجواي والمنظمة الجديدة بحوالي ٥١٠ مليارات دولار منها ١٢٤ مليار دولار عائد اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية

وحدها ويصل الرقم إلى ١٦٢ مليار دولار بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي ويتعدى ٤٠ مليار دولار بالنسبة لليابان . لكن ما هو العائد على الدول النامية من احكام الاتفاقيات الجديدة التي تقوم عليها منظمة التجارة الدولية ؟ يقول تقرير وضعته منظمة التجارة والتنمية (أويسد) التي تضم أكبر ٢٤ دولة صناعية ، ان الدول النامية سوف تستفيد بما يزيد على ١٥٠ مليار دولار من زيادة صادراتها إلى أسواق كانت مغلقة أو كانت صادرات الدول النامية إليها محددة بما كان يعرف باسم «الكوتا» .. لكن ما هو الذي عند الدول النامية لتصدره إلى أسواق الدول المتقدمة وتكون قادرة على منافسة إنتاج هذه الدول داخل أسواقها ، فضلا عن عدم قدرة سلع الدول النامية على منافسة سلع الدول المتقدمة داخل أسواق الدول النامية ذاتها ؟ .. صحيح أن مواثيق المنظمة الجديدة اعتمدت حق الدول الصغيرة في إصدار تشريعات لحماية إنتاجها وسوقها مما يسمى بسياسة «الاغراق» أو أسلوب «الاحتكار» ، وأصبح للدول المتقدمة حق إصدار هذه التشريعات بل أصبح لها حق فرض عقوبات على الدولة التي تلجأ إلى الاغراق أو الاحتكار .. ولكن يبقى على الدول التي تواجه الاغراق والاحتكار أن تثبت أمام «منظمة التجارة الدولية» انها قد تعرضت لذلك وحتى لا تقوم المنظمة الجديدة بمعاقبة الدولة التي ستلجأ لحماية أسواقها من «الاغراق» ومن «الاحتكار» خاصة إن المقترح إحداث تخفيضات جمركية





المصدر : .....  
المنشور

التاريخ : ..... ١٩٩٥  
للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هائلة تحت مسمى «حرية التجارة» تخفيضات قد تصل إلى ٨٠٪ في بعض الدول بحيث لا تتعدى الرسوم ٢٦٪ على الأكثر .

#### نظرة جديدة

يقول محمود عبد العزيز رئيس البنك الأهلي ورئيس اتحاد بنوك مصر ورئيس اتحاد المصارف العربية :

- بالنسبة للآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية على الجهاز المصرفي المصري، ينبغي بداية النظر إليها في ضوء طبيعة هيكل الجهاز المصرفي عندنا والذي تسيطر فيه بنوك القطاع العام التجارية والمتخصصة على نسبة ٦٣٪ من إجمالي المركز المالي للجهاز المصرفي بخلاف البنك المركزي .. أما النسبة الباقية ٣٦٪ فتخص بنوك القطاع الخاص بما فيها فروع البنوك الأجنبية ، حيث يبلغ المركز المالي لهذه الفروع (٢٢ فرعاً اجنبياً) قرابة ٨ مليارات جنيه تمثل حوالى ٥٪ من إجمالي المركز المالي للجهاز المصرفي كله . وإذا نظرنا إلى متوسط حجم الوحدة المصرفية قياساً إلى حجم الأصول نجد أن هذا المتوسط يبلغ لدى بنوك القطاع العام التجارية حوالى ٢٥ مليار جنيه مقابل مليار جنيه واحد بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة والمشاركة وفي حدود ٧٧٢ مليون جنيه بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال بما فيها فروع البنوك الأجنبية .

من هنا نجد أن بنوك القطاع العام التجارية هي أكبر البنوك من حيث متوسط حجم الوحدة المصرفية بما يعادل ٢٥ ضعفاً لمتوسط الحجم لدى البنوك التجارية الخاصة والمشاركة ، وحوالى ٢٤ ضعفاً بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال بما فيها فروع البنوك الأجنبية .

أما بالنسبة لوضع البنوك المصرية على الساحة المصرفية الدولية، فإن وجودها محدود، حيث أظهر ترتيب أكبر ألف بنك عالمي طبقاً لحجم رأس المال أنه لا يوجد هناك سوى أربعة بنوك فقط تحتل مراكز متأخرة مثل ٤٧٣ - ٥٢٥ - ٦٤٦ - ٦٦٥ على الترتيب.

فإذا عقدنا مقارنة بين حجم أصول بنوكنا الأربعة هذه وبين البنك الأول في جدول الألف بنك فإن الأمر يظهر مدى صغر حجم أصول بنوكنا، إذ يبلغ حجم أصول هذا البنك الأول ٤٢٧ مليار دولار مقابل ١٠,٢ مليار دولار للبنك الأهلي المصري، وحوالى ٩ مليارات دولار لبنك مصر، و٢,٥ مليار للمصرف العربي الدولي، و٢ مليار لبنك الاسكندرية.

يوضح كل هذا أنه في حالة التحرير الكامل للتجارة الدولية في الخدمات المالية، يتطلب منا النظر في قدرة البنوك المحلية على المنافسة من حيث العمالة المؤهلة، ومتوسط دخل الفرد المرتفع بالإضافة إلى حجم السوق المحلي فضلاً عن موقف الدولة من ديونها الصافية حتى يمكن أن نقول أننا في مستوى المنافسة القائمة.

أمر شديد الأهمية في إطار مستقبل المنافسة الدولية، وهو أمر يتطلب تبني صيغة لتطوير العلاقات المصرفية على أساس إقليمي بما يوفر قاعدة قوية تستند إليها المصارف العربية عامة والمصرية خاصة في مواجهة منافسة البنوك الأجنبية المتوقعة.

#### قادرون على المنافسة

ويقول عصام الإحمدي رئيس بنك مصر:

- بداية أحب أن أشير إلى أن مصر قد سبقت الكثير من الدول النامية وجميع الدول الاشتراكية في شرق ووسط أوربا والصين في اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أسفرت عن التطور النسبي لقطاعات الخدمات، حيث أصبحت الخدمات تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد المصري، الأمر الذي يعني أن الاتفاق

سيتيح لها فرصاً أكبر

وأوسع للنمو والنفاذ

في الأسواق الخارجية

وخاصة المنطقتين

الغربية

والأفريقية، في مجالات

## • وظيفة منظمة

## التجارة الدولية

## الجديدة أخطر من

## البنك والصندوق

## الدوليين

والأفريقية، في مجالات

الغربية

والأفريقية، في مجالات

الغربية

والأفريقية، في مجالات

الغربية

والأفريقية، في مجالات

الغربية

والأفريقية، في مجالات

الغربية





### الخدمات المهنية والعمالة والتشييد والبناء.

اما بالنسبة لقطاع الخدمات فنحن نعلم انه من القطاعات التي اصبحت ذات اهمية نسبية في الاقتصاد المصري، لتعدد أنشطة هذا القطاع واستيعابه لحوالي ٤٦٪ من اجمالي العمالة في مصر وفقا لاحصائيات عام ٩٢/٩٢، بخلاف قطاع التشييد والبناء، ولذلك فإن التزامات مصر في ضوء تحرير تجارة الخدمات كانت في حذر القوانين المحلية اى ان الدولة لا تحرر التجارة في الخدمات الا في القطاعات التي ترغبها وذلك وفقا للظروف التي تحددها. بمعنى ان التزامات كل دولة محددة فقط بالشروط التي لا تتعارض مع مصالحها التجارية والاقتصادية.

### الخطأ.. والخطر

محمد نبيل ابراهيم رئيس بنك «مصر اكسپريور» يطالب بحتمية رسم سياسة مصرفية مصرية لان تحرير تجارة الخدمات المالية تشكل اضرارا فعليا بالاقتصاد المصري.

ورغم ذلك فإنه يرى امكانات متوفرة امام بنوكنا الوطنية تمتد في نجاحاتها خلال السنوات الاخيرة في تجميع الموارد وسندات والون الخزانة حتى وصلت نسبة الودائع الى مجموع ميزانيات البنوك بحوالى ٧٠٪ خلال العام الاخير.

نبيل ابراهيم يقول: ايضا رغم ذلك الخطر المتوقع - فإن الاتفاقيات تعطى للبنوك المركزية الحق في التدخل من بعض الأحكام بما يضمن استقرار وثبات السوق.

### مكان في السوق العالمية

ولكن ماذا عن التأمين؟

هذا ما يجيب عنه الدكتور بهام عطا الله رئيس شركة الشرق للتأمين يقول:

- العالم يتجه الى ان يكون سوقا موحدة.. فرغم وجود التكتلات الاقتصادية القائمة على اسس جغرافية كالتكتل الامريكى «نافتا» والتكتل الاسيوى في المحيط الباسفيكى بزعامة اليابان والنمور الجديدة، والتكتل الاوربى.. الا ان الاتجاه هو انصهار هذه التكتلات معا وظهور سوق عالمية تربط بين هذه التكتلات معا..

ولعل الصراع الظاهر بين هذه التكتلات بعضها البعض، انما هو مظهر من مظاهر التوجه العام الى نويان الاقتصاديات الوطنية، والاقليمية في سوق عالمية كبرى، وعلينا في مصر ان ندرك هذه الحقيقة وان نعمل على توافق سياستنا الاقتصادية مع هذه التوجهات العالمية.. واساس هذا التوجه العالمى هو سيادة المنافسة وبحر الاحتكارات اى ان آليات السوق المفتوحة هي التي ستخلق التنافس بين هذه التكتلات الاقتصادية في داخلها وخارجها.. وآليات السوق هي المحرك الجوهرى لظاهرة «العالمية» المشار اليها ولهذا نحن نجرى صياغة جديدة بقانون جديد للتأمين يسمح بالمنافسة الاجنبية.

### المكسب والخسارة

كلام الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق والرئيس العالى لبنك مصر امريكا الدولى، لا يقتصر على تجارة الخدمات والمنافسة المصرفية الدولية ولكن يتضمن تقسيما شاملا للسلبات والايجابيات لمجموع الاتفاقيات التي انتهت اليها «دورة اورجواي» والتي تقوم عليها «منظمة التجارة الدولية» وهو الذى عاصر مراحل الحوارات العنيفة للدورة على مدى خمس سنوات قضاهما وزيرا للاقتصاد.

يقول د. يسرى ان الاتفاقيات تهدف اساسا الى تحقيق حرية التجارة والمنافسة، ولكن دورة «اورجواي» تضمنت - لأول مرة - موضوعات جديدة مثل حقوق الملكية الفكرية وتجارة الخدمات ومنها الخدمات المالية.









المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# آلية قومية لإدارة اتفاقية الجات

تقوم كل وزارة بالتعامل مع الاتفاقية من منطلق منظورها الخاص، وللدرد على هذه التساؤلات وغيرها فإنه يقترح إنشاء آلية قومية للتعامل مع الاتفاقية تكون تابعة لرئاسة مجلس الوزراء ويعين لها أمين عام بدرجة نائب رئيس الوزراء تكون من بعض مهامها:

- ١ - التعامل مع المنظمة العالمية للتجارة WTO وجميع المنظمات والوكالات الدولية ذات العلاقة.
  - ٢ - التنسيق فيما بين الوزارات والهيئات المحلية ذات العلاقة بالاتفاقية.
  - ٣ - توفير البيانات والمعلومات سواء على المستوى المحلى أو الدولى.
  - ٤ - المتابعة المستمرة لأعمال الاتفاقية ونتائجها.
  - ٥ - تمثيل الدولة فى الاجتماعات وجميع المنازعات والمناقضات.
  - ٦ - إجراء الدراسات الخاصة عن كيفية الاستفادة بالاتفاقية والمشاركة فى المؤتمرات بغية الاستفادة بالإيجابيات وتقليل السلبيات.
  - وأخيرا فإنه يمكن القول دون مبالغة بأن مستقبل الاقتصاد المضرى ونتائج سياسات الإصلاح الاقتصادى سوف يتوقف - إلى حد كبير - على مدى النجاح فى التعامل مع هذه الاتفاقية.
- والله الموفق.

على مدى الأسابيع الماضية ناقشنا عدة جوانب مهمة فى اتفاقية الجات التى صارت بتفصيلاتها المتعددة - نحو ألف صفحة - أمرا واقعا وناقذا منذ أول يناير الماضى، وبذلك دخلنا عصر الجات الذى خلق نظاما اقتصاديا عالميا جديدا تحكمه وتتحكم فيه ثلاث مؤسسات دولية هى: منظمة التجارة العالمية المنوطة بالإشراف على تنفيذ الجات، والبنك الدولى، وصندوق النقد.

وفيما استعرضناه طرحنا عدة آراء، كما طالبنا بتشكيل لجنة قومية فى مصر من المسؤولين والخبراء وأهل الخبرة والرأى لبحث موقفنا مع الجات وما يترتب عليها.. وقد أبدنا العديدون فى هذا الرأى.. ومن هذا بعث إلينا الدكتور رفعت النجار أستاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة الزقازيق برسالة قال فيها:

تعتبر اتفاقية الجات من أهم الاتفاقيات التى تمت خلال هذا القرن،

حيث أن أثرها وتأثيرها سوف لا يقتصر على سنوات معدودة أو فترات محدودة، ولكنها سوف تمتد لأعوام وعقود طويلة، كما أنها شملت أغلب مجالات النشاط الاقتصادى فى الزراعة والصناعة والخدمات ونقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية والثقافية وغيرها.

وإذا كانت الاتفاقية قد أعطت الدول النامية (ومن بينها مصر) بعض الميزات شملت فترات سماح وإعفاءات وتعويزات وميزات تفضيلية، كما أن هذه الاتفاقية تحتاج إلى الكثير من السياسات الخاصة بالتعامل مع هذه الاتفاقية، وإذا كان كل هذا وغيره مطلوباً فإن السؤال الذى يسأله إلى الذهن هو: كيف سيتمكن التعامل مع هذه الاتفاقية على المستوى القومى؟ وهل سيبقى الوضع على ما هو عليه من حيث وجود لجنة فى التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد ولجنة أخرى بوزارة الخارجية، على أن





المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٥

## الجات... والحماية اللازمة للسلع المصرية!

بنسبة ٢٦٪ في غضون ست سنوات. وقضت الاتفاقية بأن يتم، على مراحل لمدة عشر سنوات، إلغاء «اتفاق المنشوجات متعددة الالباب بشأن توزيع الحصص» ذلك الاتفاق الذي ظل يتحكم في التجارة العالمية للملابس طيلة عشرين عاما. وأكد البيان الختامي لجولة أورجواي أن قرارا لصالح الدول الأقل نموا سوف يمنحها حق عدم الالتزام بأي قرار لا يتواءم مع عمليات التنمية والاحتياجات المالية والتجارة إضافة إلى عدة نوافذ أخرى تتميز بالمرونة لصالح هذه الدول وتتيح لها تأجيل التعهدات الخاصة بالانفاد للأسواق حتى إبريل ١٩٩٥. وأعلن البيان أنه قد تم بموجب الاتفاق إنشاء منظمة جديدة هي «منظمة التجارة المتعددة الأطراف» والتي ستتولى المراقبة والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي اتخذت في جولة أورجواي وتشير بعض التعليقات إلى أن الاتفاق يفتح الطريق أمام الطموحات التجارية العالمية ويعطي أكثر من ١٠٠ دولة الأمل في الانتعاش والنمو وتوفير فرص العمل.

وتلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتصريفات والتجارة بالعمل على إزالة القيود المالية والقيود الكمية أو تخفيضها تحريراً للتجارة الدولية وتتم الإزالة أو التخفيف عن طريق المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء وعدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية وهو المبدأ المعروف بشرط الدولة الأولى بالرعاية. والاعتماد على القيود المالية والرسوم الجمركية، وليس القيود الكمية إذا اقتضت الضرورة تلك ولا تسمح الاتفاقية باستخدام القيود الكمية إلا في حالات استثنائية حيدتها على سبيل الحصص وذلك في حالة السلع الزراعية وفي حالة وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات أو في حالة الزيادة المفاجئة في الواردات من سلعة معينة. وتضمنت الاتفاقية كذلك بنودا خاصة بالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس والخدمات المالية وخدمات النقل والمواصلات وخدمات التأمين والملكية الفكرية. وقد نصت الاتفاقية على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية

انشئت منظمة الاتفاقية العامة للمعريفات والتجارة «الجات» في عام ١٩٤٠ في إطار اتفاقية «بريتون ووترز» ولقد انعقد مؤتمر التجارة والعملية في هانانا بكوبا في عام ١٩٤٧ وصدر عنه ميثاق محاولة وضع أساس لمنظمة التجارة الدولية. إلا أن هذه المنظمة لم تظهر إلى الوجود بسبب اعتراض الولايات المتحدة على بعض نصوص نظامها. وتعتبر جولة أورجواي الجولة الثامنة من مفاوضات الجات والتي بدأت في سبتمبر ١٩٨٦ وامتدت لفترة سبع سنوات ووقعت عليها ١١٢ دولة. ولقد سبقتها جولتان على جانب كبير من الأهمية هما جولة كيندي التي استمرت مفاوضاتها أربع سنوات خلال الفترة من ١٩٦٤-١٩٦٧ وجولة طوكيو التي استمرت مفاوضاتها ثماني سنوات خلال الفترة من ١٩٧٢-١٩٧٩. وتتميز جولة أورجواي بأنها أكبر الجولات طموحا ويتضح ذلك مما شملت من مبادئ أهمها تحرير التجارة الدولية من القيود المالية والرسوم الجمركية، وغير المالية «القيود الكمية»





المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ / ١٠ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# مصر : ومنظمة التجارة العالمية

رئيس التمثيل التجاري :

مصر تحصل على العضوية الكاملة بالمنظمة بعد تصديق مجلس الشعب

تحقيق :  
صفاء جمال الدين







وتستفيد مصر مقابل هذه الالتزامات من خفض في مستوى التعريفات الجمركية لصادراتها من المنتجات النسيجية إلى الدول المتقدمة يبلغ في المتوسط ما بين ٢٠ - ٤٠٪ عن مستوى التعريفات في عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٨ وكذلك تستفيد من إلغاء الحصص والقيود الكمية المفروضة على بعض صادراتها من الغزل والأقمشة والملابس كما تستفيد مصر من ميزة أخرى باعتبارها دولة منتجة للقطن وتتمثل هذه الميزة في زيادة معدلات النمو للحصص الحالية المفروضة على تلك الصادرات في أسواق الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. وفي مجال النفاذ للأسواق فسوف

تستفيد مصر من الخفض الذي قررتة الدول الصناعية المتقدمة في إطار جولة أورجواي في رسومها الجمركية بمتوسط ٣٢٪ من متوسطات الرسوم الجمركية بها في عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٨ سيتمتع للصادرات المصرية الاستفادة من هذه التخفيضات.

ومن ناحية أخرى تضمنت وثائق جولة أورجواي عدداً من الاتفاقيات لحماية الانتاج المحلي من الواردات وهي اتفاقية التغطية والدعم واتفاق مكافحة الاغراق وتقوم وزارة الاقتصاد حالياً بإنشاء جهاز فني لمواجهة حالات الدعم والاغراق. كما تضمنت اتفاقات الجولة نظاماً لفض المنازعات يتميز بضمان التزام الدولة التي يثبت اخلالها بالتزاماتها بناء على شكوى من دولة أخرى بالحكم الصادر بالضبط وستبدأ آلية فض المنازعات عملها بمجرد دخول اتفاقات جولة أورجواي حيز التنفيذ. وتعنى هذه الآلية أسلوباً في فض النزاع يبدأ بالتشاور بين الدولتين المتنازعتين ثم التصالح ثم التحكيم ويوفر هذا النظام حماية لمصالح الدول النامية (أو لصغيرة من الاجراءات التي تتعرض لها من الدول الأقوى في العالم في مجال التجارة الدولية.

وعن عمل منظمة التجارة العالمية خلال السنوات القادمة يقول رئيس التمثيل التجاري أن هذه المنظمة تهدف إلى الاشراف على جميع النتائج التي أسفرت عنها جولة أورجواي. كما ستكون المنظمة منتدى لإجراء

ويضيف كمال الدين على رزق أن جولة أورجواي تعتبر الجولة الثامنة للمفاوضات التجارية والتي تمت في إطار الجات «اتفاقية منظمة التعريفات الجمركية والتجارة» وقد امتدت جولة أورجواي خلال الفترة من ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ وحتى ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ ومن أهم ما أسفرت عنه الجولة الوثيقة

الختامية وتتضمن ٢٨ اتفاقاً وكذلك اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ومن أهم الاتفاقيات -

ال ٢٨ - بالنسبة لمصر

اتفاقيات الزراعة

والمنسوجات والنفا

للأسواق الخارجية

حيث سيؤدي اتفاق

الزراعة إلى زيادة تكلفة

استيراد السلع

الزراعية نتيجة إلغاء

الدعم من جانب بعض

الدول المصدرة وأهمها

الولايات المتحدة

الأمريكية والاتحاد

الأوروبي وهو الأمر

الذي تمت معالجته عن طريق تعويض الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية ومن بينها مصر في صورة منح ومبيعات ميسرة ومساعدات مالية وفنية إلا أن اتفاق الزراعة الجديد ستكون له أيضاً آثار إيجابية في المدى البعيد على الاقتصاد المصري حيث أن ارتفاع الأسعار العالمية «نتيجة تخفيض الدعم» من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فرص التوسع في انتاج المصايد الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية وغيرها والتي كان انتاجها غير اقلد عادي في مصر نظراً لانخفاض أسعار استيرادها. كما أن تخفيض الدعم الزراعي من قبل الدول للتقدمة من شأنه زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية من السلع الزراعية ويصبح سعرها اقل من غيرها في الأسواق العالمية، مثل القطن والأرز والخضروات والفواكه.

وطبقاً لاتفاق المنسوجات فإن مصر تلزم بتخفيض تدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على عدد من بنود المنتجات النسيجية «أقمشة وملابس وفوط وملابس جاهزة وغيرها» وذلك حتى عام ٢٠٠٥ مع الاحتفاظ بالحق في حظر استيراد الأقمشة حتى عام ١٩٩٨ والملابس الجاهزة حتى عام ٢٠٠٢ مما يتيح فترة انتقالية لمصر يتم فيها التطوير لصناعاتها النسيجية والارتقاء بالقدرة التنافسية للمنتجات المصرية بحيث تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

تبدأ مصر قريباً في التحول إلى صفة العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية عقب انتهاء مجلس الشعب من التصديق على الوثيقة الختامية لجولة أورجواي لمفاوضات تحرير التجارة العالمية والتصديق على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية حيث ينتظر أن يناقش مجلس الشعب كلا الموضوعين خلال الأيام القليلة القادمة. وصرح كمال الدين على رزق وكيل أول وزارة الاقتصاد ورئيس التمثيل التجاري بأن الوثيقة تشمل ٢٨ اتفاقاً دولياً في العديد من مجالات التجارة والتبادل السلي والخدمي وغيرها من الموضوعات التي اشتملت عليها مفاوضات الجولة وأضاف أنه منذ اجتماع مراكش وحتى ٢١ ديسمبر الماضي تم التصديق على الوثيقة الختامية ومنظمة التجارة من جانب ٨١ دولة تسهم بأكثر من ٩٠٪ من التجارة الدولية ومن بين ١٢٥ دولة أعضاء في الجسات والتي يجري في إطارها مفاوضات جولة أورجواي.

كما دخل اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في يناير ١٩٩٥ والتي ينتظر عقد المؤتمر الوزاري الأول لها في سنغافورة في نهاية عام

١٩٩٦. وعن

وضع مصر

الحالي

بمنظمة

التجارة

العالمية وأهم

الاتفاقيات

التي تلزم

بها مصر

بعد التوقيع

على الوثيقة

وأساليب

عمل منظمة

التجارة

العالمية في

المستقبل

يقول رئيس

التمثيل

التجاري أن

الدول التي وقعت على الوثيقة الختامية في اجتماع مراكش الماضي ولم تصدق عليها آنذاك مثل مصر فإنها اكتسبت صفة العضو المراقب وهذا يعطيها الحق في الاشتراك في مناقشات ومفاوضات التجارة الدولية دون حق التصويت لحين انتهاء التصديق عليها من مجلس الشعب في مصر أو الجهات المخولة بهذه الصلاحيات في الدول الأخرى وبحيث تتحول الدولة إلى صفة العضو الكامل بعد انتهاء التصديق وإخطار منظمة التجارة العالمية بذلك بنحو ٢٠ يوماً.

٨١ دولة تسهم  
بـ ٩٠٪ من التجارة  
العالمية صدقت  
على الوثيقة  
الختامية  
لأورجواي وإنشاء  
منظمة التجارة







المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ١٩٩٥

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاوضات فيما بين الدول الاعضاء وعقد جولات جديدة تهدف الى زيادة مستويات التحرير للتجارة الدولية في السلع والخدمات والغاء ما تبقى من قيود بهدف زيادة انسياب حركة التجارة الدولية. كما ستتولى تسوية المنازعات التجارية على النحو السابق للتوصل الى حلول مرضية ومنصفة لجميع الأطراف لاسيما الأطراف الصغيرة تجارية وانهاء اسطورة الاجراءات الانفرادية والتهديدات التي دأبت بعض الدول الكبرى عليها عبر سنوات طويلة وستتولى المنظمة ايضا الاشراف على مراجعة السياسة التجارية للدول الاعضاء بصورة دورية بهدف الزام كل دولة بالوضوح والعلانية في سياستها التجارية وشرح عناصر هذه السياسة بما يكفل المصداقية والامان في العلاقات التجارية الدولية.

وفي هذا الاطار ستقوم المنظمة الدولية باداء وظائفها من خلال عدة أجهزة منها المؤتمر الوزاري الذي ينعقد مرة كل عامين على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية للدول أعضاء المنظمة ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة الى المجلس العام ويتولى الاشراف على سير عمل المنظمة واتخاذ القرارات والتوصيات اللازمة خلال الفترات ما بين انعقاد دورات المؤتمر الوزاري ويعمل تحت اشراف المجلس العام عدة مجالس وهي مجلس تجارة السلع ويشرف على تنفيذ جميع الاتفاقات المتعلقة بتجارة السلع ومجلس تجارة الخدمات ويشرف على تنفيذ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وكذلك مجلس الملكية الفكرية ويتولى الاشراف على تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية.

والى جانب هذه المجالس توجد عدة لجان ، منها لجان قيود ميزان المدفوعات التي تهلى اجراء مشاورات مع الدول التي تفرض قيودا او رسوما اضافية على وارداتها في حالة وجود اختلالات في موازين مدفوعاتها ولجنة التجارة والتنمية وتتولى متابعة ما جاء في اتفاقات جولة أورجواي بشأن المعاملة الخاصة والمتميزة للدول النامية ومن بينها مصر وكذلك الدول الأقل تقدما وكذلك لجنة الميزانية والشؤون المالية والادارية فضلا عن اللجان العديدة التي سوف تنشأ بموجب الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أورجواي للإشراف على تنفيذ احكام كل اتفاق ومتابعة تنفيذ المستندات اللازمة

## الاستفادة من اتفاقيات الزراعة والمنسوجات وخفض التعريف الجمركية

لتتفهم  
وسوف تتخذ  
منظمة التجارة  
العالمية قراراتها  
بتوافق الآراء -  
أي عدم  
اعتراض أحد  
الأعضاء  
رسميا على  
قرار يتم  
لتخاذه في  
المؤتمر  
الوزاري أو  
المجلس العام

وهناك قرارات سيتم اتخاذها غلبية ثلاثة أرباع الأعضاء، أما المسائل المالية والإدارية فإنها تتخذ بقرارات بالية المطلقة. ومن المعروف أن مصر يكت في جميع جولات التجارة التي في إطار الجات اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة، ومن أهمها جولة أورجواي والتي وقعت على نتائجها في مؤتمر مراكش بحضور محمود محمد محمود وزير الاقتصاد باعتباره مستولا عن عضوية مصر في الجات وستكون منظمة التجارة العالمية وقد قامت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بإجراء دراسات متعمقة لتأثيرات جولة أورجواي المحتملة على الاقتصاد المصري تم عرضها على اجتماع مجلس الوزراء في ١٥ فبراير الماضي ووافق المجلس على النتائج التي توصلت اليها الجولة تمهيدا لعرضها على مجلس الشعب في الأيام القليلة القادمة للتصديق عليها.





المصدر : العالم اليوم

٢ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بعد تطبيق اتفاقيات «الجات»

# أوروبا تغرق في طوفان هوليوود

□ بروكسل - خاص :

تحاول أوروبا منذ سنوات ان تدخل في منافسة حامية مع هوليوود في مجال الانتاج السينمائي وانتاج الافلام بصفة عامة. ولكنها فيما يبدو لم تحقق حتى الآن قدراً كافياً من النجاح فمازال نحو 75 إلى 80٪ من الافلام المعروضة في أوروبا افلاماً امريكياً الصنع. وتسعى اللجنة الأوروبية جاهدة من اجل تغيير هذه الصورة، وتتوقع الدراسات ان تؤدي التكنولوجيا الرقمية إلى فتح طريق أوروبا امام المثبات من قنصوات التليفزيون، والفيديو عند الطلب وغيرهما من المبتكرات المثيرة. واكد المفوض الأوروبي السابق جاك ديلور في العام الماضي ان هذه الثورة الأوروبية المنتظرة لن تقل في اهميتها عن اختراع جوتنبرج للطباعة. ومع ذلك فإن الأوروبيين مازالوا يخشون من التفوق الأمريكي في مجال التكنولوجيا العالية، ونظراً لأن هذه الصناعة توفر نحو مليوني فرصة عمل وتدور فيها مليارات الدولارات فإن منافستها مع هوليوود تأخذ شكل الحرب. وقد حذر ديلور أوروبا من أن تخسر هذه المعركة مثلما سبق ان خسرت امام امريكا معركة الاليكترونيات واجهزة الكمبيوتر.

ومع ذلك يمكن القول ان جنرالات أوروبا من السياسيين والمثقفين لا يعرفون حتى الآن أي طريق يسلكون في هذه الحرب. فبعضهم يريد القيام بهجوم مضاد عنيف بينما البعض الآخر يفضل العمل من وراء اسوار دفاعية عالية. ان أوروبا تدفع الآن في اتجاه اعسادة هيكلية

خدمات التليفون والكابلات والاقمار الصناعية حتى يمكن الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات الضرورية لعملية تحديث شبكات الاتصالات. ولحل جوهر المشكلة في مجال صناعة الافلام الأوروبية هناك دعوة لاقامة «ايرياص سمعي - بصري» أي «كونسورتيوم أوروبي» مشابه للكونسورتيوم الايرياص يستفيد من الحوافز الضريبية والضمانات الحكومية لبناء صناعة فيلمية تجارية تستطيع ان تتنافس انتاج شركات هوليوود الامريكية منافسة حرة في الاسواق.

وهناك من ناحية اخرى كما تقول مجلة «تايمنز» حملة فرنسية في اتجاه قد يتصارع مع ما تقرره اتفاقيات «الجات» في هذا الخصوص. وتسعى هذه الحملة الفرنسية إلى وضع نظام الحصص مضاد لمنتجات هوليوود يفرض على محطات التليفزيون ان يكون اغلب ارسالها معتمداً على برامج وافلام أوروبية الصنع مع مد اكثر هذه الحصص أيضاً إلى مجال التكنولوجيا في اطار ثورة المعلومات. وقد كان جاك ديلور وهو فرنسي يحيد نظام الحصص هذا اما خليفته في المفوضية الأوروبية جاك سانتير وهو من لكسمبرج فإن ينظر بحذر وشك إلى فكرة الحصص الفرنسية، لأنه يرى ان نظام الحصص سوف يضع عراقيل كثيرة في وجه عمليات الاستثمار في تلك المجالات.

ومؤخراً.. رفض وزراء ثقافة دول الاتحاد الأوروبي فكرة الحصص الفرنسية بعد يومين من الاجتماعات في بورديو. ومع ذلك فإن الاحباط لم يمنع جاك

تويون وزير الثقافة الفرنسي من مواصلة الدفاع عن فكرة الحصص في كل منتدى متهما زملاءه بالمثالية والطيش. وقد حدث ذلك أخيراً خلال منتدى بروكسل للمعلومات الذي حضره نائب الرئيس الأمريكي آل جور وخبراء من الدول الصناعية السبع في مجال المعلومات. وفي هذا الاجتماع ركزت الولايات المتحدة على ضرورة ترسيخ قواعد المنافسة الحرة، والاسواق المفتوحة امام شبكات المعلومات وحذرت من أي نظام أوروبي للحصص التليفزيونية هو خطوة في الاتجاه الخاطيء.. ولكن فرنسا لا تزال مصره على مواصلة الضغط في اتجاه الترويج لنظام الحصص. والمدهش ان كثيراً من شركات البث الأوروبية تعارض الاتجاه الفرنسي. والامر الغريب ان الاحصاءات تشير إلى ان مشاهدة الافلام الأوروبية انخفض عددهم من 600 مليون مشاهد ليصبح 100 مليون مشاهد فقط منذ مطلع الثمانينات في حين ان عدد مشاهد الافلام الامريكية يكاد يكون ثابتاً عند 450 مليون مشاهد سنوياً. وهنا يجب الاعتراف بأن موزعي الافلام الامريكية اكثر مهارة من موزعي الافلام الأوروبية وانهم حريصون أيضاً على غزو الاسواق الثانوية مثل اسواق الفيديو المنزلي، والتليفزيون ذي الاشتراك. وفي نفس الوقت فإن صادرات الفيلم الأوروبي إلى السوق الأمريكي لم تزد ابداً بسبب مقاومة الأمريكيين لهذه الافلام ولا يتجاوز حجم الافلام الأوروبية 1٪ فقط من جملة السوق الأمريكي الضخم.





الأمم المتحدة

المصدر :

٦ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إشراف:

زينب إبراهيم

# سوق التأمين

## أثر دخول شركات

## التأمين الأجنبية

## على سوق التأمين العربى فى ضوء اتفاقية الجات

رغم ان الامتداد الجغرافى للعالم العربى يغطى اجزاء من قارتين  
وتبلغ مساحته الاجمالية حوالى ١٤ مليون كيلو متر مربع  
ويتكون من ٢٢ دولة مجموع سكانها ٢٥٠ مليون نسمة  
تقريبا واجمالى ناتجها المحلى حوالى ٤٠٠ بليون دولار  
امريكى .. الا ان اجمالى اقساط التأمين للعالم العربى  
تقدر بحوالى ٤ بلايين دولار امريكى، كما ان نصيب  
الفرد من مصروفات التأمين فى العالم العربى  
اقل من ٢٠ دولارا امريكيا سنويا بالمقارنة مع  
المعدل العالمى البالغ ١٤٥ دولارا امريكيا  
سنويا، وكنسبة مئوية من اجمالى  
اقساط التأمين فى العالم البالغ حوالى  
٩٠٠ بليون دولار امريكى..







التاريخ : ١٩٩٥ مارس

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فإن سوق التأمين العربية تمثل أقل من نصف في المائة.. ولذلك فالبلاد العربية متأخرة كثيرا عن سائر بلاد العالم من حيث أهمية وحجم صناعة التأمين فيها ودورها في اقتصادياتها..

والحقيقة أن أنواع التأمين مثل التأمين على الحياة والتأمين الشخصي تكاد تكون معدومة في العالم العربي ويأتي القسم الأكبر من أقساط التأمين أما من تأمين المخاطر الصناعية الرئيسية مثل النفط والطيران والمشاريع الهندسية الكبيرة أو من التأمين الإلزامي مثل التأمين على السيارات والتأمين البحري.

ويذكرنا النقاد دائما بأن شركات التأمين العربية قد انشئت لغرض اكتساب عمولات التأمين وليس لتغطية المخاطر التأمينية.

وسوق التأمين في هذا العدد يستعرض دراسة للسيد نور الدين عبد الله نور الدين مستشار المجموعة العربية للتأمين «أريج» عن أثر دخول شركات التأمين الأجنبية على سوق التأمين العربية وإعادة التأمين في ضوء اتفاقية الجات.

في البداية يؤكد السيد نور الدين عبد الله نور الدين أن مناطق عديدة من العالم العربي لم تستجب بالدرجة المطلوبة من الجدية والاستعداد للظروف المتغيرة.. إذ لا تزال حكوماتنا ومؤسساتنا تتعامل مع قضايا الخصخصة وتحرير التجارة عبر الدراسات والمناقشات في الندوات والمؤتمرات فقط رغم أن العالم لن ينتظرننا حتى نتحرك بالسرعة التي نريدها ولذلك فلا بد أن نستعد من الآن لتنفيذ اتفاقية الجات والنتائج المترتبة عليها

وتوجد أسباب عديدة لعدم تطور صناعة

التأمين العربية أهمها تجاهل شركات التأمين العربية أهم مجالين في التأمين وهما التأمين على الحياة والتأمين الشخصي.. فهذه الشركات تستهدف الفرد العربي من حيث زيادة وعيه باحتياجاته التأمينية التي يحتاجها ولذلك فصناعة التأمين العربية لم تستثمر في رفع مستوى الوعي بأهمية التأمين نسخة طبق الأصل من الوثائق الأجنبية التي لم تبذل أية جهود لتعديل نطاقها وشروطها حتى تتلاءم مع احتياجات العميل المحلي..

أيضا معظم شركات التأمين العربية تشكلت دون

أن يكون هناك تصور واضح لما سيكون عليه نطاق عملها بالكامل ونتيجة لذلك أسست صناعة التأمين العربية بالاعتماد على منظور ضيق وبدأت أغلبية الشركات عملها برأسمال صغير وموارد محدودة، وتشير دراسة أجرتها مؤخرا المجموعة العربية للتأمين إلى أن أكثر من ٦٠٪ من شركات التأمين العربية رأسمالها يقل عن ٥ ملايين دولار أمريكي وبالتالي فإمكانيات النمو لهذه الشركات كانت محدودة منذ البداية ولا يزال معظمها يفتقد رأس المال الكافي بالإضافة إلى الموارد البشرية والفنية المناسبة ونتيجة لذلك لم تستطع تغطية مستويات عالية من المخاطر الكبرى

تتمكن من الاحتفاظ بالاقساط التأمينية وباستثناء فرع تأمين السيارات فإن معظم هذه الشركات تستبقى أقل من ٢٠٪ من الأقساط يذهب إلى السوق الدولية، كما أدى رأس المال المنخفض أيضا إلى تقييد تطور شركات إعادة التأمين العربية وقدرتها على أداء وظيفتها الأساسية تجاه شركات التأمين المباشر ونتيجة لعدم وجود الموارد المالية الكافية لم تتمكن من توفير طاقة تأمينية كافية أو تزويد عملائها بالخبرات المطلوبة.

وقد يبرر البعض الحاجة لتمرير المخاطر إلى الآخرين إلى أن معظم المخاطر الصناعية في البلاد العربية مثل المخاطر في مجال النفط والمشاريع البنيوية والطيران هي مخاطر ذات قيمة وخطورة عالية ولا بد من تغطيتها عالميا، وبالرغم من صحة هذا التبرير إلا أنه لا يزال بإمكاننا الإبقاء على جزء من الأقساط التأمينية التي تذهب إلى خارج المنطقة لو عملنا على إيجاد سبل للاستفادة بصورة أفضل من مجموع طاقتنا الاستيعابية المتوافرة.

وتؤكد الدراسة أن معظم شركات التأمين وإعادة التأمين العربية تفتقر إلى وجود إرشادات

وأجراءات واضحة وشاملة للاكتتاب كما أن استخدامها لتكنولوجيا المعلومات لأغراض التخطيط وأعداد الموازنات ونقل المعلومات محدودة جدا.

وبسبب الوضع الحالي لصناعة التأمين العربية وتعدد نقاط ضعفها فإن القلق بشأن تعرضها للمنافسة الأجنبية له ما يبرره تماما.. حيث تتمتع معظم شركاتنا بشكل من أشكال الحماية وينطبق هذا على الشركات العاملة في الأسواق





المصدر : ..... المصاحف الموقفة

التاريخ : ..... 1 مارس 1990

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاحتكارية مثل العراق وسوريا والجزائر والصومال وموريتانيا بالإضافة الى البلاد التي يسمح فيها بالعمل للشركات الوطنية فقط وحتى في الاسواق التي تسمى اسواق حرة فإن اعمال التأمين الحكومية تمنح دائما للشركات الوطنية وبسبب الحماية المتوافرة لها فإن معظم الشركات العربية تخشى مواجهة تحديات المنافسة من الشركات الاجنبية او حتى من بعضها البعض.

### شكوك وخوف من الجات.

ويؤكد السيد نور الدين عبيد الله نور الدين في

دراسته التي قدمها في ندوة اتفاقية الجات واثار صناعة التأمين العربية التي نظمها الاتحاد العربي للتأمين : انه في حالة عدم اتخاذ اجراءات سليمة وفعالة لتحسين الوضع التنافسي لشركات التأمين العربية .. فإن هذه الشركات لن تكون قادرة على البقاء والصمود امام المنافسة غير المفيدة التي ستواجهها خاصة من الشركات الاجنبية في اوروبا وامريكا الشمالية واليابان واستراليا وجنوب افريقيا، وهذه الشركات التي ستغزو دون شك اسواقنا بسبب تشبع اسواقها .. سوف تتمتع بالعديد من المزايا التنافسية معتمدة على قدراتها البحثية لتطوير خدمات جديدة خاصة في مجال التأمين على الحياة والتأمين الشخصي، بجانب قدرتها على تقديم منتجات تأمينية بكل احتياجات العملاء العرب وسوف تقوم بحملات ترويج وبيع مكثفة لضمان نجاح وتلك المنتجات، وهذا النجاح سيشجع شركات جديدة على دخول السوق وتوسيعته من خلال رفع درجة الوعي التأميني بين الجماهير العربية، ولذلك فالشركات المحلية ستتعرض للمنافسة الاجنبية اذا لم تعمل على تقوية قاعدتها الرأسمالية وجذب الادارة الابداعية والكوادر المؤهلة الى جانب تحديث اساليب عملها وترشييد الانفاق بالإضافة الى

ضرورة منح هذه الشركات فرصة لتوسيع النطاق الجغرافي لاعمالها حتى تحقق محافظ مالية أكثر توازنا والتي ستؤدي بدورها الى تحسين مستويات الاحتفاظ بالاقساط لديها وتخفيض تدفق تلك الاقساط الى الاسواق الخارجية.

وعلى الرغم من موافقة عدد من البلاد العربية على الانضمام الى اتفاقية الجات الا ان بعضها تساوره الشكوك العقيمة بشأن الاتفاقية ومنظمة التجارة العالمية حيث تخشى الدول العربية والدول النامية عامة من خضوع المنظمة لنفوذ وتهديد الولايات المتحدة الامريكية بشكل دائم بسبب قوتها الاقتصادية والسياسية، وقد جاء قرار الكونجرس الامريكي الأخير الخاص بمنح امريكا معاملة تفضيلية بالمقارنة مع سائر البلاد الاعضاء فيما يتعلق بحق الانسحاب من المنظمة ليرفع من درجة الريبة والقلق وخاصة لو اتخذت سائر البلاد الصناعية قرارات مماثلة فسوف يؤدي ذلك الى ضعف قدرة منظمة التجارة العالمية على أداء دورها الاساسي الامر الذي يجعل البلاد الاقل

نموا في وضع أضعف مما هي عليه الآن بالإضافة إلى الخوف من عدم تطبيق مبادئ وتعليمات المنظمة على كافة الاعضاء بصورة عادلة ومتساوية مما سيثير الشكوك حول مصداقيتها.

ايضا تجد بعض الدول الاقل نموا صعوبة في اعداد نفسها خلال الفترة الزمنية المتوافرة لها لفتح اسواقها امام المنافسة الاجنبية كما ان بعض الدول الصناعية لاتشعر بارتياح تجاه الحركة السريعة والحررة لرؤوس الاموال والتكنولوجيا التي ستسود العالم نتيجة للتبادل الحر للمنتجات والخدمات، ولذلك تساهم جميع هذه العوامل في احساس العديد من الدول النامية بأن اتفاقية الجات تهددها لانها سوف تفقد حرة ادارة اقتصادياتها بالصورة التي تضمن مصالحها .

وتضيف الدراسة: انه في ظل الظروف الحالية لصناعة التأمين العربية فإن معظم شركات التأمين العربية غير مستعدة بالصورة المطلوبة لمنافسة الشركات العالمية التي ستغزو اسواقها لامحالة وفي حالة عدم اتخاذ الاجراءات السريعة لاعداد انفسنا فسوف تكون النتائج سيئة على الشركات المحلية الضعيفة حاليا حيث ستؤدي المنافسة الشديدة الى إفلاس العديد من هذه الشركات او يتم شراؤها من قبل الشركات الاقوى.

ورغم وجود درجة معينة من المنافسة في معظم البلاد العربية الا ان قطاع التأمين لم يتوافر له ما يكفي من الاسباب والدوافع لبناء عملياته على







التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

## للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اساس اقتصادي وتنافسي.. فمعظم الشركات المحلية تتمتع بشكل أو بآخر بنوع من الحماية كما انها تعمل في ظروف لا تشعر بأي نوع من التهديد حتى الآن ولذلك يجب علينا ان نرحب بالمنافع المترتبة على المنافسة حيث انها ستدفع شركتنا للاستعداد للعمل في بيئة اكثر تنافسية.

### كيفية إعداد قطاع التأمين.

وعن كيفية اعداد قطاع التأمين في العالم العربي للمستقبل تؤكد دراسة السيد نور الدين عبدالله نور الدين : ان العالم العربي لا يزال يعاني من الانقسام السياسي والاقتصادي ، وحتى عندما حاولت البلاد العربية التي تشابه انظمتها السياسية والاقتصادية مثل دول الخليج وشمال افريقيا ان توحد انشطتها السياسية والاقتصادية.. كان التقدم الذي احرزته بطيئا جدا وغير مؤثر فالتقدم في تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين اقطار مجلس التعاون في عام ١٩٨٢ كان اقل من المستوى المتوقع، ركزت الاتفاقية على المبادئ والاهداف الخاصة بالتكامل الاقتصادي لدول المجلس ولم تلزم الاعضاء بأي اجراءات أو جداول زمنية محددة بجانب ان اسواق التأمين المحلية في كل من دول مجلس التعاون مغلقة امام شركات التأمين من سائر الدول الاعضاء رغم مرور ١٣ سنة على توقيع الاتفاقية الموحدة.

وتقترح الدراسة ضرورة العمل على إزالة الحواجز الاقليمية امام التجارة بواسطة عمل جماعي ومتحكم فيه يشارك فيه قطاع التأمين والحكومات والجهات الاشرافية والرقابية ضمن كل منطقة بجانب العمل على تطوير سوق منفردة تتمتع بوعي تأميني لكل منطقة اقليمية من العالم العربي. حيث سيؤدي هذا الى تحويل قطاع التأمين الى قوة دافعة رئيسية ضمن اقتصاديات كل منطقة كما سيشجع على تبادل الاستثمار عبر الحدود والملكية المشتركة وزيادة حجم رؤوس الاموال والاقساط وامتلاك الخبرة. كما ستعمل السوق الموسعة ايضا على ايجاد شركات منفردة ومجموعات شركات اقوى ماليا واقوى على المنافسة بسبب تمتعها بقاعدة اوسع من اقساط التأمين والانتخاض في تكاليف التشغيل بالاضافة الى قدرتها على زيادة نسبة الاحتفاظ من الاقساط ، بجانب ان المنافسة الاقليمية سوف ترفع مستويات الابداع والكفاءة والتجديد في اعمال التأمين

ان التكامل الاقليمي لصناعة التأمين هو الوسيلة الوحيدة لتوفير موارد جماعية يستفاد بها في تطوير سوق التأمين العربي وهو خطوة رئيسية نحو تحقيق هدف اشمل يتمثل في ايجاد سوق موحدة للتأمين على المستوى القومي.

وتدعو الدراسة الى ضرورة إزالة القوانين والتشريعات الخاصة بالحماية على المستوى الاقليمي وإلى إزالة الحواجز وتخفيض درجة الحماية في السوق الاقليمي دون تأخير وقبل ان يحين موعد تلبية متطلبات الجات، وسيتيح هذا لشركات التأمين الاقليمية بعض الوقت لاعادة تنظيم صفوفها استعدادا لمواجهة ظروف السوق الجديدة بجانب توسيع نطاق نشاطها بدلا من حصر نشاطاتها داخل بلادها وبالتالي سوف تتمتع بدرجة اكبر من الاستعداد لمواجهة المنافسة الدولية.

ورغم وجود بعض البلاد العربية التي تتمتع بالاقتصاد الحر والتي لديها استعداد اكبر للمنافسة الاقليمية أو الدولية في مختلف القطاعات بما فيها التأمين الا انه حتى هذه البلاد مثل البحرين ودبي والمغرب والاردن ولبنان.. تحتاج الى تقوية صناعة التأمين بها عن طريق السماح للشركات بالدمج عند الضرورة لتخفيض عدد الشركات الصغيرة وتوسيع قاعدة رأسمالها وهوامش ملامتها بالاضافة الى ضرورة وجود جهات رقابية يقظة في كافة البلاد العربية لاحكام الاشراف على صناعة التأمين وحماية حقوق حملة الوثائق.

كما تحتاج صناعة التأمين العربية ايضا الى تطوير الافكار والاساليب الجديدة لتلبية متطلبات القطاع الخاص والاستثمار في الابحاث وتطوير المنتجات التأمينية وتطوير استراتيجيات التسويق وستحتاج البلاد التي تحصر اعمال التأمين حاليا في مؤسسات القطاع العام والبلاد التي يسمح للشركات الوطنية المملوكة بالكامل فقط للعمل بها الى العمل على ايجاد شركات خاصة يمكن للمساهمين المحليين الاجانب الاستثمار فيها.

وتؤكد الدراسة انه في غياب سوق عربية مشتركة او كتلة اقتصادية عربية من أي نوع.. فإن الدول العربية منفردة تبقى ضعيفة في مواجهة التحديات التي ستفرضها اتفاقية الجات، بجانب انها أصبحت اليوم امام خطر جديد يتمثل في ان تصبح حلقات ضعيفة ضمن سلسلة السوق الشرق أوسطية المقترحة.





المصدر : ..... الأحياء الاقتصادية

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١٩٩٥

ومن البديهي أنه ما لم تتخذ إجراءات حاسمة  
وسريعة لتقوية التضامن العربي فستظل الدول  
العربية دائما مهددة من الخارج بالتحديات  
وسيبقى دورها هامشيا في عالم يتغير بسرعة  
مذهلة.







المصدر : ..... **المراسم** .....

التاريخ : ..... **أيار ١٩٩٥** .....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## «البات» في مائتات حية بالحزب الحاكم

لم تتسم مناقشة تعديلات قانون الغرف التجارية - في اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني - بالهدوء والاستجابة الفورية لهذه التعديلات بالرغم من عدتها للتجار وبالرغم من انتظارها منذ الخمسة عشر سنة .. ولم تكن

المناقشة أيضا مركزة على تعديلات القانون فقط ولكن تعدت ذلك الى اشارة في مقاومة الغش والتسديس التجاري.

**نهال شكرى**

● وعلى الرغم من شرح الدكتور أحمد جويلي وزير التموين الوافي للتعديلات المقترحة للقانون ومرونته الكبيرة التي اتسم بها للوصول الى مصلحة الجماعة وتحقيقها الا ان اللجنة ساءها احساس غريب، تمثل في قيام هذا القانون بحماية التاجر دون المستهلك وتعددت وجهات النظر ازاء هذا القانون حيث اوضح البعض ان نظام الفواتير الملتق عليها والتي لا يطبقها غالبية التجار والتي تتسبب في مشاكل كثيرة، لا يقوم أمامها تجار الغرف التجارية بواجبهم في الزام هؤلاء التجار بالآخذ بنظام الفواتير وتطبيقها حماية للمستهلك فاذا كان هذا القانون يحقق مصلحة التاجر فلا بد له ان يحقق أيضا الحماية المطلوبة للمستهلك، وقد احاب الوزير على هذه النقطة موضحا ان هناك قانونا للفواتير يتم الاخذ به، ولكن لم يكن هذا الرد شافيا لاعضاء اللجنة، وطالبوا بضرورة قيام اتحاد الغرف التجارية بدور اكبر في حماية المستهلك.

● وعندما تطرق وزير التموين الى نقطة تطوير الاداء داخل الغرف التجارية، وضرورة اعدادها شبكة جديدة للمعلومات التجارية الدولية انبرى اعضاء اللجنة للحديث عن ضعف دور الغرف التجارية الحالية وصورتها كطارد لرجال الأعمال الناجحين، وظهر السؤال الملح : هل يرجع سبب تهازل الوزير عن بعض اختصاصاته الى كيانات غير فاعلة مثل الغرف التجارية نتيجة لامتناعها انما ان تقوم بعمل شيء ايجابي؟

وهنا يكون الامر لا يتفق مع احتياجات السوق والياتها وضرورات اصلاح الاقتصادى. وأن الامر في حقيقته يتطلب ان يتعدى التعديلات التشريعية والا يكون الامر مجرد ارضاء بعض القطاعات في مصر.

وهناك أيضا تساؤل آخر طرح نفسه حول دور الغرف التجارية الضعيفة في مواجهة كيانات رجال الأعمال القوية التي استطعت وجودها بالفعل واصبحت اكبر قوة وجانبية لمن كانوا اعضاء في

الغرف التجارية ، كان تجاهل هذه النقطة يعتبر ضعفا شديدا ليس في القانون في حد ذاته ولكن في الهدف المحدد للمرحلة القادمة والذي يتركز حول تدعيم السوق الداخلية في مصر. ويبرز أيضا سؤال آخر يحكمنا في المرحلة القادمة وهو : هل سنترك الظروف لتقرر الكوادر ام ستتدخل الدولة لوضع الإطار الذي يهيئ لذلك الأمر؟ ● وقبل انضا انه سيتم وضع ميثاق شرف لاتحاد الغرف التجارية ، ولكن كم من ميثاق شرف خطت حروفه على الورق دون العمل به. ● وفي نهاية المناقشة داخل الحزب الوطني كانت الصورة العامة هي ضرورة الحفاظ على مصلحة المستهلك الى جانب مصلحة التاجر، وعدم الاعتماد كلية على الكيانات الضعيفة ولكن يجب تقويتها لمواجهة الخطر القادم.











مكتبة الإسكندرية  
Bibliotheca Alexandrina



0305152